الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار -عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA

كلية: العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

أثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشعبة

اقتصاد التنمية

لـ

فوزي مرابط

مدير أطروحة التخرج:	الرتبة	المؤسسة الجامعية
أ. د نادية شطاب	**أستاذة التعليم عالي**	**جامعة باجي مختار – عنابة**

أمام أعضاء اللجنة

أ . د محفوظ بن عصمان	**الرتبة أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة باجي مختار عنابة**
أ . د نادية شطاب	**الرتبة أستاذة التعليم العالي**	**مقررا**	**جامعة باجي مختار عنابة**
أ. د مبارك بوعشة	**الرتبة أستاذ التعليم العالي**	**عضوا**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أ . د السعدي رجال	**الرتبة أستاذ التعليم العالي**	**عضوا**	**جامعة أم البواقي**
أ . د بن عمارة منصور	**الرتبة أستاذ التعليم العالي**	**عضوا**	**جامعة باجي مختارعنابة**
د . عبد الله منصوري	**الرتبة أستاذ محاضر**	**عضوا**	**جامعة باجي مختار عنابة**

السنة الجامعية: 2014 – 2015

الملخص

في إطار البحث عن العوامل المؤدية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، يبرز الإنفاق العام كأداة تقليدية للسياسة الاقتصادية تستخدم في محاولة تحقيق أهداف النمو و التخصيص الكفء للموارد. إلا أن هذه الأداة لا تلقى إجماعا بالنسبة للإقتصاديين ، فلا يزال الجدل قائما حول فعالية هذه الأداة و جدوى تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام في محاولة تحفيز النمو الإقتصادي. و هذه الدراسة تدخل في سياق اختبار فعالية هذه الأداة بالنسبة للإقتصاد الجزائري في ظل البرامج الطموحة للإستثمار العام في البنية التحتية و التي شرع في تجسيدها سنة 2001 . و ينتظر من هذه السياسة على المدى القصير أن تحدث انتعاشا في القطاعات العاملة على الإنشاء بحيث تعرف أثرا كينزيا من حيث زيادة الطلب الإجمالي، و على المدى الطويل ينتظر من الإستثمار العام في البنية التحتية أن يؤثر على العرض الإجمالي و هذا عبر الخارجيات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 و ذلك بالإعتماد عاى تحليل وصفي للتطورات التي عرفتها مؤشرات الإستثمار العام و النمو الاقتصادي، و كذلك بالإعتماد على مقاربة قياسية و فق سببية غرانجر لاختبار العلاقة محل الدراسة. و قد خلصت الدراسة إلى أن الإستثمار العام قد أثر إيجابيا على النمو الإقتصادي، لكنه يبقى نموا ضعيفا بطيئا و مكلفا، كما أن آثار هذا الإستثمار على هيكل الناتج المحلي الإجمالي كانت سلبية، بحيث لم يخلق الديناميكية المنتظرة في القطاعات الإنتاجية المنوط بها إستدامة النمو و على العكس من ذلك عزز من مكانة القطاعات المرتبطة مباشرة بتدخل الدولة من خلال الإنفاق العام ، و بالتالي استمرارية ارتباط النمو في الجزائر بعوائد الريع باعتبارها المصدر الأول لتمويل الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار العام ، النمو الاقتصادي ، البنية التحتية، أثر الطلب ، الخارجيات

Résumé

Dans le cadre de recherche des facteurs conduisant à stimuler la croissance économique dans les pays en développement, les dépenses publiques se considèrent comme un outil traditionnel de la politique économique, utilisée pour atteindre les objectifs de croissance et de l'allocation efficace des ressources. Toutefois, cet outil n'a pas reçu un consensus des économistes, une controverse existe toujours sur l'efficacité de cet outil et l'intérêt de l'intervention de l'Etat par le biais des dépenses publiques pour stimuler la croissance économique. Cette étude intervient dans le contexte de tester l'efficacité de cet outil pour l'économie Algérienne à la lumière des ambitieux programmes d'investissements publics dans les infrastructures, et qui ont débuté en 2001. À court terme, Il est attendu de cette politique de relancer les secteurs de construction, Afin de créer un effet keynésien sur la demande globale. Et à long terme que ces investissements publics dans les infrastructures puissent affecter l'offre globale par l'effet d'externalités

Cette étude vise à analyser l'impact de l'investissement public dans les infrastructures sur la croissance économique en Algérie durant la période 2001-2014, à partir d'une analyse descriptive des indicateurs de l'investissement public et la croissance économique, et aussi une approche économétrique basée sur le test de causalité de GRANGER. L'étude a conclu que l'investissement public a un impact positif sur la croissance économique, mais la croissance reste faible, lente et coûteuse, et que l'effet de cet investissement sur la structure du PIB a été négative, de sorte qu'il n'a pas créer la dynamique attendue dans les secteurs productifs , qui assurent la durabilité de la croissance, est au contraire il rehausse la place des secteurs liés directement à la contribution de l'Etat par les dépenses publiques; Et donc, la croissance en Algérie reste dépendante au recettes de la rente, en tant que celle-ci la première source des recettes budgétaires.

Mots Clés : Investissement public, croissance économique, Infrastructure, Externalités, Effet de la demande

Abstract

In the research framework of the factors leading to stimulate economic growth in developing countries, public spending themselves as a traditional tool of economic policy, used to achieve the objectives of growth and the efficient allocation of resources. This tool has not received a consensus of economists, controversy still exists about the effectiveness of this tool and the interests of the state intervention through public spending and that to stimulate economic growth. This study comes at a time of testing the effectiveness of this tool for the Algerian economy in the light from ambitious public investment programs in infrastructure, which began in 2001. In the short term, it is expected that policy to revive the construction sector, To create a Keynesian effect on aggregate demand. And long term that these public investments in infrastructures can affect the overall supply by the effect of externalities

This study aims to analyze the impact of public infrastructure investment on economic growth in Algeria during the period 2001-2014, from a descriptive analysis of public investment and economic growth indicators, and also an econometric approach based on the Granger causality test. The study concluded that public investment has a positive impact on economic growth, but growth remains weak, slow and expensive, and that the investment effect on the GDP (Gross domestic product) structure was negative, so that he did not create the expected dynamics in the productive sectors, which ensure the sustainability of growth, on the contrary, it enhances the role of sectors directly related to the contribution of the State through public spending; And therefore, growth in Algeria remains dependent on revenues from the pension, as it the first source of budget revenue.

Key words: Public Investment, Economic Growth, Infrastructure, Externalities, Demand effect

شكر وتقدير

بودّي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان بعد الله عز وجل على توفيقه لي، إلى الأستاذة المشرفة على أطروحتي الأستاذة نادية شطاب، على كل ما قدمته لي خلال كل مراحل العمل، على تحملها، وتفهمها، ودعمها لي طيلة السنوات الماضية.

كما لا يفوتني أن أشكر أسرتي على المساندة التي لقيتها خلال فترة الدراسة والعمل على الأطروحة.

الشكر الموصول أيضا لكل من دعمني من قريب أو بعيد، إلى هؤلاء جميعا:

شكراً جزيلاً

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول 1	التكاملية ما بين السوق و الدولة	28
الجدول 2	البنية التحتية الموجهة للمتطلبات المادية و الاجتماعية	63
الجدول 3	تصنيفات البنية التحتية	67
الجدول 4	أهم الدراسات التجريبية	77
الجدول 5	تقسيم المهام المرتبطة بتوريد البنى التحتية	103
لجدول 6	مؤشر الإنتاج الصناعي (سنة الأساس 1989)	120
الجدول 7	المخصصات المالية لمخطط الإنعاش الإقتصادي	125
الجدول 8	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	126
الجدول 9	توزيع برنامج دعم النمو 2005-2009 حسب الأبواب	128
الجدول 10	أهم الاعتمادات الموجهة للبنية التحتية	128
الجدول 11	اعتمادات برنامج توطيد النمو 2010-2014	130
الجدول 12	التأخر في تجسيد مشاريع الطرق	148
الجدول 13	نسبة تجسيد الميزانية الأولية	149
الجدول 14	نسبة التغير في تكلفة المشاريع	150
الجدول 15	تطور مؤشر الإطار المؤسسي للجزائر ، المغرب و العربية السعودية	153
الجدول 16	تطور مؤشر البنية التحتية للجزائر ، المغرب و العربية السعودية	164
الجدول 17	تطور مؤشر الخدمات اللوجيستسكية للجزائر 2007- 2014	164
الجدول 18	مشاريع مجسدة في قطاع الموانىء 2005-2010	169
الجدول 19	المشاريع المجسدة في قطاع المطارات 2005-2010	169
الجدول 20	1المشاريع المجسدة في قطاع المطارات 2001-2010	170
الجدول 21	تطور المساحات الزراعية المروية	177
الجدول 22	نتائج اختبار الإستقرارية ADF	194
الجدول23	درجات التأخر للعلاقات المدروسة.	195
الجدول 24	نتائج اختبار Granger	196
الجدول 25	تطور النمو الإقتصادي 2000-2013	198
الجدول 26	معامل تغير القطاعات بالأسعار الجارية 2000-2013	203

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل 1	التوازن في ظل أسواق المنافسة الحرة و الكاملة	14
الشكل 2	التوازن في ظل فشل السوق	16
الشكل 3	الحجم الأمثل لتدخل الدولة	21
الشكل 4	حدود السوق و حدود تدخل الدولة : منظور تاريخي	24
الشكل 5	مكونات مؤشر جودة النمو	35
الشكل 6	تقسيم السلع على أساس التنافسية و القابلية للإستبعاد	51
الشكل 7	العوامل الثلاثة للنمو الداخلي	73
الشكل 8	الفعالية و الفاعلية	92
الشكل 9	فعالية و فاعلية الإستثمار العام في البنية التحتية	92
الشكل 10	الحجم الأمثل للبنية التحتية	104
الشكل 11	التوازن بين تكلفة البنية التحتية و التكلفة بالنسبة للمستخدمين	106
الشكل 12	تطور الإستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	114
الشكل 13	تطور دخول الأجراء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	114
الشكل 14	الإستثمار في البنية التحتية بالنسبة لإجمالي الإستثمار العام	115
الشكل 15	الإستثمار في البنية التحتية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	116
الشكل 16	صيانة البنى التحتية القاعدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	116
الشكل 17	وفرة خطوط سكك الحديد 1999 (عدد الكيلومترات لكل مليون ساكن)	117
الشكل 18	مستوى استخدام سكك الحديد	118
الشكل 19	خسائر الإنتاج في عمليات الشحن 1999 (نسبة من المبيعات)	119
الشكل 20	مستوى استخدام قدرات الإنتاج 1990 - 1999	120
الشكل 21	تطور القطاع الصناعي 1990-2000	121
الشكل 22	مربع Kaldor لسنة 2000	122
الشكل 23	تطور إيرادات الموازنة بالأسعار الجارية (مليار دينار)	132
الشكل 24	نسبة إيرادات الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	132
الشكل 25	الإرتباط بين إيرادات الموازنة و تطور سعر برميل النفط 2000-2013	133
الشكل 26	نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي الإيرادات العامة	133

الشكل 27	نسبة الإيرادات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي	134
الشكل 28	نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	135
الشكل 29	تطور حجم الدولة لبعض الدول النامية	136
الشكل 30	نسبة الإنفاق العام ، الجاري و الإستثماري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	137
الشكل 31	تطور حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية	138
الشكل 32	التركيبة النسبية للإنفاق العام بين الجاري و الإستثماري	139
الشكل 33	هيكل الإنفاق الرأسمالي 2000- 2014	141
الشكل 34	تطور مكونات الإستثمار العام في البنية التحتية 2000-2014 (مليار دينار)	142
الشكل 35	البنية التحتية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	143
الشكل 36	تطور الإنفاق لعام ، الإيرادات العامة و احتياطات صندوق ضبط الموارد	144
الشكل 37	عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 2000- 2013	145
الشكل 38	مؤشرات جودة البنية التحتية في الجزائر 2014	161
الشكل 39	تطور تصنيف الجزائر، المغرب و السعودية في مجال البنية التحتية	162
الشكل 40	مؤشر آداء الخدمات اللوجيستيكية لسنة 2014(مجموعة من الدول)	165
الشكل41	تطور مخزون الجزائر من البنى التحتية 2000-2011	167
الشكل 42	تطور المخزون الوطني من السكك الحديديةالجزائر 2000 -2011	167
الشكل 43	مستوى استخدام السكك الحديدية	168
الشكل 44	تطور جودة خدمات قطاع النقل 2008-2014	170
الشكل 45	تطور الرقم الإستدلالي لأسعار النقل 2001-2011	171
الشكل 46	تطور حجم إنتاج الكهرباء	172
الشكل 47	تطور عدد المشتركين	172
الشكل 48	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية 2011 (كيلو واط)	173
الشكل 49	تطور تصنيف الجزائر في جودة الكهرباء	173
الشكل 50	تطور المعروض من الغاز	174
الشكل 51	تطور عدد المشتركين في شبكة الغاز 2000- 2011	175
الشكل 52	نسبة الوصول للمياه في المناطق الريفية و الحضرية 2000-2012	176
الشكل 53	نسبة الأراضي المسقية من إجمالي الأراضي الزراعية 2012	177
الشكل 54	تطور تصنيف الجزائر في البنية التحتية للإتصالات	178

الشكل 55	تطور الإستهلاك العام و الخاص 2000-2013	180
الشكل 56	تطور الإنفاق الإستثماري و الإستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	180
الشكل 57	التغير في الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري كنسبة من الناتج المحلي خارج المحروقات	182
الشكل 58	اتجاه تلبية الطلب	183
الشكل 59	الإرتباط بين الإستهلاك، الإنتاج و الإستيراد	184
الشكل 60	معدل استخدام قدرات الإنتاج في القطاع الصناعي 2000-2012	185
الشكل 61	الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	186
الشكل 62	الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات و خارج قطاع الأشغال العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	187
الشكل 63	التراكم الرأسمالي للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	188
الشكل 64	التراكم الرأسمالي للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات و الأشغال العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	189
الشكل 65	أهم عوائق ممارسة الأعمال 2014	191
الشكل 66	تطور منحنيات بيانات الدراسة	193
الشكل 67	تطور منحنيات بيانات الدراسة بعد المعالجة اللوغاريتمية	194
الشكل 68	تكلفة النمو 2010-2012 (مجموعة من الدول)	199
الشكل 69	تكلفة 1 % من النمو مقاسا بنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	200
الشكل 70	تطور مجاميع الناتج المحلي الإجمالي 2000- 2013	202
الشكل 71	تغير هيكل الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2000-2013	204
الشكل 72	هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج مجال المحروقات 2000-2013	205
الشكل 73	مصادر النمو في الجزائر 1990-2011	207

قائمة المختصرات

المختصر	شرح المختصر	معنى المختصر
TMS	Taux Marginale de Substitution	المعدل الحدي للإحلال
Cmg	Cout Marginale	التكلفة الحدية
CM	Cout Moyenne	التكلفة المتوسطة
CV	Coefficient de variation	معامل التغير
QGI	Quality Growth Index	مؤشر جودة النمو
PIBr	Produit Intérieur Brute réel	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
PIBn	Produit Interieur Brute nominal	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
SOC	Social Overhead Capital	النفقات الرأسمالية الإجتماعية
EOC	Economic Overhead Capital	النفقات الرأسمالية الإقتصادية
PAS	Programme d'Ajustement Structurel	برنامج التعديل الهيكلي
GPI	Grands périmètre d'Irrigation	المساحات الكبيرة المروية
PMH	Petite et Moyenne Périmètre d'Irrigation	المساحات الصغيرة و المتوسطة المروية
PTF	Productivité Totale Des Facteurs	الإنتاجية الإجمالية للعوامل
PIBHH	Produit Intérieur Brute Hors Hydrocarbure	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
DP	Dépenses Publiques	الإنفاق العام
DI	Dépenses d'investissement	الإنفاق الإستثماري
DC	Dépenses Courantes	الإنفاق الجاري
ADF	Decky-Fuller Augmented	اختبار ديكي-فولر الموسع

جدول المواد

المكونات	الصفحة
التصريح.....	ا
ملخص باللغة العربية.....	ب
ملخص باللغة الفرنسية.....	ت
ملخص باللغة الإنجليزية.....	ث
التقديم و الشكر.....	ج
قائمة الأشكال.....	ح
قائمة الجداول.....	خ
قائمة المختصرات و الرموز.....	ذ
جدول المواد.....	ر
المقدمة.....	1
الجزء النظري.....	10
الفصل الأول: الإستثمار العام و النمو الإقتصادي : جدلية تدخل الدولة	11
تمهيد.....	12
1. مبررات و أنماط تدخل الدولة في الإقتصاد.....	13
1.1 أمثلية Pareto و الفشل السوقي.....	13
1.1.1 أمثلية Pareto.....	13
2.1.1 الفشل السوقي.....	16
2.1 من فشل السوق إلى فشل الدولة : التناوب مستمر.....	19
1.2.1 وظائف الدولة في مواجهة فشل السوق.....	19
2.2.1 الحجم الأمثل لتدخل الدولة.....	20
3.2.1 فشل تدخل الدولة.....	21
3.1 جودة الإطار المؤسسي	25
1.3.1 إصلاح البيئة المؤسسية.....	26
2.3.1 إصلاح مؤسسات الحكم	27
3.3.1 الإبتكارات المؤسسية.....	28
2. النمو الاقتصادي و السياسات العمومية.....	30

1.2 النمو الفعلي و النمو الممكن	30
2.2 النمو الممكن و سياسات العرض و الطلب.....	31
3.2 من النمو إلى جودة النمو.....	33
1.3.2 مؤشرات الطبيعة الجوهرية للنمو.....	35
2.3.2 الأبعاد الإجتماعية للنمو.....	36
3. الإستثمار العام و النمو الاقتصادي : مقاربات نظرية.....	38
1.3 قانون Wagner.....	38
2.3 النظرية الكينزية : دور الإنفاق العام.....	39
1.2.3 المرتكزات النظرية.....	40
2.2.3الطلب الفعال و أثر المضاعف.....	41
3.3 اعتراضات المدرسة النقدية.....	45
1.3.3 دالة الاستهلاك.....	45
2.3.3 ظرفية تدخل الدولة.....	46
3.3.3 إشكالية تمويل الإنفاق : أثر المزاحمة	47
4. الإستثمار في السلع العامة: مجال عمومي.....	49
1.4 نظرية السلع العامة.....	49
2.4 السلع العامة و السلع الخاصة.....	51
3.4 السلع العامة و الخارجيات.....	53
خلاصة الفصل الأول.....	55
الفصل الثاني: المساهمة الإقتصادية للبنية التحتية : أثر الخارجيات	56
تمهيد.....	57
1.الطبيعة الاقتصادية للبنية التحتية.....	58
1.1 البنية التحتية باعتبارها سلعة عامة.....	58
2.1 البنية التحتية : المخرجات و التصنيفات.....	62
1.2.1 البنى التحتية و مخرجاتها.....	62
2.2.1 تصنيف البنى التحتية.....	64
1.2.2.1 تصنيف Hansen 1965	64
2.2.2.1 تصنيف Aschauer 1989	65
3.2.2.1 تصنيف Biehl 1991.....	65

4.2.2.1 تصنيف البنك الدولي 1994	66
5.2.2.1 تصنيف *al 1995 & Jacobs & Sturm*.....	66
3.1 إنتاج البنية التحتية.....	68
1.3.1 الإستفادة المجانية و هيمنة القطاع العام.....	68
2.3.1 الإحتكار الطبيعي.....	70
3.3.1 دور التكنولوجيا.....	71
4.3.1 شبكية البنى التحتية و التكاليف المغرقة.....	71
5.3.1 التنسيق	72
2. نظرية النمو الداخلي : أي دور للاستثمار العام في البنية التحتية ؟.....	73
1.2 دراسة AShauer 1989.....	74
2.2 نموذج *Barro 1990*	75
3.2 الدراسات التجريبية القاعدية.....	76
3. تحليل خارجيات البنية التحتية.....	78
1.3 القنوات التقليدية للخارجيات.....	78
1.1.3 رفع إنتاجية مدخلات القطاع الخاص	78
2.1.3 الأثر التكاملي مع الإستثمار الخاص.....	80
3.1.3 نشر النمو.....	83
2.3 القنوات الحديثة للخارجيات.....	84
1.2.3 التأثير على إنتاجية العمل.....	84
2.2.3 التأثير على تكاليف التكيف.....	85
3.2.3 الأثر على استدامة رأس المال الخاص.....	87
4.2.3 خارجيات متعلقة بالصحة العامة	89
5.2.3 خارجيات متعلقة بمستوى التعليم.....	89
4. فعالية و فاعلية الإستثمار العام في البنية التحتية	91
1.4 ما المقصود بالفعالية و الفاعلية ؟.....	91
1.1.4 السياق العام.....	91
2.1.4 السياق الخاص بالإستثمار العام.....	92
2.4 حدود الفعالية و الفاعلية.....	93
1.2.4 إشكالات متعلقة بالطبيعة الريعية للاقتصاد.....	93

1.1.2.4 الدوافع السياسية و تركيبة الإنفاق العام الإستثماري	93
2.1.2.4 الرشوة و جودة الإستثمار العام.....	96
2.2.4 إشكالات متعلقة بسوء خدمات البنية التحتية.....	97
1.2.2.4 عدم كفاءة التشغيل.....	98
2.2.2.4 رداءة البنى التحتية.....	98
3.2.2.4 ضعف الإستجابة لإحتياجات المستخدمين	100
3.4 حوكمة توريد البنى التحتية: شروط الفعالية.....	101
1.3.4 الشفافية و المساءلة في إدارة الموارد المالية.....	101
2.3.4 إرساء الهياكل المؤسسية.....	102
3.3.4 تنظيم و تسيير عملية توريد البنى التحتية.....	102
4.4 نحو بنى تحتية أكثر فاعلية.....	104
1.4.4 توريد الحجم الأمثل من البنى التحتية.....	104
2.4.4 إختيار أحسن المشاريع.....	104
3.4.4 التوجيه الجغرافي للبنى التحتية.....	106
خلاصة الفصل الثاني.....	108
الجزء التطبيقي.....	109
الفصل الثالث: برامج الإستثمار العام في الجزائر 2001-2014 : نظرة تحليلية	110
تمهيد.....	111
1. الاقتصاد الجزائري (1990 – 1999) : موضع لسياسات الإنعاش الإقتصادي.....	112
1.1 تراجع مستوى الطلب.....	113
2.1 ضعف خدمات البنية التحتية.....	115
3.1 ضعف مستوى الإنتاج الوطني.....	119
4.1 مؤشرات الإقتصاد الكلي سنة 2000.....	122
2. لمحة عن برامج الإستثمار العام في الجزائر: المخصصات و الأهداف.....	124
1.2 مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	124
2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	127
3.2 برنامج توطيد النمو 2010-2014	129
3 تجسيد برامج الإستثمار العام : تحليل التدفقات المالية 2000-2014.....	131

1.3 تمويل الإستثمار العام.....	131
1.1.3 تطور إيرادات الموازنة	131
2.1.3 الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري و غياب أثر المزاحمة.....	133
2.3 توجهات الإنفاق العام.....	135
1.2.3 تطور حجم الدولة في الاقتصاد : الحالة الجزائرية.....	135
2.2.3 هيكل الإنفاق العام.....	137
3.3 تطور الإنفاق الإستثماري على البنية التحتية 2000-2014.....	140
4.3 عجز الموازنة و حقيقة السعر المرجعي للبترول.....	143
4. إختلالات الإستثمار العام في الجزائر 2001 – 2014.....	147
1.4 ضعف جودة البنى الموردة و تأخر الإنجاز.....	147
2.4 ضعف تحليل التكاليف و ضرورة إعادة التقييم.....	150
3.4 الفساد و ضعف الإطار المؤسسي.....	152
خلاصة الفصل الثالث.....	158
الفصل الرابع: تطور البنية التحتية و النمو الإقتصادي في الجزائر 2001-2014	159
تمهيد.....	160
1. تطور جودة و مخزون البنية التحتية.....	161
1.1 البنية التحتية الموجهة للنقل	166
2,1 قطاع الطاقة.....	172
3.1 . قطاع الموارد المائية.....	175
4.1 قطاع الإتصالات	178
2. تطور العرض و الطلب في ظل برامج الإستثمار العام 2001-2014	179
1.2 ارتباط تطورات الإستهلاك بالإنفاق الإستثماري.....	179
2.2 اتجاه تلبية الطلب.....	183
3.2 تطور حجم الإنتاج الوطني.....	184
3.دراسة سببية العلاقة بين الإستثمار العام و النمو الإقتصادي.....	192
1.3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	193
2.3 اختبار العلاقة السببية.....	195

3,3 نتائج الدراسة القياسية.....	196
4. تحليل هيكل النمو في الجزائر 2000- 2014.....	198
1.4 قوة و تكلفة النمو.....	198
2.4 إستثمار عام دون تأثيرات هيكلية	202
3.4 البنية التحتية و النمو الإقتصادي : الأثر و الأفق ؟.....	206
خلاصة الفصل الرابع.....	210
الخاتمة.....	211
المراجع	219
الملاحق.....	230

المقدمة

إن تحليل السياسة المالية يبين إلى حد كبير حجم و طبيعة الدور الاقتصادي للدولة، و يعد الإنفاق العام بصفة عامة و الإستثمار العام في البنية التحتية بصفة خاصة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية و منها النمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن نمو حجم الإستثمار العام أصبح ظاهرة من الظواهر المألوفة في مالية غالبية الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك فإن المعرفة التفصيلية لأسباب تزايد الإستثمار العام و آثاره على النمو بصورة مسبقة، سوف يسهم في توجيه سياسة الإستثمار العام الوجهة التي يترتب عليها بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية.

يلعب الإستثمار العام في البنية التحتية دورا أساسيا في سيرورة تطور الإنتاج الوطني، حيث تفيد هذه البنى الإقتصاد ككل ، و ظهر الإهتمام بالبنية التحتية باعتبارها من مدخلات العملية الإنتاجية مع إسهامات نظرية النمو الداخلي أواخر ثمانينات القرن الماضي، و ذلك باعتبار أن الطرقات السليمة و سكك الحديد و خدمات الكهرباء و التزويد بالمياه هي خدمات مسهلة للمبادلات و العمليات الإنتاجية. إلا أن توريد هذه السلع غير مربح للقطاع الخاص إن قام بإنشائها. لهذا ففي كل البلدان من دون إستثناء يقوم القطاع العام بتوريد معظمها باعتبارها سلعا عامة من خلال تبني سياسة واضحة للإستثمار في البنى التحتية.

و ينتظر من هذه السياسة على المدى القصير أن تحدث انتعاشا في القطاعات العاملة على الإنشاء ، بحيث تعرف أثرا كينزيا من حيث زيادة الطلب الإجمالي، و ينتظر من هذا الأخير زيادة في حجم الإنتاج الوطني (أو الإستيراد) . على المدى الطويل ينتظر من الإستثمار العام في البنية التحتية أن يؤثر على العرض الإجمالي و هذا نتيجة تحسن مناخ الأعمال و الشروط العامة لتطور الإستثمار الخاص و زيادة نشاط المؤسسات، و هذا التأثير يرتكز على فكرة أن طرق النقل السريعة المضمونة و الأقل تكلفة، هي من السمات الأساسية للمناطق المزدهرة إقتصاديا ، حيث تساهم في الرفع من إنتاجية العمل و بالتالي مردودية المؤسسات التي تنعكس مباشرة على دخول الأسر، حجم العمل و الإنتاجية و هي جميعها تعتبر من مؤشرات النمو الاقتصادي.

إلأ أن هذه الأداة لا تلقى إجماعا بالنسبة للإقتصاديين و خبراء المؤسسات المالية الدولية، فقد ثار جدل كبير حول فعالية هذه الأداة و جدوى تدخل الدولة بصفة عامة في محاولة الدفع بالنمو الإقتصادي. و فعالية هذه الأداة بالنسبة للدول تتراوح ما بين تحقيق الأعظمية و الإستدامة

للنمو في الناتج المحلي الإجمالي و هذا كنتيجة لإستثمار عام أمثل، أو أن الآثار تتوقف بتوقف الإستثمار العام إذا كان هناك سوء توجيه له ، أو سوء استخدام للموارد، و إذا تجسدت هذه الحالة فالناتج المحلي يتراجع إذا تراجع حجم الإستثمار العام. و الجزائر تتموضع بين هذين النقيضين، و حيث أن المردودية الصفرية غير واقعية، إلا أن انخفاضها ممكن و الذي يمكن أن يرجع إلى العديد من العوامل التي يمكن أن تشوب سيرورة تجسيد المشاريع الإستثمارية .

إشكالية الدراسة

إذن فهذه الدراسة تندرج في إطار البحث عن العوامل المؤدية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، و انطلاقا من أن الإستثمار العام كأداة للسياسة الاقتصادية تستخدم في محاولة تحقيق أهداف النمو و التخصيص الفعال للموارد. وفي سياق الطفرة البترولية و التي انطلقت مع مطلع العشرية الأخيرة و التي مثلت مصدرا هاما من احتياطات الصرف بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط و منها الجزائر . و في مواجهة المتطلبات الاجتماعية الملحة ، الحالة السيئة للبنية التحتية و الضعف الذي يعرفه القطاع الإنتاجي(العام و الخاص) لجأت السلطات العمومية الجزائرية إلى استخدام الوفرة المالية من خلال اتباع ثلاث برامج تنموية ذات مخصصات مالية معتبرة .

و تجلت أساسا في عمليات استثمار عام لإنجاز هياكل من البنية التحتية القاعدية و البنية التحتية الإجتماعية و الاقتصادية، و هذا النوع من الإستثمار يعتبر نموذجا مغايرا عن النموذج المتبع خلال سنوات السبعينات (الصناعات المصنعة) ، فالدولة أصبحت لا تتدخل كمقاول في إنتاج السلع الإستهلاكية في ظل النموذج الجديد بل أن دورها يقتصر على توفير السلع العامة و تهيئة مناخ الأعمال و الشروط الملائمة لنمو وتطور القطاع الخاص. و انطلاقا مما سبق فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يكون كالآتي: **كيف أثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الموارد المستخدمة في هذا الإستثمار غير متجددة ؟ و هل اكتسبت القطاعات الإنتاجية ديناميكية السوق التي تسمح باستدامة النمو في حال تراجع مستوى الإستثمار العام ؟**

و بالإضافة إلى التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة ، هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية ستسعى الدراسة إلى الإجابة عنها و التي تشمل العديد من المحاور. فأولا ستهتم الدراسة بالتساؤل عن كيف يؤثر تدخل الدولة من خلال الإستثمار العام في تحفيز النمو الإقتصادي ؟ ثم يتم الإنتقال إلى تفسير دور البنية التحتية و خارجياتها من خلال الإجابة عن التساؤل التالي : كيف تساهم البنية التحتية في تحفيز النمو الإقتصادي ؟ و ما السبيل لتعظيم هذه المساهمة؟ و في سياق دراسة الحالة الجزائرية و برامج الإستثمار العام خلال الفترة 2001–2014 تتساءل الدراسة حول ، الدروس المستخلصة من سيرورة تجسيد برامج الإستثمار العام في الجزائر 2001–2014؟ و عن مدى تطور البنى التحتية الجزائرية مع انتهاء برامج الإستثمار ؟ و أخيرا و في محاولة تحليل اتجاه التأثير في العلاقة موضوع الدراسة فإنه يتم التساؤل حول مساهمة الإستثمار في البنية التحتية في نمو القطاعات الإنتاجية في الجزائر ؟ و هل أحدث الإستثمار العام في الجزائر التغييرات الهيكلية المنتظرة مع نهاية فترة برامج الإستثمار العام ؟

في سياق التساؤلات السابقة فإن الدراسة تختبر الفرضية الأساسية التالية: **هناك تأثير إيجابي لبرامج الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر .**

و هذه الفرضية الرئيسية تشتق منها فرضيتين فرعيتين:

1. هذا الأثر محدود بفعل غياب الفعالية في سيرورة تجسيد مشاريع البنية التحتية، و ضعف قدرة الإقتصاد الإستيعابية من الناحية التنظيمية و من ناحية مرونة الجهاز الإنتاجي.
2. لم يشمل التأثير الإيجابي القطاعات الإنتاجية .

أهمية و أهداف البحث

انطلاقا مما سبق، تنبع أهمية هذا البحث من كون الموضوع يقع في صلب النقاش الأكاديمي الحاصل حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، بالإضافة إلى كون الدراسة تتناول موضوعا يحتل مكانة و أهمية متميزة بين ظروف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية الشاملة لذلك فإن المعرفة المسبقة بالعوامل التي تؤثر على الإستثمار العام سوف يساهم بلا شك في توجيه سياسة استثمار الدولة الوجهة الصحيحة، التي يترتب عليها النمو الاقتصادي الحقيقي.

كما أن الإنفاق العام يمثل أهم متغير يمكن أن تتحكم الدولة من خلاله في النشاط الاقتصادي، و تظهر أهمية سياسة الإستثمار العام كأهم متغير تحكمي في الإقتصاد في ظل غياب أو ضعف الأدوات الأخرى، و ما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها أتت منسجمة مع الاهتمام الواسع من قبل الأوساط المالية و الاقتصادية بموضوع الإستثمار العام في البنية التحتية و من جانب آخر فهذه الدراسة تحاول تقديم صورة عن مدى نجاعة الرهان الذي أقدمت عليه السلطات الجزائرية خلال 15 سنة الأخيرة ، و الذي يتمثل في ضخ مبالغ معتبرة في الاقتصاد على شكل إنفاق عام و استثمارات قي المنشآت الكبرى. و تتجلى أهداف الدراسة بشكل أوضح في هذه النقاط :

- إبراز المبررات النظرية لتدخل الدولة من خلال الإستثمار العام
- تسليط الضوء على الطبيعة الاقتصادية للبنى التحتية و دورها في سيرورة النمو.
- تقديم نظرة تحليلية لتطور الإستثمار العام في البنية التحتية خلال الفترة 2001 – 2014، و مدى تطور مخزون البنية التحتية
- محاولة نمذجة وقياس أثر الإستثمار العام على النمو الاقتصادي 2001 – 2014
- تحليل التغيرات الهيكلية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

منهجية البحث و مصادر البيانات

تقوم هذه الدراسة على تحليل تطور الإستثمار العام في البنية التحتية و العوامل المفسرة له و مدى تأثيره على مؤشرات النمو الاقتصادي ، لذلك فإن البحث يعتمد على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري و المحاور الرئيسية للدراسة و المتمثلة في الإستثمار العام و النمو الاقتصادي و البنية التحتية ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الموظف للإلمام بمختلف جوانب التطورات التي عرفتها المتغيرات المدروسة، كما تم الإستعانة بمقاربة قياسية لإختبار وجود أثر لسياسة الإستثمار العام على النمو الاقتصادي.

و اعتمدت الدراسة على عدة مصادر للبيانات ، و ذلك للوصول إلى بيانات أكثر دقة، حيث اعتمدت الدراسة على الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ، بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر

حول التطورات الاقتصادية و المالية ، بالإضافة إلى بيانات وزارة المالية و الذي يتضمن قوانين المالية و مختلف الإحصائيات حول موازنة الدولة. كما تم الاعتماد على مواقع مختلف الوزرات المعنية بالبنية التحتية كالأشغال العمومية و النقل ، و التي استفيد منها من بعض الإحصائيات حول البنى التحتية المنجزة. و كذلك تم الاعتماد على تقارير المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي و المنتدى الاقتصادي العالمي لعقد بعض المقارنات على المستوى الإقليمي و العالمي.

الدراسات السابقة

فيما يتعلق بهذا الموضوع هناك الكثير من الدراسات و التي اهتمت بتحليل الإنفاق العام ككل و علاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر، أما الدراسات التي تناولت البنية التحتية فهي قليلة بالنسبة للجزائر، و باللغة العربية بصفة عامة، أما باللغات الأجنبية فهناك الكثير من الدراسات ، فقد عرف هذا الموضوع اقبالا كبيرا من قبل الباحثين و كان هناك كم هائل من المقالات المحكمة و بنسبة أقل الرسائل الجامعية. فيما يلي يتم استعراض بعض الدراسات التي أمكن الوصول إليها.

- **على مستوى الرسائل العلمية**

ماصمي أسماء 2014 ،" أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1971-2011 "

و قد هدفت هذه الدراسة إلى استعراض آثار الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري على النمو الإقتصادي، ة قد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات القياسية في محاولة استخراج الآثار. و قد خلصت إلى أن الإنفاق الإستثماري يعوض النقص الحاصل في إستثمارات القطاع الخاص، كما أن الإنفاق بقسميه الجاري و الإستثماري يؤثران في النمو الإقتصادي، إلا أن تأثير الإنفاق الجاري أكبر من تأثير الإنفاق الإستثماري".

بودخدخ كريم 2010 ، " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"

و قد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على كل من الإستهلاك الخاص و الإستثمار الخاص و من ثم على النمو الإقتصادي. و قد خلصت إلى أن برامج الإستثمار العام سابقة الذكر قد ساهمت في إنعاش النشاطات الإقتصادية مقارنة مع الفترة ما قبل تنفيذ البرامج. كما استنتج الباحث أن الإشكالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري هي من جانب العرض أكثر منها من جانب الطلب، حيث أن تأثير البرامج كان متواضعا على النمو الإقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين"

دراسة وليد عبد الحميد عايب 2010 ،" الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية"

و قد هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمؤشراته المتعلقة بمستويات الأسعار و النمو و التشغيل و التوازن الخارجي للجزائر، و هو هدف أوسع نسبيا بالمقارنة مع الدراسات سابقة الذكر. و من أهم نتائج هذه الدراسة بالنسبة لأثر الإنفاق الإستثماري، حيث خلصت الدراسة إلى أن هذا الأخير لعب دورا في تعويض النقص الحاصل في إستثمارات القطاع الخاص. كما أن الإستثمار العام يزاحم الإستثمار الخاص على الموارد المالية، و أيضا هناك أثر من النمو الإقتصادي نحو الإنفاق العام بما يحقق قانون Wagner بالنسبة للجزائر.

دراسة Alfonso Herranz-Loncan 2002

"Infrastructure and economic growth in Spain 1845-1935"

و قد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر البنية التحتية على النمو الإقتصادي في إسبانيا خلال الفترة 1845-1935 ، و تطرقت بصفة خاصة إلى البنية التحتية الخاصة بسكك الحديد ، و قد تم تقديم تحليل مكاني مفصل لتطور قطاع سكك الحديد و انتشاره على مستوى الإقليم مع ، حيث بينت الدور المهم الذي لعبته البنية التحتية في إسبانيا ، و ذلك بالرغم من بطء تكيف القطاع الصناعي مع البنى التحتية الجديدة بالنظر لوجود قيود كبيرة في جوانب أخرى من الإقتصاد. في

نفس السياق خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في الإطار المؤسسي المسؤول عن إنشاء و تشغيل سكك الحديد و بالتالي محدودية خدماته بالنسبة للقطاع الخاص.

- **على مستوى الدراسات العلمية المحكمة**

دراسة محمود محمد داغر، علي محمد علي 2010 ،" الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره على النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية)"

و قد هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المتبادلة بين مشروعات البنية التحتية و النمو الإقتصادي، و ذلك من خلال دراسة قياسية وفق سببية Granger ، و من خلال تقديم تحليل لتطور مخزون البنية التحتية في ليبيل خلال الفترة 1970 –2004 ، خلصت الدراسة إلى أن الإستثمار العام في مشروعات البنية التحتية قد أثر على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال تلك الفترة .

دراسة يوسف بن عبد الله ، 2008 ، "Le développement des infrastructures en Algérie: quels effets sur la croissance économique et l'envirenement de l'investissement ?

و قد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التفاعلات بين الإستثمار الخاص و العام متمثلا في البنية التحتية، حيث تضمنت تحليلا للعودة القوية للدولة الجزائرية إلى التأثير في النشاطات الإقتصادية من خلال الإستثمار العام، مع تقديم نظرة عن سيرورة البرامج، و قد خلصت إلى وجود العديد من الإختلالات التي شابت عملية تجسيد البرامج، و إلى أن الجزائر تعرف تأخرا في مجال البنية التحتية، و هذا التأخر هو ما يعطل التآزر ما بين القطاعات و الأعوان الإقتصاديين، و الذي زاد من صعوبات إستيعاب الإقتصاد الجزائري للإستثمار الخاص.

دراسة صندوق النقد الدولي 2006 ، (التقرير 52/05 ، ماي 2006)

بالنسبة لهذه الدراسة فقد تناولت تطورات الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري خلال الفترة 1967 –2003 ، إنطلاقا من مقاربة قياسية وفق سببية Granger و قد خلصت إلى أن الإنفاق الإستثماري يسبب النمو الإقتصادي خارج المحروقات، مع غياب أي تأثير من الإنفاق

الجاري اتجاه النمو الإقتصادي، إلا أنها خلصت أيضا إلى أن الإنفاق الجاري ضروري لإستغلال و الحفاظ على مشاريع الإنفاق الإستثماري.

معظم الرسائل الجامعية السابقة الذكر و التي تناولت الإقتصاد الجزائري بالتحليل ، اقتصرت على تحليل الإنفاق العام أو الإستثمار العام كمؤشرات كلية ، و كان تركيزها الأول على تحليل أثر الطلب، و لكنها لم تتطرق إلى تحليل البنية التحتية باعتبارها سلعة عامة في خدمة الأعوان الإقتصاديين أو باعتبارها الوجهة الأولى للإستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، و كذلك لم تتناول تحليل أثر الخارجيات التي تولدها البنية التحتية. هذه النقاط هي ما يفترض أن تقدمه هذه الدراسة كإضافة بالمقارنة مع الدراسات السابقة، حيث تسلط الضوء على تطور مخزون البنية التحتية في الجزائر مع نهاية فترة تجسيد البرامج ، و لا يتم ذلك دون تقديم إطار نظري مفصل عن المساهمة الإقتصادية للبنية التحتية كسلعة عامة متاحة تدخل في سيرورة الإنتاج ، و الذي يمكن إعتباره إضافة أخرى تقدمها هذه الدراسة ، في ظل غياب مراجع جامعة لمثل هكذا إطار نظري ، تبعا لحداثة البحوث التي تعمل على تفصيل خارجيات البنية التحتية ، و لكنه يبقى محاولة موجهة للتطوير من قبل باحثين آخرين في المستقبل.

مخطط الدراسة

و للإلمام بالموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول و هي على النحو التالي :

الفصل الأول بعنوان "الإستثمار العام و النمو الإقتصادي: جدلية تدخل الدولة" و الذي سمح بالتطرق لأهم المبررات النظرية لتدخل الدولة في توريد السلع العامة بما فيها البنية التحتية، باعتبار هذه الأخيرة مصدرا للخارجيات و من مظاهر فشل السوق. بالإضافة إلى تقديم مفهوم النمو الممكن و كيف يمكن إستخدام سياسات تحفيز العرض و الطلب للدفع بالنمو الحقيقي نحو النمو الممكن. و قد تم أيضا استعراض النقاش النظري الدائر حول فعالية تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام في تحفيز النمو الإقتصادي و ذلك عبر تقديم أهم المقاربات المؤيدة و المعارضة.

الفصل الثاني بعنوان "المساهمة الإقتصادية للبنية التحتية: دور الخارجيات"، فمن خلال هذا الفصل يتم تقديم إطار نظري يستعرض الطبيعة الإقتصادية للبنية التحتية ، و كذلك نظرية النمو

الداخلي باعتبارها نظرية مؤسسة لقياسات مساهمة البنية التحتية في النمو الإقتصادي. و من خلال مختلف الدراسات التطبيقية يتم استخراج أهم الخارجيات التي تربط ما بين البنية التحتية و النمو الإقتصادي. و أخيرا يتم التعرض لمفهومي الفعالية و الفاعلية و علاقتهما بالإستثمار العام في البنية التحتية .

الفصل الثالث بعنوان " برامج الإستثمار العام في الجزائر 2001–2014 : نظرة تحليلية" ، يقدم هذا الفصل بصفة عامة الجهود الإستثمارية للجزائر خلال الفترة 2001–2014 ، و قبلها يتضمن إستعراضا لتغيرات الطلب و العرض و حالة البنية التحتية عشية الشروع في برامج الإستثمار العام . كما يتم تحليل التدفقات المالية المرافقة لعملية تجسيد البرامج ، و أخيرا يعرج على أهم الإختلالات التي شهدتها سيرورة تجسيد هذه البرامج.

الفصل الرابع و المعنون "تطور البنية التحتية و النمو الإقتصادي في الجزائر 2001–2014 " يستعرض تطور مخزون و جودة البنية التحتية مع نهاية برامج الإستثمار العام ، ثم ينتقل إلى استعراض تطورات الطلب و العرض و الإستثمار. و من خلال مقاربة قياسية يتم اختبار سببية العلاقة ما بين الإستثمار العام و النمو الإقتصادي، و أخيرا يتم استعراض أهم تطورات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى التطورات الهيكلية التي طرأت على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.

الجزء النظري

الفصل الأول

الإستثمار العام و النمو الاقتصادي :

جدلية تدخل الدولة

"There is a growing consensus that governments can play a vital role but we also recognize that the wrong kind of government intervention can be highly detrimental"

Joseph Stiglitz
Americain Economist
Nobel Prize 2001

تمهيد

ربما لم تشهد فرضية في الفكر الإقتصادي تجاذبات كتلك المتعلقة بدور الدولة في النشاط الإقتصادي، و ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد و تحقيق الأهداف الإقتصادية. في هذا السياق، يمثل الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري أداة تقليدية تستخدمها الدولة في فترات الركود لتحفيز النشاط الإقتصادي و من ثم النمو الإقتصادي. يتناول هذا الفصل تقديم أبعاد العلاقة ما بين الإستثمار العام و النمو الإقتصادي ، و ذلك من خلال استعراض أربع محاور أساسية:

- أهم المبررات النظرية لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و كيف أن وجود ما يعرف بالخارجيات حجة للمبادرات الحكومية.
- تقديم نظرة عن دور سياسات تحفيز العرض و الطلب في الدفع بالإقتصاد نحو نموه الممكن.
- إستعراض أهم المقاربات النظرية فيما يخص تأثير الإستثمار العام على النمو الإقتصادي
- السلع العامة باعتبارها مجالا للسياسة العمومية و مصدرا للخارجيات الإيجابية.

و هذا الفصل أكثر تواضعا من أن يكون إطارا نظريا شاملا ، و لكنه يهدف إلى تقديم تلخيص مركز و انتقائي لأهم الخطوط النظرية ، و بخاصة تلك المتعلقة بالجوانب التطبيقية أو ذات المضامين السياسية العملية و التي تخدم أهداف الدراسة.

1. مبررات و أنماط تدخل الدولة في الإقتصاد

في الوقت الحاضر فإن العديد من الاقتصاديين مثلهم مثل السياسيين يتشاركون في عملية إعادة التفكير في حدود العلاقة ما بين الإستثمار العام و الخاص، و هذا الحد الفاصل يعد إحدى المشكلات التقليدية للاقتصاد بصفة عامة والاقتصاديات العامة بشكل خاص. في هذا السياق و باعتبار الإستثمار العام كنمط لتدخل الدولة في الاقتصاد تبحث الدراسة و كمنطلق عن تقديم أهم المبررات النظرية لهذا التدخل.

1.1 أمثلية Pareto و الفشل السوقي

تتناول الدراسة مفهومي أمثلية [1] و الفشل السوقي معا، و ذلك لترابطهما و مساهمة كل منهما في تفسير الآخر.

1.1.1 أمثلية Pareto

تهدف الأمثلية إلى الوصول إلى الأفضل, وحتى يكون للأمثلية معنى ينبغي أن تكون هناك دالة أهداف تتم أمثلتها, ومن بين المعايير التي قدمها الاقتصاد التقليدي للحكم على الكفاءة الإقتصادية معيار أمثلية *Pareto* ، و التي تعبر عن حالة التوازن العام، أين لا يمكن تحسين رفاهية فرد ما دون التأثير سلبيا في رفاهية فرد آخر ، و بالتالي على المجتمع أن يبحث دائما عن أمثلية *Pareto*[2]. و بتعميم المفهوم على القطاعات الاقتصادية، تقدم الأمثلية على أنها الحالة التي تصبح فيها الموارد الإنتاجية عند النقطة التي جرى تخصيصها فيها لمصلحة النشاط الاقتصادي، بحيث تمثل وضع لا يسمح بعدها من تحقيق أية زيادة في ذلك النشاط ما لم تقتطع تلك الزيادة من نشاطات اقتصادية أخرى أو تكون على حسابها ، عندها سيكون الاقتصاد في النقطة الأمثلية . و التعبير الرياضي على هذه الفكرة يكون بالشكل:

$$TMS^A x\ y = TMS^B x\ y$$

[1] نسبة إلى (Vilfredo Pareto (1848- 1923، إقتصادي إيطالي ينتمي للمدرسة النيوكلاسيكية.

[2] Dirk Krueger 2012 , « Macroeconomic Theory »,pp 11- 13
Web Site : www.ssc.wisc.edu *Consulté le 13/02/2013*

ما يعني أن معدل الحدي للإحلال «Taux Marginale de Substitution, TMS » السلعة x بالسلعة y بالنسبة للمستهلك A مساوي لمعدل الحدي للإحلال السلعة x بالسلعة y بالنسبة للمستهلك B .

و ظهر مفهوم الأمثلية في محاولة الاقتصادي الإيطالي Vilfredo Pareto, في كتابه" الاقتصاد السياسي" عام 1906م التغلب على صعوبة قياس المنافع والاعتماد على مجرد مقدرة الأفراد على ترتيب الأوضاع الاقتصادية المختلفة في تدرج يبين أفضليتها من وجهة نظر تفضيلاتهم الخاصة. وبين أن وضع الكفاءة في تخصيص الموارد، يتحقق عندما لا يمكن من خلال اتباع بدائل متاحة أن نجعل أحدا ما في حالة أفضل دون أن يترتب على ذلك جعل أحد آخر في حالة أسوأ، و هذا بافتراض وجود أسواق المنافسة الحرة و الكاملة « Concurrence pure et parfaite » ، و عدم الحاجة لتدخل للدولة، و أن الأسواق قادرة تلقائيا على تحقيق التوازن . باعتبار السعر P الذي يساوي التكلفة الحدية « Cout Cmg Marginale » و الذي يسمح للمؤسسات بتعظيم أرباحها ، و مع دخول المزيد من المؤسسات (لوجود فرص تحقيق الأرباح) ، يرتفع العرض الكلي للقطاع و من ثم ينخفض السعر P و يتساوى مع التكلفة المتوسطة « Cout Moyenne CM » ، و يتحقق التوازن و من ثم تتجسد أمثلية Pareto الشكل 1 .

الشكل 1 : التوازن في ظل أسواق المنافسة الحرة و الكاملة

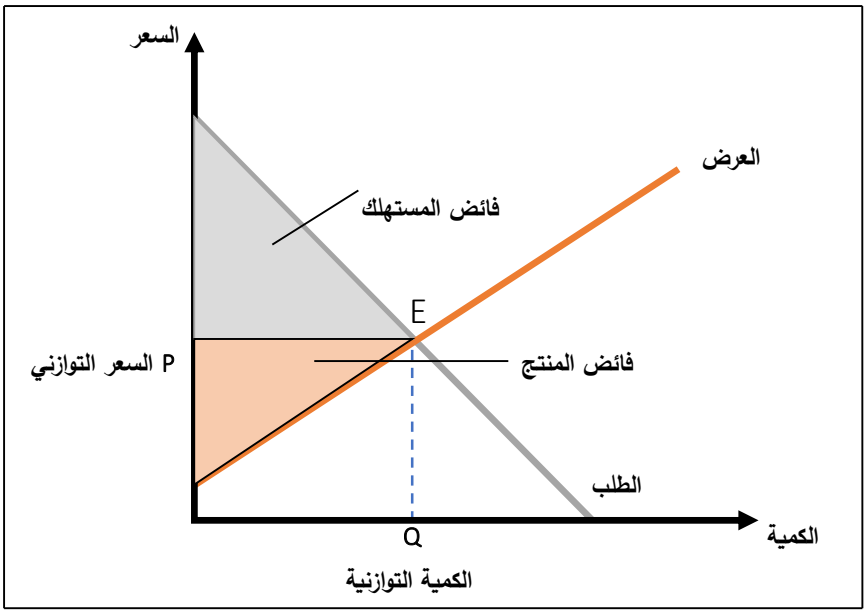

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المفاهيم السابقة

و هذا الإطار يعبر عن الفكرة الأساسية التي انطلقت منها نظرية الرفاه الإقتصادي و التي عمل على تطويرها كل من *Keneth Arrow* [1] و *Gérard Debreu* [2] في ظل مجموعة من الفرضيات (أسواق حرة و كاملة، تجانس و استمرارية دوال الطلب و الإنتاج) و قدما نتيجتين أساسيتين[3] :

- لكل استخدام أولي « *Dotation initial* » يوجد توازن في سوق المنافسة الحرة و الكاملة، و هذا التوازن هو أمثلية *Pareto* .
- يمكن تحقيق أي أمثلية *Pareto* في فضاء توزيع السلع و في ظل المنافسة الحرة و الكاملة ، من خلال إعادة توزيع الإستخدامات الأولية.

فالحالة الأولى ترتبط بفكرة اللامركزية، و بالنتيجة فأسواق المنافسة الحرة و الكاملة تقترب من التخصيص الأمثل للموارد بمفهوم *Pareto* ، أما الحالة الثانية و عكس الأولى فهي تتضمن فكرة التدخل، و تشترط وضع المخطط الإجتماعي « *Le Planificateur sociale* » ، هدفا فعالا بمفهوم *Pareto*، و الذي يمكن الوصول إليه عبر تغيير الإستخدامات الأولية للأعوان و من ثم تركهم يتخذون قراراتهم الخاصة. و تعتبر هذه الإسهامات تتويجا للنظرية النيوكلاسيكية للتوازن العام.

إن الاقتصاد التنافسي الذي يحقق أمثلية *Pareto* ليس بالضرورة اقتصادا جيدا, و من ثم فمن الممكن أن يكون بعيدا عن الأمثلية الإجتماعية. فالأمثلية والجودة ليستا مترادفتين لأن الأمثلية لا تأخذ بالاعتبار نمط التوزيع. فقد يخفي بديل يحقق نفعا إجماليا أكبر، مساوئ توزيعية بالغة, وعليه فإنه يمكن أن تكون هناك أوضاع عديدة تحقق جميعها أمثلية *Pareto* غير أن بعضها يكون جيدا والآخر ليس كذلك[4] ، أي بالرغم من وجود توازن عام إلا أنه سوف يكون هناك من هو أشد فقرا من غيره و من هو أشد غنى أيضا و ذلك في إطار المنافسة الحرة و الكاملة. ومن ثم فقد تم تطوير نظرية مكملة للرفاه مؤداها أنه من خلال تعديلات طفيفة (قد تتضمن تحويلا نقديا بين الأفراد) يمكن لآلية التنافس المعظمة للربح والمنفعة أن تحقق أي وضع مرغوب[5].

---

[1] *Keneth Arrow , (1921 - ....) اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد 1972 ".*

[2] Gérard Débreu , (1921- 2004) اقتصادي فرنسي حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1983 لأعماله حول " التوازن العام"

[3] Annie L. COT, Jérôme LALLEMENT 2007, « De Walras à Arrow-Debreu »
Web Site : www.Jstor.com Consulté le 16/01/2013

[4] على سبيل المثال في حالة أن كل ثروات الأمة عند فرد واحد، فهي تعبر عن أمثلية Pareto ، لأن تحويل جزء من هذه الثروات نحو فرد آخر سيؤدي لإنخفاض رفاهية فرد على الأقل، و من جانب آخر إذا كان من الممكن إجراء تغييرات ترفع من الرصيد الكلي لثروات المجتمع دون المساس بثروة هذا الفرد، فإن لا حالة لا تعبر عن الأمثلية بمفهوم Pareto و إنما عن التحسين.

[5] عبد الله شحاته خطاب، 2014 "دور الدولة والنظرية الاقتصادية :الدروس المستفادة للحالة المصرية"
Web Site : www.pidegypt.org *Consulté le 14/03/2014*

2.1.1 الفشل السوقي :

بالرغم من قوة فرضيات النظرية السابقة، إلا أنها تعرف انتقادات نظرا لعدم الإعتراف بأمثلية *Pareto* إجتماعيا كما هي ، و لأن الواقع الإقتصادي يقدم صورة أخرى عن السوق. و من ثم فالاقتصاد في مواجهة ما يعرف بـ فشل السوق ، و هذا الأخير يعبر عن الحالة التي يفشل فيها نظام السوق في تحقيق شروط أمثلية *Pareto* عند تخصيص الموارد[1] ، و بالتالي فالتوازن يحدث بعيدا عن الأمثلية (الشكل 2).

الشكل 2 : التوازن في ظل فشل السوق

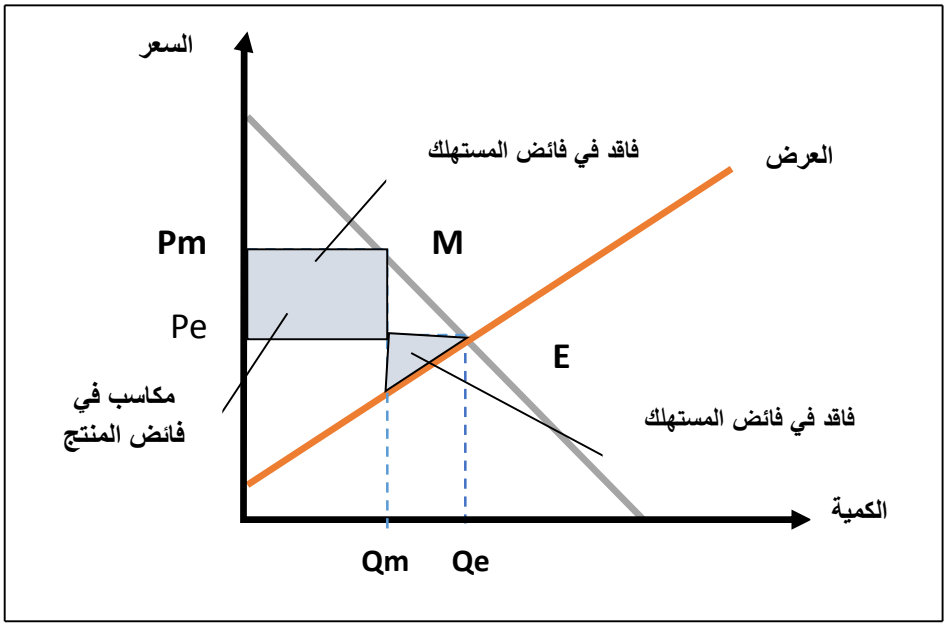

Source : Robert, S,Pindyck,2005, « Microéconomie », Troduit par Michel Sollogoub ,6 ème Edition, Pearson Education, France, PP 688-690

يلاحظ انتقال التوازن من النقطة *E* و التي تمثل أمثلية *Pareto* إلى النقطة *M* ، و التي تترافق بارتفاع السعر التوازني من *Pe* إلى *Pm* مع انخفاض الكميات من *Qe* إلى *Qm* . هذه التغيرات تؤدي إلى انخفاض حجم فائض المستهلك و ارتفاع حجم فائض المنتج. و هذه الحالة تعني أن التكلفة المتوسطة *CM* تتناقص خلال المدى القريب من التوازن السوقي، في هذه الحالة فإن التوازن مع عدد كبير من الشركات لدرجة كافية تجعل الأسعار أعلى من التكلفة الحدية *Cmg*، وبسبب المزايا التي تنعكس على التكلفة من منطلق الإنتاج على المستوى الكبير أو الضخم (على مدى واسع) فإن التوازن سوف يتقارب أو يتحول للاحتكار والذي يعرف بالاحتكار الطبيعي. و هذا يعني أن السعر التوازني سوف

[1] Robert, S,Pindyck,2005, « Microéconomie », Troduit par Michel Sollogoub,6 ème Edition, Pearson Education, France, PP 688-690

يصبح أعلى من التكلفة الحدية *P>Cmg* ، و هو ما يمثل حالة واضحة من فشل السوق والتي تستدعي تدخل الدولة.

ووفقا لأدبيات الرفاهة الاقتصادية[1] تشترك مجموعة من الأسباب التي إن توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، أو ما يسمى بمظاهر فشل السوق و التي يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية :

- **غياب المنافسة في السوق** *(Imperfect competition)* والذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة التي قد تنتج– على سبيل المثال– عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة)، حيث تستطيع بعض القوى الاقتصادية في السوق ممارسة دورها كقوة في تحريك نظام الثمن *Price Makers* بما في ذلك ظهور أشكال المنافسة الاحتكارية ، و من ثم تمثل حالة تناقص التكلفة سبباً للتدخل الحكومي، إذ أن التوازن الناجم عن حالة تناقص الغلة في ظل تطبيق مبادئ التسعير الحدي (وهو التسعير الذي يحقق الكفاءة) سوف يؤدي إلى خسارة للمنتج، حيث يكون منحنى التكلفة المتوسطة أعلى من منحنى التكلفة الحدية وهي حالة ما يعرف بالاحتكار الطبيعي[2].
- **العقلانية المحدودة للأعوان** الناتجة عن المعلومات المتضاربة أو المتضادةِ (*Asymétrie d'information*)، حيث إذا لم يتح للمستهلكين على سبيل المثال النفاذ لأي معلومة حول سعر السوق و جودة المنتجات، فإن السوق لا يعمل بطريقة فعالة، و هذا التضارب في المعلومات قد يؤدي بالمنتجين إلى توريد فائض من بعض المنتجات أو أقل من المطلوب بالنسبة لمنتجات أخرى، و من ثم فهناك توجيه للعمل و رأس المال و عوامل الإنتاج الأخرى نحو إستخدامات أقل إنتاجية[3].
- **نظام سيء للأسعار** لا يأخذ بعين الإعتبار ما يعرف بالخارجيات *(Externalities)*[4]، و يستخدم مصطلح الخارجيات لأن آثارها على السوق سواءا كانت إيجابية أو سلبية (كتكلفة أو كميزة) تكون من خارج السوق ، و بالتالي فهي تمثل حالة من الأسواق غير الظاهرة *(Missing markets)*. إذ يفشل نظام السوق في تحقيق الكفاءة في الإنتاج في ظل وجود هذه الخارجيات ، مما يستوجب

[1] كان لكل من Paul Samuelson و Richard Musgrave دوراً كبيرا في بلورة ما يعرف بنظرية الفشل السوقي في الأدبيات الاقتصادية.
[2] Robert, S,Pindyck 2005, Op Cit,PP, 688-690
[3] عبد الله شحاته خطاب، 2014 ، مرجع سبق ذكره.
[4] يقصد بالخارجيات تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التي إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج) نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع .

التدخل من خلال آليات مختلفة كالدعم أو الضرائب أو حتى التدخل بالردع القانوني إلى غير ذلك من أدوات التدخل الحكومي[1].

- **السلع العامة** *(Public Goods)*، و هي سلع لا يقوى السوق الحر على إشباع الحاجة إليها بالقدر المطلوب. و من ثم فهي تعبر عن مصدر آخر لفشل السوق عندما يعجز هذا الأخير عن توفير سلع هامة بالنسبة لجزء كبير من المستهلكين، فالسلع العامة يمكن أن تكون متاحة بسعر منخفض للعديد من المستهلكين، كما أن التكلفة الحدية لتوفيرها للشخص الحدي تساوي صفراً، وهو ما يعني أن التسعير الحدي يقتضي أن تقدم السلعة أو الخدمة بدون مقابل و إذا أنتجت فلا يمكن الحد من إستهلاكها[2].
- **الاعتبارات التوزيعية**، ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة في العملية الإنتاجية. و من ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها لم تلق النظرية له بالا. ويمثل ذلك حالة من الفشل السوقي ولكن على مستوى التوزيع، وهو ما يبرر التدخل الحكومي لحماية تلك الفئات المحرومة والتي لا تستطيع أن تحصل على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التي لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية.
- وجود ما يسمى بالسلع ذات الاستحقاق *Merit Goods* ، وهي خدمات ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المجتمع مثل التعليم و الصحة ، و تركها للسوق يؤدي لإشباعها بالنسبة للقادرين دون الفقراء.
- الدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية، تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري بالمقارنة مع الدول التي لها قاعدة صناعية كبيرة و متنوعة، و لهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني، و طالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود إلى الدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين[3].

---

[1] عبد القادر محمد عطية ، 2000 ، "اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية ، مصر، ص 150-155

[2] Gregory N Mankiw,Mark P,Taylor, 2013, « Principes de l'économie », traduit par Elise Tosi, 3ème Edition, de boek, Bruxelles , Belgique, PP 284-290

[3] وليد عبد الحميد عايب، 2010 " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية" مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الاولى ، ص54

2.1 من فشل السوق إلى فشل الدولة : التناوب مستمر

ربما لم تشهد فرضية ضمن الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك المتعلقة بدور الحكومة في النشاط الاقتصادي، و يوجد في الأدبيات الاقتصادية اتجاه لحصر دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق في علاج مظاهر عدم كمال السوق ، و من أبرزها إسهامات *Musgrave* ، غير أن هذه الأخيرة عرفت هي الأخرى انتقادات و تم تقديم ما يعرف بـ "فشل الدولة "(أو الفشل الحكومي).

1.2.1 وظائف الدولة في مواجهة فشل السوق

من خلال كتابه الشهير حول المالية العامة حاول *R.Abel.Musgrave*[1] تقديم نظرته حول الدور المنوط بالدولة أن تقوم به للرفع من فعالية السياسات العمومية ، و اعتبر أن الرأسمالية الحديثة تعبر عن مزيج اقتصادي ، و أن دور القطاع العام ضروري في ظل اقتصاد السوق ، و يعترف بالتأكيد أن توزيع الدخل يتحدد بشكل كبير من ملكية عوامل الإنتاج و سعرها في السوق ، لكنه يؤكد بالتوازي بأن جزءا مهما من الناتج الوطني يوجه للاحتياجات الجماعية و ذلك لتحقيق أمثل تخصيص للموارد في ظل وجود الخارجيات[2]. و حسبه فإن ميزانية الدولة تؤثر بطريقة معنوية في القطاع الخاص من خلال الضرائب و التحويلات العمومية، و من جهة أخرى نجد أن سياسة الموازنة تؤثر في مستوى العمل و على الأسعار في القطاع الخاص. إذن فالنظام الاقتصادي حسب *Musgrave* هو مزيج من قطاع عام هام و ضروري يتعايش مع اقتصاد سوق، و انطلاقا من هذه المعاينة حدد طرق تدخل الدولة عبر إبراز السمة المتعددة الأبعاد لسياسة المالية : (1) توفير السلع و الخدمات العامة، (2) الرفع أو الخفض من حجم إعادة توزيع الدخول في الاقتصاد بهدف التخفيف من حدة الفروق، (3) الحاجة إلى داعم للاستقرار ديناميكي لتأطير الآثار السلبية لأي صدمة خارجية. وهذه الأبعاد الثلاثة جمعها *Musgrave* في ثلاث وظائف للدولة تقوم بها للتدخل من خلال الإنفاق و الإيرادات العامة[3] :

- **وظيفة تخصيص الموارد** : و التي تهدف إلى ضمان توزيع أمثل للموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة بمفهوم *Pareto* عندما ينحرف عمل السوق عن هذا الهدف، حيث يمكن التأثير مثلا لمحاربة الخارجيات السلبية بإنتاج السلع و الخدمات العامة.

[1] Richard Abel Musgrave (1910-2007)، اقتصادي أمريكي من أصل ألماني ، مختص في الإقتصاد العمومي.
[2] محمد الصغير جاري،2010 ، "اقتصاد عمومي : مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد" ،M.S.D EDITION، الجزائر.
[3] المرجع السابق

- **وظيفة التوزيع** : و التي تعني إعادة توزيع الدخول و التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في توزيع الثروة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعتبره المجتمع "التوزيع العادل"، فمثلا اتباع سياسة الضريبة المتزايدة تقدم حلا أكثر عدالة في توزيع الدخول.
- **وظيفة دعم الاستقرار الاقتصادي:** و يبرز هدفين من خلال هذه الوظيفة ، تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج(و خاصة العمل) و استقرار الأسعار. و الطريقة التي يعرف بها *Musgrave* حدود هذه الوظيفة تتوافق مع النظرة الكينزية التي تتمثل في استخدام الطلب الإجمالي (من خلال التحفيز أو التحديد) لعلاج مشاكل التضخم و البطالة.

من خلال هذا التقديم البسيط لأفكار *Musgrave* يبرز مجال المناورة الذي حاول تقديمه للحكومات في سبيل تحقيق الأهداف الثلاثة السابقة الذكر.

2.2.1 الحجم الأمثل لتدخل الدولة

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج ممثلة في العمل و رأس المال و التكنولوجيا ، كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة. و بالرغم من وجود بعض جوانب عدم الكمال في السوق الحر إلا أن هذا لا يبرر تدخل الحكومة لإزالة مظاهر عدم الكمال في كل الحالات ، و إنما يتعين مقارنة تكاليف التدخل أولا مع المنافع المحققة من إزالة مظاهر عدم الكمال قبل أن تقرر جدوى التدخل الحكومي، و إذا اتضح جدوى هذا التدخل يتعين ألا يأتي هذا من خارج ميكانيكية السوق أي عن طريق منح دعم أو فرض ضريبة[1].

و لقد بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأنها العناصر المؤثرة في النمو و مثال ذلك " نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" *« The public-goods model of productive government services »* و نموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة *« the Congestion model of productive Government services »*. و يشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية على النحو المبين في الشكل 3.

[1] عبد القادر محمد عطية ، 2000، مرجع سبق ذكره، ص ص150 -155

الشكل 3: الحجم الأمثل لتدخل الدولة

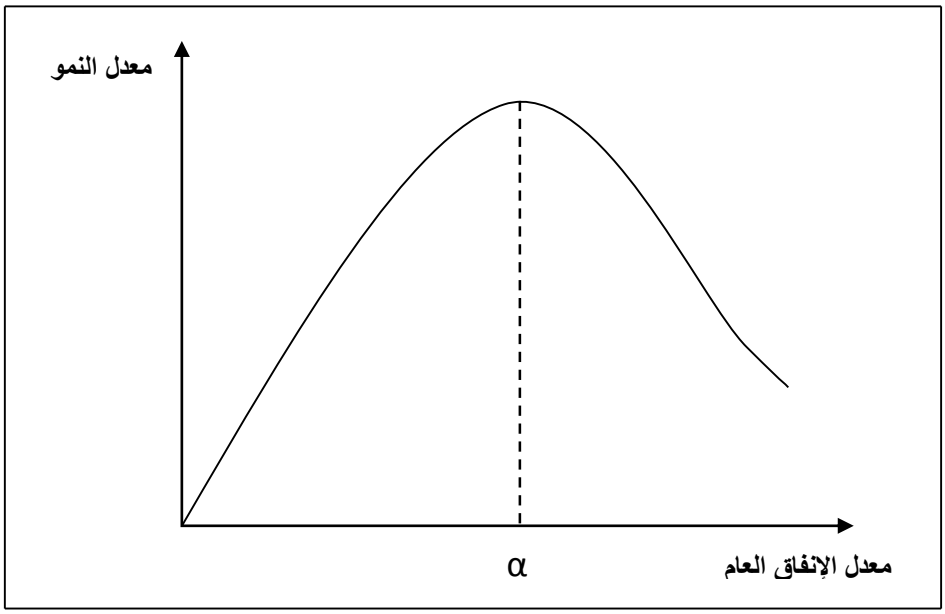

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،2000 ، "اتجاهات حديثة في النمو" ، الدار الجامعية ، ص 150

و وفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية. و هناك حد (النقطة α في الشكل) إذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو، و يرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية ، مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة في الضرائب و هو ما يقلل الحافز على العمل و يبطئ من الزيادة في الطلب الكلي و بالتالي يعيق النمو.

و بالإضافة إلى ذلك فإنه عند مستويات النشاط المنخفضة لا يكون هناك تزاحم على الخدمات الحكومية، و لكن بعدما يبلغ النشاط الاقتصادي مستوى معين يزداد تزاحم المنشآت العامة على الخدمات الحكومية، و يؤدي حصول بعض هذه المنشآت على هذه الخدمات إلى مزاحمة المنشآت الأخرى و تأخير حصولها عليها و بالتالي يتراخى النمو[1].

3.2.1 فشل تدخل الدولة

إن المبررات النظرية لتدخل الدولة لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات. إذ ينتقد البعض فكرة الخارجيات سواء كانت إيجابية أو سلبية باعتبارها مبررا لتدخل الدولة، على أساس أن هناك قناعة

[1] المرجع السابق

بإمكانية الحل من خلال نظام السوق. فالبنسبة لتوفير السلع العامة ، فهناك من يرى أن هذا المفهوم مبهم ومتغير، و أن ما جرى العرف على اعتباره سلعاً أو خدمات عامة قد تم توفيرها بواسطة القطاع الخاص. بل يذهب المتشددون من أصحاب الفكر الليبرالي إلى رفض مفهوم السلع العامة ذاته[1]. و هناك أيضا العديد من الاعتراضات على فكرة التسعير الحدي (التسعير الكفء) باعتبارها مبرراً لقيام القطاع العام في حالة تناقص كلفة الإنتاج على أساس أنه لا يوجد من يؤكد أن القطاع العام سوف يلتزم بقاعدة التسعير الحدية، كما أن العجز المتوقع[2] (نتيجة تحمل الخسارة) إذا تم تمويله من خلال الضرائب سيكون ذا أثر مشوه للسوق.

كذلك فإن حجة العدالة التوزيعية باعتبارها مبرراً رئيساً أيضا لتدخل الدولة سواء في الإنتاج أو التوزيع لم تخل هي الأخرى من تحفظات. التحفظ الأول هو عدم وضوح مفهوم المساواة أو العدالة فهناك مفاهيم متعددة للعدالة تختلف من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن فرد لآخر، مثال ذلك أن البائعين في السوق يرون أن من العدالة أن يكون السعر متناسب مع الرغبة في الدفع، بينما القائمون على التعليم يرون ضرورة أن تكون الفرص التعليمية على أساس القدرة، بينما الأطباء يرون أنه من العدالة أن يتم توزيع الموارد الطبية على أساس الاحتياج. التحفظ الثاني هو أنه قد تكون الأولوية في بعض الأحيان للمساواة في مجال عن غيره، فالمساواة في الحصول على خدمات التعليم والصحة في مرحلة الشباب مسألة أساسية لتحقيق المساواة في الحصول على فرصة عمل، بينما الضريبة التصاعدية تصمم فقط لتحقيق التساوي بالنسبة للمخرجات [3].

و ينتقد أصحاب التيار الحر فكرة التدخل اعتمادا على مفهوم الفشل الحكومي في مقابل الفشل السوقي الذي أشارت إليه الأدبيات المنادية بالتدخل. ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة وجود الأسواق لتعوض عدم كفاءة الحكومات أو ما يعرف بالفشل الحكومي والذي يعود وفقاً لهذا الاتجاه لما يلي من الأسباب[4]:

- الرشادة المقيدة *(Bounded Rationality)* والتي تعود بصورة أساسية إلى نقص المعلومات التي يجب أن تتوافر للحكومة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد. فهناك من يرى أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعاني من مشكلة قصور في المعلومات، وهي تلك المعلومات التي يتضمنها

[1] Hope, H.H. (1989) "Fallacies of the public goods theory and the production of security", Journal of Libertarian studies, Vol. IX. No. I, Pp: 27-46.

[2] يحدث هذا في حالة فرضية تناقص التكلفة.

[3] Tanzi, V. (2000). "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36. Web Site : www.imf.org *Consulté le 13/12/2012*

[4] عبد الله شحاتة ،2014 ، مرجع سبق ذكره

نظام السوق وتتلخص جميعها في سعر السلعة أو الخدمة في السوق. لذا فإن الدولة لدى محاولتها تخصيص الموارد فإنها تصبح في موقف رشادة مقيدة.

- المشكلة الثانية والخاصة بالتدخل الحكومي تتلخص في التنافس بين القائمين في السلطة على ما يسمى عائد الأنشطة الريعية *(Rent seeking)*. فلا يوجد ضمان لقيام الحكومة بتحقيق مصالح الشعب وليس مصالح القيادات المسيطرة فيها (مصالح فردية خاصة). فغالبا ما تسيطر على المنشات العامة فكرة تسخير المصلحة الحكومية لتحقيق مآرب شخصية فيما يعرف بالسلوك الانتهازي *(Opportunistic Behavior)* أو ما تطلق عليه الأدبيات *(Rent seeking behavior)*. كذلك فإن سيطرة البيروقراطية الحكومية والتي لا تصب في معظم الأحوال في تحقيق المصلحة العامة غالبا ما تنتهي بانتشار الفساد في الجهاز الإداري أو على الأقل تكوين جماعات أصحاب المصالح في الحكومات الأقل فساداً .
- تعاني المؤسسة العامة من بعض السمات السلبية تؤثر على كفاءة عملية تخصيص الموارد. فالمؤسسة العامة تتبنى أهدافا لا يمكن قياسها بصورة تسمح بتقييم الأداء مثل المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والمستشفيات. وهذا ما يجعل عملية تقييم الأداء مسألة غاية في الصعوبة من ناحية القبول الاجتماعي والسياسي لمستويات الأداء. كما أنه في حالة تعدد الأهداف فإنه يصعب على المستفيدين من الخدمة رقابة مستوى أداء المنظمة وهو ما قد يدفع الموظفين من إتباع مصالحهم الشخصية وهو الأمر الذي لا يحدث في المؤسسات الخاصة والتي لديها هدف محدد وهو تعظيم الربح. بل قد يؤدي أحيانا تعدد الأهداف إلى تزايد التكلفة. هذه المشاكل الخاصة بالقطاع العام تعود إلى المتعاملين مع المنظمة أو تعدد المهام الموكلة إليها أو تعدد الأهداف. ومن ثم فإن التقييم بناء على هدف واحد تصاحب أنشطته حوافز فردية، قد يجعل من هذا النوع من النشاط أكثر كفاءة في حين لا تكون المؤسسة ككل على نفس الدرجة [1].

باختصار، فإنه وفي ظل التسليم بالحاجة أحيانا للتدخل الحكومي من قبل أصحاب الفكر الليبرالي فإنهم يرون أن القطاع العام أو بصورة أعم تدخل الدولة قد تعدى الحدود المثلى. و بصورة عامة يقدم الشكل 4 حدود كل من فعالية الأسواق و حدود تدخل الدولة و ذلك من منظور تاريخي .

[1] Tanzi, V. (2000).Op Cit

و الذي يتضمن التسلسل في انتهاج تدخل الدولة من عدمه و النتائج التي خلصت إليها التجارب ، بالإضافة إلى إبراز أن ما بين الرفض التام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي هناك تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له أثاراً سلبية مدمرة ، وهذا التيار الفكري يؤكد على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع آليات عمل السوق. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي[1]:

- الاعتماد على فرضية الفشل أيا كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة. فالقول بضرورة تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي وثانيا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص.
- إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبياً، فإن إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص مهمة ليست باليسيرة. ولهذا يمكن القول أن مسألة تحديد
- حدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة (القطاع العام) وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها[2]. ومن ثم فهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الوصول إلى شكل توافقي لهذه العلاقة لما بين ما هو عام وما هو خاص.

3.1 جودة الإطار المؤسسي

يتبنى أرباب الاقتصاد المؤسسي *Institutional Economics* الدعوة إلى إحداث إصلاح حكومي من خلال ما يسمى بتصحيح المؤسسات *Get institutions right* . و تعتبر هذه الدعوة موجهة بدرجة أكبر إلى حكومات الدول النامية التي ترغب في التحول إلى اقتصاد السوق[3]. لقد انطلق الإهتمام بدور الحوكمة و الإطار المؤسسي في تحفيز النمو الاقتصادي و التنمية مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، و ذلك من خلال الأبحاث المجددة لـ *North Douglas* [4]، و التي اتبعت بالعديد من الدراسات

[1] Robert Boyer,1999 , « Entre Etat et marche, les innovations institutionnelles, condition du développement au XXIe siècle », Contribution à l'ouvrage édite par le JETRO, « Global Economy and Systems in 21st Century ».

[2] المقصود بالضرورة هو ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي.

[3] عبد القادر محمد عطية 2000 ، مرجع سبق ذكره.

[4] North Douglas (1920-.....)، اقتصادي أمريكي من رواد النظرية المؤسسية، حصل على جائزة نوبل 1993

و التي وضحت وجود إرتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي و قوة دولة القانون ، درجة الرشوة و الفساد، جودة الإدارات العمومية و معايير أخرى للحوكمة و الإطار المؤسسي[1].

و قد عرف *North* و *Robert Fogel* الإطار المؤسساتي على أنه " قواعد اللعبة في مجتمع ما ، و بشكل أدق، هي الكيانات التي ينشأها الأفراد لتنظيم العلاقات التفاعلية فيما بينهم"[2] كما يقدم *North* تعريفا آخر للإطار المؤسساتي على أنه يتضمن " القواعد الرسمية التي تحكم مجتمع ما (الدستور، القوانين ، التشريعات...) و قواعده غير الرسمية (الأعراف ، العادات و التقاليد) و كذلك التنظيمات التي تعمل في إطار هذه القواعد "[3]. و يركز الاقتصاد المؤسسي على ثلاث عناصر في الإصلاح : إصلاح البيئة المؤسسية*Institutional Environment* ، و إصلاح مؤسسات الحكم *Institutions of Governance.*، و الإبتكارات المؤسسية *Les Innovations institutionelles* .

1.3.1 إصلاح البيئة المؤسسية

تتمثل البيئة المؤسسية في مجموعة القواعد السياسية و الإجتماعية و القانونية التي يتأسس عليها الإنتاج و التبادل و التوزيع داخل المجتمع. و من أمثلة هذه القواعد تلك المبادئ التي تحكم الانتخابات ، حقوق الملكية و حقوق التعاقد. و يعد الدستور أحد المكونات الأساسية للبيئة المؤسسية، و ليس المقصود بالدستور هنا النصوص التي يحتوي عليها، فالدستور قد يكون مكتوبا و قد لا يكون مكتوبا و إنما متعارف عليه. فاستقلال البنك المركزي في الولايات المتحدة ليس منصوصا عليه في الدستور، و إنما هو أمر معمول به. كما أن الدستور قد يكون فعالا و قد لا يكون، فدساتير الدول الشيوعية سابقا لم تلعب أي دور ذو شأن في تنظيم الحياة السياسية لهذه الدول. و يتكون الدستور في الدول التي يوجد فيها تقاليد دستورية ، من مجموعة الأحكام القضائية التي عدلت في القوانين العامة بما يتلاءم مع الظروف التي يمر بها المجتمع و لم تكن موجودة حين تم صياغة هذه القوانين العامة، فالدستور في خدمة المجتمع و ليس العكس. و تتكون الحقوق الدستورية من ثلاث أنواع : الحقوق السياسية و المدنية، الحقوق الإجتماعية و الحقوق الإقتصادية.

[1]Dwight H, Perkins, Steven Radelet, David L, Linder, 2012 « Economie du développement », Traduit par Bruno Baron-Renault, 3 ème Edition, de boeck, Bruxelles Belgique pp 107-110
[2] Agnès Bénassy-Quéré, Benoît Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry, 2012, « Politiques économiques », 3 ème édition , de boeck , Bruxelles , Belgique , PP 402-421
[3]Dwight H, Perkins et autres, 2012, Op Cit PP 107-110

بالنسبة للحقوق المدنية و السياسية فهي تشتمل على حرية التعبير عن الرأي و المساواة في المشاركة السياسية.أما الحقوق الإجتماعية فهي تشمل حق العمل و حق الحصول على دخل عادل و حق التعليم و حق الرعاية الصحية و حق التمتع بمنافع برامج الرفاهية، و فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية فهي تحتوي على حق الملكية و حق التبادل و حق التعاقد. و من الواضح أن كفالة الحقوق الدستورية تؤثر على الأداء الاقتصادي للمجتمع بجانبيه الممثلين في الكفاءة الاقتصادية و العدالة الإجتماعية ، حيث أن تجسيد الحقوق الإجتماعية يساعد على تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة من خلال المساعدة في مجالات الصحة و التعليم و التوظيف و برامج الرفاهية، أما الحقوق الإقتصادية فإنها تكفل توافر الحافز الخاص الذي يبعث على أفضل استخدام للموارد.

2.3.1 إصلاح مؤسسات الحكم

مؤسسات الحكم هي التي تتولى وضع و تنفيذ القواعد بما يضمن تحقيق الإستقرار في التعاون أو التنافس بين الأفراد. فالحكم الذي يرتبط بالأشخاص و ليس المؤسسات لا يتولد في ظله استقرار حيث تتغير قواعد الحكم مع تغير الأشخاص، أما الحكم المبني على أساس المؤسسات بغض النظر عن الأشخاص يتسم بالاستقرار و المصداقية، و لا شك أن الاستقرار و المصداقية يمكنان الأفراد من التنبؤ الدقيق و يساعدهم على رسم خطط تنموية طويلة الأجل.

و لقد اتضح أن نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد على مقدرة الحكومة على توليد تأييد سياسي من قبل الرأي العام لهذا البرنامج و تحجيم دور المعارضة، فأي إصلاح اقتصادي لابد أن يظهر له معارضون سواء على المستوى الفكري أو السياسي أو الاقتصادي. فعلى المستوى الفكري يعارض المفكرون المعتنقون للمذهب الاشتراكي أي إصلاح يستند إلى المذهب الرأسمالي. و على المستوى السياسي تقف أحزاب المعارضة أمام أي إصلاح تأتي به حكومة الأغلبية، و على المستوى الاقتصادي تعارض الفئات التي تضار اقتصاديا من برنامج الإصلاح مثل هذا البرنامج، فمنتجو بدائل الواردات يعارضون تحرير التجارة و المزارعون يعارضون إلغاء الإعانات الزراعية ، و الطبقات الفقيرة تعارض خفض الإعانات الموجهة لها[1].

[1] عبد القادر محمد عطية 2000 ، مرجع سبق ذكره ص 178-185

3.3.1 الإبتكارات المؤسسية

التيار الجديد للاقتصاد المؤسسي يبحث عن تجاوز معظلة (السوق/الدولة)، حيث يعتبر أن تحقيق الأهداف الاقتصادية يمر عبر التكاملية في ما بين المنطقين و ليس عبر تأكيد أحدهما و رفض الآخر[1]. من جهة أخرى تؤكد الأبحاث المؤسسية الحديثة [2]، على أن الترتيبات المؤسسية الوسيطة ما بين الدولة و السوق كالجمعيات ، الجماعات المحلية، الشراكات ، يمكن أن تلعب دورا محوريا في التوفيق بين ضرورات الكفاءة الديناميكية و التي تعني النمو في الإنتاجية و المستوى المعيشي و كذلك تحقيق العدالة الإجتماعية. و الجدول 1 يوضح أهم النقاط في المقاربة الجديدة و التي قدمها *Boyer* فيما يخص التكاملية مابين السوق و الدولة.

الجدول 1: التكاملية ما بين السوق و الدولة

الإطار المؤسسي سنوات 1990	التكاملية ما بين السوق و الدولة في ظل التصالح المؤسسي
1.عدم الإستقرار و الأزمات السياسية	1.إعادة الشرعية للدولة باعتبارها راعية للنمو و العدالة الإجتماعية
2. البطالة/النمو، غياب العدالة كنتيجة لإعادة هيكلة السوق	2.من التنسيق ما بين القرارات اليومية في السوق إلى القرارات الإستراتيجية للدولة
3. هشاشة المؤسسات المالية و الإجتماعية، و ضعف بعض القطاعات.	3. تحفيز كثافة التوافقات المؤسسية و القدرة على تنظيم الأعوان
4. ضعف الإستثمار في البنى التحتية	4. القطاع العام يضمن التماسك الإجتماعي و توفير البنى التحتية.
5. تبعية كبيرة للاقتصاد العالمي	5. الحفاظ على التوازن ما بين الإحتياجات المحلية و التنافسية مع الخارج
6. عدم استقرار نسق النمو تبعا لحركة رؤوس الأموال	6. إنفتاح على العالم الخارجي يختلف باختلاف الأهذاف الوطنية

Source : Robert Boyer,1999 « Entre Etat et marche, les innovations institutionnelles, , Contribution à l'ouvrage édite par le "condition du développement au XXIe siècle and Systems in 21st Century » JETRO"Global Economy"

و الفكرة العامة للشكل السابق تتمثل في أن المهمة الأساسية هي الإبتكار في السياسات الاقتصادية و البحث عن التوليفة المثلى ما بين ميكانيزمات السوق و التنسيق مع الدولة في ظل نموذج هجين « *Modèle Mixte* » ، والأخذ بعين الإعتبار التجارب الحديثة منها ما يعد ضروريا و لكنه غير كاف،

[1] Robert Boyer,1999 , Op Cit

[2] Par Example : « Holingsworth & Boyer 1997 , *Contemporary Capitalism : The Embeddedness of Institutions* »

فالأمر يتطلب إكماله من خلال البحث عن بناء مؤسسي « *Architecture Institutionnelle* » و ذلك حسب كل بلد ، من خلال الأخذ بعين الإعتبار الإرث التخصصي للإقتصاد، التصميم العام للروابط الإجتماعية و الخيارات السياسية فيما يخص إستراتيجية الإندماج الدولي ، و كذلك التزامن في تطور المؤسسات و المنظمات و تعميق تقسيم العمل.

2. النمو الاقتصادي و السياسات العمومية

تسعى السياسات العمومية إلى تحسين مستوى معيشة السكان و ضمان الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي، و بغض النظر عن نوع السياسة المتبعة فإن هذه الأهداف لا يتم بلوغها دون تحقيق نمو اقتصادي معتبر. يعد النمو الاقتصادي مرادفا لإنتاج السلع و الخدمات، خلق العمل و تحقيق الثروة، و لأجل هذه الحقائق لطالما اعتبر فهم النمو الاقتصادي، ميكانيزماته و محدداته هاجسا لواضعي السياسات الاقتصادية و للباحثين في المجال الاقتصادي. و يبرز في هذا السياق موضوع النمو الممكن « *La croissance potentielle* » و الذي شغلت علاقته بالنمو الفعلي« *La croissance effective* » حيزا مهما في الأدبيات الاقتصادية المتناولة للسياسات النقدية و سياسات الموازنة العامة للدولة، و بصفة عامة السياسات التي تهدف إلى التأثير في النمو الاقتصادي من خلال العرض و الطلب .

1.2 النمو الفعلي و النمو الممكن

النمو الفعلي يعبر عن النمو الاقتصادي الملاحظ و الذي يظهر من خلال المؤشرات التي تقيس حجم ارتفاع الإنتاج الفعلي[1]، و هذا الأخير يمكن أن يكون مساويا أو أقل من حجم الإنتاج الممكن. و هذا الأخير يعبر عن النمو الاقتصادي الأقصى الممكن تحقيقه . أي الإرتفاع في حجم الإنتاج الممكن، و هذا الأخير لا يمكن ملاحظته مباشرة، و لكن يمكن تقديره بطريقة غير مباشرة. و يقدم الإنتاج الممكن على أنه:"حجم الإنتاج المحلي الممكن باستخدام أقصى حد من الطاقات الإنتاجية مع شرط ثبات معدلات التضخم". و يقدم أيضا على أنه حجم الإنتاج الممكن بلوغه عند مستوى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج المتوفرة و ذلك بدون إحداث ضغوطات تضخمية إضافية على الاقتصاد[2]"، و بالتالي فمستوى الإنتاج الممكن يحدده ثلاث متغيرات رئيسية: العمل، رأس المال المتوفر في الاقتصاد، بالإضافة إلى مدى فعالية استغلال عوامل الإنتاج و التي ترتبط بالتقدم التقني.

[1] يعتبر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي أكثر المعايير استخداما و صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم و هذا بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، و الذي عارض استخدامه الكثير من الاقتصاديين معتبرين أن الزيادة أو النقص في الناتج المحلي الإجمالي قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية بشكل مطلق ، فزيادة الناتج المحلي لا تعني نموا اقتصاديا إذا ما زادت نسبة السكان بمعدل أكبر و العكس ، فنقص الناتج المحلي لا يعني تخلفا في حالة ما انخفض عدد السكان

[2] Raymond Torres et John P.Martin 1990, « MESURE DE LA PRODUCTION POTENTIELLE DANS LES SEPT GRANDS PAYS DE L'OCDE », Revue Economique de l'OCDE , N 14 , 1990.p 147.

و منه فالتنبؤات فيما يخص النمو الممكن ترتكز على مجموعة من الفرضيات و التي تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الملاحظة في الفترات السابقة بالنسبة للمتغيرات السابقة. و النمو الفعلي يتبع أساسا التغيرات التي تمس الطلب الكلي المتكون من[1] :

- الإستهلاك النهائي للأسر، أي كل المشتريات من السلع و الخدمات التي تقتنيها الأسر.
- الإستهلاك النهائي للإدارات : أي كل مشتريات الدولة و التي لا تعتبر كاستثمارات و هذه الأخيرة تتبع قرارات الدولة فيما يخص تطوير الإنفاق العام.
- الإستثمار في رأس المال الثابت : و ذلك بالنسبة للمؤسسات ، الأسر و الإدارات العمومية، و هو ما يمثل المشتريات من السلع المستدامة و التي تتبع تطور الطلب، الأرباح المحققة أو المستشرف تحقيقها، و القدرة على تمويل هذه السلع.
- التصدير و الذي يرتبط بتنافسية المؤسسات الوطنية في مواجهة المؤسسات الأجنبية.
- التغير في المخزون : فالتخزين يساهم في الرفع من حجم الإنتاج و العكس صحيح.

و على هذا الأساس فإنه ينظر إلى قوة الدولة الإقتصادية من خلال معدل النمو المحقق مقارنة مع معدل نموها الممكن لأن ذلك يبرز مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة في الاقتراب من حالة الاستخدام التام.

2.2 النمو الممكن و سياسات العرض و الطلب

العلاقة التفاعلية بين النمو الفعلي و النمو الممكن تأخذ شكلا جدليا فيما يخص أيهما يتتبع مسار الآخر، و التباينات التي تكون بين الإنتاج الممكن و الفعلي تتوقف أساسا على التغيرات التي يشهدها العرض و الطلب، و هذه التباينات يصطلح عليها بفارق المخرجات *Output gap* ، و هذا الفارق يكون موجبا إذا تم استخدام العوامل بطريقة أعظمية في مواجهة الطلب القوي، و في هذه الحالة هناك ضغوطات فيما يخص الأجور و الأسعار، كما يمكن أن يكون الفارق سلبيا و هذا يعني أن هناك استخدام غير كامل للعوامل ناتج عن العجز في الطلب[2].

[1] Olivier Passet, Christine Rifflart et Henri Sterdyniak, 1997, « Ralentissement de la croissance potentielle et hausse du chômage », Revue de l'OFCE, N 60, P 112-114.

[2] Philipine Cour, Hervé Le Bihan, Henri Sterdyniak, 1997,« L'économie mondiale 1998 » Editions La Découverte,Collection Repères, PP 94-105

و في هذا السياق يلاحظ مقاربتين: (1) الأولى تناقش تأثير النمو الفعلي في النمو الممكن ، حيث أن الانخفاض في معدلات النمو الفعلي يؤثر عبر عدة قنوات على النمو الممكن ، لأن الفترات الطويلة من البطالة تؤثر في وفرة و نوعية اليد العاملة، و تباطؤ نمو الأجور يوجه المؤسسات نحو استخدام تقنيات إنتاج أقل تكلفة ، و هو ما يخفض من مكاسب الإنتاجية في العمل. انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، يخفض لاحقا مستويات النمو لانخفاض قدرات الإنتاج، و أخيرا تنخفض الإنتاجية الإجمالية للعوامل تبعا لانخفاض مستوى الابتكارات التكنولوجية. التحليل السابق يضفي صفة التاريخية على النمو الممكن، أي أن مدى التراكم السابق للعوامل يحدد مستوى النمو الممكن المستقبلي و مستوى تباطؤ التطور التقني و من ثم فالصدمات الظرفية التي تحل بالاقتصاد لها آثار و من ثم فاعتبار النمو الممكن كموجه للاقتصاد يفقد معناه.

بالنسبة للمقاربة الثانية (2) و التي تناقش مدى تتبع النمو الفعلي للنمو الممكن بعد صدمات العرض و الطلب، و في هذا الصدد يلاحظ توجهين :

- حسب نموذج الإستقرار الآني *Modèle de la stabilité spontané*: إنخفاض الإنتاج الممكن يحفز انخفاض الأجور و الأسعار و معدلات الفائدة، و من ثم ينتعش الطلب مدفوعا بإعادة تشكل الأرباح و مكاسب المنافسة.
- حسب نموذج الركود المستدام : نجد أن الفرق بين الإنتاج الفعلي و الممكن يبقى ثابتا، بل و متراكما، لأن انخفاض الأجور الحقيقية يؤدي فعليا إلى انتعاش الأرباح، غير أنه يتزامن مع انخفاض الدخول، و من ثم استهلاك الأسر. و في هذه الحالة إذا كان الإنتاج يتبع الطلب أكثر من الربحية(و هذه الوضعية محتملة في حالة الإنخفاض الكبير في الأجور)، و مع انخفاض الأسعار ينشأ عنها ارتفاع في معدلات المديونية و هذه الأخيرة تحد من أثر الثروة ، و من ثم فانخفاض حجم النشاط الاقتصادي يرفع من حجم العجز و المديونية العمومية، و من ثم ينشأ عجز في الطلب. و إذا استمر العجز العام لمدة طويلة نسبيا سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات الفائدة على السندات العمومية طويلة المدى، و من ثم يبتعد النمو الفعلي عن النمو الممكن على المدى الطويل[1].

[1] Olivier Passet & autres, 1997, Op Cit, P 112-114

و بالتالي فالنمو الممكن يعرف استخدامات كثيرة تتمحور حول تشخيص الاقتصاد على المدى القصير و المتوسط و يوجه السياسات الاقتصادية[1] على المدى الطويل، حيث أنه :

- يسمح بتقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة من خلال مقارنته مع معدل النمو الفعلي.
- يسمح من خلال وضعيته مع معدل النمو الفعلي بمعرفة الإتجاه الذي ينبغي أن تسير عليه السياسة الاقتصادية اللاحقة.
- يسمح من خلال مقارنته مع معدل النمو الفعلي بتسيير أكثر فعالية للطلب الكلي و تجنب الوقوع في حالة التضخم أو الانكماش.

كذلك من خلال احتساب فارق الإنتاج *Output gap* ، يساعد في تحديد أرصدة الموازنات و من ثم تقييم سياسة الموازنة و خاصة تشخيص سلوك العجز الموازني إن كان اعتباطيا « *Discrétionnaire* » أو تلقائيا « *Automatique* » ،و العجز الموازني ينقسم إلى نوعين : نوع ظرفي ينتج عن تأثير فارق الإنتاج على التغيرات التي تعرفها إيرادات الجباية و الإنفاق العام، و جزء هيكلي و الذي يمكن التعرف عليه عندما يكون الإنتاج الفعلي عند مستواه الممكن.

3.2 من النمو إلى جودة النمو

منذ مطلع سنوات السبعينات من القرن الماضي ، أصدر نادي روما ما يعرف بتقرير *Meadows 1972* [2] و المعنون بـ " حدود النمو" « *The limits to growth* »[3]، و الذي حذر و أشار من خلاله إلى أن هناك حدود للنمو الاقتصادي، و قد تساءل حول ما بعد نمو الناتج المحلي الإجمالي، و كيف يكون اليقين من أن المجتمع سيتطور على المدى الطويل ، أي عدم الارتهان بالموارد المتاحة و من ثم ضمان الرفاه للمجتمع و للأجيال القادمة.

[1] Raymond Torres, 1990 , Op Cit, P 147

[2] تقرير Meadows ، هو كتاب صدر سنة 1972 ، يتناول التفاعلات ما بين الأرض و النظم البشرية، من خلال تقديم محاكاة حاسوبية للنمو الاقتصادي و السكاني المتسارع في ظل إمدادات الموارد المحدودة ، و قد كان بتمويل من مؤسسة Volkswagen Foundation و بتكليف من نادي روما، و قدم لأول مرة في ندوة St Gallen و كا ن مؤلفيه هم : Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, William W. Behrens

[3] *Site web :* www.donellameadows.org *Consulté le 20/05/2013*

و بالتالي فإن تحقيق نمو اقتصادي ذو جودة، لا يتوقف فقط من خلال التطور في حجم الناتج المحلي الإجمالي ، و لكن أيضا من خلال إرث اجتماعي و بيئي و إنتاجي ، و الذي يتم استحداثه من أجل الأجيال القادمة من خلال سياسات عمومية واضحة الأهداف.

و تماشيا مع اقتراحات لجنة *Stiglitz-Sen-Fitoussi* [1]حول قياس التطور الإجتماعي ، تم اقتراح [2]سبعة مؤشرات يمكن أن تقدم صورة عن جودة النمو:

- تطور أرصدة الأصول الإنتاجية (المادية و المعنوية) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- النسبة ما بين عدد المتحصلين على شهادات عليا (ما بين 25 و 64 سنة) و عدد براءات الاختراع التي تحصل عليها الكليات.
- التنوع البيولوجي بالنسبة للإقليم الوطني.
- حجم إنبعاثات الكربون السنوية.
- صافي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- العدالة في توزيع الدخول و يتم قياسه من خلال النسبة ما بين الدخول التي يحتفظ بها الخمس الأغنى و الخمس الأفقر من المجتمع.
- صافي الدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

و في دراسة لصندوق النقد الدولي لسنة 2014[3] ، تم اقتراح و تقديم مجموعة من المؤشرات حول جودة النمو بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو ، و سمي بـ **مؤشر جودة النمو** *Quality of Growth Index (QGI)* و الذي يتكون من مجموعتين رئيسيتين من المؤشرات ، الأولى تعبر عن الطبيعة الجوهرية للنمو (أساسيات النمو) ، و الثانية تعبر عن البعد الإجتماعي ، و تمثل المخرجات الإجتماعية المرجوة من النمو كما يوضحها الشكل 5 .

[1] Joseph E. STIGLITZ, Amartya SEN, Jean-Paul FITOUSSI,2009,« Rapport de la Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social » Site Web : www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

[2] Géraldine Ducos, Blandine Barreau, 2014,« Quels Indicateur pour mesurer la qualité de la croissance ? » Site Web : www.strategie.gouv.fr consulté le : 15/10/2014

[3] Montfort Mlachila, René Tapsoba, Sampawende J.A.Tapsoba,2014, « A quality of Growth Index for devlopping contries : A proposal », IMF Working paper, September 2014

الشكل 5 : مكونات مؤشر جودة النمو

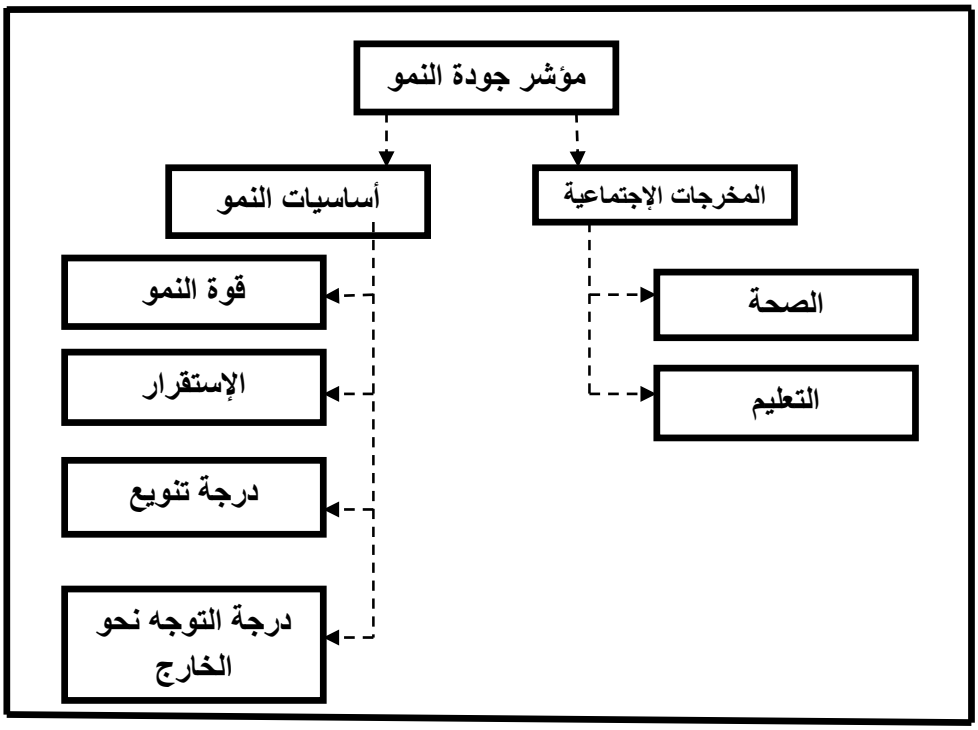

Source : Montfort Mlachila, René Tapsoba, Sampawende J.A.Tapsoba, 2014« A quality of Growth Index for devlopping contries : A proposal », IMF Working paper, September

1.3.2 مؤشرات الطبيعة الجوهرية للنمو

بالنسبة لمؤشر الطبيعة الجوهرية للنمو، فإنه يشمل أربعة أبعاد يمكن من خلالها تحديد مدى جودة النمو و هي : (1) قوة النمو ، (2) الإستقرار ، (3) تنويع مصادر النمو ، (4) التوجه نحو الخارج.

- **قوة النمو:** يتم قياس قوة النمو من خلال التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، و يتم اختيار نصيب الفرد بدلا من الناتج المحلي الإجمالي ، لأن الأول هو الأكثر انسجاما مع مفهوم النمو لصالح الفقراء و الذي يعبر عن جودة النمو. و وفقا لذلك من المتوقع أن تؤدي معدلات النمو المرتفعة إلى تراجع في الفقر و بالتالي معدلات أحسن لجودة النمو.
- **الإستقرار:** و يتم قياسه من خلال معكوس معامل التغير *Coefficient of Variation (CV)* لمستوى النمو المقاس أعلاه. و معامل التغير هو نسبة الانحراف المعياري على المتوسط، و يستخدم حيز زمني بخمس سنوات لاستخلاص هذا المعامل.

و يتم استخدام هذا الأخير عوضا عن التشتت ، و ذلك لأنه يسمح بالقيام بمقارنة مباشرة بين الدول بغض النظر عن مستويات النمو ، و بالتالي فإنه يسمح بتذليل أثر القيم المتطرفة مثل تلك المتعلقة بالاقتصاديات الصغيرة المفتوحة و التي تميل إلى أن تكون أكثر تقلبا هيكليا ، أو تلك الاقتصاديات الكبيرة و التي تميل إلى أن تكون أقل تقلبا هيكليا.

و من ثم فالارتفاع CV ، يعني إنخفاض معكوسه و بالتالي فحلقة النمو أقل استقرارا ، و بالنتيجة فإن عدم استقرار النمو يفاقم من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل ، و بالتالي من المتوقع أن حلقة نمو مستقرة تؤثر إيجابيا على *QGI* .

- **تنوع مصادر النمو :** باعتبار النمو يتولد من مصادر متنوعة ، يتم احتساب هذا المؤشر من خلال درجة تنوع المنتجات المصدرة ، و كلما تنوعت هذه الأخيرة اعتبرت مصادر النمو متنوعة، و من ثم زادت قوة النمو الاقتصادي و ينخفض حجم التقلبات و بالتالي يرتفع *QGI* .
- **درجة التوجه نحو الخارج :** بالنسبة لديناميكية النمو، يمكن استخراجها من خلال نسبة الطلب الخارجي من إجمالي الناتج المحلي *PIB* في مقابل نسبة الطلب الداخلي. و الأساس المنطقي لهذا البعد يرتكز على أن التوجه نحو الخارج للنمو هو أكثر عرضة لزيادة نمو الإنتاجية من خلال عدة آليات ، بما في ذلك التعلم بالممارسة، استيراد المزيد من التكنولوجيا المتقدمة، نقل المعرفة، انضباط السوق العالمية، المنافسة و الإستثمار الأجنبي المباشر.و مع ذلك يلاحظ أن مثل هذا التوجه الخارجي للنمو قد يزيد من تعرض البلاد لتقلبات البيئة الخارجية، و على هذا النحو يؤدي إلى المزيد من التقلبات و يضر بجودة النمو[1].

2.3.2 الأبعاد الإجتماعية للنمو

مما ذكر أعلاه فإن نموا قويا ، مستقرا ، متنوعا و موجها نحو الخارج غير كاف لتخفيف حدة الفقر بشكل كبير و إلى تحسين مستوى المعيشة. هذا الجانب من جودة النمو يتم تحديده من خلال مؤشرين فرعيين يشيران لإثنين من الأبعاد الأساسية لبناء رأس المال البشري و تشمل : (1) حياة طويلة و صحية ، (2) الحصول على تعليم لائق.

[1] Idem

- عنصر الصحة يجسد مدى إمكانية بلد ما التمتع بحياة طويلة و صحية من خلال تجميع اثنين من عناصر فرعية و هي: (1) معكوس معدل الوفيات، (2) متوسط العمر المتوقع عند الولادة، و يعتبر هذين المؤشرين من أعراض الفقر الأساسية.
- بالنسبة للتعليم يتم تحديده من خلال معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، و الدافع الرئيسي لاستخدام هذا المؤشر هو وفرة البيانات، و هناك العديد من المؤشرات الأخرى الصالحة مثل : متوسط سنوات الدراسة ، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، و نظرا لعدم وفرة البيانات بالنسبة لهذه المؤشرات و ذلك للعديد من الدول فإنه لا يمكن استخدامها.

3. الإستثمار العام و النمو الاقتصادي : مقاربات نظرية

تمحورت الكثير من الأدبيات الاقتصادية حول دور الإنفاق و الإستثمار العام في تحفيز النمو الاقتصادي، و بهذا الصدد تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى تقديم تلخيص مركز و انتقائي لمختلف الإسهامات الفكرية الاقتصادية و التي تناولت تحليل هذه العلاقة.

1.3 قانون Wagner

تقدم لنا الأدبيات الاقتصادية قانون *Wagner (Wagner's Law)* ، و من خلال هذا القانون اعتبر *Adolf Wagner* [1] أن هناك علاقة موجبة بين التطور الاقتصادي و حجم الإنفاق العام. و في مقالته عام 1893 قدم *Wagner* نظرية متماسكة عن قانون زيادة التوسع في الأنشطة العامة و الحكومية بشكل خاص، و قد تم استلهم هذه النظرية من الملاحظات الواقعية التي تدل على أن الإنفاق العام و مستوى التنمية مقاسين بنصيب الفرد في الدخل القومي يرتبطان بعلاقة وثيقة في عدد كبير من الدول.

و قد اعتبر *Wagner* أنه كلما ازدادت درجة التصنيع في أي دولة، فإن العلاقات الإجتماعية و التجارية في هذا المجتمع تصبح أكثر تعقيدا. و الحكومة بناءا على ذلك تحتل دورا مهما في إقامة هذا النظام و إدارته من أجل التحكم في هذه التعقيدات، و الوظائف التشريعية و التنظيمية و الحمائية للدولة التي من شأنها زيادة حجم الموازنة العامة للدولة. و وفقا لهذه النظرية، فإن هناك عدة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[2] :

- عامل التصنيع و التحديث الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة ، و في المجتمعات المتزايدة التعقيد تبرز حاجة متزايدة للسلطات العامة من أجل القيام بأعمال الحماية و التشريع و التنظيم، كما أن التقسيم الدقيق للعمل المصاحب لظاهرة التصنيع و ازدياد معدلات التحضر يتطلب زيادة الإنفاق على المجالات التي تضمن فرض العقود و الاتفاقيات و حفظ الأمن و العدل و حكم القانون الذي يضمن الأداء الأكفأ للاقتصاد.
- كلما زاد الدخل في الاقتصاد ارتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة، كالتعليم و السلع و الخدمات الثقافية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام.

---

[1] Adolf Wagner (1835 -1917) اقتصادي ألماني

[2] عبد الرزاق الفارس،2001" الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ص 25-40

- إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية البعيدة المدى مع ما يصاحبه من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدول و تدخل أكبر في الاقتصاد، مما يترتب عليه آثار مالية على الميزانية[1].
- إن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي و الثقافي ، و من ذلك الإنفاق التعليمي.
- إن التطور الاقتصادي و التغيرات السريعة في التقانة عاملان يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية و ذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي و كذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص.

و يمكن التعبير عن قانون *Wagner* كالآتي :

$$\frac{G}{PIBr} = f\left(\frac{PIBn}{N}\right)$$

حيث أن G تمثل مقياسا مناسبا للإنفاق العام، و N تمثل عدد السكان و *PIBr* و *PIBn* تمثلان الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية و الإسمية على التوالي. و إذا ما زادت النسبة $\frac{G}{PIBr}$ بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، فإن قيمة المرونة لهذه العلاقة تزيد عن الصفر. و بالرغم من تسمية هذه الفرضية بالقانون إلا انه من الواضح أنها لا تعدو أن تكون محاولة مبسطة لتفسير نمو الإنفاق العام[2].

2.3 النظرية الكينزية : دور الإنفاق العام

في الفترة التي صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من هذا القرن العشرين و ما أعقبتها ، أصبح الاقتصاديون و السياسيون على وعي بالطرق العديدة التي يخفق فيها السوق في توفير الاحتياجات الإجتماعية الأساسية ، حتى في أكثر الدول الصناعية تقدما. و الاقتصاد العالمي خلال مرحلة الكساد العظيم (1929–1932) ، عانى أزمة حادة مما قوض ركائز الاعتقاد بالنظرية الكلاسيكية التي كانت تبشر بالتصحيح الذاتي في آلية السوق. و قد كانت نظرة التقليديين إلى الإنفاق العام على أنه محايد و عديم الإنتاجية ، و اعتبر كذلك تضييع و فقدان للثروة و أفضل ما يعبر عن هذا المبدأ

[1] محمود محمد داغر، علي محمد علي، (2010) ، " الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد51، لبنان.ص 110-138

[2] عبد الرزاق الفارس 2001 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25-40

عبارة *J.B.Say* [1]" أفضل الإنفاق هو الأقل حجما" ، غير أنه بظهور إسهامات *J.M.KEYNES*[2] بعد أزمة 1929 أصبح هناك مقاربة جديدة للإنفاق العام.

1.2.3 المرتكزات النظرية

لقد أيقن *Keynes* بحقيقة إخفاق النظرية الإقتصادية الكلاسيكية في تقديم تفسير مقنع للأزمة ، و قد كان أمامه إما القبول بعجز نظرية الأسعار و من ثم محاولة تطويرها ، أو التخلي عنها كليا و البدء من نقطة إنطلاق جديدة و هذا ما قام بفعله . و قد اعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي يكمن في الإستثمار ، و كرس جهوده في محاولة تقديم نظرية للاستثمار، و اعتبر أيضا أن طريقة التوازن العام بالإعتماد على قانون *Say* ، تصعب من فهم السيرورة الاقتصادية بافتراض أن الطلب الإجمالي يمكن تجاهله[3]. فالإشكال بالنسبة لـ *Keynes* لا يكمن في كيفية التخصيص الأمثل لدخل معطى *« Revenu donné »* بطريقة عقلانية ، و بالتالي فقد رفض فرضية الدخل المعطى و اتجه إلى قضية العوامل التي تحدد مستوى الإنتاج ، و بالمجمل يمكن تقديم أهم محاور النظرية الكينزية في النقاط التالية:

- النظرية العامة تقوم على نقد قانون *Say* " العرض يخلق الطلب" (و الذي يفترض ضمنيا أن النظام الاقتصادي يعمل بقدراته الكاملة) ، و نقد فكرة أن الأسواق لها دور داعم للاستقرار. مثل هذه الأطروحات الكلاسيكية غير قادرة على معالجة المشاكل المتعلقة بالبطالة اللاإرادية و تلك المتعلقة بالدورة الاقتصادية، و من ثم فالبنسبة لـ *Keynes* الأزمات الاقتصادية (الإفراط في الإنتاج، البطالة) هي مرادفات لفشل الأسواق ، و من ثم فحل هذه الإختلالات يكمن في تدخل الدولة ، أي إحلال تدخل السلطة العمومية محل السعر، و هذا التدخل يتم من خلال السياسات الاقتصادية.
- اهتمت النظرية العامة بتقديم طريقة عمل مجموع النظام الاقتصادي (الاقتصاد الكلي) ، و من ثم أصبح التعامل مع قيم من قبيل : الدخل الإجمالي ، الأرباح الإجمالية ، الإنتاج الكلي ، الادخار و الاستثمار الكلي، و بالتالي فالمقاربة الكينزية هي مقاربة كلية.

---

[1] Jean Baptiste Say (1767-1832) ، اقتصادي فرنسي من المدرسة الكلاسيكية ، اشتهر بقانون Say

[2] John Maynard Keynes (1883-1946) ، اقتصادي بريطاني ، من أشهر الاقتصاديين في القرن العشرين

[3] Sid Ahmed Abdelkader, 1979, « Croissance et Développement : Theories et Politiques » Tome 1, OPU , Alger , P179-178

- النظرية العامة تعتبر أن الحجم الحقيقي للإنتاج و العمل لا يتبع قدرات الإنتاج و المستوى الحالي للدخول ، و إنما قرارات الإنتاج الحالية ، و التي تتبع هي الأخرى قرارات الإستثمار و التقديرات الحالية للاستهلاك الجاري و المستقبلي ، حيث انه و بمعرفة نسبة الإستهلاك و نسبة الادخار يمكن حساب مستوى الدخول و من ثم مستوى الإنتاج و العمل الذي يحقق توازن الأرباح.
- النظرية العامة تؤكد على الدور الذي يلعبه الإستثمار ، حيث يعتبر هذا الأخير علاجا للبطالة اللاإرادية ، و من ثم فالعلاج الحقيقي للبطالة هو الرفع من مستوى الإستهلاك و الذي يمثل نهاية النشاط الإقتصادي و ليس ارتفاع الإستثمار و الذي يبقى مجرد وسيلة. فالاستثمار بطبيعته غير مستقر ، و هو نتيجة للتوقعات حول مردودية رأس المال ، و بشكل أكثر دقة " الفعالية الحدية لرأس المال" « *L'efficacité marginale du capital* » ، سلوك المقاولين و معدل الفائدة و هذا الأخير يتبع سلوك الأسر[1].

و بالعودة إلى الإنفاق العام يلاحظ أن النظرية الكينزية اعتبرته كمتغير خارجي « *Variable exogène* » بالنسبة للسياسة الاقتصادية[2]، حيث تقوم الدولة بمراقبته و تغيير مستواه وفقا لأهدافها الاقتصادية الكلية. و يعبر الإنفاق العام عن جميع المشتريات الحكومية و الخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الاستثمارات في البنى التحتية القاعدية و الاجتماعية و التي لا تتمتع بجدوى اقتصادية تسمح لها بجذب المستثمر الخاص. و لتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام و نمو الإنتاج تقدم لنا النظرية العامة مفهومي الطلب الفعال و أثر المضاعف.

2.2.3الطلب الفعال و أثر المضاعف

انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" تؤكد النظرية الكينزية على مفهوم **الطلب الفعال** ، و الذي يشير إلى قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الإجمالي[3] مع دالة العرض الإجمالي[4]، و قد توصل *Keynes* إلى هذا المبدأ من خلال تحليله للنشاط الاقتصادي ، حيث اعتبر أن المقاولين (المؤسسات المنتجة) يحوزون على تجهيزات رأسمالية و تقنية ، و من أجل تحديد مخطط إنتاجهم ، فهم

[1] Michael Rockiger, 2000, « Macroéconomie », Edition Ellipses, Paris , France, PP 10-12
[2] Samuelson Paul 1982, « Histoire de la pensée économique contemporaine », OPU, Alger , P 162-182

[3] الطلب الإجمالي يحدده تدخل الأعوان و الوظائف الثلاثة: الأسر(الإستهلاك)، المقاولين (الإستثمار)، الدولة (الإنفاق العام).
[4] العرض الإجمالي تحدده وفرة الموارد، حالة التكنولوجيا، مستوى الأجور، حالة الأسواق....الخ

يعمدون إلى حساب تكاليف عوامل الإنتاج، و هو ما يسمح لهم بتحديد منحنى مردودية مؤسساتهم و من ثم أمكنهم تحديد سعر البيع للكميات المنتجة و الذي يحقق لهم الربح .

هذا التحليل للعملية الإنتاجية سمح لـ *Keynes* بتحديد منحنى العرض الإجمالي، غير أن مخطط إنتاج المقاولين مجتمعين لا يعكس بالضرورة حجم إنتاج النظام ككل، لأن هذه المخططات تتبع أساسا تصور المقاولين حول قدرة السوق على امتصاص السلع . ففعليا يضع المقاولون تنبؤات حول السعر الذي يقبل المستهلكون على دفعه مقابل إجمالي الإنتاج ، و من ثم أمكنهم بناء منحنى المجاميع التي يمكن تحصيلها من بيع مختلف الأحجام الممكن إنتاجها من قبل مؤسساتهم ، و هذا المنحنى يعبر عن منحنى الطلب الإجمالي.

و بالمجمل فإن التقاء منحنى العرض و الطلب الإجماليين يسمح بتحديد السعر التنبؤي لحجم معين من الإنتاج، أي حين يلتقي تصور المنتج مع تصور المستهلك ، و هذا المستوى من الإنتاج هو ما اعتبره *Keynes* نقطة العرض و الطلب الفعليين « *Point d'offre et de demande effective* » ، و هي لا تمثل الطلب الحقيقي لأنه مجرد تنبؤ ، و لا تمثل الطلب الممكن لأنه يحدد حجم الإنتاج من أجل فترة محددة[1]. إذن فهو الطلب الذي يتحول إلى قدرة شرائية و بالتالي الذي يحدد مستوى الإنتاج، و مستوى هذا الطلب يتحدد بتغير حجم الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد و لا يتحول إلى طلب فعلي إلا إذا تم استهلاكه أو استثماره. و وفقا لهذا المبدأ يمكن للدولة أن تتدخل من خلال مكونات الطلب الكلي الآتية:

- الإستثمار ، و ذلك من خلال خفض معدلات الفائدة ، حيث أن الدولة تخفض تكلفة الادخار بالنسبة للأسر و تكلفة التمويل بالنسبة للمستثمرين.
- الإستهلاك ، حيث يمكن للدولة أن ترفع الدخول المتاحة من خلال خفض الأعباء الضريبية ، و بطريقة مباشرة يمكن للدولة أن ترفع استهلاكها الخاص و ذلك من خلال الإنفاق العام.

و بما أنه يعتبر أحد مكونات الطلب الإجمالي و باعتبار الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب في حالة الركود و ضعف الطلب الخاص، فإن التغيير في مستوى الإنفاق العام هو تغيير في مستوى الطلب الفعال. لكن اثر هذا الأخير لا يمكن تمييزه دون اقترانه بديناميكية المضاعف و الذي يشير إلى ذلك التغير في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، و في حالة

[1] Sid Ahmed Abdelkader, 1979 , Op Cit, , PP179-178

مضاعف الإنفاق العام فإنه يشير إلى حجم تغير الناتج الوطني لتغير مستوى الإنفاق العام.[1] و لتحليل هذه الديناميكية رياضيا ، يتم الانطلاق من نموذج بسيط كما يلي :

$$Y = C + I + G \quad .....(1)$$

حيث أن Y هو الدخل الإجمالي ، C يمثل استهلاك الأسر ، I الإستثمار و G هو الإنفاق العام على السلع و الخدمات ، و الاستهلاك هو دالة خطية في الدخل المتاح Y^d *(Revenu Disponible)*

$$C = C° + c\,Y^d \quad .....(2)$$

حيث أن C تمثل الميل الحدي للاستهلاك و C° يمثل الجزء المستمر من الاستهلاك في غياب الدخل (حد الكفاف). و الدخل المتاح Y^d يمثل الدخل Y منقوص منه قيمة الضرائب T° و التي هي متغير خارجي في النموذج و ذلك حسب المعادلة التالية :

$$Y^d = Y - T° \quad .....(3)$$

و باعتبار أن الإستثمار و الإنفاق العام متغيرين خارجيين فإنه :

$$G = G° \quad .....(4)$$

$$I = I° \quad .....(5)$$

و من ثم تصبح معادلة التوازن بالشكل التالي :

$$Y = C° + c\,Y^d + I° + G° \quad .....(6)$$

و بتعويض (3) في (6) نجد :

$$(Y - T°) + I° + G° \quad Y = C° + c$$

$$Y = C° + cY - cT° + I° + G°$$

$$Y - cY = C° - cT° + I° + G°$$

$$Y\,(1 - c) = C° - cT° + I° + G°$$

$$Y = \frac{C° - cT° + I° + G°}{1 - c}$$

[1] Gregory.N. Mankiw, 2003« Macroeconomie »,3 Edition, De Boeck, Paris, France, P312.

و باعتبار أن الدخل Y هو دالة للإنفاق العام ، فإن حساب تغير الدخل بالنسبة للإنفاق العام يقدم بالشكل :

$$dY = \frac{1}{1-C} dG \ldots\ldots (7)$$

و $\frac{1}{1-C}$ يمثل مضاعف الإنفاق العام.

مما سبق كل زيادة في الإنفاق العام تترجم بزيادة إضافية في الدخول (الأجور و الأرباح) من جهة ، و زيادة في الطلب الحكومي على السلع و الخدمات من جهة أخرى ، و في الحالتين تؤدي إلى الرفع من حجم الاستهلاك و الذي يتبع بنمو رقم أعمال المنتجين و يجعلهم في حاجة إلى زيادة إنتاجهم في مواجهة الطلبيات الجديدة ، مما يسمح بظهور استثمارات جديدة تؤدي إلى خلق العمل و منه دخول و أجور جديدة و من ثم يخلق تتابع يسمح برفع حجم و كثافة النشاط الاقتصادي و منه النمو الاقتصادي.

إذن حسب *Keynes* فإن ما يحرك حقيقة الاقتصاد هو استثمار الدولة لأن لهذا الأخير أثر مضاعف هام على دخول المواطنين غير أن قيمة هذا المضاعف تتأثر بمجموعة من العوامل[1]:

- كالسلوك الاستهلاكي للمجتمع.
- توزع و إعادة توزيع الدخول.
- مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة ارتفاع حجم الاستهلاك.
- درجة انفتاح الاقتصاد و تنافسية المؤسسات المحلية .
- مستوى التضخم و إمكانية السقوط في الوهم النقدي.

العوامل السابقة تؤكد على ضرورة وضع إجراءات لمرافقة عمليات الإنفاق من خلال الإطار المؤسسي للدولة « *Le cadre institutionnelle de l'Etat* » بحيث تساهم في الرفع من مستوى المضاعف و فعالية السياسات الإنفاقية بصفة عامة. و قد توجت الأفكار الكينزية برواج كبير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الدول الصناعية خلال فترة الثلاثين المجيدة حيث لم يتوقف دور الدولة عن التزايد خلال هذه الفترة و تعدى مفهوم الدولة الحارسة « *L'Etat gendarme* » المهتمة بالأمن و الإطار القانوني و البنية التحتية الضرورية التي تضمن عمل السوق إلى مفهوم دولة الرفاه« *L'Etat providence* » و التي تعني تفادي الأزمات و التضخم و ضمان حد أدنى من الناحية الاجتماعية للأسر و الأفراد.

[1] عبد الرزاق الفارس 2001 ، مرجع سبق ذكره ص 25-29

و قد تظافرت الأسباب العملية مع المبررات الفكرية التي قدمتها النظرية الكينزية لتعزيز دور الدولة في إدارة العجلة اليومية للاقتصاد و في توسيع دولة الرفاه ، و تعززت هذه النظرية بالكثير من الإسهامات المتناغمة مع تيارها العام غير أن هذا التناغم لم يمنع ظهور بعض الاعتراضات عليها[1].

3.3 اعتراضات المدرسة النقدية

قدمت المدرسة النقدية من خلا إسهامات *Milton FRIEDMAN* انتقادات حادة لأطروحات النظرية الكينزية ، الذي اعتبر أن تدخل الدولة مرفوض و ركز على أهمية المبادرة الفردية و ضرورة الحد من بيروقراطية الدولة، حيث شدد على تحديد دور الدولة في ميدان الدفاع و التعليم الأساسي و الخدمات الأساسية الأخرى مثل الصحة العمومية.

ومع أزمة سنوات السبعينات 1970 ، أصبح هناك ضرورة لإعادة النظر في طبيعة عمل النظام الاقتصادي ، ففي أزمات مماثلة عبر التاريخ كان انخفاض الإنتاج مترافقا مع ارتفاع في مستوى البطالة و انخفاض في مستوى الأسعار ، أما الركود في هذه الحالة جمع بين البطالة و ارتفاع الأسعار و هو عكس ما تقدمه إسهامات ما بعد الكينزيين *Les post keynésiens* و منحنى *Philips* الشهير، في هذا السياق قدم *Milton FRIEDMAN* أطروحاته و التي عرفت رواجا كبيرا و كانت على شكل انتقادات للأطروحات الكينزية من خلال ثلاث نقاط :

1.3.3 دالة الاستهلاك

في 1957 كتب *Friedman* " نظرية دالة الاستهلاك *« A theory of the consumption Function »* و التي تناول فيها أحد مرتكزات النظرية الكينزية ، ألا و هي دالة الاستهلاك و التي توضح أن تغير استهلاك الأسر يتبع التغيرات التي تطرأ على دخولها. فالبنسبة لـ *Keynes* الاستهلاك هو دالة للدخل الحالي المتاح و من ثم إذا ارتفع الدخل مؤقتا من خلال مخطط انعاش يتجه المستهلك إلى المزيد من الاستهلاك آخذا بعين الاعتبار الزيادات في الدخل.و هو ما اعتبره *Friedman* أمرا خاطئا لحد بعيد، لأنه لاحظ أن استهلاك الأسر أكثر ثباتا من دخولهم[2].

[1] Gregory.N. Mankiw, 2003, Op Cit , P 312-314
[2] Alexis Vintray,2012 « Theorie du revenu permanent » http://www.contrepoints.org consulté le 14/10/2012

و قد قدم فكرة جديدة في طرحه أو تحليله للعلاقة بين الاستهلاك و الدخل و ذلك عندما أدخل مفهومين جديدين للدخل و الاستهلاك و هما : الدخل الدائم *(Revenu permanent)* و الدخل العابر *(Revenu transitoire)*(الانتقالي) ، الاستهلاك الدائم و الاستهلاك العابر.و الدخل الدائم هو عبارة عن الدخل الذي تتوقع الأسر الحصول عليه خلال عدة سنوات مستقبلية أو بعبارة أخرى هو بمثابة الدخل العادي المتحصل عليه بصفة دائمة و يسمى أيضا بالدخل الثابت و ذلك لان الفرد يحصل عليه بصفة دورية، و هذا بعني أنه دخل يمكن التنبؤ به أو توقع الحصول عليه بصفة ثابتة ، بحيث أن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهذا الدخل يكون ثابتا.

و بالنسبة للدخل العابر فهو يمثل المبالغ التي لا يمكن التنبؤ بها و التي تضاف إلى الدخل الدائم أو تطرح منه، و تشمل كافة البنود العشوائية مثل التغيرات المؤقتة في الدخل و نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو التقلبات الدورية . و بنفس الأسلوب يقسم *Friedman* الإستهلاك إلى جزء أو قسم دائم و الذي يمثل النفقات العادية للمستهلك و قسم انتقالي و الذي يقابل النفقات العابرة أو غير المتوقعة[1]، و من ثم فتغير مستوى استهلاك الأسر مرتبط بتغير الدخل الدائم و ليس العابر، و بالتالي فالحجة الكينزية تضعف بسبب أن اتباع سياسة انعاش حالية بالزيادة في الإنفاق العام مع قبول العجز الموازني ستتبع بزيادات ضريبية في سنوات لاحقة ستخفض من حجم الاستهلاك ، و من ثم فإن تخفيضات ضريبية دائمة هي الكفيلة برفع حجم الاستهلاك بشكل دائم.

و بالمجمل يعتبر *Freidman* أن الأفراد لا ينفقون كامل نقودهم وفق المنطق الكينزي و خاصة في الدول المتقدمة حيث يعملون على استثمار جزء من دخولهم و من ثم يتوجهون إلى التخفيف من الإستهلاك و تفضيل تراكم رأس المال و بالتالي من المهم الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية بشكل يسمح بدراسة استجابة المستهلكين و من ثم جدوى السياسات الإنفاقية التوسعية.

2.3.3 ظرفية تدخل الدولة

الانتقاد الثاني الذي وجهه *Friedman* للنظرية الكينزية هو أن تدخل الدولة في فترات الأزمات لا تؤدي إلى تخفيفها ، و إنما تساهم في تفاقمها، فقد لاحظ أن تدخلات الدولة تكون مصحوبة بفوارق زمنية *Lags* ، و قد قدر أن الفارق الزمني بين الفترة الحرجة و التدخل الحقيقي للدولة يكون بين 10

[1] Mickael Rockiger,2000, Op Cit, PP 154-157

إلى 24 شهرا و التي تعود أساسا للبطء الذي يتميز به رجال السياسة و الإدارات العمومية. حيث تكون هناك فترة بين لحظة حدوث الأزمة و إدراك رجال الدولة لأبعادها ثم فترة ثانية لاتخاذ القرارات و وضعها قيد التنفيذ ، ثم فترة ثالثة قبل أن تصبح أثار هذه القرارات ملموسة في الواقع. و من ثم فقد رأى *Freidman* أن هناك أثار وخيمة من حيث الضغوط التضخمية في حال اتباع سياسة انعاش توسعية في فترات الركود ، و هذه الآثار ستحدث حتى و إن كان هناك استدراك في طور الحدوث[1].

3.3.3 إشكالية تمويل الإنفاق : أثر المزاحمة

إن التحليل الكينزي الذي يؤكد على أهمية أثر مضاعف الإنفاق العام لا يتساءل عن مصدر تمويل هذا الإنفاق ، و النشاط الاقتصادي الحكومي يتم تمويله عادة عن طريق ثلاث وسائل أساسية : (1) الضرائب ،(2) الدين العام ، (3) خلق النقود. و زيادة الإنفاق العام تتطلب لا محالة زيادة الدخل المتولد من أي من المصادر المذكورة ، و التمويل عبر فرض المزيد من الضرائب أو الاعتماد على الدين العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص إلى درجة تكون فيها الزيادة في الإنفاق الكلي طفيفة أو معدومة و نفس الأمر بالنسبة للناتج الوطني ، و هذا دائما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بأنه أثر المزاحمة *(Crowding-out effect)* للسياسات المالية و التي شكلت تحديا واضحا للقناعات الكينزية السائدة[2].

هذه الأطروحة نجدها في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الأوروبية، حيث ينظر بعين الشك إلى فعالية تدخل الدولة لإعادة بعث النمو الاقتصادي المرتكز على توسع نقدي معتبر ، حيث اعتبر أن الإنفاق العام يحفز النمو بطريقة عابرة و ليست مستمرة ، لأن التمويل من خلال الضرائب أو الاقتراض ليس في حقيقة الأمر سوى تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة مع تأثير قليل في الإنفاق الكلي. و هذه الفرضية أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع قيد الموازنة الحكومية *(Budget Constraint)*، و هذا القيد يشير إلى أن التدفقات الإجمالية للإنفاق الحكومي يجب أن تكون مساوية لجملة التدفقات التمويلية من كافة المصادر، و هذه التدفقات تشمل الضرائب و صافي الاقتراض الحكومي من الشعب و صافي حجم النقود التي تم إصدارها حديثا، و عجز أو فائض الموازنة يغير

[1] Alexis Vintray 2012, « Milton Freidman et la critique du Keynésianisme »
Web Site : http://www.contrepoints.org Consulté le 06/05/2012
[2] Davide Furceri, Ricardo M. Sousa, 2009 "The Impact of Government Spending on the Private Sector: Crowding-out versus Crowding-in Effects" Web Site : http://www.eeg.uminho.pt Consulté le 19/05/2014

حجم الدين العام، كما أن طريقة تمويل العجز أو التصرف في الفائض تؤثر في مكونات ثروة القطاع الخاص. و لذا فإن أية دراسة عن آثار الإنفاق العام في الاقتصاد ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار طرق تمويل الموازنة العامة.

و ملخص هذه الفرضية أنه عند مستوى معين من الناتج القومي، و في المدى القصير فقط يمكن تقبل أية زيادة في الإستهلاك العام و الاستثمارات، و أن يكون ذلك على حساب اختلال ميزان المدفوعات أو السحب من المخزون . و هذه الحقيقة تكون أكثر وضوحا في الحالات التي لا يوفر فيها نشاط القطاع العام سلعا تبادلية *(Traded Goods)* حيث يشكل توسع الإنفاق العام ضغطا متزايدا و استنزافا للموارد الاقتصادية الأخرى. و هناك افتراض شائع بأنه يمكن تخفيض الاستهلاك الخاص بدون توقع حدوث آثار جانبية، و لكن التجارب تشير إلى أنه غالبا ما يكون ذلك التخفيض على حساب الإستثمار في المدى الطويل[1]. و من ثم فأثر سياسة الإنفاق العام التوسعية تتوقف من جهة على الإشارات السلبية التي تبعثها هذه السياسة حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل ، و من ناحية أخرى على مدى التكافؤ بين زيادة أحد مكونات الطلب الكلي (الإنفاق العام) و الانخفاض في المكونات الأخرى (الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص).

[1] عبد الرزاق الفارس 2001 ، مرجع سبق ذكره ص 25-29.

4. الإستثمار في السلع العامة: مجال عمومي

يكشف مفهوم الإستثمار العام عن وجود علاقة وطيدة بينه و بين الحاجات العامة و مفهوم السلع العامة، حيث تستهدف هذه السلع إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع أو الاقتصاد، و يقصد بالحاجات العامة، تلك الحاجات المشبعة فعلا أو التي تستطيع الدولة إشباعها بمواردها المتاحة ، و تختلف هذه الحاجات من دولة لأخرى، كما تختلف بالنسبة للدولة الواحدة من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى.

1.4 نظرية السلع العامة

يعتبر *Paul Samuelson* أول من قدم مفهوم السلع العامة[1]، و من خلال نظريته ميز بين نوعين من السلع : (1) السلع الإستهلاكية الخاصة العادية « *The ordinary private consumption goods* » ، و التي اعتبرها السلع العادية المتداولة في السوق، (2) السلع الإستهلاكية الجماعية[2] « *The Collective consumption goods* » ، و التي اعتبر أن جميع الأفراد يستطيعون التمتع بها ، بحيث أن استهلاك أحد الأفراد من هذه السلع لا يحول دون استفادة آخرين من نفس السلعة. و السلع العامة ذات مفهوم واسع حيث تشمل كل ما تقدمه الدولة من سلع و خدمات للمجتمع و أفراده ، فالدفاع عن الوطن سلعة عامة تشبع الحاجة إلى الأمن و الطمأنينة[3]. و هناك خاصيتين أساسيتين متعلقتين بتوفير السلع العامة ، و هي : عدم التنافس في الإستهلاك و عدم الإستبعاد في العرض.

يمكن تحليل خاصية عدم التنافس باعتبار أن السلعة الخاصة البحتة هي تلك التي يمكن أن تستهلك بواسطة كل فرد على حدة، مثل الأغذية و السلع الإستهلاكية النمطية، و التي يطلق عليها السلع ذات إمكانية الإنتقاص المرتفعة، أو السلع المتنافسة في الإستهلاك. فاستهلاك فرد لها يترتب عليه انتقاص المتاح منها للآخرين، مثل السلع الغذائية. و على النقيض من ذلك هناك السلع العامة البحتة و التي تتميز بانخفاض إمكانية الانتقاص أو التنافس ، لأن استهلاك فرد ما لها لا يترتب عليه انتقاص المتاح منها للآخرين، مثل الهواء النقي و هذه السلع يطلق عليها سلع الإستهلاك المشترك[4]. و تعني هذه الخاصية أيضا أنه بمجرد أن يتم تقديم السلعة التي تتصف بالاستهلاك غير التنافسي تصبح التكلفة

---

[1] Paul A. Samuelson ,1954,« The pure theory of public expenditure », *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 36, No. 4. (Nov., 1954), pp. 387-389.

[2] مصطلح " السلع الجماعية" هو مرادف لمصطلح " السلع العامة" .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات المالية العامة" ، الدار الجامعية ،2005 ، مصر ،ص ص 178- 180

[4] كريستين كسيدز1997 ،" خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، المتطلبات و البدائل و الخبرات" ترجمة : منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، ص 27-29

الإضافية للموارد لشخص آخر يستهلك السلعة أو الخدمة ذاتها مساوية للصفر. على أنه يلاحظ أن انعدام المنافسة قد لا يعني بالضرورة تساوي الناس في تقديرهم لأهمية السلعة العامة المقدمة إليهم ، و إنما قد يعني فقط توافر إمكانية الإستهلاك دونما التأثير على المتاح للاستهلاك للآخرين.

بالنسبة لخاصية عدم الاستبعاد تتجلى في أن السلع الخاصة البحتة يمكن استبعاد فئة معينة من المستهلكين، هذا الاستبعاد غير ممكن (أو مكلف للغاية) في حالة السلع العامة البحتة. و يعنى بهذا عدم القدرة على منع الناس و بصفة خاصة الأشخاص الذين لا يدفعون ثمن الاستفادة من استهلاك السلعة أو الخدمة ، فكما ذكرنا سابقا لا يمكن استبعاد احد من الإستفادة من خدمة الدفاع مثلا لمجرد أنه لم يقم بدفع الضرائب المستحقة عليه.[1] و يلاحظ هنا أن الإستبعاد ليس مسألة ممكن و مستحيل و لكنها تتعلق بالمقارنة بين تكلفة استبعاد من لا يدفعون، مع الفائدة التي تعود من قيامهم بالدفع، فإذا تجاوزت تكلفة استبعاد شخص من استهلاك السلعة الفائدة المنتظر تحصيلها منه لا يكون هناك مبرر منطقي لاستبعاده و بالتالي تتصف هذه السلعة بالعمومية.

مما سبق تجدر الإشارة[2] إلى أن مفهومي إمكانية الإنتقاص و إمكانية الإستبعاد مرتبطان، ذلك أن كلاهما يقوم على تقييم للتكاليف و الفوائد، فالقول بأن تكاليف منع دخول منتفعين جدد هي تكاليف يستحق تحملها أم لا ، هو أمر يتوقف على التكاليف المفروضة على المنتفعين الحاليين. على سبيل المثال، عندما يصبح طريق المركبات مزدحما، قد يرى المنتفعون أن الأمر يستحق عبء إقامة بوابات و فرض رسوم للمرور.

و يبدو أن هناك اتجاها متزايدا للنظر إلى بعض السلع التي كانت تعتبر تقليديا سلعا عامة بحتة (مثل الطرق التي تربط المدن) أو سلعا مشتركة عامة (الموارد الطبيعية) على أنها سلع خاصة و يمكن فرض رسوم على استخدامها. و يرجع هذا في بعض الأحيان إلى وجود تكنولوجيا تجعل من الأيسر أو الأرخص تقييد الإستخدام ، مثل التسعير الإلكتروني للطرق، أو لأن إدراكا بيئيا أعظم جعل المجتمع على دراية أكبر بتكاليف الإزدحام و نضوب الموارد.

[1] وليد عبد الحميد عايب، 2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص104
[2] كريستين كسيدز 1997 ، مرجع سبق ذكره ، ص 29

2.4 السلع العامة و السلع الخاصة

توجد صعوبة كبيرة في التمييز بين السلع العامة و الخاصة، و يرجع ذلك إلى أن الخاصيتين الأساسيتين للسلع العامة و هما: عدم التنافس في الإستهلاك و عدم الاستبعاد في العرض تتوافران بنسب متفاوتة في الكثير من السلع ، مما يخلق صعوبة شديدة في رسم خط فاصل بين ما يعتبر سلعة خاصة بحتة و كذلك بينها و بين السلع التي تحتوي على درجات متفاوتة من العمومية . و في الشكل6 يتم تقسيم السلع إلى أنواع حسب درجة عموميتها و ذلك على أساس مدى توافر الخاصيتين الأساسيتين للسلع العامة في تلك السلع.

الشكل 6 : تقسيم السلع على أساس التنافسية و القابلية للإستبعاد

المصدر: خالد إبراهيم السيد أحمد ،2003 ، " دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام"، جامعة طنطا ، مصر، ص 29

يمثل المحور الأفقي في الشكل السابق خاصية مدى القابلية للاستبعاد ، و يتراوح بين القابلية الكبيرة للاستبعاد في أقصى اليسار إلى القابلية المنخفضة للاستبعاد في أقصى اليمين، بينما يمثل المحور الرأسي مدى توافر خاصية التنافسية في الاستهلاك و يتراوح بين التنافسية الشديدة في الإستهلاك كلما تم الإتجاه إلى الأسفل ، و بين التنافسية الضعيفة في الإستهلاك كلما تم الإتجاه إلى الأعلى على نفس المحور الرأسي. و يتضح أنه يمكن تقسيم السلع العامة البحتة و هي السلع التي تتميز بعدم التنافسية في الإستهلاك و عدم القابلية للاستبعاد ، و على النقيض منها يشمل الربع الرابع من الشكل السلع الخاصة البحتة و هي السلع التي تتميز بالتنافسية الشديدة في الإستهلاك و القابلية الكبيرة للاستبعاد و التي يفضل أن يقوم القطاع الخاص بإنتاجها.

يمثل الربع الثاني من الشكل سلع النادي أو السلع العامة المحلية التي يشترك في استهلاكها أعضاء النادي أو المقيمون في منطقة معينة و الذين يدفعون في مقابل الاستمتاع بخدمات إضافية يمكن بسهولة منع استهلاكها بواسطة غير الأعضاء أو غير المقيمين، و هي سلع غير تنافسية في الإستهلاك و لكنها تتسم بالقابلية للإستبعاد من إستهلاكها في حالة الإمتناع عن دفع ثمنها. و يشمل هذا الجزء من الشكل 6 أيضا السلع المعرضة للتكدس و هذه السلع في حقيقتها غير تنافسية حتى تصل لهذه النقطة تصبح هذه السلع المعرضة للتكدس و هذه السلع في حقيقتها غير تنافسية حتى تصل للطاقة القصوى للاستيعاب، و عندما تصل لهذه النقطة تصبح هذه السلع تنافسية في الاستهلاك مثل أماكن انتظار السيارات.

أما الربع الثالث من الشكل فيحتوي على السلع التي يترتب عليها خارجيات Externalities و المقصود بها السلع التي يترتب على إنتاجها أو استهلاكها أثار سواء ايجابية أو سلبية على الأطراف خارج العملية التعاقدية أو خارج عملية الإنتاج و الإستهلاك و التبادل، و هذه السلع تنافسية إلى حد كبير بمعنى أن إتاحتها لأحد الأفراد يقلل من الكمية المتاحة للآخرين و لكن القابلية للاستبعاد بها تكون منخفضة للغاية و قد يرجع ذلك لأهمية الآثار الخارجية التي تنتجها بالنسبة للمجتمع[1]. و بالنسبة للنوع الأخير من السلع طبقا للتقسيم الذي تم على أساس القابلية للاستبعاد و التنافسية في الاستهلاك و هذا النوع هو السلع التي تكون تنافسية في الاستهلاك بطبيعتها و لكن القدرة على استبعاد الذين لا يدفعون مقابل الحصول على هذا النوع من السلع محدودة أو مكلفة الغاية و هي السلع التي يترتب على إنتاجها

[1]خالد إبراهيم السيد أحمد، 2003،" دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام"، جامعة طنطا ، مصر ، ص 20-32

أو استهلاكها آثار على أطراف خارج العملية التعاقدية أي خارج عملية الإنتاج أو الاستهلاك لهذه السلعة و قد تكون هذه الآثار ايجابية أو سلبية .

3.4 السلع العامة و الخارجيات

تحدث الخارجيات « *The Externalities* » عندما تكون مكاسب (أو تكاليف) إنتاج أو إستهلاك سلعة ما مؤثرة في أعوان غير أطراف التعامل[1]. و بعبارة أخرى هي " منافع تفيض من المنتفعين إلى غير المنتفعين" [2]. و بعبارة أدق تحدث الخارجيات الناتجة عن الاستهلاك (الإنتاج) عندما يتأثر شخص آخر أو أشخاص آخرين باستهلاك (إنتاج) لسلعة أو خدمة إما بشكل ايجابي أو سلبي بالرغم من أن هذا الشخص أو الأشخاص لم يكونوا طرفا في الصفقة التي أدت لعملية الإستهلاك (الإنتاج)، و حين تنتج أثار ايجابية خارجية في الإنتاج أو الاستهلاك يكون من الصعوبة بمكان استبعاد من لا يدفعون من الانتفاع بهذه الآثار الايجابية . و عندما يكون التأثير الخارجي موجبا ، تكون مكاسب المجتمع أعظم من مجموع المكاسب التي يدركها الأفراد، و يكون تخصيص الموارد لتلك السلع أقل من المستوى المثالي إجتماعيا. أما عندما يكون التأثير الخارجي سالبا ، تكون التكلفة الحدية التي يتحملها الأفراد أقل من التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع، و تكون الكمية المنتجة من السلع أكبر مما ينبغي.

و في مجال البنية التحتية، يدخل ضمن الخارجيات السلبية التأثير على الهواء، الماء،و تلوث الأرض من حركة مرور السيارات، و مولدات القوى الكهربائية و الري. بينما تتضمن الخارجيات الإيجابية مزايا صحية للمواطنين مثل تلك التي تتحقق من وراء البنية التحتية للمياه و الصرف الصحي. كذلك فإن أنشطة كثيرة للبنية التحتية تحقق ما يسمى بالاقتصاديات الخارجية للإستهلاك (التأثيرات الخارجية للشبكة)، و التي من خلالها يستفيد كل المنتفعين كالاتصالات الصوتية مثلا، عندما يضاف منتفع جديد للشبكة، لأن ذلك من شأنه أن يوسع نطاق الخدمة التي يمكن أن يتمتع بها الجميع مما يزيد من إمكانيات الإتصال بمزيد من الناس.

---

[1] كريستين كسيدز 1997 ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

[2] World Development Report 1994 : "Infrastructure for Development", P 72
Web Site : WWW.Worldbank.org Consulté le 11/05/2013

و في نفس السياق ، فإن أهدافا سياسية و اجتماعية ذات قيمة للمجتمع ، مثل إتاحة حد أدنى من الخدمة للجميع، قد تعتبر بمثابة عائد للمجتمع فوق ما يحصل عليه المنتفعون الأفراد. و مثل هذه السلع التي تحقق تأثيرا خارجيا اجتماعيا إيجابيا من الإستهلاك يطلق عليها سلع الجدارة أو الإستحقاق[1].

و من الخصائص العامة للآثار الخارجية السلبية أو الايجابية سواء في الإنتاج أو الاستهلاك هو أنها ذات طبيعة متبادلة فقد تفرض شركة ما تكاليف خارجية على السكان المجاورين تتمثل في الازدحام المروري الذي تسببه سيارات الشركة أو الروائح الكريهة المنبعثة نتيجة العمليات الصناعية بها و من ناحية أخرى قد تعتبر الشركة عدم رغبة الجيران في الازدحام المروري أو الرائحة الكريهة بمثابة تكاليف على الشركة ، و السؤال الهام هنا هو من يتحمل التكاليف الخارجية السالبة أو من يحصد المنافع الخارجية في حالة الآثار الخارجية الايجابية .

تعمل الدراسة على توضيح الموقف بالنسبة لكل من السلع التي يترتب عليها الخارجيات الإيجابية و السلبية على التوالي فيما يلي: إن المشكلة التي تصاحب إنتاج و بيع السلع التي يترتب عليها خارجيات ايجابية هي المبادلات الخاصة على السلعة من بيع و شراء لا تعكس المنافع الاجتماعية المترتبة على هذه السلع من بيع، وذلك لأن الذين ينتفعون من السلعة بشكل غير مباشر لا يمكن استبعادهم من الاستفادة من الآثار المترتبة على استهلاك الشخص A مثلا لكمية معينة من السلعة فإنهم قد يفضلون أن يستفيدوا مجانا بدلا من المساهمة في الشراء.

[1] كريستين كسيدز 1997 ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ، تم تقديم بعض الإسهامات النظرية و التي تمحورت حدود تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، و ذلك من خلال إبراز النقاش الأكاديمي حول ما يعرف بالفشل السوقي و أسبابه ، و الذي يشير إلى حدود كفاءة السوق في ضمان التخصيص الكفأ للموارد ، وكذلك تم إبراز مفهوم الفشل الحكومي و تبعاته، ، و الذي يشير إلى إخفاق الدولة عن تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية. حيث خلصت الدراسات الحديثة إلى بروز ما يعرف بالخارجيات و أن هذه الأخيرة تتطلب وضعية تكاملية ما بين السوق و الدولة بحيث يقوم الإطار المؤسسي فيها بدور محوري في إرساء قواعد " الدولة الراعية". كما تضمن هذا الفصل النمو الإقتصادي الممكن ، و كيف يمكن إستخدامه كهدف للسياسة العمومية وكمؤشر لقياس مدى نجاحها، و خاصة تلك التي تستهدف الدفع بالنمو الفعلي من خلال تحفيز العرض و الطلب .

و بالنسبة لآلية تأثير الإنفاق العام في النمو الإقتصادي، فقد بينت الدراسات وجود جدل واسع بين مؤيد لفعالية استخدام الإستثمار العام في الدفع بالنمو الإقتصادي ، و هم المدرسة الكينزية ، و بين معترض إنطلاقا من أن أثره ظرفي و سرعان ما ينعكس سلبيا على النمو الإقتصادي من خلال مزاحمته للقطاع الخاص ، و أن تكلفته الإقتصادية تستمر على المدى المتوسط و الطويل ، و هم المدرسة النقدية. غير أن هناك من يرى أن العلاقة تأخذ الإتجاه المعاكس و هو ما يعرف بقانون Wagner ، و الذي يشير إلى أن النمو الإقتصادي هو ما يحفز الإستثمار العام، و أن هذا الأخير ضروري و خاصة في مجال توفير السلع العامة، بما أن معظمها مجال عمومي خالص ، و أنها تتضمن منشآت البنية التحتية و ما لهذه الأخيرة من مساهمة اقتصادية بارزة عبر الخارجيات الإيجابية ، و التي يتم تناولها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

المساهمة الاقتصادية للبنية التحتية:

دور الخارجيات

« Infrastructure services…. central to the activities of households

This reality becomes painfully .and to economic production

evident when natural disasters or civil disturbances

destroy or disable the infrastructures, it will quickly

and radically reduce communities' quality of life

and productivity Conversely,improving

infrastructure services fosters

economic growth »

World Bank Report 1994

« Infrastructure for Devloppement »

تمهيد

بينت الدراسات الحديثة المساهمة الإقتصادية للبنية التحتية ، و ذلك باعتبارها رأسمال عام تستخدمه المؤسسات الخاصة في سيرورة إنتاجها ، و بالتالي فالبنية التحتية سلع وسيطية تسهل عمليات التبادل و تحسن من إنتاجية المدخلات الأخرى ، و من ثم فإن طبيعتها الإنتاجية تمر عبر الخارجيات التي تنشا بين المؤسسات، المناطق و النشاطات الإقتصادية. و في سياق تحليل الاثار المنتظرة من الإستثمار العام في البنية التحتية يتناول الفصل الثاني المحاور النظرية التالية :

- توضيح الطبيعة الإقتصادية للبنية التحتية كسلعة عامة متاحة للأعوان الإقتصاديين.
- إبراز مقاربة النمو الداخلي باعتبارها النظرية التي قدمت و اعتبرت أن الإستثمار العام في البني التحتية محفز للنمو الإقتصادي.
- تقديم تحليل مفصل لخارجيات البنية التحتية و التي تم التوصل إليها من مختلف الدراسات التطبيقية.
- استعراض إطار نظري لحدود فعالية و فاعلية الإستثمار العام في البنية التحتية في تحقيق النمو الإقتصادي و خاصة في ظل اقتصاد الريع ، مع إبراز بعض الاطر النظرية و التي مثلت سبيلا لتعظيم مردودية تدخل الدولة من خلال البنية التحتية.

التعرض لهذه المحاور يقدم صورة أوضح عن أبعاد الأثار المنتظرة و يسمح بمواءمة الدراسة مع الحالة محل الدراسة و هي الجزائر.

1.الطبيعة الاقتصادية للبنية التحتية

اختلفت الرؤى و التعريفات بشأن مشروعات البنية التحتية، بحسب طبيعتها و الغرض منها، و الهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية ، أو تجمع بين الإثنين معا.

1.1 البنية التحتية باعتبارها سلعة عامة

لقد ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرون الماضية ، و هو ما دعا بعض الباحثين إلى ربط مفهوم البنية التحتية بالثورة الصناعية. و في هذا يطلق *Barber* على البنية التحتية بأنها " مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة، أو ما بمكن تسميته بـ "البنية الصناعية" ، أو بالتعبير التفصيلي البنية الهيكلية اللازمة للصناعة ، و ذلك كترجمة حرفية للتعريف نفسه[1]. و بالمجمل و بالنسبة للدراسات الاقتصادية لا يوجد تعريف موحد للبنية التحتية ، و يعتبر *Walter Buhr [2]2009* ، أن المفهوم الأوسع للبنية التحتية يعود لأعمال [3]*Jochimsen 1966* ، من خلال مؤلفه حول نظرية البنية التحتية و الذي هدف من خلاله إلى تقديم دراسات تعتبر مقدمة لنظرية حديثة تهتم بتطور اقتصاد السوق المرتكز على البنى التحتية[4].

لقد اعتبر *Jochimsen* أن تطور اقتصاد السوق يرتكز على الظواهر الاجتماعية و الثقافية للنشاطات الاقتصادية ، بالإضافة للأبعاد الاقتصادية و التكنولوجية. و مستوى التطور الاقتصادي يتم تحديده من خلال ثلاث عناصر[5] : (1) مستوى النشاط الاقتصادي مقاسا من خلال الناتج الإجتماعي الصافي « *Net Social Product* » إلى التكلفة الفردية للعوامل. (2) درجة إندماج الاقتصاد و الذي تعكس الإنحرافات في أسعار خدمات عوامل الإنتاج ، المتجانسة نسبيا أو المتغيرة حسب المناطق ، القطاعات و أحجام المؤسسات. (3) مدى توفير السلع الضرورية للسكان ، و خاصة للمستويات الدنيا منهم، و

[1] محمود محمد داغر، علي محمد علي، (2010) ، مرجع سبق ذكره

[2] Walter Buhr , 2009 « Infrastructure of the Market Economy », Discussion Papers in Economics of the University of Siegen N° 132-09 ,July 2009.

[3] Jochimsen قدم أعماله من خلال كتابه : " نظرية البنية التحتية، مبادئ تنمية اقتصاد السوق "
«Theorie der Infrastruktur, Grundlagen der marktwirtschaftlichen Entwicklung »

[4] Gianpiero Torrisi, 2009 , « Public infrastructure: definition, classification and measurement issues » MPRA Paper No. 12990, January 2009

[5] On the term of « infrastructure »
Web Site : http://www.uni-siegen.de/infrastructure_research/infrastructure/index.html.en?lang=en consulté le 11/02/2014

ذلك للمحافظة على مستوى إنتاجية العمل ، و بالنسبة لإشكالية توفير السلع الضرورية فهي غير مطروحة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة و من ثم أمكن استبعاد هذا المعيار بالنسبة لهذه الأخيرة.

يشير *Joshimsen* من خلال مقاربته ، أن من أهم الشروط لتحقيق التطور الاقتصادي وفرة البنية التحتية ، و التي تعمل الدولة على توفيرها أو مراقبة عملية توريدها. و في سياق سعيه لتقديم تعريف للبنية التحتية ، اعتمد *Joshimsen* على ثلاث مصادر أساسية [1]: (1) الاستخدام العسكري لمصطلح البنية التحتية، حيث أن البنية التحتية تعكس المنشآت العسكرية كالثكنات، المطارات ، الطرق و تجهيزات الاتصال. (2) المساهمة العلمية لـ *List 1841* ، و الذي اعتبر أن الأسس الضرورية لتصبح الأمة قوة إنتاجية هي: الموارد الطبيعية، العمل و رأس المال البشري و كذلك النظام الإجتماعي للمجتمع. (3) إسهامات *Malinowski, B. 1944* و الذي أبرز الدور الفعال للأسس الثقافية *(Cultural imperative)*.

إنطلاقا من هذه المصادر قدم *Joshimsen* تعريفا موسعا للبنية التحتية على أنها : " مجموع المرتكزات: المادية، المؤسسية و الفردية لاقتصاد ما ، و التي تساهم في تحقيق استيعاب لعامل الأجر مع الأخذ بعين الإعتبار التخصيص الكفء للموارد ، و الذي يعني وجود درجة عالية من إندماج الاقتصاد و أعلى مستوى ممكن من النشاطات الاقتصادية".

كما قدم *Jochimsen* تقسيما للبنية التحتية يمكن اعتباره كتعريف عملي لها[2] ، حيث ميز بين :

- **البنية التحتية المادية** *Material infrastructure* و التي تعبر عن (1) مجموع الأصول الربحية، التجهيزات و رأس المال المتداول في اقتصاد ما و التي تساهم في توريد الطاقة ، خدمات النقل و الاتصالات. (2) الهياكل التي تساعد على الحفاظ على الموارد الطبيعية و طرق النقل.(3) المنشآت العمومية : الإدارية ، التعليمية ، البحثية ، الصحية و التي تهتم بتحقيق الحماية و الرفاه الإجتماعي.
- **البنية التحتية المؤسسية** *Institutional infrastructure* ، و التي تعبر عن القواعد و القوانين ، الإطار المؤسسي و الذي من خلاله يمكن للأعوان الاقتصاديين تشكيل مخططاتهم الاقتصادية و تجسيدها بالتعاون مع آخرين.

[1] Walter Buhr , 2009, Op Cit.
[2] Gianpiero Torrisi, 2009, Op Cit

- **البنية التحتية الفردية** *Personal infrastructure* و تعكس جودة و حجم العامل البشري في اقتصاد سوق يتميز بتقسيم العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة العامل البشري في المساهمة في اندماج النشاطات الاقتصادية.

و بالرغم من هذه التقسيمات إلا أنه يمكن اعتبار أن *Jochimsen* قدم مفردات عامة و لم يقدم مفهوما دقيقا للبنية التحتية[1]. و في نفس الاتجاه يوجد التعريف الذي قدمه *Hirschman 1958* و الذي اعتبر البنية التحتية " سلع و خدمات تسمح بتبلور النشاط الاقتصادي"[2] و ذهب في نفس الإتجاه أيضا *Biehl 1994* . و كذلك بالنسبة لـ *Nurske 1953* فإن البنية التحتية تتضمن عناصر تورد خدمات لتطوير إمكانيات الإنتاج ، و قد اعتبر أن البنى التحتية منشآت كبيرة و مكلفة و بالتالي فهي أقل تعلقا بالقطاعات الاقتصادية[3].

و حسب تقرير البنك الدولي[4] ، تقدم البنية التحتية على أنها" رأس المال العيني المستثمر في المرافق و الخدمات العامة في مجالات الطرق و النقل، الاتصالات و المياه و الصرف الصحي و محطات توليد الكهرباء و السكك الحديد و الموانئ و المطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي و قطاع الأعمال".

كما تقدم على أنها مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، و المنشآت التي تتولى تشييدها و تشغيلها ، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، و تقديم خدمات النقل العامة . و تتشكل البنية التحتية من الطرق و المطارات و الموانئ والسكك الحديد و محطات مياه الشرب و شبكاتها، و محطات توليد الكهرباء و شبكاتها، و شبكات الغاز الطبيعي و الصرف الصحي و الإتصالات و مرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية.[5]

[1] Walter Buhr , 2009, Op Cit.
[2] Marie Ange VEGANZONES ,2000, « Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches » Web Site : www. cerdi.org consulté le 23/03/2012
[3] Thanapat Reungsri,2010, « THE IMPACT OF PUBLIC INFRASTRUCTURE INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH IN THAILAND », Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Victoria University Australia.PP 18-29
[4] World Bank Report 1994 , Op Cit
[5] رشدي عبد الفتاح صالح،2006 ، " التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء و التشغيل و النقل BOT "، القاهرة ، اتحاد المصارف العربية ، ص 45.

بينما يرى *Cotner* أن البنية التحتية هيكل ما يتضمنه النشاط الذي يدرج ضمن أنشطة رأس المال الإجتماعي الثابت و هي[1] :

- أن يتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية ، و تعتبر شرطا مسبقا لحفز النمو الصناعي.
- تتميز الخدمات المنتجة بأنها بطيئة التحرك و الانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.
- تتميز الطاقات المنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص، مثل وفورات النطاق و استغراقها فترات طويلة في التجهيز ، وأنها معمرة بصورة غير عادية.

يمكن ملاحظة الطبيعة الإنتاجية للبنية التحتية باعتبار أن إنتاج الخدمات العمومية يمثل نشاطا اقتصاديا في حد ذاته، و كذلك باعتبارها سلعة وسيطية تساهم في سيرورة الإنتاج من خلال تحسين استخدام عوامل الإنتاج و الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج[2]. و يتضح من خلال استعراض مختلف هذه المفاهيم أنها في مجملها تعني توفر الخدمات و التسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي و الإجتماعي، و أن وجودها يعد شرطا لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى إنتاجها، و ما يترتب على إنشاء هذه المشروعات من تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة ، مما يحفز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات[3].

في حين أن البنى التحتية تتضمن جانبا يتجاوز حدود القطاعات ، لهذا فتوريد الهياكل يقع على عاتق الحكومات لتحقيق الأهداف و النتائج المرجوة، و هناك توجه قوي في الأدبيات الاقتصادية إلى أن توفير البنى التحتية يتطلب تدخلا عاما. و هناك من الآراء التي تحدد مجموعة من الخصائص للبنى التحتية و التي تتمثل في:

- منشآت معمرة مع فترة طويلة لاسترداد قيمة الإستثمار.
- رأس مال ذو كثافة كبيرة و لا يستهلك مباشرة.
- ترتبط نشأتها بفشل السوق.
- تتميز بمستوى عال نسبيا من التدخل الحكومي.

[1] Alfonso Hernanz-Loncan, 2002, « INFRASTRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH IN SPAIN, 1845-1935 »,For the degree of Doctor of philosophy, London school of Economics and political science,University of London.P 18-30

[2] Marie Ange VEGANZONES ,2000, Op Cit

[3] محمود محمد داغر، و آخرون ،(2010)، مرجع سبق ذكره.

- تتضمن موقعا و بصفة عامة هي استثمارات ساكنة *Immobile* .
- تقدم خدمة لكل من الأسر و المؤسسات الخاصة.

و هذه الخصائص لا تميز البنية التحتية الإجتماعية ، فهذه الأخيرة تحسن نوعية العمل للقطاع الخاص و ليس مدخلات رأس المال.[1] و تجدر الإشارة إلى أن اختلاف المفاهيم الخاصة بالبنية التحتية يثير الكثير من الغموض في تحديد الكثير من الأنشطة التي تدخل في نطاق البنية التحتية ، و كذلك في نطاق الأنشطة الإنتاجية.

2.1 البنية التحتية : المخرجات و التصنيفات

البنى التحتية عديدة و متنوعة ، و بالعودة إلى مفهومها نجد أنها تتسم بخاصيتين أساسيتين[2] : (1) إشباع الحاجات الإجتماعية ، (2) تحقيق وفورات الحجم. و من ثم فالمساهمة الأولى للبنية التحتية تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية للحياة الإنسانية و المساهمة الثانية تتمثل في إشباع حاجات القطاع الإنتاجي من السلع العامة و من ثم تحقيق وفورات الحجم.

1.2.1 البنى التحتية و مخرجاتها

و بالنتيجة فإن عملية إنتاج البنية التحتية ما هي في حقيقة الأمر إلا استجابة لرغبات الاجتماعية و الاقتصادية، و توفيرها كغيرها من السلع مرتبط بتفاعل العرض و الطلب. بالنسبة لجانب العرض فهو يتبع وظائف الإنتاج ، الوضعية المالية و الهياكل التنظيمية لمنتجي البنى التحتية، مثل مؤسسات الأشغال العمومية و الوحدات الإدارية. و كقاعدة عامة يمكن القول أن وظائف الإنتاج تعمل على الربط بين عوامل الإنتاج و مخرجات البنية التحتية « *Infrastructures outputs* » . بالنسبة لجانب الطلب و باعتبار البنى التحتية سلع رأسمالية لا تستهلك مباشرة و إنما في ظل توليفة مع العمل و مدخلات الإنتاج الأخرى[3] ، و تلبي مختلف متطلبات الحياة الإنسانية ، والجدول التالي يمثل محاولة لتحديد أهم البنى التحتية على ضوء الإحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] Thanapat Reungsri,2010, Op Cit, PP 18-29
[2] Gianpiero Torrisi, 2009, Op Cit ,P P10-12
[3] Rémy Prud'homme ,2004, « INFRASTRUCTURE AND DEVELOPMENT » Paper prepared for the ABCDE (Annual Bank Conference on Development Economics), Washington,May 3-5, 2004.
Web Site : www.rprudhomme.com

الجدول 2 : البنية التحتية الموجهة للمتطلبات المادية و الاجتماعية

الإحتياجات	مخرجات البنى التحتية	البنى التحتية
المتطلبات المادية		
المياه	مياه الشرب، مياه للاستخدام الصناعي، مياه الري ، مياه لإنتاج الكهرباء	خزانات المياه، القنوات و الشبكات، المسالك المائية ، تسهيلات الري
الدفء	الغاز ، النفط ، الكهرباء ، الطاقة النووية ، الفحم	منصات الحفر ، خطوط الأنابيب ، محطات التوليد ، مناجم الفحم
الإضاءة	الغاز ، الكهرباء	محطات التوليد ، منصات الحفر ، خطوط الأنابيب، أملاك الكهرباء
الصحة	الرعاية الطبية، جمع النفايات، التخلص من مياه الصرف الصحي	المستشفيات ، مقالب النفايات ، أنظمة الصرف الصحي
الحماية من الطبيعة	الإقامة (المأوى)، أماكن العمل، الوقاية من الفياضانات	المباني، المصانع، المنازل، السدود
المتطلبات الاجتماعية		
الأمن	التشريعات، السلطة القضائية، استقرار قيمة العملة، السلع العسكرية و الدفاع الخارجي ،	المباني العامة، مراكز الشرطة، المنشآت العسكرية
الاتصال و الإعلام	خدمات الهاتف الثابت و الجوال، الإذاعة و التلفزيون ،الجرائد و الإنترنت	مراكز و مرافق الإتصالات السلكية و اللاسلكية ، مراكز الإعلام,
التعليم	رعاية الأطفال ،التلقين العلمي و المحاضرات ، البحث العلمي ، دعم الكتب	رياض الأطفال ، المدارس و الجامعات، المؤسسات البحثية و المكتبات,
النقل	إستخدام الطرق من قبل السيارات و الحافلات و الشاحنات	الطرق و الطرق السريعة
	إستخدام سكك الحديد من قبل القطارات	سكك الحديد
	إستخدام الطائرات لمدارج المطارات	المطارات
	إستخدام السفن للموانئ	الموانئ
حماية البيئة	نظافة المحيط (المياه و الهواء)	محطات المياه و مرشحات تنقية الهواء

Source : Gianpiero Torrisi, 2009 , « Public infrastructure: definition, classification and measurement issues » , MPRA Paper No. 12990, January 2009.

يوضح الجدول السابق مختلف الاحتياجات و ما يلبيها من مخرجات البنية التحتية و من ثم البنية التحتية المطلوبة. تتبع الاحتياجات يسمح بتحديد أهم البنى التحتية المتواجدة في مختلف الدول في الوقت الحالي، و يجب أن يكون واضحا أن مرافق البنية التحتية السابقة هي عادة مكملة لبعضها البعض، و مثال ذلك علاقة السكن بشبكات المرافق العامة(مثل المياه ، إمدادات الطاقة و شبكات المجاري). و الميزة الأخرى الممكن استخراجها من الجدول أعلاه هو أن سلع و خدمات البنية التحتية لا يمكن توفيرها لأسرة أو مؤسسة منفردة و هذا للضرورة الاقتصادية من ناحية التكلفة الكبيرة و الإنتاج الضخم و هذا دائما باعتبارها سلع عامة.

2.2.1 تصنيف البنى التحتية

إن تصنيف الإحتياجات و المتطلبات الإنسانية و الاقتصادية يسمح بتحديد البنى التحية، و لكي يتم الإستجابة لهذه الإحتياجات على شكل سياسات عامة، و جب أولا تحليل الآثار المترتبة عن هذا النوع من الإستثمار. لهذا الغرض تقدم الأدبيات الاقتصادية العديد من التصنيفات للبنية التحتية و ذلك في محاولة تحليل آثارها، و قد عرفت عملية التصنيف اختلافات في المضمون و في بعض الأحيان في التسمية ، تعمل الدراسة على تقديم أهمها فيما يلي[1] :

1.2.2.1 تصنيف Hansen 1965 :

اعتبر *Hansen* أن البنية التحتية تنقسم إلى بنية تحتية اقتصادية و اجتماعية، و ذلك وفقا لتأثيرها على التنمية الاقتصادية، إن كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. و حسب هذه المقاربة فإن التصنيف يتبع التقسيم الذي تخضع له النفقات العامة الرأسمالية إلى : نفقات رأسمالية إجتماعية *« Social Overhead Capital SOC »* و إلى نفقات رأسمالية اقتصادية *« Economic Overhead Capital EOC »* . و بالنسبة لهه الخيرة فهي تكون موجهة مباشرة لدعم النشاطات الاقتصادية من خلال تسهيل حركة السلع الاقتصادية، و بالنسبة للإجتماعية منها *SOC* ، فهي ترفع الإنتاجية و لكن بطريقة غير مباشرة مقارنة بالـ *EOC* .

[1] Gianpiero Torrisi, 2009, Op Cit ,P P10-12

إذن فالهدف من البنية التحتية الاقتصادية هو دعم النشاطات الإنتاجية، و تتمثل أساسا في : الطرق ، سكك الحديد ، المطارات، النقل البحري ، شبكات الصرف الصحي ، قنوات و شبكات توزيع المياه، شبكات الغاز ، شبكات الكهرباء ، منشآت الري، الهياكل المكرسة للسلع التحويلية ، بينما البنية التحتية الإجتماعية فهي تهدف إلى الرفع من الرفاه الإجتماعي و من ثم التأثير في الإنتاجية الإقتصادية، و تتمثل في : المدارس، الهياكل الأمنية ، المستشفيات ، المنشآت الرياضية ، مرافق التسلية و المساحات الخضراء، منشآت ردم النفايات.

2.2.2.1 تصنيف Aschauer 1989 :

اعتبر *ASchauer* أن هناك بنية تحتية أساسية « *Core Infrastructure* » و بنية تحتية غير أساسية « *Not-core infrastructure* »[1]، و هذا في سياق نتائج دراسته حول دور رأس المال العام و البنية التحتية بالخصوص في دعم النمو لاقتصاد ما . و اعتب أن البنية التحتية الأساسية تتضمن : الطرق، سكك الحديد ، المطارات ، النقل العام ، الكهرباء و شبكات الغاز، شبكات توزيع المياه، شبكات الصرف الصحي، أما البنى التحتية الغير أساسية فهي تتضمن ما تبقى من البنى التحتية كالصحة و التعليم.

3.2.2.1 تصنيف Biehl 1991:

ميز *Biehl* بين البنى التحتية الشبكية « *Networks Infrastructure* » و التي تشمل شبكات الطرق ، و الطرق السريعة، سكك الحديد ، شبكات المياه، شبكات الإتصال ، أنظمة الطاقة، الطرق المائية، بينما البنية التحتية النواتية « *Nucleus Infrastructures* » تستخدم للإشارة إلى المدارس ، المستشفيات و المراكز الثقافية، و يتميز هذا النوع بارتفاع درجة الثبات « *Immobility* » ، و عدم القابلية للتقسيم « *Indivisibility* » ، و عدم القابلية للتبادل « *not-interchangeability*» ، و تتميز كذلك بتعدد استخداماتها[2].

[1] David Aschauer 1989, "Is Public expenditure productive ? », Journal of Monetary Economics 23 ,177-200. North-Holland

[2] Anna Boruch,2011 ; « DEVELOPMENT OF TRANSPORT INFRASTRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH OF LATVIA », Web Site : www.dukonference.lv consulté le 11/02/2014

4.2.2.1 تصنيف البنك الدولي 1994

بالنسبة لتقرير البنك الدولي لسنة 1994 ، فإن البنية التحتية تشمل طائفة متراكبة من القطاعات المتمايزة و التي تشغل حيزا كبيرا في الاقتصاد [1]، و اعتبر التقرير وجود نوعين من البنى التحتية : اقتصادية و اجتماعية موافقا لأطروحة *Hansen 1965* . و اهتم هذا التقرير بتحليل البينة التحتية الاقتصادية و التي اعتبرها: " هياكل هندسية و معدات و مرافق طويلة العمر، و الخدمات التي توفرها تستخدم في الإنتاج الاقتصادي و تحسين الحياة المعيشية للأسر" . و قد كانت هناك محاولة لتقديم تقسيم للبنية التحتية الاقتصادية إلى : (1) المرافق العامة ، و تتكون من مولدات الطاقة الكهربائية، الإتصالات السلكية و اللاسلكية، إمدادات المياه، الصرف الصحي ، تجميع النفايات الصلبة و التخلص منها ، شبكات الغاز. (2) قطاعات النقل ، و التي من سكك الحديد الحضرية ، و فيما بين الحواضر ، و النقل الحضري ، الموانئ و المسالك المائية ، المطارات. (3) الأشغال العامة، و تتضمن أساسا الطرق ، السدود و أشغال القنوات الهامة لأغراض الري و الطرق.

5.2.2.1 تصنيف *Sturm & Jacobs & al 1995*

بالنسبة لهذا البحث تم اعتماد التصنيف بين البنية التحتية القاعدية « *Basic Infrastructures* »، و البنية التحتية التكميلية « *Complementary Infrastructures* » . بالنسبة للصنف الأول فيتضمن الطرق ، سكك الحديد، القنوات ، الموانئ و الأحواض ، الإتصالات ، شبكات المجاري، السدود. و بالنسبة للصنف الثاني فهي تتضمن إنارة الطرق و سكك الحديد ، الترامواي ، الغاز ، الكهرباء ، مياه الشرب ، و مكاتب الإتصالات[2].

و الجدول التالي يهدف إلى تقديم صورة عن مختلف الآراء التي تناولت تصنيف البنية التحتية. الإختلافات في التصنيف ، و إن كانت غير جذرية ، لا تعود إلى إعتبارات نظرية حقيقية و إنما تتبع الإختلافات بين أهداف الدراسات السابقة فيما بينها ، و إلى وفرة البيانات فيما يتعلق البنية التحتية، و أخيرا إلى طريقة قياس متغيرات البنية التحتية ، إن كانت من خلال المقياس المالي أو المادي (العيني).

[1] World Bank Repport 1994 p 2
[2] Sturm, J.-E., J. Jacobs, et al. (1995). "Productivity impacts of infrastructure investment in the Netherlands 1853-1913 », University of Groningen. Research Institute SOM (Systems, Organisations and Management) Research Report 95D3.

الجدول 3 : تصنيفات البنية التحتية

Hansen 1965	Aschauer 1989	Biehl 1991	World Bank Repport 1994	Sturm & Jacob & al 1995
البنى التحتية الاقتصادية	البنى التحتية الأساسية	البنى التحتية الشبكية	المرافق لعامة	البنى التحتية القاعدية
– الطرق	– الطرق	–الطرق	– الكهرباء	– سكك الحديد
– سكك الحديد	– سكك الحديد	– سكك الحديد	– الاتصالات السلكية و اللاسلكية	– الطرق
– المطارات	– المطارات	– المسالك المائية	– امدادات المياه	– القنوات
– النقل البحري	– النقل العام	– شبكات الإتصال	– الصرف الصحي	– الموانىء و الأحواض
– شبكات المجاري	– شبكات الكهرباء	– أنظمة الكهرباء	– تجميع النفايات الصلبة	– الإتصالات
– شبكات المياه	– شبكات الغاز	– شبكات المجاري	– شبكات الغاز	– شبكات المجاري
– شبكات الغاز	– شبكات توزيع المياه		قطاعات النقل	– السدود
– شبكات الكهرباء	– شبكات المجاري		– السكك الحديدية الحضرية و فيما بين الحواضر	
– منشآت الري			– النقل الحضري	
البنى التحتية الإجتماعية	البنى التحتية غير الأساسية	البنى التحتية النواتية	– الموانىء	البنى التحتية التكميلية
–المدارس	ما تبقى من البنى التحتية.	– المدارس	– المسالك المائية	–إنارة الطرق و سكك الحديد
– المنشآت الأمنية		– المستشفيات	– المطارات	– الترامواي
– المستشفيات		– المتاحف و المراكز الثقافية	الأشغال العامة	– شبكات الغاز
– المرافق الرياضية			– الطرق	– شبكات الكهرباء
– مرافق التسلية			– السدود	– شبكات مياه الشرب
– منشآت ردم النفايات الصلبة				– مكاتب الإتصالات

Source : Divers[1]

[1] David Aschauer 1989, "Is Public expenditure productive ? », Journal of Monetary Economics, Vol 23, PP 177-200.

3.1 إنتاج البنية التحتية

تتميز البنية التحتية بخصائص تكنولوجية و اقتصادية معينة تميز عملية إنتاجها عن عمليات إنتاج معظم السلع و الخدمات الأخرى ، و هي خصائص تجعل من البنية التحتية موضوعا يحظى باهتمام خاص بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

1.3.1 الإستفادة المجانية و هيمنة القطاع العام

طالما أنه لا يمكن استبعاد أي فرد من الحصول على السلع العامة البحتة فإن أفراد المجتمع سوف يحصلون على هذه السلع بالمجان دون الحاجة إلى طلبها، و مثال ذلك خدمات الدفاع، فهذه الخدمة تقدم للمجتمع كله دون تخصيص منطقة أو مجموعة أو أفراد معينين للانتفاع بها . فالجميع سوف ينتفعون من هذه الخدمة على السواء. و تعد مشكلة الاستفادة المجانية من الأسباب الأساسية في صعوبة الاعتماد على القطاع الخاص و قوى السوق لإنتاج السلع العامة[1]. ففي حالة قبول شركة خاصة بتوفير سلعة عامة ، قد يحجم الكثير من الأفراد عن الدفع مقابل الإستهلاك ، و بالتالي لن تكون الشركة الخاصة قادرة على تغطية نفقاتها و لن يتوافر الحافز لديها على تقديم مثل هذه السلع و الخدمات العامة، و من ثم فالسوق لا يمثل الآلية الوحيدة و التي يمكن من خلالها توفير السلع و الخدمات في الاقتصاد الحديث، حيث أن البنى التحتية تتميز بتوفيرها بالكامل من خلال عملية سياسية، فهي بطبيعتها غير قابلة للتسويق *Unmarketable* . و السبب الرئيسي في فشل السوق يتمثل في عدم قدرة المواطنين على العمل بشكل تعاوني، و غياب هذا التعاون هو الذي يتطلب وجود الدور التخصيصي للدولة في الاقتصاد[2].

و لهذا السبب تتولى الحكومة إنتاج مثل هذه السلع و الخدمات و تمويلها من الضرائب الإجبارية ، خاصة في المجتمعات الكبيرة حيث يدرك الأفراد أن توفير السلعة أو الخدمة لن يتوقف على مساهمته

Sturm, J.-E., J. Jacobs, et al. (1995). Op Cit.
World Bank Report 1994
Gianpiero Torrisi, 2009 , Op Cit

[1] خالد إبراهيم السيد أحمد ،2003، " دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام"، جامعة طنطا ، مصر، ص 29

[2] Patrick McNutt, 1999, « PUBLIC GOODS AND CLUB GOODS » , Bouckaert & deGeest , Encyclopedia of Law and Economics Edward Elgar Publishers, UK & University of Ghent, Belgium.

المتواضعة، مما يحفز الكثيرين على انتهاج نفس السلوك بعدم الدفع اعتمادا على أنهم سوف يحصلون على السلعة أو الخدمة بدون القيام بالدفع في مقابلها.

واضح أن البنية التحتية تشكل مصلحة عامة قوية ، و تستحق بالتالي أن توليها الحكومات عنايتها. إلا أن السمات الخاصة بالبنية التحتية لا تفسر أو تبرر كون الحكومات و وكالات القطاع العام تهيمن على جوانب هذا القطاع تقريبا في البلدان النامية في العقود الأخيرة. لقد كانت مشاركة القطاع الخاص مهمة في القرن التاسع عشر و في النصف الأول من القرن العشرين في بلدان كثيرة – و مازال هناك بعض المجالات لتوفير البنية التحتية من قبل القطاع الخاص– و لكن الإتجاه الطاغي إلى أوائل عقد الثمانينات تمثل في توفير البنية التحتية من جانب هيئات حكومية أو شبه حكومية و ذلك إلى حد كبير من خلال كيانات متآلفة و موحدة و متكاملة تكاملا رأسيا.

و في الوقت الحالي لم يبقى في أيدي القطاع الخاص إلا نسبة مئوية صغيرة من قطاع القوى الكهربائية ، و لم تكن توجد في الواقع أي مؤسسات للإتصالات السلكية و اللاسلكية تابعة للقطاع الخاص، و اختفت معظم هيئات سكك الحديد المملوكة للقطاع الخاص مع التأميم. و مع أن الطرق التي تقتضي رسوم مرور اضطلعت بدور في التاريخ لعدد من البلدان ، فقد أصبحت نادرة بدورها، و نفذت عمليات بناء الطرق (و صيانتها بصورة خاصة) إلى حد كبير من جانب الموظفين الحكوميين أو من قبل مستخدمين تم توظيفهم لهذا الغرض. كما أن الخدمات الأخرى – المياه و الصرف الصحي و التخلص من النفايات– مالت بدورها إلى أن تكون مملوكة و مدارة أيضا من جانب الحكومات إما على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي.

و قد نشأ دور القطاع العام المهيمن على البنية التحتية لعدد من الأسباب: الإقرار بالأهمية الاقتصادية و السياسية للبنية التحتية، و الإعتقاد بأن مشكلات تكنولوجيا الإمداد تحتاج إلى استجابة على درجة عالية من الحركية من جانب الحكومات، و الإيمان بأن الحكومات يمكن أن تنجح حيث بدا أن الأسواق قد فشلت. و قد حققت الكثير من البلدان خطوات جيدة في توسيع البنية التحتية في المراحل الأولى من قيادة القطاع العام. و لكن التجارب الحديثة كشفت عن سوء تخصيص خطير و واسع النطاق للموارد، و أيضا عن فشل في الإستجابة للطلب[1].

[1] Batina,R, G ,1998," On the long run effects of public capital and disaggregated public capital on aggregate output" Internatiomal Tax and Public Finance, Vol 5, PP 263-281

2.3.1 الإحتكار الطبيعي

تتوقف كفاءة السوق الخاص على وجود منافسة فعالة، و هذه الأخيرة لا تتوافر للسلع التي تتطلب احتكارا طبيعيا لإنتاجها. هذا و يحدث الإحتكار الطبيعي أساسا أينما توجد اقتصاديات الحجم الكبير (تكاليف ثابتة عالية ، مقارنة بالتكاليف المتغيرة) حيث ينخفض متوسط تكلفة الوحدة باستمرار على مدى ملائم من المخرجات. و يعنى الإحتكار الطبيعي أن تكاليف الوحدة لتزويد سوق معين سوف تكون عند حدها الأدنى (مما يؤدي إلى تعظيم الربح) عندما يقتصر التزويد على مورد وحيد ، بدلا من عدة موردين . و مع هذا فإن المورد الوحيد أو المسيطر سوف يكون لديه الدافع لتسعير الوحدة عند مستوى يفوق التكلفة الحدية، و بذا لا تتحقق كفاءة تخصيص الموارد[1].

و مصطلح "الإحتكار الطبيعي" هو تعبير شائع ، و إن يكن من الأفضل استخدامه بحذر، لأن كثير من الإحتكارات للبنية التحتية هي غير طبيعية، و تسيرها السياسة لا التكنولوجيا. و لكن القطاعات تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث مدى التكاليف المنخفضة. و من ذلك مثلا أن الأبعاد المثلى لشبكة نقل الضغط العالي بالنسبة للكهرباء قد تكون ذات أبعاد وطنية، غير أن الوفورات في تكلفة الوحدة الواحدة المرتبطة بالحجم يمكن تحقيقها على مستوى البلدية أو دون ذلك. و يلاحظ حتى داخل القطاعات أن لمراحل الإنتاج المختلفة خصائص مختلفة، ففيما يتعلق بالقوى الكهربائية ، فإن وفورات الحجم بالنسبة لتوليد الكهرباء كثيرا ما تستهلك عند قدرة تكون صغيرة بالنسبة لحجم سوق متطورة تطورا جيدا. كما أن الأنشطة تختلف باختلاف أهمية التكاليف المغرقة، و هي مصدر آخر محتمل للإحتكار الطبيعي[2].

علاوة على ذلك فإن غياب المنافسة قد يضعف الحافز لتحقيق الكفاءة الديناميكية المنتجة. و عليه فإنه أينما توجد قوى سوق نتيجة لاحتكار طبيعي، فإن الظروف و الإشتراطات لسوق خاص حر تماما يحقق الكفاءة هو أمر يصعب توافره. كذلك فإن قوى الإحتكار تناقض عدالة التعاملات و التكافؤ بين البائع و المشتري، الذي يعتبر الأساس لنموذج السوق، و أينما يوجد الإحتكار الطبيعي تتواجد قوى السوق و الحواجز الطبيعية أمام دخول منتجين جدد. إن وجود الإحتكار الطبيعي في نشاط ما يتوقف على هيكل التكاليف، و التي تختلف باختلاف التكنولوجيا المستخدمة ، فقد تتاح اختيارات تكنولوجية معينة تخفض اقتصاديات الحجم، و تخفض إستثمارات رأس المال المطلوب للدخول للسوق.

---

[1] كريستين كسيدز ، 1997 ، مرجع سبق ذكره ص 32

[2] World bank Report 1994 , OP Cit P 22

3.3.1 دور التكنولوجيا

إن احتياجات المجتمع إلى إمدادات المياه و الري ، و الحد من الفيضانات و النقل قد أدت تاريخيا إلى تشييد أشغال هندسية مادية، كثير منها ضخم جدا و مصمم تصميما دقيقا و معمر. و قطاعات البنية التحتية الحديثة هي نتيجة لـ " ثورة البنية التحتية " المستحدثة بالتكنولوجيا و التي غيرت من الأساليب القديمة لتلبية الطلب على الماء و الإضاءة و المواصلات و التخلص من النفايات. فلم تنتشر البنية التحتية الواسعة للمياه ، إلا عندما اخترعت أنابيب حديد الزهر « *Fonte* » ، و المضخات التي تدار بالبخار، و ذلك ابتداءا بشبكة نقل المياه بالأنابيب في لندن في عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر. و قد ترتب على هذا انخفاض في التكاليف (و لاسيما في المناطق الحضرية) و ارتفاع هائل في مستوى الاستخدام. و قبل استحداث شبكات الغاز في مطلع القرن التاسع عشر كانت البنية الأساسية المتعلقة بالإضاءة نادرة، و أدى استحداث طرق نقل التيار الكهربائي مع نهاية القرن إلى خفض تكاليف الكهرباء، كما أدى لإستخدمات جديدة و موسعة للكهرباء و لاسيما في النقل في المناطق الحضرية[1].

و تاريخ البنى التحتية الأخرى شبيه بذلك، فقد حل البرق و الهاتف محل الرسائل التي تمل باليد، و حلت أنابيب المجاري محل التخلص الفردي من النفايات في كثير من المجتمعات. و على مدى قرون ، استخدم الري و النقل شبكات من قنوات الري و الطرق ، على الرغم من استحداث طرائق بديلة للنقل (بما في ذلك القنوات الداخلية و سكك الحديد) قد استمر منذ أوائل القرن التاسع عشر.

4.3.1 شبكية البنى التحتية و التكاليف المغرقة

السمة الاقتصادية الأعم بالنسبة للبنية التحتية الحديثة ، هي تقديم الخدمات من خلال نظام لشبكات الخدمة، مصمم بحيث يخدم حشودا من المستخدمين، و لاسيما فيما يتعلق بالمرافق العامة مثل المياه المنقولة بالأنابيب، و الكهرباء و الغاز ، و الإتصالات السلكية و اللاسلكية، و خدمات سكك الحديد، و شبكات تقديم الخدمات و التي هي مخصصة لغرض معين في معظم الأحوال، أي أنها تقوم بتوصيل سلعة واحدة فقط. و الإستثمارات في نظام تقديم الخدمة (مثل أنابيب المياه و الأسلاك الكهربائية الممتدة تحت الأرض) هي في الأغلب استثمارات لا رجعة فيها، لأن من غير المستطاع

[1] Alfredo Marvao Pareira, 2001,"Public capital formation and private investment: what crowds in what? ", Public finance Review,Vol 31,N 1, pp 3-25

تحويلها إلى استخدامات أخرى أو نقلها إلى مكان آخر. و متى دفعت هذه التكاليف ، قيل عنها أنها " تكاليف مغرقة " « *Sunk costs* ».

لقد أسهمت نظرية الاقتصاد الحديثة في توضيح أن المانع الأساسي للمنافسة هو عنصر تكلفة الإنتاج الثابتة، الذي يمكن أن يضيع في حالة المحاولة الفاشلة لدخول السوق، أو ما يطلق عليه حجم التكلفة المغرقة في حالة الإضطرار للخروج من السوق. و تعتبر تكاليف رأس المال مغرقة طالما لا يمكن استرجاعها من خلال استخدامات أخرى للأصول ، و هو عادة ما يحدث في حالة المعدات المتخصصة و الإنشاءات الثابتة مثل الطرق و أنابيب الصرف.

هذا و حينما لا يتطلب إنتاج سلعة ما تكلفة مغرقة، فإنه يطلق عليها أنها سلعة عرضة لمنافسة كاملة، و أن التهديد المحتمل لدخول منتجين جدد يوفر آليات مماثلة لآليات السوق، بحيث يعتبر هذا التهديد مماثلا للمنافسة الفعلية. و قد تظل هناك عوائق عملية لذلك الدخول مفروضة بمقتضى سياسات أو عوامل أخرى مثل نقص الموارد المالية، و هذه الموانع يمكن أن تعالج منفصلة طالما أن النشاط يتسم بالمنافسة من حيث المبدأ[1].

5.3.1 التنسيق

التنسيق هو الفكرة التي ترتبط بطبيعة الإحتكار، و لكنها تختلف عنها، ذلك أن التشابك الذي تتسم به الشبكات التي تتضمنها كثير من عمليات البنية التحتية، و حقيقة أن التدفقات عبر هذه الشبكات (سواء كانت قوى كهربائية ، أو مؤثرات صوتية ، أو مياه ، أو حركة مرور) ينبغي أن تسير وفق قواعد صريحة ، يجعل التنسيق الرسمي مطلوبا، على الأقل في مجال التخطيط و الاستثمار، و العمليات الفنية، و وضع حد أدنى من المعايير للمعدات و التشغيل[2].

و لأن نظام الخدمة يعتمد على الشبكات فإن تنسيق تدفق الخدمة (حركة المرور و الكهرباء، و إشارات الإتصالات) على طول النظام هي عملية حاسمة من حيث كفاءتها، كما أن اتصال الشبكات داخليا يعني أن المنافع المجتناة من الإستثمار عند نقطة واحدة من الشبكة يمكن أن تتوقف بدرجة كبيرة على تدفقات الخدمة و القدرات في نقاط أخرى[3].

---

[1] Batina,R, G ,1998, Op Cit

[2] كريستين كسيدز 1997، مرجع سبق ذكره 33

[3] World bank report, 1994, Op Cit PP13-21

2.نظرية النمو الداخلي : أي دور للاستثمار العام في البنية التحتية ؟

رغم أن النقاش حول أثر الاستثمار العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد إلا أنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي « *La croissance endogène* » و التي أرجعت أسباب النمو الاقتصادي إلى ثلاثة عوامل أساسية كما يوضحها الشكل 7 :

الشكل 7 : العوامل الثلاثة للنمو الداخلي

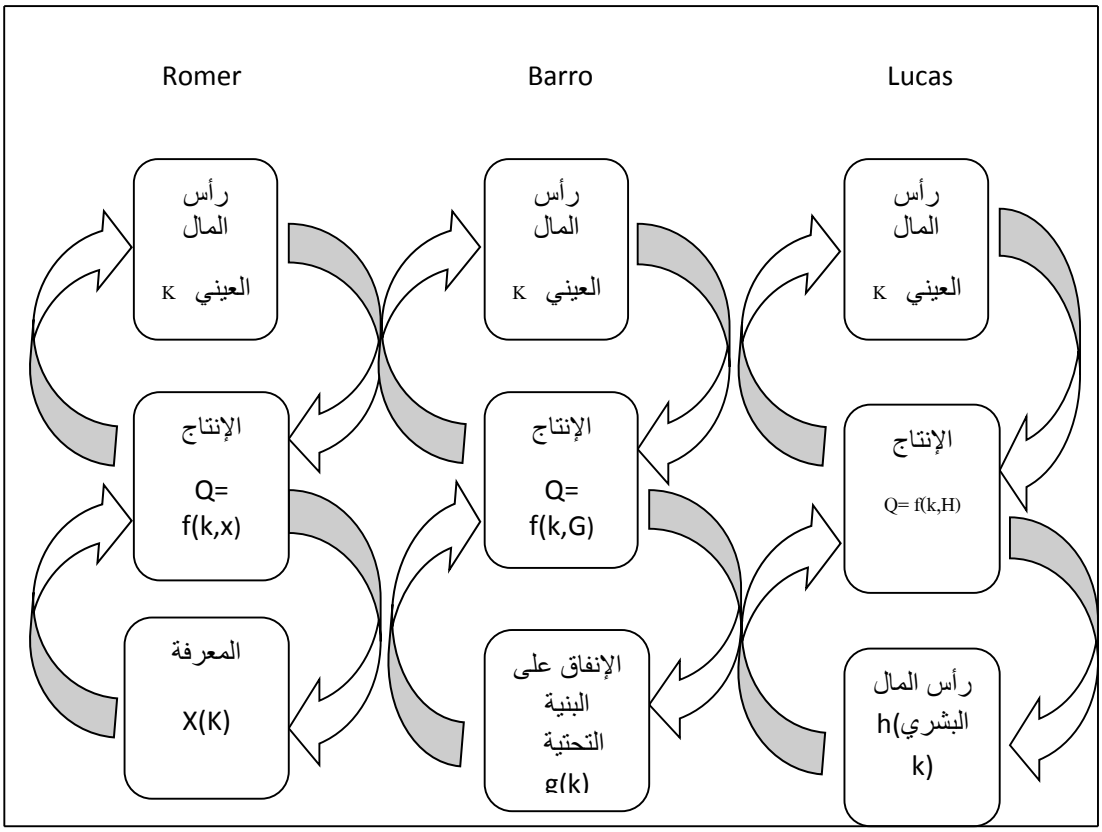

Source : Pierre-Alain Muet « Les théories contemporaines de la croissance », revue de l'OFCE,N45,1993,pp 11-51

- التآزر في التراكم الرأسمالي*(Romer 1986)* : و المقصود به أن استثمار المؤسسة X ليس له فقط أثر على إنتاجها الخاص و لكن له أيضا أثر على إنتاجية مؤسسات أخرى عبر ظاهرة التعلم من خلال الممارسة « *Learning by doing* » ، و كذلك البحث و التطوير *(Romer 1990)* ، فالنمو الاقتصادي هو نتيجة الابتكار الذي يقدمه مختلف الأعوان الاقتصاديين بهدف تحقيق الربح
- تراكم رأس المال البشري *(Lucas 1988)* : و يمثل المخزون المعرفي المفيد اقتصاديا.

- الإستثمار في البنية التحتية *(Barro 1990)* : بين *Barro* أهمية الإنفاق العام على البنية التحتية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

و جميع هذه الأطروحات تنادي بضرورة الاستثمار العام للدولة لتعزيز النمو الاقتصادي و ذلك في قطاعات الصحة و التعليم ، البحث و التطوير ، البنية التحتية ، و يتم التركيز على هذه الأخيرة باعتبارها موضوع البحث و ذلك من خلال تقديم دراسة *Ashauer 1989* و نموذج *Barro 1990* ، بالإضافة إلى بعض أهم الدراسات القاعدية .

1.2 دراسة AShauer 1989

فيما يخص الإستثمار في البنية التحتية و علاقتها بالنمو الاقتصادي يلاحظ من الدراسات السباقة في العالم دراسة [1] *(David Aschauer 1989)* و التي قدم من خلالها شرحا للعلاقة بين ضعف الاستثمار في البنية التحتية و انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي ، و النتائج التي تحصل عليها كانت عبر استخدامه لدالة *Cobb-Douglas* تضمنت العوامل : رأس المال الخاص، رأس المال العام غير متضمن النفقات العسكرية ، العمل و هذا للفترة 1949–1985 . و قد بين أن مرونة الإنتاج بالنسبة لمخزون رأس المال العام حوالي 40 % ، بصيغة أخرى الرفع 1 % لمخزون رأس المال العام يسبب زيادة ب 0.39 % [2] . للإنتاج خلال الفترة (1971–1985)، موضحا أن هبوط الإنتاجية الناجم عن ضعف خدمات البنية التحتية الأساسية قد بدأ من قبل ، أي منذ عام 1950، فقد هبط معدل النمو السنوي للإنتاجية من 2 ٍ% إلى 0.8 % خلال الفترة (1971–1980) ، كما شهدت الفترة (1980–1985) أسوأ معدل نمو سنوي للإنتاجية و قدره 0.7 % .

و قد تركزت هذه الدراسات على تحديد أثر الإستثمار العام في البنية التحتية في إنتاجية العمل ، و قد أجرى مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي و الاقتصاد الياباني ، فوجد أنه خلال الفترة (1973–1985) كان صافي الإستثمار العام في مشروعات البنية التحتية في الاقتصاديين الأمريكي و الياباني كنسبة من مجمل الناتج المحلي 0.3 % و 5.1 % على التوالي، في حين أن معدلات نمو إنتاجية عنصر العمل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت 0.6 % و 3.1 % سنويا على التوالي، مما جعل

[1] David Aschauer 1989, Op Cit
[2] William Roy,2004,« L'investissement public dans les infrastructures de transport est-il source de croissance endogène ? » Seminar on role of rail transport in national productivity Tunis March 2004

Ashauer يؤكد على أن الانخفاض في معدل الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في الاقتصاد الأمريكي هو المسئول عن الانخفاض الحادث في الإنتاجية الكلية[1].

2.2 نموذج *Barro 1990*

تناول [2] *(Barro ,1990)* أثر الإستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي. حيث قدم نموذج للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري ، و اعتبر أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية و يتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحدية عندما يرتفع الدخل. و قد بين أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو ، و ذلك بافتراض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص ، و تستخدم هذه المشتريات لتقديم خدمات عامة مجانية للمنتجين الخواص.و يفترض *Barro* في نموذجه أن مشتريات الحكومة G تعبر عن سلع تتميز بعدم المزاحمة *(Non-rivalness)* و عدم إمكانية الإستثناء من استهلاكها *Non-Excludable* ، أي أنه باستخدام هذه السلع من قبل مؤسسة ما لا ينقص من الكميات المتوفرة بالنسبة لمؤسسات أخرى، و كذلك كل مؤسسة يمكنها استخدام مجموع هذه السلع و من ثم يفترض أن دالة الإنتاج لمؤسسة ما تأخذ الشكل :

$$Y = A\, L^{1-\alpha}\, k^{\alpha}\, G^{1-\alpha}$$

حيث أن : $0 < \alpha < 1$

و شكل هذه الدالة يبين أن مردودية السلم للعوامل الخاصة L و K ثابتة، و أن الخدمات العمومية هي مكملة للعوامل الخاصة، بحيث أن الرفع من حجم هذه الخدمات G يرفع من الإنتاجية الحدية لـ L و Kمع افتراض أن L ثابت. و باعتبار قيمة G ثابتة ، يلاحظ أن تراكم رأس المال K يتم بمردودية متناقصة ، بالمقابل من اجل قيمة ثابتة لـ L يتم اعتبار أن مردودية K و G ثابتة، و بهذه الطريقة يبدأ الاقتصاد بتلمس النمو الداخلي[3]. و في نفس السياق يعتبر *Barro* أن نموذج النمو الذي تقوم فيه النفقات بدور محوري يحوي أثرين متعارضين : (1) الأول يتمثل في أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية و يتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحدية عندما يرتفع الدخل. (2) أما الثاني فيتوافق مع

[1] David Aschauer 1989, Op Cit
[2] Robert.J.Barro ,1990, « Government spending in a simplemodel of endogeneous growth ».The journal of political economy,vol98,no,5,part2, The problem of development : A conference of the institute for the study of free entreprise systems (oct 1990), PP, S103-S125.
[3] Jean Arrous, 1999,« Les Théories de la croissance »,edition de seuil,Paris, page195-196

أطروحة أثر المزاحمة *Crowding-out effect* أي أن الضرائب لها أثر في خفض الإنتاجية لأنها تنقص من مردودية مؤسسات القطاع الخاص. و ينطلق *Barro* من مبدأ بسيط هو أن الإنفاق العام الذي يهدف إلى خلق البنى التحتية مثل : الطرق ، سكك الحديد ، شبكات الاتصالات..يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية « *Les externalités positifs* » و يجعل النشاط الإنتاجي للمؤسسات الخاصة أكثر فعالية[1] من خلال :

- توسع حجم الأسواق و انفتاحها بشكل يساهم في تنمية الإستثمار و تقسيم العمل بين مختلف المناطق الجهوية.
- التآزر الذي تخلقه البنى التحتية بين مختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق في الدولة ذاتها.
- الرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال.

و هذا باعتبار أن المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من العوامل في عمليات الإنتاج : رأس المال الخاص و رأس المال العام (البنية التحتية) ، غير أن اقتناص التأثيرات سابقة الذكر يتوقف على عدد من المحددات ، كضعف البنية التحتية المتوفرة أساسا ، قرب البنى المجسدة من المؤسسات الاقتصادية و المناطق الصناعية بصفة عامة ، نوعية البنى التحتية و تموقعها الجغرافي. وجود إستراتيجية إقتصادية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه « *Le Séquençage*» بين خطوات الإستثمار العام و خطوات تطوير القطاع الخاص. و اعتبر كذلك *Barro* أن الإنفاق العام الذي يكون على شكل إعانات و خدمات لأفراد المجتمع ، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو ، فهو لا يرفع من إنتاجية القطاع الخاص و تمويله من الضرائب يضغط على مردودية المؤسسات الخاصة.

3.2 الدراسات التجريبية القاعدية

من خلال ما سبق يلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين الإستثمار العام و النمو الاقتصادي، و أن هذا الإستثمار يمثل شرطا ضروريا و مهما لتحقيق التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص. و لكن في نفس السياق يمثل الإستثمار العام مجالا للمشاريع المكلفة و غير المجدية اقتصاديا. نظريا هناك مساهمة دائمة للإستثمار العام في تحفيز النمو الاقتصادي غير أن نتائج الدراسات التجريبية اختلفت قوتها

[1] روبرت بارو ، 2009 ،" محددات النمو الإقتصادي" ، ترجمة نادر إدريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ص 15-20

باختلاف الباحثين و الدول المدروسة، و حسب التي عرفت أثر المزاحمة و التي لم تعرفه[1]، و الجدول التالي يلخص أهم الدراسات و التي مثلت منطلقا لمثيلاتها حول العالم[2].

الجدول 4 : أهم الدراسات التجريبية

الباحث	Munnell 1990	Eisner 1991	Berndt & Hansson 1991	Otto &voss 1994	Nadiri & Mamuneas 1999
المرونة	0.34	0.17	0.68	0.38	0.04-0.08
الدولة	و م أ	و م أ	السويد	أستراليا	و م أ

Source : Yazid Dissou and Selma Didic,2013, «Infrastructure and Growth » article dans l'ouvrage, « Infrastructure and economic growth in Asia »,P 5-45, Web Site : www.springer.com consulté le 14/11/2013

و نجد تلك التي درست العلاقة بين الإنفاق العام الإجمالي و النمو قدمت نتائج ضعيفة حول الإرتباط بين الإستثمار العام و النمو الاقتصادي ، و في هذا السياق نجد دراسة 1992 *Mills& Quinet* و التي قدمت ثلاث توجهات لدراسة هذه العلاقة :

- البحث عن العلاقة السببية بين الإنفاق العام و الدخول.
- التحليل وفق سلسلة مقطعية *Coup Transversale* من أجل مجموع مكونات دولة ما من خلال دراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام من جهة و من الثروة من جهة أخرى.
- التقدير من خلال سلسلة زمنية دوال إنتاج تتضمن رأس المال العام كعامل إنتاج.

العديد من الدراسات وضحت وجود العلاقة الإيجابية بين الإستثمار العام على نمو الإستثمار الخاص، و هناك أخرى بينت انه تأثر بحجم أثر المزاحمة، و تدخل في هذا الإطار نتائج دراسة *Ashauer 1989* و *Munell 1990* . غير أن هناك الدراسات المقارنية و التي تناولت مجموعة من دول العالم و منها دول سائرة في طريق النمو، قد توصلت غلى نتائج إحصائيا مقنعة و أثبتت وجود ارتباط ايجابي بين الإستثمار العام و النمو.

[1] Yazid Dissou and Selma Didic,2013, «Infrastructure and Growth » article dans l'ouvrage, « Infrastructure and economic growth in Asia »,P 5-45, Web Site : www.springer.com consulté le 14/11/2013

[2] أنظر الملحق 1 .

3. تحليل خارجيات البنية التحتية

عرف تحليل الدور الإنتاجي للبنية التحتية تطورا مبكرا منذ سنوات 40–50 من القرن العشرين، و ذلك في خضم النقاش المتمحور حول النمو المتوازن ، و الذي قدمه كل من *Rosentein Rodan 1943* ، *Nurske 1952* و *Hirshman 1958* ، و بسرعة طفت هذه المناقشات في سنوات الستينات ، و انتقل البحث إلى تحليل أثر المضاعف و أثر المزاحمة للإنفاق العام على المدى القصير. و خلال 30 سنة اعتبر الإستثمار العام في البنية التحتية كعامل لإنعاش الطلب، و ذلك من وجهة نظر كينزية، و بقي دورها الإنتاجي على المدى الطويل بعيدا غير متناول في الأبحاث إلى غاية أواخر الثمانينات مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي ، حيث أصبح الإستثمار العام في البنية التحتية يتناول كعامل لتحسين الأداء الإنتاجي ومستوى إستثمار القطاع الخاص من خلال الخارجيات « *The Externalities* ».

في جميع الأدبيات ، يتم تقديم البنى التحتية كسلع وسيطية تسهل عمليات التبادل و تحسن من إنتاجية المدخلات الأخرى ، و من ثم فإن طبيعتها الإنتاجية تمر عبر الخارجيات التي تنشأ بين المؤسسات، المناطق و النشاطات الاقتصادية. و دراسة الطبيعة الإنتاجية للبنى التحتية ، تسمح بتقييم أفضل للقنوات التي تنشأ منها الخارجيات و التي ينتقل من خلالها تأثيرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية و منها النمو[1].

1.3 القنوات التقليدية للخارجيات

يؤكد خبراء الاقتصاد الكلي على وجود ثلاث قنوات يمكن من خلالها للبنية التحتية أن تخلق خارجيات تؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا و هي : رفع إنتاجية مدخلات العملية الإنتاجية ، الأثر التكاملي على الإستثمار الخاص و المساهمة في نشر النمو .

1.1.3 رفع إنتاجية مدخلات القطاع الخاص

الأثر المباشر على رفع إنتاجية المدخلات هي الحجة الأكثر إستخداما لتفسير أثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي. فالرفع من رصيد رأس المال العام *Public Capital Stock* يساهم في رفع إنتاجية مدخلات العملية الإنتاجية من عمل و مخزون رأس المال الخاص *Private*

[1] Marie Ange Veganzones, 2000, Op Cit

Capital Stock ، و بالتالي يخفض تكاليف إنتاج الوحدة (إنخفاض التكلفة الحدية). و يتوقف مدى هذا التأثير على حجم المخزون الأولي من رأس المال العام، ففي الاقتصاديات المتقدمة من المرجح أن يكون الأثر على الإنتاجية محدودا ، و بالمقابل في الدول ذات الدخل المنخفض يمكن أن يكون الأثر أكبر بالنظر إلى ضعف المستويات الأولى في هذه الدول[1].

و ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص يؤدي إلى تزايد حجم الإستثمار الخاص - و ذلك بالنظر إلى ارتفاع عائد رأس المال– و من ثم تحفيز النمو. و لتوضيح هذا التأثير ، يفترض على سبيل المثال أن وظيفة إنتاج القطاع الخاص تأخذ الشكل :

$$Y = (KI)^{\alpha}\, L^{\beta} (KP)^{1-\alpha-\beta} \qquad \alpha\,,\ \beta \in (0.1)$$

حيث أن : Y تمثل حجم المخرجات

KI تمثل مخزون رأس المال العام من البنية التحتية

L تمثل العمل

KP تمثل مخزون رأس المال الخاص

و $\alpha\,,\ \beta$ تعبر عن مرونات الإنتاج ، و بما أنها محصورة بين 0 و1 ، فمردودية السلم ثابتة بالنسبة لجميع العوامل.

يتم الحصول على الناتج الحدي لرأس المال الخاص من خلال العبارة :

$$(\mathbf{1-\alpha-\beta})\ (\boldsymbol{KI/KP})^{\alpha}\ (\boldsymbol{L/KP})^{\beta}$$

و بالنسبة للناتج الحدي للعمل فهو يقدم من خلال العبارة :

$$\boldsymbol{\beta}\ (\boldsymbol{KI/KP})^{\alpha}\ (\boldsymbol{KP/L})^{\mathbf{1-\beta}}$$

[1] Pierre-Richard Agénor & Blanca Moreno-Dodson 2006, « PUBLIC INFRASTRUCTURE AND GROWTH: NEW CHANNELS AND POLICY IMPLICATIONS »
Web Site : http://www-wds.worldbank.org Consulté le 27/02/2014

و بالتالي فإن أي زيادة في حجم رأس المال العام KI تؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للمدخلات على الرغم من أن هذا الأثر متناقص بالنظر إلى أن $(\alpha < 1)$. و في نموذج النمو الداخلي يلاحظ أن معدل النمو لمستوى المخرجات يتبع النسبة (KI/KP) أي (رأس المال العام / رأس المال الخاص)[1].

كذلك يؤخذ بعين الإعتبار أن الأثر الإيجابي لرأس المال العام على الإنتاجية الحدية للمدخلات ، لا يعود فقط للبنية التحتية القاعدية ، و لكن أيضا للمكونات الأخرى لرأس المال العام كالصحة و التعليم و التي تؤثر على إنتاجية العمل. و علاوة على ذلك فقد لوحظ أن التأثير الأكبر للإستثمار في البنية التحتية يكون في البلدان التي تشهد مستوى متدني لخدمات هذه البنى القاعدية (مثل الكهرباء و المياه النظيفة) فهي غير موجودة أصلا في بعض البلدان منخفضة الدخل.

و على العكس من ذلك وفي دراسة للبنك الإفريقي للتنمية خلصت إلى أن تكاليف النقل و الكهرباء تمثل ما بين 16 % و 36 % على الترتيب من التكاليف غير المباشرة التي تواجهها المؤسسات في دول إفريقيا شبه الصحراوية. و الجزء الكبير من هذه التكاليف هو نتيجة لرداءة البنية التحتية الأساسية، و على سبيل المثال و بسبب عدم كفاية مرافق النقل و انخفاض مستوى العرض من الكهرباء ، تتكبد غالبا المؤسسات نفقات إضافية على شكل تكاليف نقل باهظة و أنظمة طاقة مرهقة.

2.1.3 الأثر التكاملي مع الإستثمار الخاص

القناة الأخرى التي يمكن من خلالها للإستثمار العام في البنية التحتية أن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي هي تكوين رأس المال الخاص « *Private Capital Formation* » . و مما سبق تناوله ، فإن البنى التحتية ترفع من الإنتاجية الحدية لمدخلات القطاع الخاص، و يتم ذلك من خلال رفع معدل العائد الإستثماري و بالتالي ارتفاع الطلب على رأس المال العيني من قبل القطاع الخاص. و على سبيل المثال فإن معدل العائد الإستثماري لبناء مصنع يكون أعلى إذا استثمر البلد مسبقا في مجال توليد الطاقة و النقل و الإتصالات.

و بالنسبة للأثر التكاملي فقد تم توثيقه جيدا في الأدبيات الإقتصادية و التي تناولت تحليل تكوين رأس المال الخاص في الدول النامية. و في هذا السياق تبرز دراسة *Alabala Bertrand* و *Mamatzakis*

[1] Cohen, J. P. and C. J. Morrison Paul, 2004. "Public Infrastructure Investment, Interstate Spatial Spillovers, and Manufacturing Costs." Review of Economics and Statistics 86: 551-560.

2004 [1] و التي بينت وجود أثر إيجابي للإستثمار في البنية التحتية على تطور القطاع الخاص . ففي الفيتنام ، أدى تحسين الطريق السريع رقم 5 و ميناء *Haipong* في بداية التسعينات إلى ارتفاع معتبر في الإستثمار (الجزء الأكبر منها أجنبي) في المناطق الصناعية الكبرى و تحفيز للنمو و العمالة في الجزء الشمالي للبلاد [2].

و في المقابل و بالنسبة لأوغندا بينت دراسة *Reiniki & Svenson* 2002 كيف أن ضعف البنية التحتية أثر سلبا على تطور الإستثمار الخاص. و في نفس البلد ، أظهر مسح أجري سنة 1998 لـ 243 شركة منتنجة أن ضعف مصادر الكهرباء تمثل أهم معوقات الإستثمار، و بالتقريب لا تزود المؤسسات بالكهرباء 89 يوما في السنة، مما حذا بـ 77 % من الشركات الكبيرة (بالإضافة إلى 44 % من المؤسسات المتوسطة و 16 % من الشركات الصغيرة) إلى شراء مولدات للكهرباء و هو ما يمثل 25 % من إجمالي لإستثماراتها في المعدات و الآلات في عام 1997 [3].

مما سبق، يتضح أن الإستثمار العام في البنية التحتية قد يؤثر بشكل غير مباشر على تكوين رأس المال الخاص، و ذلك من خلال التغير في حجم المخرجات الناتج عن ارتفاع الإنتاجية الإجمالية للعوامل و انخفاض التكلفة الحدية . و الشكل الآخر الذي يؤثر به رأس المال العام على النمو يتمثل في الأسعار النسبية. و هذه الأخيرة تمثل قناة أخرى غير مباشرة تعكس تأثر أسعار السلع المحلية بالمقارنة مع أسعار السلع المستوردة.

حيث أن التوجه نحو المزيد من الإستثمار العام في البنية التحتية ، يرفع من حجم الطلب الكلي و يضغط على الأسعار المحلية نحو الارتفاع ، و إذا لم يتم خفض معدل سعر الصرف لتعويض الزيادة في الأسعار السلع المحلية ، فسيؤدي ذلك إلى إنخفاض أسعار السلع الإستهلاكية المستوردة مقاسة بالعملة المحلية و من ثم يرتفع الطلب على هذه الأخيرة و ينخفض مستوى النشاط الإنتاجي المحلي. و يمكن أن يكون الأثر على المخرجات المحلية سلبيا أو إيجابيا و ذلك تبعا لمرونة الإحلال بين السلع المحلية و المستوردة. و بعبارة أخرى فإن الإحلال يتبع مرونة الإنتاج و الميل الحدي للإستيراد ، فإذا

[1] Mitsui, H. (2004), "Impact Assessment of Large Scale Transport infrastructure in Northen Vietnam", unpublished, World Bank, May. Web Site : www. web.worldbank.org Consulté le 02/03/2013
[2] African Union (2005), Transport and the Millennium Development Goals, Addis Ababa, February Web Site : www. siteresources.worldbank.org Consulté le 04/03/2013
[3] Ritva Reinikka & Jakob Svensson, 2002 « Coping with poor public capital », Journal of Development Economics 69 (2002) 51– 69 .

كان هذا الأخير أعلى من مرونة الإنتاج فإن تلبية الطلب تتم من خلال السلع المستوردة و في حالة العكس فإن تلبية الطلب تكون من خلال السلع المحلية[1].

و من الأرجح على المدى القصير أن تكون مرونة الإحلال ضعيفة ، غير أنها من الممكن ترتفع بفضل أثر المسرع *L'effet Accélérateur* و من ثم يرتفع حجم الإستثمار الخاص و منه يترجم إلى نمو اقتصادي ثابت و مستمر[2]. ويأخذ التأثير النسبي شكلا آخر و خاصة بالنسبة للدول النامية ، و ذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية المحلية، مما يوجه الطلب الإستثماري الخاص نحو الواردات و ذلك لإنخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالمحلية (و باعتبار الدول النامية تستورد جزء كبير من السلع الرأسمالية) ، و بالتالي انخفاض تكلفة رأس المال المستخدم. و هذا التأثير لا يقتصر على المدى القصير و قد يترجم إلى نمو على النحو الذي اقترحه *Sal i Martin, Doppelhofer , Miller 2004* .

بالإضافة لما سبق ، يؤثر تدفق الإستثمار العام في البنية التحتية على مخرجات القطاع الخاص من ناحية العرض و الطلب. من جانب الطلب ، قد تؤدي الزيادة في الأسعار المحلية إلى خفض حجم ثروة القطاع الخاص ، و بالتالي حجم نفقاته الإستثمارية، و إذا كان هذا التأثير كبيرا بما فيه الكفاية، سيترتب عليه إنخفاض في حجم الإستيعاب المحلي للسلع ، و من ثم تتجه الشركات إلى مراجعة توقعاتها حول الطلب المستقبلي و بالتالي الإستثمار. و من جانب العرض، قد يتم التحول في تخصيص الموارد في اتجاه قطاع السلع غير القابلة للتداول، و بالتالي فارتفاع الإستثمار في هذا القطاع قد يؤدي إلى إنخفاض تكوين رأس المال في قطاع السلع القابلة للتداول.

من المهم الإشارة إلى أن اتجاه و قوة مختلف الآثار السابقة الذكر ، تختلف بمرور الزمن و تتبع إلى حد كبير البيئة الإستثمارية للقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال قد تكون العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص علاقة إحلالية في المدى القصير، و علاقة تكاملية على المدى الطويل، و ذلك اعتمادا على طبيعة الإستثمار الإنتاجي. فعلى المدى القصير قد يكون أثر المزاحمة هو المهيمن (لأن

[1]Pierre-Richard Agénor &Mustapha K, Nabil & Tarik M Yousef , 2005 « Public Infrastructure and Private Investment in the Middle East and North Africa » World Bank Policy Research Working Paper 3661
[2] Pierre-Richard Agénor & Blanca Moreno-Dodson 2006, Op Cit

الموارد المتاحة لتمويل الإستثمار العام و الخاص محدودة)، في حين أن الأثر التكاملي قد يسود على المدى الطويل كنتيجة لتأثيرات القوية من جانب العرض[1].

3.1.3 نشر النمو

تتضمن البنية تحتية نوعا آخر من الخارجيات ، ألا و هي "الخارجيات المكانية" *«Les Externalités Spatiales »* . و المقصود بهذه الأخيرة أن بإمكان دولة ما أو منطقة ما الإستفادة من البنى التحتية لجيرانها ، و من ثم فهذه الخارجيات تسمح لها بالنفاذ إلى أسواق جديدة، و إلى اكتساب التكنولوجيا بتكلفة أقل، و إلى التقسيم الإقليمي للعمل. و على الرغم من الإعتراف القديم بالإقتصاد الحضري و الإقليمي *« L'économie Urbaine et Régionale »* ، إلا أن نمذجة أثار الإنتشار المكاني *La Diffusion Spatiale* لم تستفد من إسهامات نظرية حقيقية كما التي ميزت الإقتصاد الكلي للنمو[2] .

النموذج المؤسس لهذه العلاقة يعود إلى أعمال *(Chua 1993)*[3] ، و الذي لم يتناول البنية التحتية في حد ذاتها، و إنما و عبر إستخدام نموذج النيوكلاسيكي للنمو (نموذج *Solow*) ، خلص إلى أن الدخل التوازني لبلد ما يتبع تكوين رأس المال المادي و البشري لبلد مجاور. و من ثم فمتجه الخارجيات *« Vecteur des Externalités »* بين الدول هو أوسع من البنية التحتية غي انه يتضمنها بشقيها المادي و الإجتماعي. و قد قدم *Chua* مثالا بسيطا، و ضح فيه وضعية بلد غير ساحلي يعتمد على البنية التحتية لجيرانه من أجل النفاذ إلى البحر.

و بالإعتماد على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، نمذج *Chua* التطور التقني كمنتج للتكنولوجيا العالمية، و الخارجيات التي يتلقاها كل بلد من رأس المال المادي و البشري للدول المجاورة. و في هذه الحالة يعتبر التطور التقني سلعة حرة[4] *Bien Libre* ، لأن الدول تستفيد منها مجانيا بفعل الخارجيات المكانية ، و تكتمل الصورة حول هذه الأخيرة باقترانها بظاهرة التقارب *« Phénomène de Convergence »* ، و قد ميز *Chua* بين: التقارب بين الأقاليم *« Between-region convergence »* ، و تقارب البلد بالنظر للإقليم

[1] Pierre-Richard Agénor &Mustapha K, Nabil & Tarik M Yousef , 2005, Op Cit
[2] Marie Ange Veganzones, 2000, Op Cit
[3] CHUA, H.B. (1993), "Regional Spillover and Economic Growth", Centre Discussion Paper, N°.700, Economic Growth Center, Yale University,
[4] السلع الحرة هي السلع غير الإقتصادية، و التي تتسم بالوفرة و عدم حاجة الإنسان لبذل الجهد و العناء للحصول عليها ، أو تخصيص قدر من الموارد لإنتاجها.

الذي يقع فيه « *Within-region convergence* ». و من ثم فالبلد يتقارب نحو مستوى الدخل التوازني للمنطقة التي ينتمي إليها ، و يتجه أيضا عبر الإنتقال إلى المستوى الدولي[1].

و بالنتيجة ، فإن تعزيز النمو على المستوى المحلي أو الإقليمي يتطلب الأخذ بعين الإعتبار الإنتشار المكاني للنمو و الذي تحققه البنية التحتية من خلال الخارجيات المكانية. ومن ثم فعملية الإستثمار العام التي يقوم بها بلد ما ، تنعكس على النمو الإقتصادي للدول المجاورة و من ثم تنعكس عليه تلقائيا. و في هذا السياق يصبح تنسيق الجهود الوطنية للإستثمار أكثر من ضرورة إذا تم وضع أهداف التكامل الإقليمي أو النمو الإقليمي المتوازن ، و هذه المسألة تأخذ وقعا خاصا في حالة وجود نظام فيدرالي، حيث يصبح توفير البنية التحتية على نطاق واسع مسؤولية المستويات المحلية، و من ثم فمن مسؤولية الحكومة الفيدرالية إستيعاب الخارجيات المكانية بالشكل الذي يسمح بالتوزيع السليم للموارد الوطنية.

2.3 القنوات الحديثة للخارجيات

تقدم الدراسات الحديثة ، عدة قنوات غير تلك المحددة في القسم السابق، و التي من خلالها تؤثر البنية التحتية على النمو الاقتصادي، و يقدم هذا القسم لمحة عن هذه الخارجيات الجديدة و التي تشمل : التأثير غير المباشر على إنتاجية العمل ، التأثير على تكاليف التكيف المرتبطة بالإستثمار الخاص، التأثير على إستدامة رأس المال الخاص و أخيرا التأثير على الصحة و التعليم.

1.2.3 التأثير على إنتاجية العمل

بغض النظر عن الخارجيات المتعلقة بالناتج الحدي لعوامل الإنتاج في سيرورة الإنتاج (كما نوقش سابقا)، قد يكون للبنية التحتية تأثير إضافي غير مباشر على إنتاجية العمل. و قد تم اقتراح هذا التحليل لأول مرة من قبل *Ferreire 1999* [2] ، و التي تم تكييفها من قبل *Agénor, P.& K. Neanidis 2006* [3] ، و ترتكز فكرتهم على أن الطرق الجيدة، و وسائل النقل المريحة و السهلة، تسمح للعمال بالتنقل بسهولة و في وقت أقل بين العمل و مقر السكن، و هذا من شأنه خفض التوتر المتصل بحركة المرور و هو

[1] Marie Ange Veganzones, 2000, Op Cit
[2] Ferreira, P.C. (1999), "Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth", Journal of Economic Dynamics and Control, No. 23, pp. 539-63, February.
[3] Agénor, P. and K. Neanidis (2006), "The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth", Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, No. 69, University of Manchester, March.

ما ينعكس على مستوى التركيز في العمل. كذلك فإن الحصول على الكهرباء و الإتصالات السلكية و اللاسلكية ، يمكن العمال من القيام بعدد من المهام بسرعة أكبر، و كذلك يسمح لهم بالقيام بمهام إضافية بعيدا عن المكتب (مثل فحص رسائل البريد الإلكتروني المتعلقة بالعمل من المنزل)، و من ثم فزيادة إنتاجية العمل تميل إلى تعزيز النمو االإقتصادي[1].

2.2.3 التأثير على تكاليف التكيف

في سياق العلاقة الإيجابية بين الإستثمار في البنية التحتية و الإستثمار الخاص ، يبرز دور آخر لرأس المال العام يتمثل في الخارجيات المتعلقة بتخفيض تكاليف التكيف *Adjustment Costs* المرتبطة بارتفاع تكوين رأس المال الخاص. و قد تم العمل على توضيح طبيعة هذه التكاليف فضلا عن الآليات التي تؤثر من خلالها البنية التحتية العامة فيها.

تمثل تكاليف التكيف عادة العراقيل « *The Frictions* » التي تمنع الشركات من رفع أو تعديل رأس مالها الخاص بشكل كامل و فوري، و قد تم الإعتراف على نحو متزايد أن ضعف البنية التحتية و لاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض، قد يكون من أهم الأسباب لظهور هذه العراقيل. على سبيل المثال و بالنسبة للتوسع في شبكات الطرق ، فإن هذه الأخيرة لا تعمل فقط على خفض الإزدحام في الطرق السريعة و تسهيل شحن البضائع عبر المناطق (و بالتالي تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة، كما لوحظ في وقت سابق)، و لكن أيضا التقليل من النفقات المرتبطة ببناء مصنع جديد، أو نقل المعدات الثقيلة لإعادة تركيبها في موقع جديد، و من ثم ففي البلدان الكبيرة المساحة و القليلة السكان فإن الأثر على تكلفة الإستثمار يكون كبيرا نوعا ما[2].

و بالنتيجة ، فإن خارجيات الإستثمار العام في البنية التحتية لا تكون فقط من خلال خفض تكاليف الإنتاج، و لكن أيضا من خلال خفض تكاليف التكيف المتعلقة بالإستثمار، و من ثم ارتفاع معدل العائد المتوقع و بالتالي تحفيز تكوين رأس المال الخاص. و هذا الأثر الإيجابي يكون أكثر أهمية بالنسبة للشركات الصغيرة، ففي الدول ضعيفة الدخل ، تم ملاحظة أن هذا النوع من الشركات ، يعاني من تكاليف التكيف، و هو ما نجده في دراسة *(Reinikka & Svensson 2002)* [3] ، و التي بينت أن جزء

[1] Ferreira, P.C. (1999), Op Cit
[2] Idem
[3] Reinikka, R. and J. Svensson (2002), Op Cit pp. 51-69

صغير من الشركات الصغيرة (أقل من 20 %) بالمقارنة مع الشركات الكبيرة (ما يقارب 80 %) كانت قادرة على شراء مولدات كهربائية للتخفيف من حدة النقص في إمدادات الكهرباء الذي توفرها الحكومة. و بالمثل، و في محاولة دراسة المعوقات التي تفرضها أوجه القصور في البنية التحتية على الصناعات التحويلية ، بينت دراسة[1] *(Lee & Anas & Oh 1999)* بالنسبة لنيجيريا ، تايلندا و اندونيسيا أن الشركات الصغيرة أكثر تضررا من الشركات الكبيرة.

و قد تم تحليل الإرتباط بين الإستثمار العام في البنية التحتية و تكاليف التكيف من قبل [2] *(Agénor & Aizemman 2006)* من خلال تقديم نموذج يفترض وجود شركة في مواجهة تكاليف التكيف، و هذه الأخيرة تمثل دالة محدبة « *Convexe Function* » لمعدل تغير المخزون الرأسمالي في غياب الإهتلاك والمعطى بالعلاقة التالية: $I = d\,KP/dt$

حيث I تمثل الإستثمار

KP مخزون رأس مال القطاع الخاص

و في نماذج الإستثمار القياسية، نجد دالة تكاليف التكيف تعطى بالعلاقة التالية : $C\,(\,I.\,KP\,)$ و التي غالبا ما تؤخذ على أنها دالة تفاضلية مستمرة في معدل الإستثمار I/KP ، و تستوفي الشروط التالية : $C(0)=0$ ، $C'(0)=0$ ، $C''>0$.

هذه الإفتراضات تعني أنه من المكلف للشركة أن ترفع أو تخفض حجم أصولها الرأسمالية، و أن تكاليف التكيف الحدية « *Marginal adjustment costs* » ترتفع تبعا لحجم التعديل (التكيف المطلوب). و الدالة التي تأخذ بعين الإعتبار هذه الخصائص تقدم كالتالي :

$$C(I,KP) = I(1+k(KI/KP)(I/KP)/2)$$

حيث KI تمثل الإستثمار العام في البنية التحتية

الدالة $k(KI/KP)$ تعبر عن أثر البنية التحتية على تكاليف التكيف ، و التي تتميز بالخصائص التالية : $k' <0$ و $k''>0$ ، و هذه المعادلات تعني أن أي زيادة في رأس المال العام (على مستوى

[1] Lee, K.S., A. Anas and G.T. Oh (1999), "Costs of Infrastructure Deficiencies for Manufacturing in Nigerian, Indonesian, and Thai Cities", Urban Studies, No. 36, pp. 2135-49,

[2] Agénor, P. and J. Aizenman (2006), "Public Capital and the Big Push", progress, University of Manchester,

معين من رأس المال الخاص) ، تؤدي إلى خفض التكاليف و تسهيل تراكم رأس المال الخاص، غير أن انخفاض التكاليف يحدث بمعدل متناقص.

بعبارة أخرى فإن استفادة الإستثمار الخاص من رفع مخزون البنية التحتية يخضع لقانون تناقص الغلة، و بالنتيجة فهي عودة أخرى لمفهوم التكاملية بين الإستثمار العام و الخاص ، و لكن الرابط هذه المرة يتمثل في تكاليف التكيف و ليس معدل العائد. والطريقة الأخرى التي يمكن من خلالها للبنية التحتية أن تقلل من تكاليف التكيف ، هي تسهيل إعادة توطين رأس المال الخاص من قطاع إلى آخر كإستجابة للتغيرات في الأسعار. بعبارة أخرى إذا كان انتقال رؤوس الأموال من نشاط إلى آخر مكلفا ، فإن البنى التحتية تساعد على الحد من هذه التكاليف إلى حد كبير[1].

3.2.3 الأثر على استدامة رأس المال الخاص

يمكن أن يكون للبنية التحتية الجيدة أثر ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال استدامة رأس المال الخاص «*Durability of private capital* » ، و من ثم فهذا الأخير له آثار هامة على نفقات الصيانة و جودة رأس المال العام. و في هذا السياق ، يؤدي غياب نفقات الصيانة بالنسبة للبنية التحتية إلى إشكالات في العديد من البلدان النامية، و وفقا للبنك الدولي[2] ، تسبب عدم الفعالية التقنية في الطرق و سكك الحديد و الطاقة و المياه في الدول النامية إلى خسائر تعادل ربع استثماراتها السنوية في البنية التحتية في التسعينات .

فالطرق المعبدة على وجه الخصوص ، تتدهور بسرعة دون صيانة دورية، و عدم وجود صيانة كافية لشبكات سكك الحديد يسبب الأعطال المتكررة و انخفاض موثوقيتها و بالتالي خلق خسائر محتملة للمستخدمين[3]. و من ثم فالرفع من حجم نفقات الصيانة يقلل من الأعطاب ، و هو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز إنتاجية البنى التحتية و بالتالي يرفع من حجم الخارجيات الإيجابية على القطاع الخاص الإنتاجي. و على سبيل المثال ، أشار البنك الدولي في تقريره 1994، أن قيام عمل الفيتنام على خفض مؤشر خشونة الطرق من 14 إلى 6 وفر ما بين 12 و 22 % من تكاليف تشغيل المركبات، و أن من شأن خفض المؤشر من 14 إلى 3 سيوفر ما بين 17 و 33 % من تلك التكاليف.

[1] Pierre-Richard Agénor &Mustapha K, Nabil & Tarik M Yousef , 2005, Op Cit
[2] World Bank Report 1994, Op Cit
[3] Agénor, P. and J. Aizenman (2006), Op Cit.

و قي نفس السياق تقدم دراسة[1] *(Agénor 2005)* ، و الذي طور إطار للنمو الداخلي بين من خلاله أن نفقات الصيانة ، لا ترفع فقط إستدامة رأس المال العام، و لكن أيضا ترفع فعالية و ديمومة و متانة رأس المال المادي (العيني) الخاص . تتمثل الفرضية الأساسية لهذا النموذج في أن معدل اهتلاك رأس المال الخاص يتبع كل من حجم الإنفاق على صيانة البنية التحتية و الإستخدام لهذه البنى مقاسا بمخزون رأس المال الخاص نفسه. و الفكرة الأساسية ترتكز على أن توسيع و صيانة جودة الطرق على سبيل المثال ، من شأنه أن يعزز طول عمر وسائل النقل التي يستخدمها القطاع الخاص كالشاحنات، و كذلك في ظل شبكة كهرباء أكثر موثوقية ، تستمر المعدات الكهربائية لفترة أطول. و بعبارة أخرى ، إذا ارتفع حجم الإنفاق على الصيانة، ترتفع موثوقية مصادر الطاقة الموجهة للعامة و من ثم مستوى أقل من الأعطاب للآلات و التجهيزات المستخدمة من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

يمكن صياغة ما سبق على الشكل التالي : كلما ارتفع الأثر الحدي لنفقات الصيانة على معدل اهتلاك مخزون رأس المال الخاص، كلما تعاظم معدل النمو الاقتصادي. و بعبارة أخرى حجم الموارد الذي ينبغي أن يخصص لنفقات الصيانة يتبع إيجابيا ليس فقط الأثر الحدي لهذا الجزء من الإنفاق على معدل اهتلاك رأس المال الخاص، و لكن أيضا على قدرتها على تعزيز متانة و ديمومة رأس المال الخاص.

و بالنتيجة فإن إهمال هذا التأثير قد يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد نحو استثمارات أخرى في البنية التحتية. النتيجة الأخرى لهذا التحليل ، هي أن جودة مخزون رأس المال الخاص يتبع نفقات القطاع الخاص على الصيانة، فإذا أنفقت الحكومة بشكل كاف لجعل الطرق في حالة جيدة على سبيل المثال ، فإن القطاع الخاص يحتاج غلى إنفاق أقل للحفاظ على تجهيزاته بحالة جيدة، و يمكن بعد ذلك إعادة توجيه مثل هذا الإنفاق إلى إستثمارات جديدة. إذن و عبر خفض حاجة القطاع الخاص إلى الإنفاق على الصيانة من خلال زيادة الإنفاق العام على الصيانة ، يمكن تحقيق خارجيات إيجابية من استدامة رأس المال الخاص على النمو الاقتصادي.

[1]Pierre-Richard Agénor 2005 "Fiscal Policy and Endogenous Growth with Public Infrastructure", Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, No. 59, University of Manchester, October. Forthcoming, Oxford Economic Papers.

4.2.3 خارجيات متعلقة بالصحة العامة

للبنية التحتية دور كبير في الحالة الصحية للمجتمعات ، و ذلك من منطلق ان الحصول على المياه الصالحة للشرب و النفاذ إلى شبكات الصرف الصحي تؤثر إيجابيا على تحسين الصحة العامة و خاصة للأطفال. ففي بعض المدن الإفريقية يتم تسجيل معدل وفيات للأطفال دون لخامسة في الأحياء الفقيرة (حيث خدمات المياه و الصرف الصحي سيئة، إن لم تكن منعدمة) مقارنة مع المجتمعات الحضرية الأخرى.

كذلك فإن الحصول على الكهرباء يساعد على تحسين النظافة و الصحة أيضا، و نفس الشيء بالنسبة لسير المستشفيات و تقديم الخدمات الصحية، فعلى سبيل المثال: تتطلب اللقاحات التبريد المستمر للحفاظ على فعاليتها. و في نفس السياق ، يمثل الحصول على الطاقة النظيفة لأغراض الحياة اليومية في البيوت (مثل الطهي) في مقابل الوقود التقليدي (مثل الخشب و مخلفات المحاصيل و الفحم) يحسن من النتائج الصحية عن طريق الحد من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة و حدوث أمراض الجهاز التنفسي. و تساهم أيضا شبكات النقل في سهولة الحصول على الرعاية الصحية ، و لاسيما بالنسبة للمناطق الريفية، حيث تبين البيانات بالنسبة لدول إفريقيا شبه الصحراوية ، أن معظم النساء في المناطق الريفية يعانون من عقبات الحصول على الرعاية الصحية كنتيجة لبعد المسافة[1].

5.2.3 خارجيات متعلقة بمستوى التعليم

بينت العديد من دراسات الاقتصاد الجزئي وجد ارتباط ايجابي بين وفرة البنية التحتية و التحصيل العلمي. و قد تناولها *(Berenneman & Kerf 2002)* ، حيث توصلا إلى الأثر الإيجابي لمختلف خدمات البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، الإتصالات) على مؤشرات التعلم. حيث أن أنظمة النقل الجيدة و الآمنة (و لاسيما في المنطق الريفية) تساعد على زيادة الإلتحاق بالمدارس، على سبيل المثال في الفلبين تم ملاحظة أن بناء الطرق الريفية يساهم في رفع نسبة الإلتحاق بالمدارس بـ 10 % ، و خفض نسبة التسرب بـ 55 % . كذلك فإن تعزيز المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي في المدارس يميل إلى رفع معدلات الحضور (خاصة بالنسبة للفتيات)، و كذلك قدرة الأطفال على التعلم من خلال تعزيز صحتهم.

[1] African Union (2005), Op Cit

في العديد من البلدان النامية تبقى الظروف الصحية و النظافة في المدارس مروعة، مع ضعف إمدادات المياه و مرافق الغسل، حيث يعرف طلاب هذا النوع من المدارس نسبة عالية من الأمراض. كما أن الحصول على الكهرباء يساعد على تحسين العملية التعليمية من حيث تمكين الطلاب بقضاء المزيد من الوقت في الدراسة و توفير المزيد من الفرص لإستخدام المعدات الإلكترونية و الكمبيوتر مما يسهل الوصول إلى المعلومات و من ثم إلى تعزيز العملية التعليمية[1].

[1] Agénor, P. and K. Neanidis (2006), Op Cit

4. فعالية و فاعلية الإستثمار العام في البنية التحتية

من خلال ما سبق ، كان هناك محاولة لتقديم أهم الإسهامات النظرية و التي تناولت العلاقة بين رأس المال العام من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و قد كانت أهم الاعتراضات على هذا النوع من السياسات هي المشاكل التمويلية و التي تقف عائقا أمام العديد من الدول في محاولة تجسيد مشاريع كبرى كفيلة بتحريك عجلة النمو و التنمية ، غير انه يمكن ملاحظة غياب هذا الإشكال عن فئة معينة من الدول، و هي تلك التي تحقق إيرادات معتبرة من خلال تصدير المواد الأولية أي دول الريع ، حيث أنها تحقق مداخيل معتبرة تمكنها من تمويل المشاريع العامة دون أن تثقل كاهل الأعوان الخواص من مؤسسات و أسر بالضرائب و دون اللجوء إلى التمويل بالعجز. غير أن هذه الدول تواجه معضلة أخرى في سيرورة الإستثمار العام ألا و هي فعالية السياسة العمومية، في ظل تفشي الفساد و الرشوة و سوء التسيير ، و بما أن البحث بصدد تناول دولة ريعية، وجب تقديم مقاربة نظرية حول حوكمة مشاريع الإستثمار العام في البنية التحتية.

1.4 ما المقصود بالفعالية و الفاعلية ؟

يتم تحليل الفعالية و الفاعلية من خلال دراسة العلاقة بين المدخلات، المخرجات و النتائج . و على الرغم من تطور القياسات لكل منهما بالنسبة للصناعة ،إلا أن القياس لازال صعبا بالنسبة للإنفاق العام، و هذا عائد إلى أن مخرجات القطاع العام لا يزال تحديا ، لأن هذه المخرجات في كثير من الأحيان لا تباع في السوق مما يعني أن بيانات الأسعار غير متوفرة و المخرجات لا يمكن حسابها.

1.1.4 السياق العام

يقدم الشكل 8 صورة عن الفعالية و الفاعلية و كيف أنها تمثل الرابط بين المدخلات، المخرجات و النتائج. و الموارد النقدية و الغير النقدية (المدخلات) تساهم في خلق المخرجات، و نسبة المدخلات إلى المخرجات هي المقياس الأساسي للفعالية، و بالنتيجة فمفهوم الفعالية يتضمن فكرة حدود إمكانيات الإنتاج، مما يقدم صورة عن مستويات الإنتاج الممكنة بالنظر لحجم العمليات. و كلما زادت المخرجات بالمقارنة مع حجم معين من المدخلات ، أو انخفضت هذه الأخيرة بالمقارنة مع حجم معين من المخرجات، فهذا هو النشاط الأكثر فعالية.

الشكل 8 : الفعالية و الفاعلية

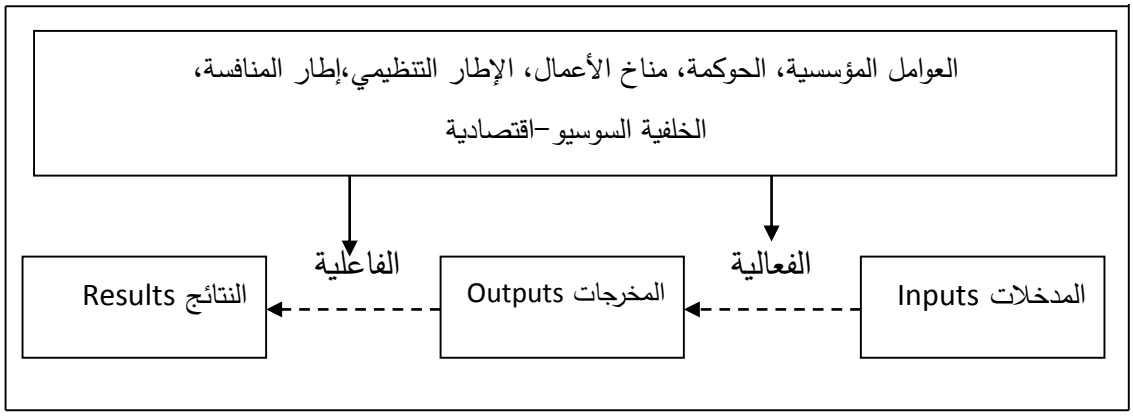

Source : Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz,2008, «THE EFFECTIVENESS AND EFFICIENCY OF PUBLIC SPENDING »,Economic paper, 301, European Communities ,Belgique

الفاعلية هي الربط مابين المدخلات أو المخرجات مع الأهداف التي ينبغي تحقيقها، و غالبا ما تعبر الأهداف عن الرفاه أو النمو، و بالتالي فإن هذه الأخيرة قد تتأثر بعوامل عديدة (عوامل البيئة الخارجية، المخرجات). و بالنتيجة فالفاعلية أصعب للتقييم بالمقارنة مع الفعالية، حيث أن الأهداف تتأثر بالخيارات السياسية، كذلك فإن التمييز بين المخرجات و الأهداف (النتائج) صعب للغاية، و في كثير من الأحيان تستخدم كمترادفات.

2.1.4 السياق الخاص بالإستثمار العام

بالنسبة للإستثمار العام في البنية التحتية، فيمكن اعتبار أن المدخلات تتمثل في الموارد النقدية التي تنفقها الدولة على تشييد المنشآت، و بالنسبة للمخرجات فيمكن اعتبارها هياكل البنى التحتية المنجزة و المتاحة للإستخدام من قبل الأعوان الاقتصاديين باعتبارها سلعة عامة، و بالنسبة للنتائج فيمكن اعتبارها التطورات الحاصلة على معدلات الإنتاجية و النمو كما يوضحها الشكل 9.

الشكل 9 : فعالية و فاعلية الإستثمار العام في البنية التحتية

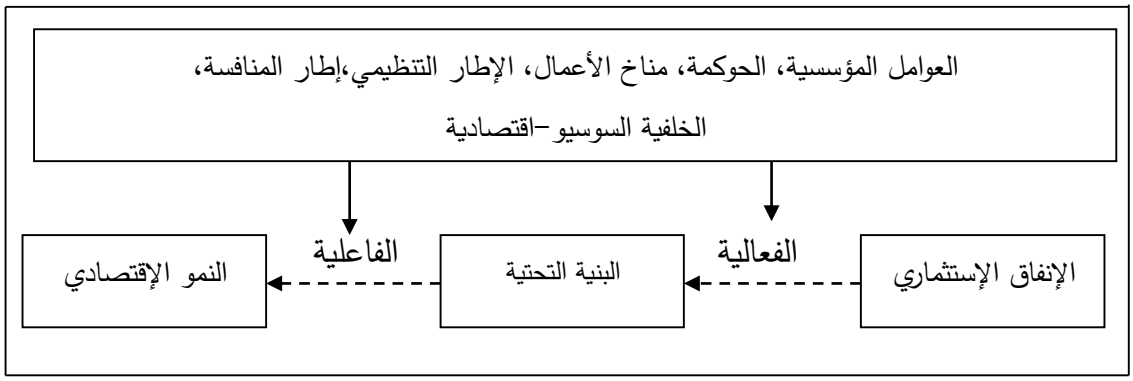

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مفاهيم الشكل 8 .

و من ثم فالفعالية و الفاعلية في سياق الإستثمار العام ترتبط (بالإضافة إلى المدخلات و المخرجات) بعوامل خارجية تتحكم في مدى تحقيقها و أهمها الرشاد في تخصيص الموارد ، و التوريد و التشغيل بأكفأ الطرق.

2.4 حدود الفعالية و الفاعلية

لقد تبين مما سبق و تم استعراضه في مختلف الأدبيات، الدور الذي يمكن أن تلعبه البنية التحتية من خلال الخارجيات في تحفيز النمو الاقتصادي. غير أن الواقع يتضمن إشكالات ميدانية و التي يمكن أن تحد من ظهور الخارجيات و بالتالي فهي تمثل حدودا للفعالية و الفاعلية بالنسبة للإستثمار العام في البنية التحتية، و التي يتم استعراضها فيما يلي.

1.2.4 إشكالات متعلقة بالطبيعة الريعية للاقتصاد

إن وجود الريع[1] في اقتصاد ما يتضمن في طياته العديد من أوجه عدم الكفاءة في تسيير الشأن الاقتصادي و التخصيص الناجع للموارد المتاحة، بدلا من كونه أيضا يقدم فرصة سانحة لإتباع سياسات اقتصادية بدون تكلفة اجتماعية و ضغوط إضافية على الأعوان الاقتصاديين. غير أن الأريحية التي يستفيد منها صاحب القرار في ظل اقتصاد الريع كثيرا ما تنعكس سلبا على السياسات الاقتصادية المتبعة، و في مقدمتها سياسة الإستثمار العام باعتبارها القناة الأولى لإستخدام الريع.

1.1.2.4 الدوافع السياسية و تركيبة الإنفاق العام الإستثماري

لقد اهتمت بعض الأدبيات الاقتصادية بتفسير بعض العلاقات بين المتغيرات السياسية والنشاط الاقتصادي، و حيث أن الريع يحمل في طياته أبعادا اجتماعية و سياسية ، فقد أدى ذلك إلى ظهور تحليلات و نماذج حاولت تفسير التغيرات التي تطرأ على الإنفاق العام في ظل الاقتصاد الريعي. و انطلقت هذه التحليلات من فرضية أن حضور الريع بشكل قوي في إيرادات الدولة يؤدي إلى تحولات عميقة تطرأ على البنية الاجتماعية والطبقية، وتزايد الوزن النوعي للعديد من الفئات وتعاظم دورها الفعال

[1]إن أول من استعمل مصطلح الريع باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) عندما قدمه على أنه دخل يحصل عليه الشخص حصدا دون أن يزرع، أي أنه دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة و نجد أن ألفريد مارشال قدم تعريفا أوسع للريع ، حيث اعتبر أنه:" ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج، و بمعنى آخر هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع و بين الحد الأدنى من الدخل و الذي كان مستعدا لقبوله. ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي [1]هو كارل ماركس في كتابه التحليلي الكبير (رأس المال) حين قال :" في الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية ، أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج "، حيث لاحظ أن الاقتصاد البريطاني يعتمد على الفحم الحجري الذي تنتجه المستعمرات ,وان هذا النمط من الاقتصاد يؤدي حتما إلى ضعف الدولة إزاء التحولات و التحديات التي قد تواجهها .

في تحديد اتجاهات التطور، و كذلك هيمنة المجتمع السياسي(الدولة) على المجتمع المدني. إذن فتراكم الريوع يوفر للقوى المهيمنة القدرة على المناورة و" خلق" القوى الاجتماعية الجديدة التي تستند إليها كقاعدة اجتماعية "مضمونة". وإن أداته لتحقيق هذا الهدف هو الإنفاق العام ، باعتباره الوسيلة الأسرع و التي تحقق له مجال المناورة الأوسع[1].

هذه الأطروحة تنطلق من أن الحكومات و الإطار المؤسسي الرديء تستخدم تركيبة الإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية ، و من ثم فتخصيص الموارد الوطنية يتحيز و يخضع لنزعات و أهواء سياسية ليست لها علاقة بالجدوى الاقتصادية. و منذ أعمال *Sachs & Warner 1995* [2]، يمكن ملاحظة حجم معتبر من الأدبيات التي اهتمت بدراسة أثر ريع الموارد الطبيعية على الكفاءة الاقتصادية لبلد ما ، و هذا لأن الريع يرفع قيود الموازنة عن الحكومة ، و من ثم فيمكن لهذه الأخيرة الرفع من حجم الإنفاق العام[3] .

غير أن ما يهم في سياق هذا البحث هو تركيبة الإنفاق العام و ليس حجمه ، لأن وجود ريع طبيعي معتبر يرفع من المكاسب التي يحصل عليها الأفراد من ممارسة السلطة(و ذلك من خلال الفساد ، الاختلاس و مزايا السلطة من حضوه)، و للبقاء في السلطة يعمل و يناور أصحاب القرار من خلال تركيبة الإنفاق العام وفق أهدافهم السياسية ، و ذلك من خلال استهداف الجماعات صاحبة التأثير السياسي الضروري ، و هذا لأن المداخيل لا تتمتع بأعلى مستويات الشفافية مما يسمح بالمناورة.

إذن فحسب وجهة النظر هذه ، الحكومة هي المسئولة عن سوء تسيير ريوع النفط، و بالنسبة للكثير من الاقتصاديين فإن سوء استخدام الفوائض الريعية هو أساسا إشكال مؤسسي. لأن وفرة الريع مرتبطة بتطور حجم الرشوة و من ثم فاقتصاد الريع يشير إلى وجود الثنائية (ريع– فساد) ، و كذلك فوفرة الريع لا تثني الحكومات عن تطوير نظام ضريبي فعال ، و من ثم فتركيبة الإنفاق العام تكون متحيزة بالطريقة التي تحقق المكاسب السياسية و المفضلة من قبل النخبة. و حسب *Atkinson & Hamilyon 2003* [4]، فإن تحول الريوع إلى إنفاق جاري هو ما يقدم تفسير لسوء تسيير الموارد الطبيعية

[1] Nuno Torres, Oscar Afonso, Isabel Soares ,2013, « A survey of literature on the resource curse: critical analysis of the main explanations, empirical tests and resource proxies »
Web Site : www.fep.up.pt Consulté le 12/01/2014
[2] Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, 1997, « NATURAL RESOURCE ABUNDANCE AND ECONOMIC GROWTH », Site Web : www.cid.harvard.edu Consulté le 13/09/2012
[3] Louis-Marie Philippot ,2008,« Rente Naturelle et composition des dépenses publiques » Reflets et Perspectives de la Vie Economique, 47 (4), 2008, 49-63
[4] Idem

، و بشكل أكثر دقة أشارا إلى أن ارتفاع المخصصات الموجهة على شكل أجور للموظفين في القطاع العام هي المسئولة عن عدم كفاءة اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية. و بالنسبة لـ *Robinson & Torvik & Verdier 2006* [1]، فقد أشاروا إلى أن تطور القطاع الأولي هو المسئول عن كبر حجم القطاع العام و المدفوع باعتبارات سياسية و انتخابية.

و قد قدما *Drazen & Eslava 2008*[2] نموذجا اعتبرا فيه أن الإنفاق الإستثماري يمكن توجيهه بسهولة نحو المناطق التي ترى الحكومة أنها في حاجتها لتدعمها سياسيا. و بالنتيجة فنفقات البنية التحتية ، واضحة و ذات مصداقية، فالريع يوفر مصادر لتوجيهها نحو الإستثمار العام، و بالنتيجة فالمشاريع التي يتم اختيارها من قبل الدول الغنية بالموارد الطبيعية تخلق مشاكل للتنمية الإقتصادية. و قد قاما بصياغة نموذج ، اعتبرا فيه أن قبل الانتخابات يلجأ السياسيون إلى الرفع من حجم الإنفاق العام لاستمالة الناخبين و زيادة احتمال انتخابهم ، لكن في حالة المجتمع الذي ينظر بعين قلقة إلى مستويات العجز المرتفعة في ميزانية الدولة، فإن السياسيين يتجهون نحو محاولة التأثير من خلال تركيبة الإنفاق العام .[3]

و الأدبيات الاقتصادية تميز بين السياسات التي تستهدف النفقات الجارية (من إعانات و أجور) و هناك السياسات التي تستهدف الإنفاق الإستثماري. و في نموذج *Rogoff 1990* يرى أن الحكومات تهتم برفع النفقات الجارية دون إلقاء المزيد من الأعباء الضريبية و ذلك بخفض حجم الإنفاق الإستثماري . و بالنسبة للتيار المتناول للإنفاق الإستثماري ، يرى أن الحكومات يمكن أن ترفع من حجمه و دون الإنفاق الجاري ، لأنه من خلال البنى التحتية (الطرق ، المدارس ، المستشفيات) يمكن استهداف منطقة جغرافية بعينها ، أين فئة معينة من السكان لها أثر كبير في تغيير نتيجة الانتخابات ، و قد عمل *Drazen & Eslava* على دراسة البلديات الكولومبية ، و قد سجلا بأن أغلب النفقات الإستثمارية تعرف تطورات هائلة في الفترات ما قبل الانتخابات[4].

[1] Robinson J.A, Torvik R, Verdier T, 2006, « Political Foundations of the Resource Curse », Journal of Development Economics 79 (2006) 447– 468

[2] Allan Drazen, Marcela Eslava 2008, « Electoral manipulation via voter-freindly spending : Theory and Evidence ». Journal of Development Economics, vol. 92, no. 1 (May 2010).

[3] Mauro, P. (1998). "Corruption and the composition of government expenditure." Journal of Public Economics 69: 263-279

[4] Idem

ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا هو تداخل في المصالح الاجتماعية –الاقتصادية من جهة، وهو من جهة أخرى تعبير عن " التوافق السياسي" الذي يحصل عادة بين هذه القوى بعد كل استعصاء سياسي طالما أن ذلك يحافظ على ثرواتها ومصالحها وامتيازاتها ومناطق نفوذها، ويضمن لها استمرار تراكم تلك الثروات وتعزيز تلك المصالح وتعظيم ذلك النفوذ. وتطرح قضية الدولة الريعية " النخبة" الحاكمة فيها، والتي هي ليست حاملا اجتماعيا للديمقراطية، إشكالية تتعلق بقدرة ومدى هذا الشكل من الدول وهذا النوع من "النخب" على إمكانية بناء الديمقراطية، في ظل واقع أن الشغل الشاغل للفاعلين السياسيين فيها هو الإمساك والسيطرة على الريع والاستحواذ عليه بما يضمن آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ.

في ضوء ما مر، وشكل الاقتصاد باعتباره اقتصادا يقوم على الريوع النفطية بدل الإنتاج، مما يحول البنية السياسية فيها إلى الطبيعة التوزيعية التي لا تفرض مشاركة حقيقية، وبالتالي يمكن الاستغناء عن العملية السياسية واستبدالها بصيغة التحالفات التقليدية التي توفر نوعاً من الاستقرار النسبي الشكلي بفعل أنصية التوزيع الريعية التي تحقق " التوافقات" بين القوى المتنفذة رغم تناقضاتها المعروفة.

2.1.2.4 الرشوة و جودة الإستثمار العام

تقدم الرشوة على أنها " الإستخدام السيئ للوظيفة العامة بهدف الثراء الشخصي سواءا كان هذا ماديا أو سياسيا". و حسب علماء الإجتماع فالرشوة تمثل أعراض اختلال العلاقة بين الدولة و المواطنين و التي تترجم على شكل رشاوى، و بالتالي فإن الرأي العام يفقد الثقة في قدرة الدولة على تسيير الاقتصاد لصالح المواطنين. و تقدم الأدبيات العديد من محفزات الرشوة و أهمها : مركزية السلطة، سلطة تقدير الإنفاق العام، نقص شفافية النظام الضريبي و ميزانية الدولة، ضعف الأجور في القطاع العام، نقص شفافية العقود الدولية، وجود الريع[1].

إذن فالرشوة تصبح ممكنة بفعل سلطة التقدير التي يستفيد منها أصحاب القرار السياسي عندما يحددون نوع ، حجم و تركيبة المشاريع في البنية التحتية، لأن أثر السلطة التقديرية أكثر أهمية بالنسبة

[1] Pierre Roche Seka,2013, « Corruption, croissance et capital humain : quels rapports ? », Afrique et développement, Vol. XXXVIII, Nos 1&2, 2013, pp. 133–150

لنفقات الإستثمار مقارنة مع النفقات الجارية، فعلى سبيل المثال من السهل على السلطات العمومية اختلاس التمويلات الموجهة لمشاريع البنية التحتية و لكن من الصعب اختلاس أجور الموظفين.

مما سبق ، تتبين الآثار الهامة بالنسبة للعلاقة رشوة/إستثمار عام، حيث يتضح أن الرشوة مرتبطة بارتفاع حجم الإنفاق على البنية التحتية، لأن أصحاب القرار يبحثون عن تعظيم ثرواتهم الشخصية من خلال تفضيلهم لمشاريع الإستثمار الكبرى على حساب الإنفاق الجاري. من جهة أخرى فالإستثمار العام بحجم كبير غير مجد في بيئة تتسم بالفساد لأنها تترجم بتبذير الأصول العامة. و تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أن الفساد يؤثر على جودة الإستثمار العام و جودة المنشآت المنجزة بفعل الغش في نوعية السلع العامة الموردة، و التي يتم التغاضي عنها من خلال منح رشاوى للهيئات الرقابية.

كل العوامل السابقة تنعكس سلبيا على النمو الاقتصادي، باعتبار أن الفساد يؤثر على حجم و جودة الإستثمار العام و ينقص من فعالية قرارات الإستثمار العام ، لأنها تتحيز نحو المشاريع التي تؤمن مكاسب أكثر لأصحاب القرار. فالدول التي تسجل مستويات عالية من الفساد تسجل معدلات نمو أبطء، و هذه الحالة تتأكد أكثر بالنسبة للدول النامية، و بالخصوص دول إفريقيا و ذلك باعتبار أن معايير الحوكمة أقل صرامة بالنسبة لهذه الدول، و على هذا النحو فإن تخصيص المزيد من الموارد يكون مصيرها التبذير، و بالتالي من الممكن أن يؤدي رفع حجم الإستثمار العام إلى تراجع النمو الاقتصادي[1].

2.2.4 إشكالات متعلقة بسوء خدمات البنية التحتية

مختلف الخارجيات التي تم استعراضها سابقا، تعرف حدودا في طريق تحولها إلى مكاسب حقيقية على مستوى النمو الاقتصادي. تحاول الدراسة فيما يلي تقديم بعض الإشكاليات التي تواجه تحقيق النتائج المنتظرة من عملية الإستثمار العام في البنية التحتية، و التي تتمثل أساسا في عدم كفاءة التشغيل، الصيانة غير الكافية، عدم الإستجابة لإحتياجات المستخدمين ، بالإضافة إلى إهمال البيئة.

[1] Mina BALIAMOUNE-LUTZ & Léonce NDIKUMANA ,2007, « Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement », contribution a été présentée lors de la Conférence économique africaine organisée par la Banque africaine de développement et la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique à Addis- Abeba, Éthiopie, du 15 au 17 novembre 2007

1.2.2.4 عدم كفاءة التشغيل

إن أهم مؤشر بالنسبة كفاءة الأداء من ناحية أنظمة البنية التحتية هو مدى ما يفقد من مخرجات في سبيل تقديم الخدمة. فالمياه التي لا تتم المحاسبة عليها (و هي تمثل جزءا من الإمدادات لا يسجل استهلاكه و يعزى إلى حد كبير إلى فشل تقني أو إداري) هي بصورة نمطية أعلى بمثلين إلى ثلاثة أمثال في شبكات البلدان النامية عنها في البلدان التي حققت معايير صناعية[1].

و الإستخدام غير الكفء للعمالة أمر شائع و مكلف بصورة خاصة في البنية التحتية، كالمياه و قطاعات الطاقة الكهربائية و الإتصالات و في الوقت عينه فإن البلدان النامية في اضطلاعها بالأشغال العامة و البنية التحتية الحضرية ، كثيرا ما تستخدم أساليب تشييد و صيانة تستند إلى المعدات عوضا عن الأخذ بنهج كثيف للعمالة يحقق نتائج فائقة الجودة مع التماشي بصورة أكبر مع التكاليف النسبية لرأس المال و العمل.

2.2.2.4 رداءة البنى التحتية

إن الصيانة غير الكافية ، تقترن اقترانا وثيقا بعدم كفاءة التشغيل: فالطرق تتدهور ، و قنوات الري يتسرب منها الماء، و مضخات المياه تصاب بالعطل، و خطوط الهاتف المركبة تتعطل، و مولدات الكهرباء لا تتوافر عند الحاجة إليها. و بهذا تتراجع قدرة البنى التحتية على تحقيق الخدمة، و ينخفض الناتج ، و يحتاج الأمر إلى إستثمار إضافي كبير لمجرد الإبقاء على المستويات الموجودة للخدمة. في قطاع الطرق ، تفرض الصيانة غير الكافية تكاليف ضخمة متكررة و رأسمالية، و تغدو الخصائص الهندسية و المادية للطرق المعبدة في حالة لا يلبث الطريق معها أن يبدأ في التدهور، و هو تدهور يجعل به الإفتقار إلى الصيانة الروتينية المنتظمة.

و إهمال الصيانة الروتينية (و هي غير مكلفة نسبيا) يمكن أن يضاعف من المشكلات إلى الحد الذي يتعين فيه استبدال سطح الطريق بكامله. في هذا السياق يقدم البنك الدولي أرقاما مثيرة للإهتمام ، بالنسبة للدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث أن طرقا تبلغ قيمتها ما يقرب من 13 مليار دولار قد تآكلت بسبب الإفتقار للصيانة[2].

[1] World Bank Report 1994, Op Cit PP 28-35

[2]Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz,2008, «THE EFFECTIVENESS AND EFFICIENCY OF PUBLIC SPENDING »,Economic paper, 301, European Communities ,Belgique

و فيما يتعلق بالسكة الحديدية، فإن الصيانة غير الكافية(و كذلك عيوب التشغيل الأخرى) تبدو بوضوح في الحصة الصغيرة من القاطرات المتوفرة للخدمة، ففي عام 1991 لم يتوافر للخدمة إلا 60 % من القاطرات في أمريكا اللاتينية، و 70 % في إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بنسبة 90 % في أمريكا الشمالية. و تتسبب هذه العيوب في جعل بعض السكك الحديدية تنصرف عن حركة نقل البضائع، مما يضاعف بدوره من المتاعب المالية للقطاع.

و فيما يتعلق بالري بدوره، فإن الصيانة الهزيلة هي عملية مكلفة، و تسفر عن امتلاء قنوات التوزيع بالطمي و الأعشاب، عن تشقق بطانة القنوات بمعدلات متزايدة و عن انهيار المخارج أو تخطيها. كما أن الصرف يتدهور مما يتسبب في تراكم الأملاح في التربة، و في الصين استبعد من الإنتاج ما يقرب من مليون هكتار من الأراضي المروية منذ عام 1980 ، أما في الإتحاد السوفياتي السابق، و حتى مع الإستمرار في الإستثمار في الري، فإن حوالي 3 ملايين هكتار قد ضاعت بين عامي 1971 و 1985 . و على صعيد العالم ، تحتاج أشغالا تشمل 60 % من المساحة المروية إلى التطوير حتى تظل في حالة صالحة للإستغلال.

و مشكلة الصيانة غير الكافية هي مشكلة عامة في كل من إمدادات المياه في الريف و الحضر و في قطاع القوى الكهربائية. و في بعض الأحيان تكون مشكلات التشغيل و الصيانة غائرة الجذور في التصميم الأصلي للبنية التحتية أو تشييدها، و من ذلك وجود عيوب أساسية واسعة الإنتشار قي التصميم، مثل القيام بصورة غير سليمة بنقل تكنولوجيات الصحراء إلى المناخ الإستوائي ذي الرياح الموسمية. و عمليات التشغيل و الصيانة يمكن أن تغدو أكثر صعوبة عند وضع معايير غير ملائمة للتصميم تزيد من الإحتياجات إلى المهارات التي تعاني نقصا في المعروض منها، أو تنطوي على اعتماد شديد على قطع غيار مستوردة مع ندرة العملة الأجنبية.

و إن رداءة التشييد و التصميم لمحطات القوى الكهربائية، أو معالجة المياه، أو اختيار مواقع غير ملائمة لها من شأنه أن يزيد من صعوبة الإضطلاع بالتشغيل و الصيانة و تحقيق الأهداف البيئية. و هناك أيضا أمثلة كثيرة على استثمارات هي أصلا غير قابلة للبقاء و النماء من الناحية الإقتصادية، و ما كان ينبغي أبدا الإقدام عليها ، مثل المبالغة في تصميم أفضل الأنواع من الطرق و محطات توليد الكهرباء[1]. و كثيرا ما تكون مشكلات التوريد و الشراء عاملا من عوامل الضعف في الأداء التشغيلي.

[1] World Bank Report 1994, Op Cit , P28-35

و يقدر بأن عمليات التأخير المنتظم في قيام كل كيان قطاعي بالشراء على حدة، و الإشراف القاصر على التعاقدات، يزيدان من تكاليف المواد المستوردة إلى بعض البلدان الإفريقية بنسبة تتفاوت بين 20 و 30 في المائة.

كما أن إجراءات التعاقد و العطاءات قد تحابي بدورها المشاريع الكبيرة التي تنحوا نحو استخدام أساليب في التشييد و الصيانة تستند إلى المعدات بأكثر مما هو ملائم في ضوء التكاليف النسبية لعناصر الإنتاج. و إن عدم توحيد مواصفات المعدات، كمضخات المياه التي يتم الحصول عليها من موردين أجانب مختلفين، يتسبب في حدوث التأخير في عمليات الإصلاح، و يزيد من تكاليف قطع الغيار اللازمة للإحلال، و هناك حاجة إلى قيام المانحين بتوحيد التوريد لديهم تخفيفا للأعباء الإدارية الواقعة على البلدان المتلقية.

3.2.2.4 ضعف الإستجابة لإحتياجات المستخدمين

إن النتيجة المترتبة على عدم الكفاءة و رداءة الصيانة هي انخفاض نوعية الخدمة و عدم إمكان التعويل عليها، فينصرف المستخدمون عنها. و عدم إمكان التعويل على الخدمة جانب حاسم من جوانب تحقيق رضاء المستخدم، و كثيرا ما يتم تجاهله. فحتى حين يكون لدى المستخدمين أجهزة هاتف، فإن ارتفاع معدلات عدم إتمام المكالمات و ارتفاع معدلات المكالمات الخطأ ينتقصان بصورة حادة من قيمة الخدمة. كما أن عدم إمكان التعويل على المياه من حيث كميتها أو نوعيتها يؤدي إلى القيام باستثمارات هائلة في مصادر بديلة مكلفة خاصة بالنسبة لمن هم أقل قدرة على إطاقة هذه التكاليف.

و على سبيل المثال في قطاع الاتصالات، يمكن بصورة تقريبية قياس الطلب الفعال الذي لم تتم تلبيته لأن من المتعين عل المستخدمين في بلدان كثيرة أن يتقدموا بطلب لتركيب التوصيلة، و هو ما ينطوي في كثير من الأحيان على دفع رسوم ابتدائية ضخمة. فضلا عن النقص في التوصيلات يلاحظ أن الموردين في كثير من البلدان يعزفون عن تقديم الخدمات المتنوعة التي تتماشى مع أنواع الإستخدام، و من ذلك مثلا ، فإن الأعمال التجارية تتطلب بصورة متزايدة وجود مرافق للاتصالات السلكية و اللاسلكية تستطيع استيعاب عمليات نقل البيانات و أيضا الإشارات الصوتية بسرعة فائقة.

و في الأخير فإن الطلب المرتفع على البنية التحتية مقترنا بانخفاض كفاءة العاملين عليها يولد فسادا في القرارات الخاصة بكل من الخدمة و الإستثمار، و إذا كانت الخدمات شحيحة و هزيلة فإن

العاملين عليها كثيرا ما يتقاضون مدفوعات جانبية من المستخدمين في سبيل تركيب التوصيلات أو إصلاحها و لاسيما في الإتصالات و الري و إمدادات المياه[1].

3.4 حوكمة توريد البنى التحتية: شروط الفعالية

إن الإشكاليات التي تواجه عمليات الإستثمار العام في البنية التحتية و التي تحول دون تحقيق المبتغى منها ، يتطلب اتباع بعض آليات الحوكمة و ذلك من خلال هياكل مؤسسية واضحة الأهداف و المسؤوليات تساعد في الرفع من فعالية مراحل توريد هذه البنى التحتية، و عبر الحد من الاستنزاف المالي الذي يصاحب الإستثمار العام في هذا النوع من السلع.

و الحاجة إلى اتباع آليات الحوكمة هي نتيجة لمجموعة من العوامل: (1) منذ منتصف الثمانينات هناك تحول في كيفية تخطيط و تجسيد برامج السياسة العامة و خاصة المتعلقة بمشاريع البنية التحتية، (2) هذا التحول يتميز بالعودة إلى التعاون بين مختلف أعوان القطاع العام أو بين أعوان القطاع الخاص و العام. (3) أسلوب التنظيم التعاقدي[2]، يسمح بعقلنة المراقبة وفق هرمية الدولة. و بالمجمل هناك ثلاث عوامل أساسية تدعم فعالية الإستثمار العام و هي :

1.3.4 الشفافية و المساءلة في إدارة الموارد المالية:

يعتبر الفساد المالي في القطاع الحكومي أبرز أوجه الفساد على الإطلاق و من أبرز وسائل محاربة الفساد المالي إقامة إدارة مالية مزودة بنظم محاسبية على درجة عالية من الكفاءة و الذي يرتكز على تطبيق الموازنة. و يغلب على الإدارة العامة للموارد الجمود، الشيء الذي يفسر شيوع الفساد في الدوائر الحكومية أكثر منه في قطاع الأعمال . وتبنى الإدارة المالية السليمة للموارد على نظام مندمج يتكون من 4 أنظمة ثانوية هي: **(1)** نظام حديث للمحاسبة، **(2)** نظام حديث للموازنة، **(3)** نظام تسيير السيولة، **(4)** نظام تسيير المديونية.

ويستهدف النظام الجديد للإدارة المالية تحكم أحسن في المعلومات المحاسبية مما يسمح بالحد من فرص الفساد ويزيد من فرص الحكم الصالح بناءً على خلفية استغلال المعلومات الصحيحة في وضع القرارات السليمة من جهة، وعلى خلفية تصميم نظام سلوكي لمحاربة الفساد . و ميزة هذا النظام أنه يعمل بالترابط الداخلي بين أجزاءه بحيث لم تعد المحاسبة كما كانت جسما مستقلا عن باقي الأجزاء .ويكون

[1] Idem

[2] المقصود بالتنظيم التعاقدي ، الاتفاقات التي تعقدها الدولة مع القطاع الخاص على توريد البنية التحتية أو حتى تسييرها.

من مهامها توفير البيانات المالية الدورية و المحينة وكذا تفاصيل التدقيق المحاسبي في أية لحظة وعلى بياناتها تتم إدارة السيولة تلافيا للعجز، وتصميم الموازنة لتحكم أفضل في الإيرادات والنفقات، وإدارة المديونية تجنبًا للأزمة المالية[1].

2.3.4 إرساء الهياكل المؤسسية

الهياكل المؤسسية من العوامل الأساسية لرفع فعالية الإستثمار العام في البنية التحتية ، و تشمل هذه الهياكل[2]:

- إطار قانوني عام لتسيير عقود الإنشاء لضمان السير الحسن للممارسات التجارية، عبر مجموع الوزارات و الإدارات العمومية، و هذا الإطار يتضمن قواعد مشتركة بالنسبة لجميع التنظيمات المشاركة في سيرورة الإنشاء و التوريد.
- إطار تشريعي يستهدف تعظيم إدارة مشاريع البنية التحتية، و هذا الإطار التشريعي، يجب أن يوفر مختلف الأدوات (سياسات ، تعليمات ، دليل الإنشاء) و هذا من أجل ضمان تخصيص الحجم المناسب من الموارد لتخطيط المشاريع، و أن الحلول المختارة واقعية، و نفس الشيء بالنسبة للتحقق من أن طريقة التوريد مناسبة لخصوصية المشروع، بالإضافة إلى أن سيرورة مراقبة الجودة متبعة و معايير الكفاءة موحدة.

3.3.4 تنظيم و تسيير عملية توريد البنى التحتية

تعتبر مصادر التمويل العائق الأول لقدرة الحكومات على توريد البنية التحتية، و على هذا الأساس، فإن الدولة ملزمة بالبحث عن الفعالية، و التي تمثل العامل الرئيسي في تقرير أسلوب و نموذج توريد البنية التحتية. و من ثم ففعالية عملية التوريد تعني أن هناك إستخدام أحسن ما يمكن لموارد المجتمع بما يتوافق مع احتياجاته و رغباته.

و يتم اختيار نماذج التوريد على أساس الأهداف المسطرة ، و مع ذلك فإن التحقق من فعالية النموذج المختار بالمقارنة مع آخر تثبت من خلال تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة. و تنطوي عملية توريد البنى التحتية على العديد من المهام المنفصلة و التي يوضحها الجدول **5.**

[1] بشير مصيطفى، 2005 ،" الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 08-09 مارس 2005 ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-

[2] Roger Miller, Joane Castonguay, Danielle Lareau, Féthi Chebil, Louise Roy, Lydia Yakonowsky, 2006, « La gouvernance des grands projets d'infrastructure publique : Diagnostic et recomandation », Rapport de projet. Web Site : www.cirano.qc.ca/pdf/publication/2006RP-22.pdf consulté le 11/10/2014

الجدول 5 : تقسيم المهام المرتبطة بتوريد البنى التحتية

مهام سيادية (تحت مسؤولية الدولة)	مهام عملياتية (يمكن تفويضها للقطاع الخاص)
وضع توجيهات سياسية	إعداد التمويل الخاص لمبادرة معينة
تقرير الطريقة التي ينبغي بها تخصيص الموارد العمومية لإنشاء بنية تحتية في أماكن معينة و مشاريع محددة	عمليات (تسيير البنى التحتية، على سبيل المثال :تحصيل الرسوم بالنسبة للبنى التحتية للنقل)
تحديد الإحتياجات و الطلب على البنى التحتية	أشغال (إنشاء جديد ، صيانة)
إختيار و تصميم نماذج توريد البنى التحتية	/
البت في التوازن بين التكاليف المفروضة	/
تنظيم إجراءات التعاقد	/
تصميم العقود و التفاوض عليها	/
خلق الأطر التشريعية و التنظيمية المطلوبة	/
المراقبة البعدية	/

Source : Rapport OCDE 2008, «Investissement en infrastructures de transport : vers plus d'efficience » Edition OCDE. P 18.

ويلاحظ أن المهام تنقسم إلى سيادية و هي من مسؤولية الحكومة، و تستهدف حماية الصالح العام من خلال وضع مبادئ توجيهية و تصميم النماذج لتوفير البنى التحتية و من ثم مراقبة سير عملها. المهام الأخرى عملية، بمعنى من الممكن للمؤسسات المستقلة التكفل بها تحت المراقبة المباشرة للحكومة، بعبارة أخرى بعض المهام يمكن القيام بها من خلال التعاون بين القطاع العام و الخاص، مع أن القطاع الأول هو المسئول عن مراقبة العملية برمتها[1].

[1] Rapport OCDE 2008, «Investissement en infrastructures de transport : vers plus d'efficience » Edition OCDE. PP 17-20 Web Site : Web Site : www.oecd.org/editions/corrigenda Consulté le 13/10/2014

4.4 نحو بنى تحتية أكثر فاعلية

الفاعلية تعبر عن شرط تعظيم عملية الإنتقال من المخرجات إلى النتائج، و يتم تحديد اتجاهها (إيجابية أو سلبية) من خلال المقارنة بين الأهداف و النتائج، و من ثم و بالنسبة للإستثمار العام في البنية التحتية، من المفترض وجود خصائص تقنية معينة في البنية التحتية أو في عملية تسيير هذه الأخيرة تسمح بتعظيم المحقق من الأهداف ، و تتناول الدراسة فيما يلي بعضا من هذه الخصائص .

1.4.4 توريد الحجم الأمثل من البنى التحتية

يمكن اعتبار البنية التحتية من مؤشرات الاقتصاد الكلي، و السؤال المطروح هنا : هل هناك حجم كاف من البنى التحتية في الاقتصاد أم أن هناك نقص ؟ و هذا السؤال يعتبر معقدا بفعل البعد الزمني ، و الإشكال المطروح لا يتمحور حول إن كان مخزون البنى التحتية الحالي يتماشى مع احتياجات الاقتصاد و المجتمع في الوقت الراهن ، و إنما الإشكال يطرح حول إن كان هذا المخزون كاف لفترات زمنية قادمة. بالأخذ بعين الإعتبار بأثر البنية التحتية على إنتاجية العوامل و النمو، فهذا يعني أن المزيد من البنى التحتية يحقق المزيد من النمو. لكن هذا الرأي ليس الوحيد، فلهذه البنى التحتية تكاليف، و تستخدم موارد نادرة و التي يمكن أن تساهم في النمو بطريقة أخرى، و من ثم كلما قل حجم البنى التحتية إرتفع النمو الاقتصادي ! و الشكل 10 يوضح الفكرة.

الشكل 10 : الحجم الأمثل للبنية التحتية

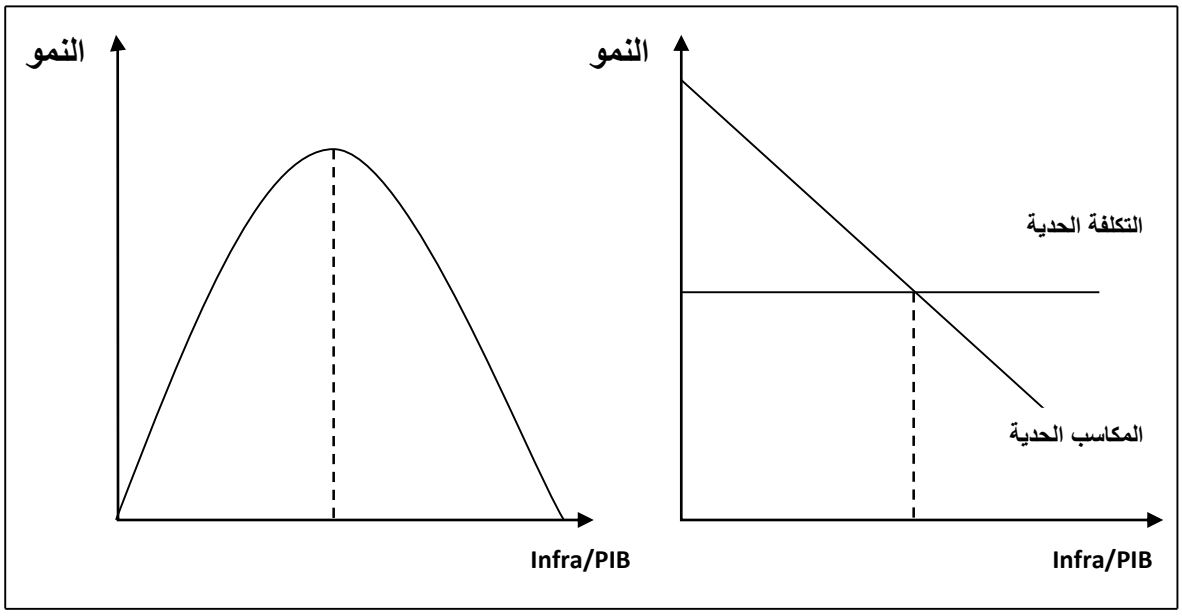

Source : Michel Didier et Rémy Prud'homme 2007, « Infrastructures de transport ,mobilité et croissance »La documentation Française, Paris, France P121

حيث أن النمو الاقتصادي يتبع المعدل *(Infra/PIB)* أي نسبة الإنفاق على البنية التحتية من إجمالي الناتج الحلي. حيث أن انعدام البنية التحتية يؤدي إلى إرتفاع التكاليف و من ثم انخفاض حجم المبادلات مما يؤثر على النمو. و إذا ارتفع معدل البنية التحتية إلى مستويات عالية فهو يزاحم رأس المال الخاص و من ثم ينخفض النمو الاقتصادي ، و ما بين هذين النقيضين هناك قيمة لـ *(Infra/PIB)* تعظم النمو و الإنتاجية. و نفس الأمر إذا أخذ التحليل بعين الإعتبار المكاسب و التكاليف الحدية، ففي مرحلة أولى و مع انخفاض مستويات وفرة البنى التحتية تكون منفعة البنية التحتية مرتفعة جدا ، و عندما تكون وافرة فإن المنفعة الحدية تنخفض و يمكن أن تنعدم و بالتالي فمنحنى المنافع الحدية متناقص .

و بالنسبة لتكلفة الفرصة للموارد المخصصة للبنية التحتية فمن المحتمل أن تكون ثابتة أو متزايدة، و التقاطع بين هذين المنحنيين يقدم الحجم الأمثل للبنى التحتية.و مفهوم الحجم الأمثل للبنى التحتية مهم جدا لتحديد مدى فاعلية سياسة الإستثمار العام، لأن القوى التي تدفع نحو الرفع من حجم الإستثمارات كثيرة و منظمة و قوية، و مما سبق فإن الإفراط في توريد البنى التحتية ليس أقل ضررا من على الاقتصاد من إنخفاض مخزونها[1].

2.4.4 إختيار أحسن المشاريع

يتم إقرار و تمويل معظم مشاريع البنية التحتية من طرف الدولة، و هناك العديد من الشروط المتجمعة و التي تحد من منفعة البنى التحتية على الاقتصاد. و بالنظر إلى تحيز الإستثمارات و مخاطر مباشرة مشاريع ذات كلفة أكبر من منفعتها، و هذا لا يعني أنه لا وجود إستثمارات ذات منفعة أكبر من كلفتها ، و من ثم من المؤسف عدم إنجاز مشاريع من هذا النوع.

و اختيار أحسن المشاريع يتم وفق التحليل (تكلفة/ربح) *(Cout/Bénéfice)*[2]، و قد تم تطوير تقنيات تسمح بمقارنة مكاسب و تكاليف المشاريع و توضيح المسألة حول مساهمة المشروع في النمو. و في هذا السياق فإن تصميم المشروع و اختيار الحلول التقنية عامل أساسي في تحديد التكاليف و الأرباح المستقبلية، و هناك خطر في هذه الحالة و هو تأثير عملية الاقتصاد في تكاليف الإنجاز الحالية على جودة البنى التحتية في المستقبل، و هو ما ينعكس على إرتفاع التكاليف بالنسبة للمستخدمين مستقبلا.

[1] Michel Didier et Rémy Prud'homme 2007, « Infrastructures de transport ,mobilité et croissance »La documentation Française, Paris, France PP 120-122
[2] Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz,2008

فتوريد بنى تحتية ذات جودة ستكون أعلى تكلفة من أخرى أقل جودة، غير أن هذه الأخيرة ستتضمن انعكاسات على المستخدمين.

و مع ذلك فإن التكاليف الإضافية لإنشاء بنى تحتية أفضل لا تحقق نفس القدر من المكاسب للمستخدم من ناحية تكاليف الإستخدام. و من ثم فعملية تخفيض التكاليف تخضع للتوازن مطلوب بين تكاليف الإستثمار و التكاليف الناتجة عن إنخفاض جودة الإستثمار و التي تمثلها النقطة q .

الشكل 11 : التوازن بين تكلفة البنية التحتية و التكلفة بالنسبة للمستخدمين

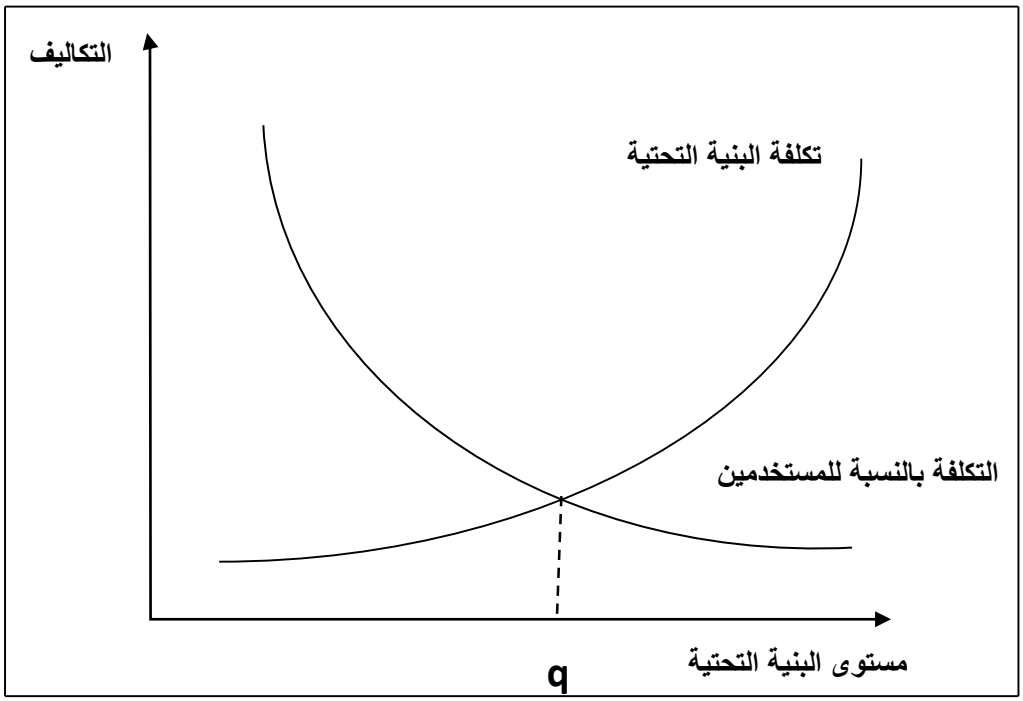

Source : Rapport OCDE 2008, «Investissement en infrastructures de transport : vers plus d'efficience » Edition OCDE. P110

و من ثم فالفاعلية تتطلب التوازن في تكاليف الصيانة (و التي ترتفع أو تنخفض تبعا لجودة البنى التحتية) و التكاليف بالنسبة للمستخدمين، و في الواقع هذه النقطة قد تختلف عن نقطة تقاطع المنحنيين حسب شكل هذه المنحنيات[1].

3.4.4 التوجيه الجغرافي للبنى التحتية (توطين البنى التحتية)

يتضمن الإستثمار العام في البنية التحتية أثارا اقتصادية و مالية معتبرة في تحفيز النمو الاقتصادي، الإنتاج، المبادلات و التصدير. و من ثم من الضروري الأخذ بعين الإعتبار توطين هذه

[1] Rapport OCDE 2008 , Op Cit PP109-111

الإستثمارات في الأماكن المناسبة. في هذا السياق يجب الأخذ بعين الإعتبار أن عملية التوطين تتبع خاصيتي: الإنطواء *L'introversion* و الإنبساط *L'extraversion* للبنية التحتية[1].

و يقصد بالبنية التحتية المنطوية *Les infrastructures introverties* تلك التي تحفز العلاقات الاقتصادية ما بين المناطق في البلد الواحد، أو مختلف الدول التي تتجمع في إتحاد اقتصادي. فتسهيل حركة البضائع و الأشخاص و الأفكار يسمح بإرتفاع نسبة المبادلات و تكثيف الشبكات، فنماذج الاستقطاب المطبقة في الاقتصاد الجغرافي نجحت في تفسير تطور حجم المبادلات. و يقصد بالبنية التحتية المنبسطة(المنفتحة للخارج) *Les Infrastructures extraverties* تلك التي تنشأ بطريقة تسهل تدفق الصادرات إلى بقية العالم، و بالتالي نفاذ المنتجات المحلية نحو الأسواق الخارجية. و من ثم فهذه البنى التحتية تحفز النمو و تسمح للدول باستخدام ميزاتها التنافسية.

و بالنتيجة فعملية التوجيه الجغرافي للبنية التحتية ، هي في الأساس عملية مفاضلة بين: (1) ضرورة إنشاء بنى تحتية في مناطق ساحلية – و التي عادة تعرف مستويات تطور عالية نسبيا، و هو ما يعزز من آثار التآزر *La Synergie* و التكتل *L'agglomération* مما يؤدي إلى خلق ديناميكية أقطاب التنمية، أو (2) ضرورة إنشاء بنى تحتية في المناطق غير الساحلية و ذلك بطريقة تسمح بنشر النمو من خلال تشجيع الإندماج الإقتصادي و السياسي بالنسبة للمناطق البعيدة عن تمركز النشاطات الاقتصادية.

و هذه المفاضلة تتبع أهداف السياسة العامة التنموية للبلاد، لأن توطين البنى التحتية في المناطق البعيدة عن مراكز الإنتاج الحالية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل و الاتصالات مما يقلل من الجدوى المالية الحالية للمشاريع، و بالمقابل و بأخذ التنمية الإجتماعية بعين الإعتبار ، يعاد ترتيب الأولويات و مساهمة الدولة في هذه الإستثمارات. في نفس الإطار فإن اختيار التوطين يتم بالتوازي مع الأهداف على المدى الطويل و التي ينتظر من البنية التحتية تحقيقها و هي التكامل الإقليمي و الوطني.

[1] Stephan, A. (2002). "Regional Infrastructure Policy and its Impact on Productivity: A Comparison of Germany and France." Wissenschaftszentrum Berlin, CIC Research Unit Working Paper No. FS IV 0002

خلاصة الفصل

توضح الأدبيات المستعرضة في الفصل الثاني التطور الذي عرفه مفهوم البنية التحتية باعتبارها سلعة عامة ذات طبيعة إنتاجية ، ما فتئت الدراسات التطبيقية توضح دورها الإقتصادي. حيث لطالما لعب الإستثمار العام في الكهرباء، المياه، الطرقات و الإتصالات دورا أساسيا في النمو المسجل في البلدان مرتفعة الدخل، كما أنه أساسي في البلدان النامية، و هذا لدور هذه الإستثمارات في الرفع من فعالية و انتقال المنتجات بالسرعة المطلوبة بين الأعوان الإقتصاديين، فالأساس النظري للإستثمار في البنية التحتية هو خلق الخارجيات الإيجابية التي تسمح بالرفع من إنتاجية المشاريع الخاصة و تكون على شكل إنخفاص في مدة و تكاليف النقل، إنفتاح و توسع في حجم الأسواق، تآزر ما بين القطاعات الإقتصادية و ارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا باعتبار أن المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من رأس المال: رأس المال العام(البنية التحتية) و رأس المال الخاص.

ما تبرزه نتائج الدراسات أيضا ، و التي تناولت سيرورة توريد البنية التحتية في الدول النامية، هو غياب الفعالية و الفاعلية في توريد و استخدام البنية التحتية، و يخص بالذكر هنا تلك الدول التي تعتمد على الريع في تمويل الإستثمار العام ، حيث لوحظ تأثير الفساد السياسي و تفشي الرشوة و البيروقراطية على جودة و نوعية البنية التحتية الموردة ، و كذلك سوء تسيير الهياكل و الذي ينعكس على مردوديتها الإقتصادية حين تدخل حيز العمل. و في الجزء الأخير من الفصل الثاني فإن الدراسة تضمنت أهم العوامل التي تم استخلاصها من التجارب المختلفة و التي تضمن الفعالية في تخصيص الموارد من خلال المساءلة و الشفافية في تسيير الإستثمار العام بالإضافة إلى معايير اختيار المشاريع و توجيهها و التي تعظم من فاعلية البنية التحتية.

و باعتبار أن تطوير البنية التحتية هي عملية متعددة الأوجه و التي تتطلب ترتيبات مالية كبيرة و هندسة مالية معقدة ، و إطار تنظيمي كاف و سياسة ملائمة من جهة السلطات العمومية ، فإن الدراسة فيما يلي تتجه إلى تحليل برامج الإستمارات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 المعنية بتجسيد هياكل البنية التحتية، من مختلف الجوانب و التي تم تقديمها في الجزء النظري.

الجزء التطبيقي

الفصل الثالث

الاستثمار العام في الجزائر

نظرة تحليلية : 2001 – 2014

« Modern infrastructure is the backbone of an economy

and the lack of it inhibits economic growth…….

But investing more funds without tackling

Inefficiencies would be like pouring

Water into a leaking bucket »

Obiageli Ezekwesili,

World Bank

Vice President for the Africa Region

2002-2007

تمهيد

مثل إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية سنة 2000 – و الذي استمر لسنوات لاحقة– مصدرا هاما من العائدات النفطية و التي بلغت مستويات قياسية لم تشهدها من قبل. في هذا السياق عمدت السلطات العمومية إلى اتباع سياسة مالية توسعية ترتكز أساسا على الإستثمار العام في البنية التحتية، و ذلك من خلال اتباع ثلاث برامج من الإستثمار العام ذات مخصصات مالية معتبرة و ذلك على طول الفترة 2001–2014. من خلال هذا الفصل تهتم الداراسة بتحليل سيرورة تجسيد هذه البرامج من خلال تسليط الضوء على المحاور التالية :

- توضيح السياق الإقتصادي ما قبل الشروع في تنفيذ البرامج، أي ما قبل سنة 2000 ، و ذلك من خلال التركيز على المحاور التي استهدفتها البرامج و هي : الطلب (الإستهلاك) ، البنية التحتية و الإنتاج الوطني، و هو ما يسمح بعقد مقارنة بين بداية الفترة و نهايتها .
- تقديم لمحة عن البرامج المتبعة بالتركيز على الأهداف و المخصصات.
- تتبع سيرورة تجسيد البرامج عبر تقديم نظرة تحليلية للتدفقات المالية (الإيرادات و النفقات) المصاحبة لعملية إنجاز البنى التحتية.
- إبراز أهم الإختلالات التي صاحبت عمليات الإنجاز .

من خلال هذه المحاور يمكن للدراسة أن تقدم إشارات أولية عن أداء السلطات العمومية في جعل برامجها الطموحة واقعا ملموسا و هو ما يسمح بتفسير التطورات الناتجة عن هذه البرامج بالنسبة للنمو الإقتصادي.

1. الاقتصاد الجزائري (1990 – 1999) : موضع لسياسة إنعاش إقتصادي

لقد عانى الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد على صادرات المحروقات، من صدمات خارجية نتيجة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية . و خاصة في فترة نهاية الثمانينات و بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، و هو ما تجلى في العديد من الإختلالات الاقتصادية نتيجة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية، الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقاتّ، و أخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي و محاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

و أمام الوضعية المالية و الاقتصادية الصعبة، و أمام تزايد الإضطرابات الإجتماعية، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإعادة جدولة ديونها الخارجية و بالتالي اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق معه، هذا الإتفاق الذي ألزمها بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي PAS [1]. هذا البرنامج سمح للجزائر بالحصول على موارد مالية معتبرة من نادي باريس (7 مليار دولار) و نادي لندن (3.2 مليار دولار)، و كذلك إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية و المالية بهدف القضاء على الإختلالات الموجودة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، و قد تمثلت–الإصلاحات– في: محاولة التحكم في التضخم ، تقليص عجز الميزانية، إعادة بعث النمو ،إعادة تشكيل احتياطات البلاد من العملة الصعبة و إعادة جدولة الديون.

و الهدف الآخر لبرنامج التعديل الهيكلي تمثل في تحرير الإقتصاد و الذي يعني تحرير العلاقات ما بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و جعل هذه العلاقات تخضع لنفس الإطار القانوني و النصوص الموحدة، و ذلك من خلال : تشجيع المبادرات بالنسبة للقطاع الخاص و إلغاء احتكار القطاع العام، تقليص التدخل المباشر للإدارة في نشاطات الإنتاج و الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية المباشرة. و تلمس هذه النتائج في تراجع نسبة التضخم من 39 % سنة 1994 إلى 2 % سنة 1999 ، و انخفاض نسبة المديونية من 83 % بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى نسبة 28 % سنة 2000[2].

و قد أصبح تنظيم الاقتصاد يخضع لقواعد اقتصاد السوق، و أصبحت الأسعار تحدد وفق قوانين العرض و الطلب، و تم التخلي عن مراقبة الأسعار و التدعيم المعمم للسلع، كما تخلت الدولة عن النشاطات الإنتاجية و التجارية من خلال صدور قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، و

[1] Programme d'Ajustement Structurel

[2] عيسى مرازقة ، 2007 ، " القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة ، جامعة لحاج لخضر –باتنة- ص ص 145-155 .

بالتالي الفصل ما بين الدولة كقوة عمومية و الدولة كمساهم، و هذا يعني تطبيق نفس القانون على المؤسسات الاقتصادية العمومية مثلما هو مطبق على مؤسسات القطاع الخاص، و قد زادت التشجيعات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صدور قانون الإستثمار[1] ، و ما تضمنه من مزايا و كذا قانون الخوصصة و قانون المنافسة.

بالرغم من جملة النتائج الإيجابية على المستوى الكلي، و التي توصف بأنها باهرة نظرا لكونها تجاوزت الأهداف المحددة في الإتفاق مع صندوق النقد الدولي ،و بسبب الآثار الإنكماشية لهذا البرنامج على الاقتصاد، فإنه لم يستجب لطموحات السكان الإجتماعية و المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة و خلق مناصب عمل ، و ذلك في ظل تحجيم دور الدولة وإلغاء الدعم، وتحرير الأسعار وتدفق كبير للواردات، و خوصصة متسرعة للمؤسسات وما رافقها من تسريح مكثف للعمالة يضاف للأشكال الأخرى للبطالة، وتخفيض للعملة وتدهور كبير للقدرة الشرائية، وتزايد معدلات الفقر والتهميش .وهذا ما جعل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يقيم برنامج التعديل الهيكلي والسياسات المرتبطة به تقييمها سلبيا[2].

و بالمجمل فإن وضعية الاقتصاد الجزائري مع نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي ، مثلت سياقا اقتصاديا و اجتماعيا ملائما لإتباع سياسة انعاش عبر الإستثمار العام في البنية التحتية و التي يمكن إجمالها في مجموعة من المؤشرات يتم تناولها فيما يلي.

1.1 تراجع مستوى الطلب

إن من أهم أهداف سياسات الإنعاش الاقتصادي و التي ترتكز على التوسع في حجم الإنفاق العام، هو تحفيز الطلب الكلي كما تم تقديمه في سياق النظرية الكينزية، و المقصود بالطلب الكلي حجم الإستهلاك الوطني، سواءا من جانب الأسر و المتعلق أساسا بحجم دخول هذه الأخيرة ، أو من جانب الحكومة و الذي يكون على شكل استثمار عام أو نفقات الإدارات العمومية. و بالنسبة للجزائر في فترة التسعينات و تبعا للسياسة الإنكماشية المتبعة، يلاحظ تراجع حجم استهلاك الأسر و الحكومة على السواء كما يبينه الشكل12.

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 و المتعلق بترقية الإستثمار.

[2] صالح صالحي،2013 ،"تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي و الإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014 " مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1 .

الشكل 12 : تطور الإستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

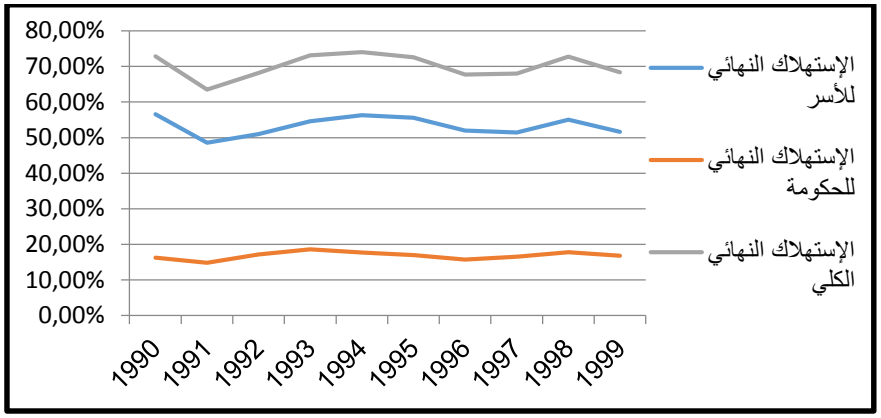

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

المؤشر المستخدم في تحليل تطور الإستهلاك النهائي (الكلي ، للأسر و الحكومة) ، هو نسبته للناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ انتقال الإستهلاك الحكومي من نسبة 16.25 % سنة 1990 إلى نسبة 16.8 % سنة 1999 أي أنه ارتفع بنسبة 3 % ، إلا أن الإستهلاك الكلي انخفض من النسبة 72.8 % إلى 68.3 % مع نهاية الفترة، و من ثم فإن نسبة التراجع بلغت 6 % . الأمر الذي يعود لإنخفاض إستهلاك الأسر ، فقد انتقلت النسبة من 56.6 % سنة 1990 إلى 51.6 % سنة 1999 .

و بالرغم من التذبذب الملاحظ على المنحنى بين الإرتفاع و الإنخفاض، إلا أن النسبة انخفضت على العموم و بنسبة 9 % ما بين أول الفترة و آخرها[1] ، و هذا الإنخفاض يعود إلى تراجع مستوى دخول الأجراء كما يوضحه الشكل 13 .

الشكل 13 : تطور دخول الأجراء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

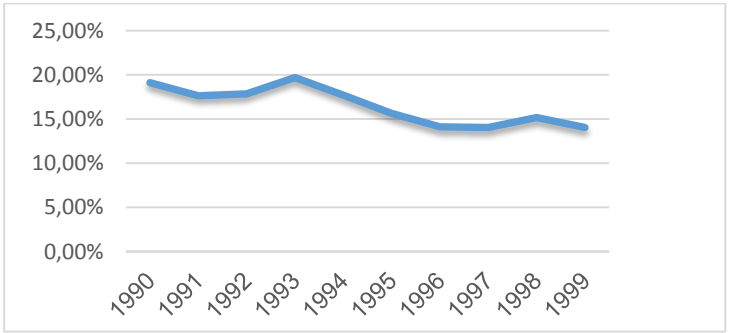

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] جميع النسب المقدمة في هذه الفقرة من حساب الباحث.

حيث يلاحظ تراجع نسبة الدخول من الناتج المحلي الإجمالي من 19.2 % بداية الفترة إلى 14.05 % مع نهاية الفترة. و هذا التراجع لا يمكن فصله عن تراجع مستوى الإنفاق العام ، كون دخول الأجراء في معظمها – نظرا لأن معظم الأجراء موظفين في القطاع الحكومي- في هذه الفترة جزء من الإنفاق الجاري و هذا الأخير جزء من الإنفاق العام الإجمالي، و بالنتيجة يتضح أثر السياسة الإنكماشية على حجم الطلب الاستهلاكي و الذي يعكس تراجع مستوى معيشة السكان و الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الوطني ، و بالتالي تتضح الحاجة لسياسة إنفاق عام توسعية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي عبر تحفيز الطلب وفق المنظور الكينزي.

2.1 ضعف خدمات البنية التحتية

لقد أدى التدهور الأمني و الإقتصادي خلال فترة التسعينات إلى تراجع في مستوى خدمات البنية التحتية ، و هذا راجع في الأساس إلى السياسة الإنكماشية و أثرها على مستوى الإستثمار العام في البنية التحتية ، و الذي عرف تراجعا مستمرا ، حيث بعدما كان يمثل 15.8 % من إجمالي الإستثمار العام سنة 1992 أصبح يمثل 10.8 % فقط سنة 2000 ، و هو ما يشير إلى تضحية الوصاية بهذا النوع من الإستثمار العام في ظل الأزمة التي شهدها الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة كما يبينه الشكل 14 .

الشكل 14 : الإستثمار في البنية التحتية بالنسبة لإجمالي الإستثمار العام

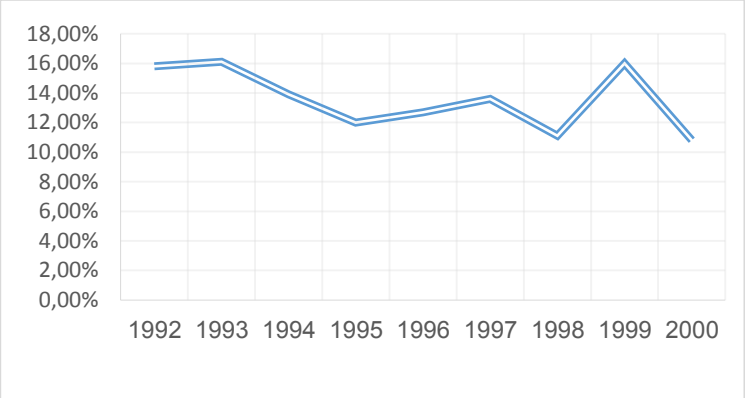

المصدر: وزارة المالية

و يظهر هذا التراجع جليا إذا ما تم الأخذ بمؤشر آخر، ألا و هو نسبة الإستثمار العام في البنية التحتية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ تراجع هذا المؤشر من 1.1 % سنة 1992 إلى

0.86 % سنة 2000 كما يوضحه الشكل 15، و هذا بالرغم من الإرتفاع الملاحظ سنة 1993 و الذي يعود أساسا لإستقرار مستوى أسعار النفط في السوق العالمية سنتي 1991 و 1992.

الشكل15: الإستثمار في البنية التحتية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

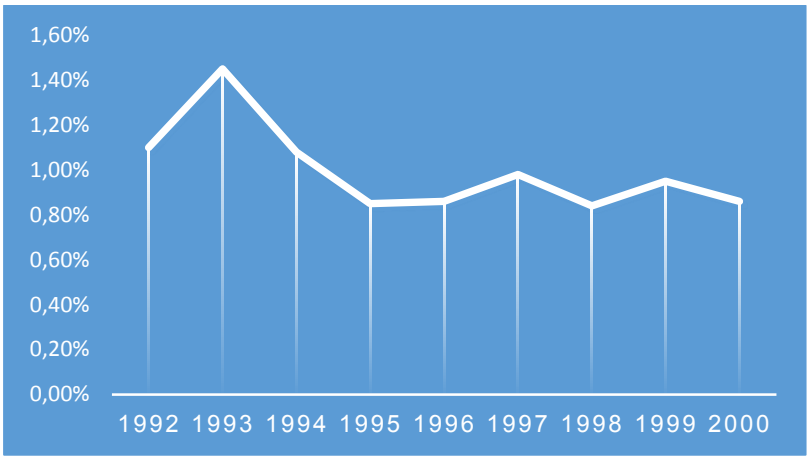

المصدر: قوانين المالية 1992-2000

غير أن التراجع لم يكن فقط في حجم الإستثمار و الذي يساهم في الرفع من حجم مخزون البنية التحتية ، و إنما و كما يبينه الشكل 16 يلاحظ أيضا التراجع في حجم المخصصات المالية الموجهة لصيانة البنية التحتية القاعدية الموجودة أصلا .

الشكل 16 :صيانة البنى التحتية القاعدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

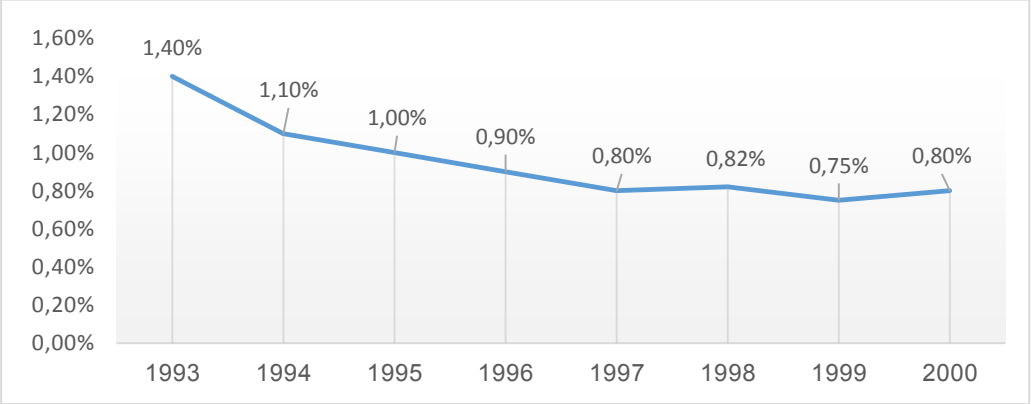

المصدر: وزارة الأشغال العمومية

حيث انخفضت نسبة نفقات الصيانة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة 1993-2000 من 1.4 % إلى 0.8 % . و هذا التراجع في عمليات الصيانة يؤدي بطبيعة الحال إلى تآكل

مخزون البنية التحتية، و من جهة أخرى سيكون الاقتصاد في مواجهة تكاليف مرتفعة بهدف استرجاع البنى التحتية المتدهورة بدل التوجه نحو استثمارات جديدة ، و من ثم فإن غياب الصيانة يؤدي إلى أثرين الأول أثر مباشر على أداء و إنتاجية الاقتصاد بفعل رداءة مخزون البنى التحتية و الثاني مستقبلي و يتمثل في ارتفاع تكلفة استرجاع هذه البنى، و التي يتحتم على الاقتصاد دفعها.

هذا التراجع في تخصيص الموارد المالية نحو صيانة و استحداث البنى التحتية انعكس على وفرة و جودة خدمات البنية التحتية، فالبنسبة لقطاع سكك الحديد، لوحظ أن الجزائر تمتلك شبكة متواضعة بالمقارنة مع دولة مجاورة مثل تونس كما يبينه الشكل 17، و التي لم تتوفر هذه الأخيرة على مدار تاريخها الإمكانيات المادية التي توفرت عليها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الإستقلال.

الشكل17: وفرة خطوط سكك الحديد 1999 (عدد الكيلومترات لكل مليون ساكن)

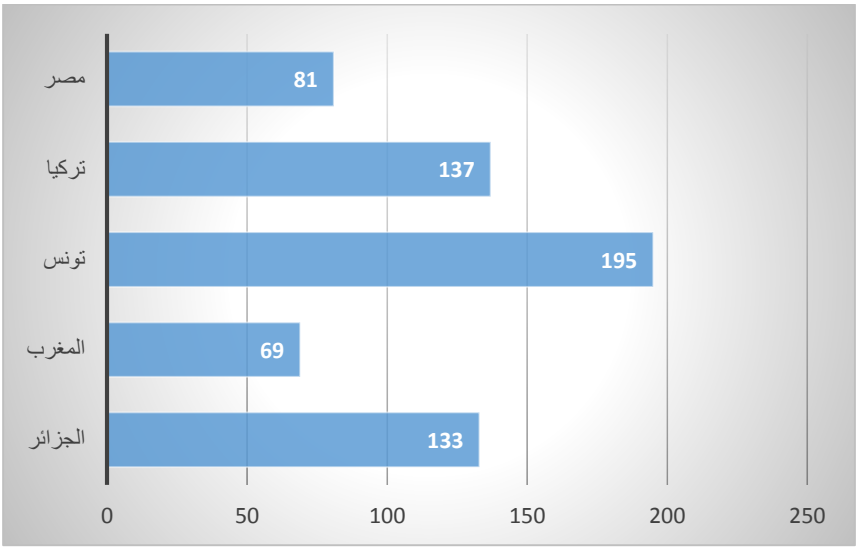

Source :World Bank Report No,26005-Al,« A Medium-term Macroeconomic Strategy For Algeria : Sustaining faster growth with economic and social stability ».p 46

حيث يلاحظ بالنسبة لوفرة البنية التحتية لسكك الحديد مقاسة بعدد الكيلومترات لكل مليون ساكن ، أن الجزائر و هذا بالنسبة لسنة 1999 تمتلك حوالي 133 كلم لكل مليون ساكن، بينما تونس تمتلك 195 كلم لكل مليون ساكن و تركيا متقاربة مع الجزائر بـ 137 ،و بالنسبة لمصر هي أقل من الجزائر بـ 81 كلم، غير أن هذا لا يعود إلى طول الشبكة و إنما للعدد الكبير للسكان لمصر بالمقارنة مع الجزائر ، حيث أن طول شبكة هذه الأخيرة هو 3973 كلم بينما مصر 5024 كلم.

و على الرغم من أن شبكة دولة مجاورة مثل المغرب أقل من شبكة سكك الحديد الجزائرية، سواءا من حيث الوفرة كنسبة من عدد السكان أو كطول مقاسا بالكيلومترات ببلوغ طول شبكة سكك الحديد المغربية 1907 كلم، إلا أن المعطيات حول مستوى استخدام نقل سكك الحديد يقدم صورة أخرى عن فاعلية و جودة البنية التحتية الجزائرية لسكك الحديد كما يوضح الشكل 18.

الشكل 18 : مستوى استخدام سكك الحديد

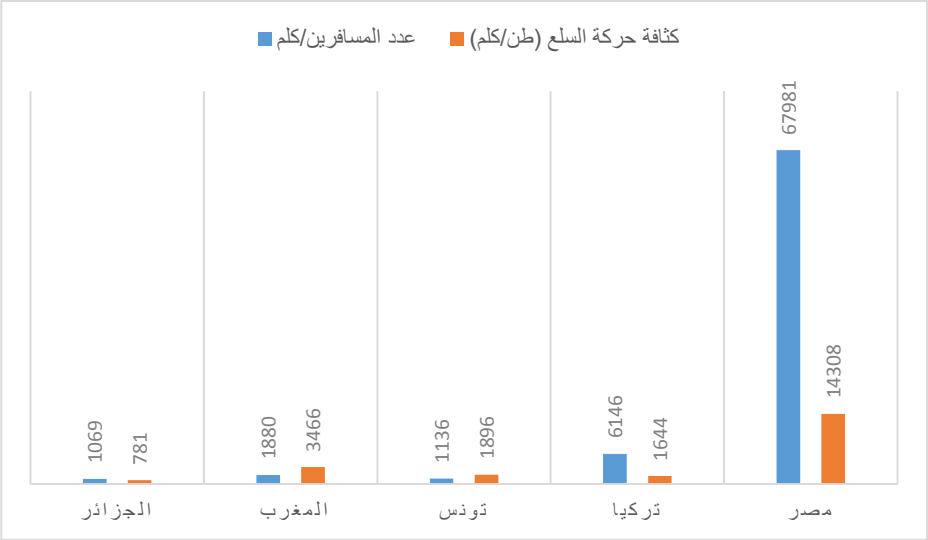

Source : World Bank Report No,26005-Al 2003,« A Medium-term Macroeconomic Strategy For Algeria : Sustaining faster growth with economic and social stability »,P46

فباستخدام مؤشر كثافة حركة السلع مقاسة بالطن لكل كلم، يلاحظ أن الجزائر تتذيل اللائحة بالمقارنة مع دول مثل مصر، تونس، المغرب و تركيا، و نفس الأمر بالنسبة لنقل المسافرين مقاسا بعدد المسافرين لكل كلم. فبالرغم من أن النقل عبر سكك الحديد هي وسيلة النقل البرية الأقل تكلفة و الأكثر استخداما حول العالم إلا أن ضعف استخدام هذه الوسيلة في الجزائر يقدم صورة عن الجهود التي بذلت في سبيل تطوير هذا القطاع.

و حسب تقرير البنك الدولي حول تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر[1] ، فإن الجزائر عانت من مشاكل جدية جراء ضعف و عدم كفاءة الإمكانيات اللوجيستيكية من البنية التحتية و المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، حيث لوحظ أن الجزائر تسجل خسائر قدرها 2.4 % من حجم المبيعات في عمليات الشحن كما يبين الشكل أدناه.

[1] World Bank Report No,26005-Al, 2003 « A Medium-term Macroeconomic Strategy For Algeria : Sustaining faster growth with economic and social stability » May 2003.p 46

الشكل 19: خسائر الإنتاج في عمليات الشحن 1999 (نسبة من المبيعات)

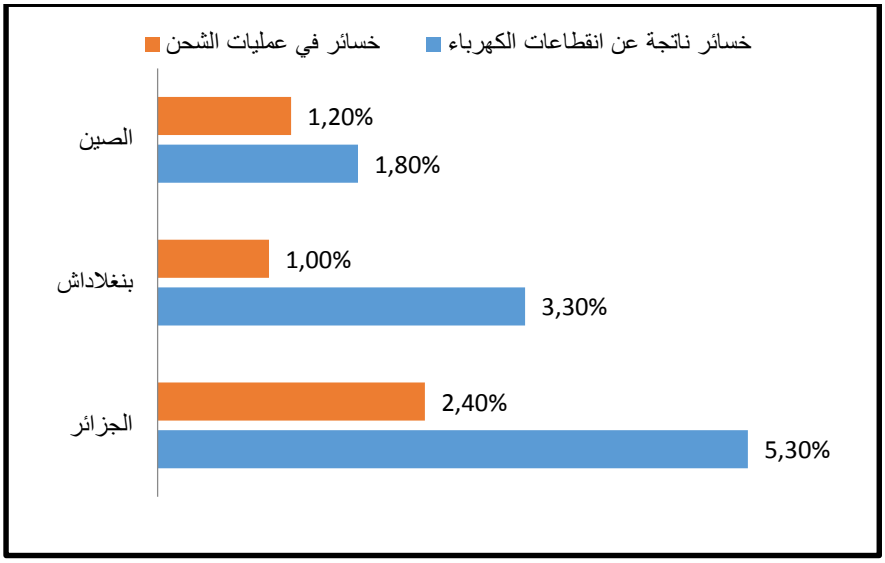

Source :World Bank Report 27605 AL,2003 ,« A Medium-term Macroeconomic Strategy For Algeria : Sustaining faster growth with economic and social stability ».p 50

و الملاحظ أن هذه النسبة هي الأكبر بالمقارنة مع دول مثل الصين 1.2 % و بنغلاديش بالرغم من إمكانياتها المحدودة و إلا أن النسبة بلغت 1 % . و هذه الخسائر تمتد إلى نوع آخر من البنية التحتية و هو الطاقة الكهربائية ، فقد لوحظ أن رداءة شبكات الكهرباء و ما ينتج عنها من الإنقطاع المتكرر للتيار الكهربائي قد أدى إلى خسائر معتبرة حيث سجلت الجزائر نسبة 5.3 % من إجمالي حجم المبيعات و هي النسبة الأكبر بالمقارنة مع الصين و التي بلغت 1.8 % ، و 3.3 % بالنسبة لدولة مثل بنغلاديش.

3.1 ضعف مستوى الإنتاج الوطني

لقد تأثرت القطاعات الإنتاجية هي الأخرى ببرنامج التعديل الهيكلي ، و خاصة القطاع الصناعي. باعتبار أن هذا البرنامج تضمن توجيهات صارمة نحو ترشيد القطاع العام و تحجيمه ، بالإضافة إلى الدعوة إلى الخوصصة و تشجيع الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي. و قد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 ، و تم الإنطلاق في هذه العملية في أفريل 1996 ، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، و في نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات و خوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة. و قد عدل القانون

95/22 بالأمر 97/12 ، و قد هدف إلى خوصصة 800 مؤسسة محلية و هذا في شهر أفريل 1998 ، و بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999 ، و كان للقطاع الصناعي الحصة الأكبر في هذه العملية بـ 54 % و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ 30% ، و قد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام. و الجدول 6 يقدم مؤشر أولي على نتيجة هذه السياسة[1].

الجدول 6 : مؤشر الإنتاج الصناعي (سنة الأساس 1989)

السنة	1989	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة	%100	88.4	87.6	81.5	78.5	81.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

لقد عرف مؤ شر الإنتاج الصناعي تراجعا مستمرا بالأخذ بعين الإعتبار سنة 1989 كسنة أساس، حيث توضح النسب السابقة اتجاه استجابة القطاع الصناعي لسياسات التعديل الهيكلي المتبعة، و لعل المؤشر الآخر و الذي يقدم صورة عن مدى تضرر القطاع الصناعي هو مؤشر مستوى استخدام وسائل الإنتاج و الذي يوضح تطوراته الشكل 20 .

الشكل 20 : مستوى استخدام قدرات الإنتاج 1990 – 1999

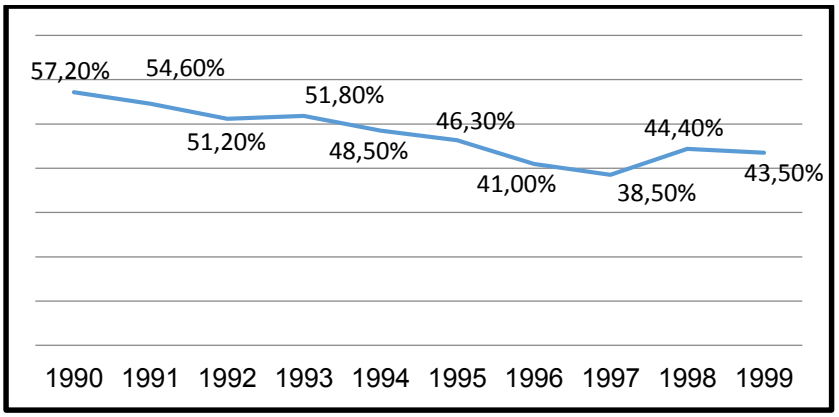

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر

[1] كربالي بغداد،2005 ،"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" ،مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن.

لقد سجل القطاع الصناعي انخفاضا متواصلا في إنتاجيته، و ظلت معدلات استخدام قدراته ضعيفة جدا، مما ضاعف من التدهور المالي لمؤسساته و بالتالي تم حل العديد منها. و إن هذا الإنخفاض في استغلال وسائل الإنتاج الوطنية هو نتيجة لسياسة وقف الإعانات الموجهة للقطاع العام و غلق المؤسسات الاقتصادية العامة و التوجه نحو الخوصصة ، بالإضافة إلى السياسة الانكماشية و التي أثرت على مستوى الإستهلاك بالنسبة للأسر، نتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي و أيضا نتيجة القيود الهيكلية التي تعاني منها المؤسسات الإقتصادية الوطنية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، كما يوضح الشكل21.

الشكل 21 : تطور القطاع الصناعي 1990-2000

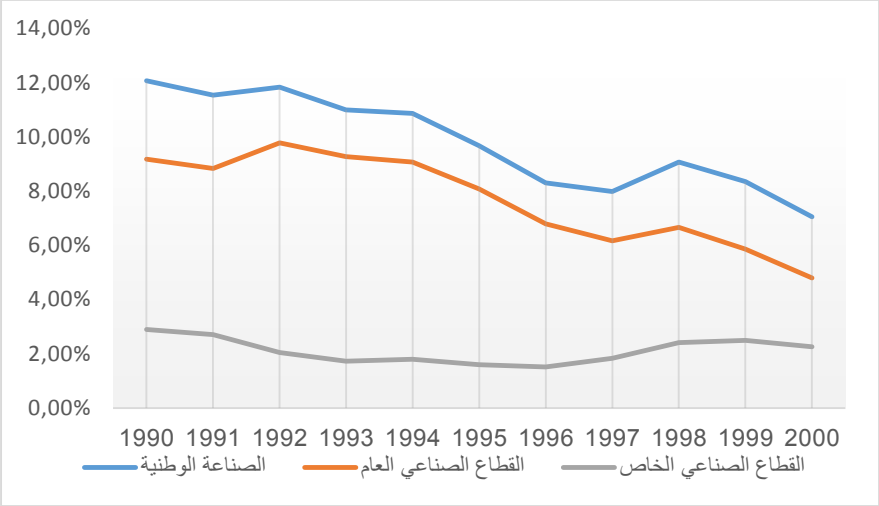

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل السابق يقدم صورة عن التدهور الذي عرفه القطاع الصناعي في الجزائر، و الذي من المفترض أن يكون القاطرة التي تقود الإقتصاد ككل. فبعدما مثل ما نسبته 12% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990 ، يلاحظ أنه أصبح يمثل ما نسبته 7% سنة 2000 ، و يعود هذا التدهور في الأساس إلى عملية غلق المؤسسات العمومية في إطار التطهير كما ذكر سابقا، حيث يلاحظ تراجع مؤسسات القطاع العام من النسبة 9.5 % إلى 4.5 % ، مع ثبات حجم القطاع الخاص عند مستوى 2.5 % بالتقريب.

و هذه الوضعية تعكس المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الوطنية نتيجة القرارات الإقتصادية الكلية المتمثلة في تخلي الدولة عن حمايتها وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي ، دون أن تكون مهيئة لذلك و إن هذا المحيط الجديد يتمثل خاصة في تحرير الأسعار، و أسعار الفائدة و تخفيض قيمة الدينار و الإنفتاح الإقتصادي. و بالنتيجة فبعدما كانت مقاربة برنامج التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات هي الحد من استنزاف القطاع العام لموارد الدولة و ترقية القطاع الخاص ليحل محل القطاع العام من خلال الدفع نحو المزيد من الحرية الإقتصادية و تحسين الإنتاجية و المردودية للإقتصاد ككل ، يلاحظ أن النتيجة كانت عكس المأمول ، حيث مثلت فشل إحلال القطاع العام بالقطاع الخاص، و بالنتيجة هناك مكان لسياسة إنعاش فعالة عبر الطلب، تساهم في الرفع من معدل إستخدام قدرات الإنتاج و بالتالي النمو الإقتصادي.

4.1 مؤشرات الإقتصاد الكلي سنة 2000

و في إطار توضيح السياق الإقتصادي و الإجتماعي للفترة التي سبقت إنتهاج سياسات الإستثمار العام ، يقدم الشكل 22 لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال استعراض مربع Kaldor و الذي يعكس الوضعية الاقتصادية و ذلك سنة 2000 ، و هي السنة التي تسبق الانطلاق في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الشكل 22 : مربع Kaldor لسنة 2000

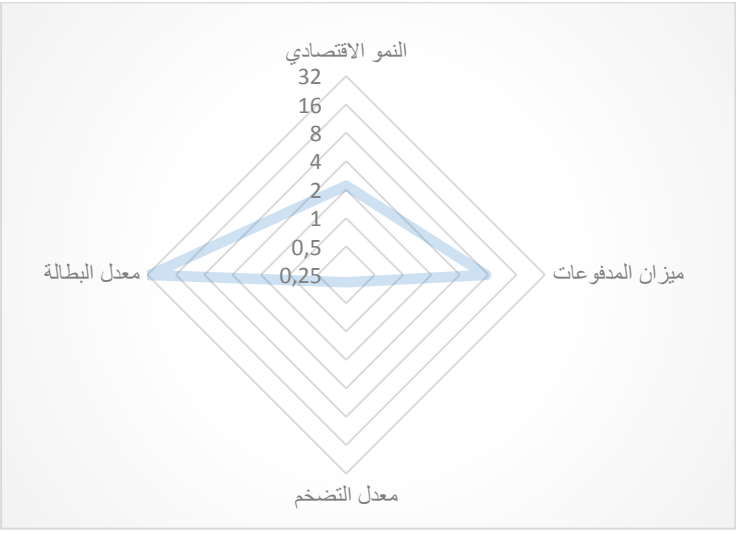

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر السنوي 2000

بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد بلغ معدله 2.2 % ، و هي نسبة جد منخفضة بالنظر لاقتصاد بعيد عن إمكانيات إنتاجه، و بالنسبة لميزان المدفوعات فقد بلغ الفائض 7.6 مليار و التي تمثل وضعية إيجابية و هذا كنتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ المتوسط 28.5 $ سنة 2000 بالمقارنة مع 18.1 لسنة 1999 أي ارتفاع نسبته 59 % مقارنة مع سنة 1999 ، و هذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار ،أي حوالي 170 % مقارنة بسنة 1999 . و في نفس الإتجاه الإيجابي بلغ معدل التضخم 0.3 % و هذا كنتيجة لسياسات الانكماشية المتبعة في فترة التسعينات إلى غاية سنة 2000 ، غير أن البطالة كانت تمثل ما نسبته 29.8 % و هي نسبة عالية جدا تعكس نتائج السياسة الانكماشية ، هذا ما أدى إلى مطالبة الحكومة بضرورة تخفيف موقفها المالي المتشدد عن طريق استخدام الاحتياطات المالية و التي بدأت تشهد تراكما منذ نهاية سنة 1999 .

2. لمحة عن برامج الإستثمار العام في الجزائر: المخصصات و الأهداف

في ظل السياق السوسيو–اقتصادي المتدهور تبعا للأزمة الإقتصادية 1986، و ما تبعها من أزمة سياسية و أمنية خلال سنوات التسعينات، و كذلك تحسن مؤشرات أسعار النفط أواخر التسعينات، هي كلها عوامل مهدت التفكير في وضع برامج استثمارية لإنعاش الإقتصاد الوطني واحتواء التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإنكماشية خلال فترة التسعينات .حيث تم انتهاج سياسة إنفاق توسعية ، أملا في خلق الشروط المحفزة للنمو وتخفيف الإختلالات المختلفة و النهوض بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد، و ذلك عبر تحفيز الطلب على المدى القصير من خلال ضخ كتلة نقدية في الاقتصاد على شكل استثمارات عامة، و كذلك من خلال تحفيز العرض عبر تحسين الشروط العامة لعمل القطاع الخاص و خاصة من جانب توفير البنية التحتية و ذلك على المدى الطويل.

1.2 مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

هدف هذا البرنامج إلى دفع عجلة النمو في الجزائر بالارتكاز على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية.[1] و قد تم الإعلان عنه في جوان 2001 ؛ بعد أن تم إقراره في شهر أفريل من نفس السنة، و قد حددت مدته بأربع سنوات من 2001 إلى 2004 . و قد سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأمّا الأهداف العملية فتنطلق من :(1) إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها (2) دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، (3) و رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية، (4) و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية . و ترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- تحسين مستوى معيشة السكان .ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

[1] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ،2013 " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1

- تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإنّ السلطات العمومية توصلت إلى نتيجة تقضي بأنّه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون دعم القدرة الشرائية، فإنّ إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق، بل تزيد من حدة تفكك الاقتصاد .

غير أن أكبر الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو والناجمة عن الطلب و الذي قد يحد من فعالية سياسة الإنعاش هو اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب.و بالتالي فإنّ المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية. و من ثم فهذا المخطط يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات الآتية و المدرجة في الجدول الأتي :

الجدول 7 : المخصصات المالية لمخطط الإنعاش الإقتصادي

طبيعة **الأعمال**	رخص البرامج(مليار دج)					مجموع رخص البرامج (%)
السنوات	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0			45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بوابة الوزير الأول

يتضح من الجدول السابق أن قطاع الإشغال العمومية والهياكل استحوذ على النصيب الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ بمبلغ 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1% من الحجم الإجمالي للبرنامج؛ يليه مباشرة قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 38 % من الحجم الإجمالي للبرنامج. أما بالنسبة لتوزيع هذه المبالغ سنويا فقد تسارعت وتيرته خلال السنتين الأوليتين ؛ إذ خصص ما يقارب 205.4 مليار دج سنة 2001 و 185.9 مليار دج سنة 2002 و 113.9 مليار دج سنة 2003 ليستكمل البرنامج سنة 2004 بـ20.5 مليار دينار.

و تهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات و تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها ، و من ثم ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة و التنمية الاجتماعية من جهة أخرى. و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول 8 : **التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004**

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري. الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن. العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية. تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية سوسيوثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة. بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات ميدانية	200

المصدر: تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، 2001

ما يمكن استنتاجه من هذه المخصصات الاستثمارية خلال سنوات هذا البرنامج هو تركيزها خاصة على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، إذ استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات ذلك إن هذه الأخيرة لم تعطى ذلك الاهتمام الذي كان يمكن أن يعطى لها في السياسات السابقة مما جعلها لا تساير التحولات والتطورات التي تعيشها الجزائر .كما إنها تعتبر الركيزة الأساسية لإنعاش وتحفيز وتوطيد النمو وتحقيق التنمية الشاملة.

من جانب أخر، فان هذا البرنامج لم يغفل معالجة الإختلالات المحلية خاصة مشكلة السكن حيث جاءت في المرتبة الثانية، ذلك إن مثل هذه الإختلالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية كثيرا ما شكلت عائقا أمام تطور المجتمع الجزائري .كما أعطت من جانب أخر دعما أساسيا للنهوض بالتنمية في القطاع الفلاحي الذي عانى من التأخر طوال السياسات والبرامج الاقتصادية الاجتماعية السابقة رغم أن الفلاحة كانت ولا تزال القطاع الذي تتمحور حوله كل القطاعات الأخرى.

2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتيجية بعيدة المدى والتي تُلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الإستخلافي للعوائد النفطية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب8705 مليار دينار. وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛ بالإضافة لتطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

والجدول 9 يوضح توزيع البرنامج حسب كل باب. ما يلاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول هو إن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لاستكمال دعم النمو، حيث نجد الجماعات المحلية تلقى الاهتمام الكبير في هذا البرنامج لاستدراك تلك النواقص وهي كثير التي عانتها الجماعات المحلية سواء فيما يخص مسائل السكن أو التعليم والصحة وغيرها من الجوانب التي تمس الإنسان نفسه باعتباره منجز التنمية وهو من تؤول إليه نتائجها.

الجدول 9 : توزيع برنامج دعم النمو 2005-2009 حسب الأبواب

الأبواب	المخصصات	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوابة الوزير الأول

وبنفس الوتيرة تم توجيه جزء هام من استثمارات هذا البرنامج للهياكل القاعدية التي بوشر في انجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها، فهي مولدة للنمو وداعمة له، إذ لا يمكن تصور تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية شاملة دون شبكة طرق و مواصلات كثيفة ومتطورة وهياكل قاعدية تجاري المرحلة الراهنة التي تعيشها الجزائر اقتصاديا واجتماعيا، و الجدول 10 يبين أهم الاعتمادات الموجهة للبنية التحتية.

الجدول 10 : أهم الاعتمادات الموجهة للبنية التحتية

المجال	أهم الأشغال	المخصصات
النقل	- تحديث و كهربة السكك الحديدية 4730 كلم - إنجاز خطوط جديدة 391 كلم - إنجاز 35 محطة نقل - إنجاز المراحل المتأخرة من الطريق السريع شرق-غرب 203 كلم	700
الأشغال العمومية	- إنجاز ما تبقى من الطريق السريع شرق-غرب 910 كلم. - إعادة تأهيل و صيانة شبكة الطرقات 13000 كلم - تحديث 20 مطار و إعادة تأهيل 20 ميناء	600
منشآت الري	- 8 سدود و 8 تحويلات للمياه - 9 محطات تصفية - 350 حاجز مائي	393
برامج البلدية للتنمية	- التطهير و التزويد بالمياه و الإنارة العمومية و تحسين المحيط الحضري	200
تهيئة الإقليم	- 33 مركز للطمر التقني للفضلات المنزلية	36.5
الطاقة	- التزويد بالكهرباء و التوزيع العمومي للغاز	65.5

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام المعطيات المتوفرة في "برنامج دعم النمو2005-2009[1]"

[1] الوثيقة الرسمية لبرنامج دعم النمو 2005-2009 متاحة على موقع بوابة الوزير الأول

الملاحظ من الجدول السابق هو هيمنة كل من البنية التحتية الموجهة للنقل – و المتضمنة أساسا سكك الحديد و محطات النقل– و الأشغال العمومية (المتضمنة إنشاء و صيانة مختلف الطرق، بالإضافة للمطارات و الموانئ) بـ 1300 مليار دينار، و هي في الواقع تمثل البنية التحتية القادرة على تهيئة محيط المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية و خلق الخارجيات الكفيلة بتحسين الإنتاجية و النمو الاقتصادي في الجزائر، و من ثم فرهان صاحب القرار في الجزائر جاد و يتفق مع ما تقدمه المقاربات النظرية فيما يخص تحفيز النمو عبر الإستثمار في البنية التحتية.

3.2 برنامج توطيد النمو 2010–2014 :

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لها في واقع الأمر أن خصصت هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي، حيث أن الظروف الملائمة لهذا الالتزام من اجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لدعم النمو و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه كذلك تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر.

و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة ذاك الوقت كما سبق الذكر . و تواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2005–2009 الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب . و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال تطبيق برنامج دعم النمو ما يقارب 17.500 مليار دج. و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج[1] أو ما يعادل 286 مليار دولار و هو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار.

و قد وردت المخصصات المالية بالنسبة لهذا البرنامج و فق الأبواب التي يوضحها الجدول 11.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 " صادر في 24 ماي 2010

الجدول 11 : اعتمادات برنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاعات	المبالغ (مليار دينار)
التنمية البشرية	9386.6
تحسين الخدمة العمومية	379
الأشغال العمومية	6447
الري	2000
الجماعات المحلية	895
السكن	3700
الصحة	619
تكنولوجيات الإعلام و الإتصال	250
التعليم العالي	868

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج توطيد النمو 2010-2014"، بوابة الوزير الأول

الجدول السابق يحمل في طياته إرادة السلطات العمومية في مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد، و التي تتضح من حجم الإستثمارات العامة المخصصة لبنود مثل تحسين الخدمة العمومية و قطاعات الأشغال العمومية و الري و الجماعات المحلية . ما يمكن إيجازه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور يبرز هذا البرنامج رغبة ملحّة لتحسين جاذبية الوجهة الجزائرية، وكذا رغبة في تجميع المعطيات الضرورية لإقلاع اقتصادي حقيقي ونمو قوي ومستدام.

إن القدرة على حشد هذا المبلغ الضخم من الموارد العمومية، من دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، شيء إيجابي في حدّ ذاته .فالرقم 286 مليار دولار على خمس سنوات يعني أن حجم النفقات الاستثمارية العمومية سوف تناهز ثلث الناتج الداخلي للجزائر سنويا خلال سنوات تطبيق البرنامج . ويُعد هذا الرقم استثنائيا خاصة في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الانخراط في سياسات التقشف .إلا أن هذا الحكم الايجابي والمتفائل لا يلبث أن يترك المكان أمام تساؤلات متعدّدة ترتبط بظروف إعداد هذا البرنامج ومدى انسجامه مع متطلّبات النمو

الاقتصادي والاجتماعي للجزائر و يتعزّز هذا الشعور بالارتياب بسبب طبيعة التدابير الذي اتسمت بها البرامج الخماسية السابقة[1].

3 تجسيد برامج الإستثمار العام : تحليل التدفقات المالية 2000-2014

منذ مطلع سنوات 2000 ، و في سياق ضعف الإستثمار الإنتاجي في القطاعات السلعية (خارج مجال المحروقات ، الطاقة و المياه) ، كان هناك توجه واضح في محاولة تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستثماري و ذلك باعتبار الإنفاق العام كقناة لتخصيص الفوائض المتأتية من قطاع المحروقات.

في هذا الجزء من الدراسة يتم تحليل برامج الإستثمار العام من الجانب المالي، و إبراز مختلف التطورات المسجلة عبر السنوات 2000 – 2014 ، و التي رافقت عمليات و برامج الإستثمار السابقة الذكر، حيث يتم تناول تحليل الإيرادات العامة و أهم مؤشرات الموازنة باعتبارها مصدر تمويل هذا الإستثمار و الإطلاع على تكوينها ضروري لإعطاء صورة واضحة عن مدى جدوى و عقلانية السياسات العمومية الإنفاقية المتبعة.

1.3 تمويل الإستثمار العام

إن عملية التمويل هي أساس الإستثمار العام ، فالعائق الأول لأي سياسة إقتصادية تعتمد على إستخدام الإنفاق العام هو مصادر تمويل هذا الأخير. و لقياس الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة من خلال أدوات الإيرادات العامة، ينبغي تقديم نظرة عن تطور إيرادات الموازنة و مصادر هذه الأخيرة خلال فترة تجسيد برامج الإستثمار العام في الجزائر 2001-2014 .

1.1.3 تطور إيرادات الموازنة

تشمل أدوات الإيرادات على مكونات عديدة، إلا أن الدور الأهم يتم لعبه من خلال السياسات الضريبية. و الحكومات تعتمد بالإضافة إلى ذلك على الرسوم ، تسعير الخدمات العامة و بيع الأصول أو الممتلكات العامة و كل نوع من هذه الأدوات يمكنه تحقيق أهداف خاصة بجانب توفيره للإيرادات.

[1] بن دعاس زهير ، كتاف شافية 2013،" سياسات الإستثمار العمومي: بين جدلية دعم النمو الإقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية – **حالة الجزائر**-" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1

و بالنظر إلى حجم المخصصات غير المسبوقة والمرصودة لبرامج الإستثمار في الجزائر ، لابد من وجود إيرادات ضخمة تتماشى و طموحات أصحاب القرار. في هذا السياق نجد أن إيرادات الموازنة عرفت تطورات معتبرة[1] خلال فترة الدراسة ، فبعدما كانت تبلغ 1578.1 مليار دينار سنة 2000 ، انتقلت إلى 6162.13 مليار دينار سنة 2013 و التي تمثل القيمة الأعلى خلال هذه الفترة (الشكل 23).و بالنتيجة بلغ معامل تغيرها خلال فترة الدراسة 3.9 مرة ، و هو متقارب جدا مع معامل تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي و الذي بلغ 4 مرة لنفس الفترة .

الشكل 23: تطور إيرادات الموازنة بالأسعار الجارية (مليار دينار)

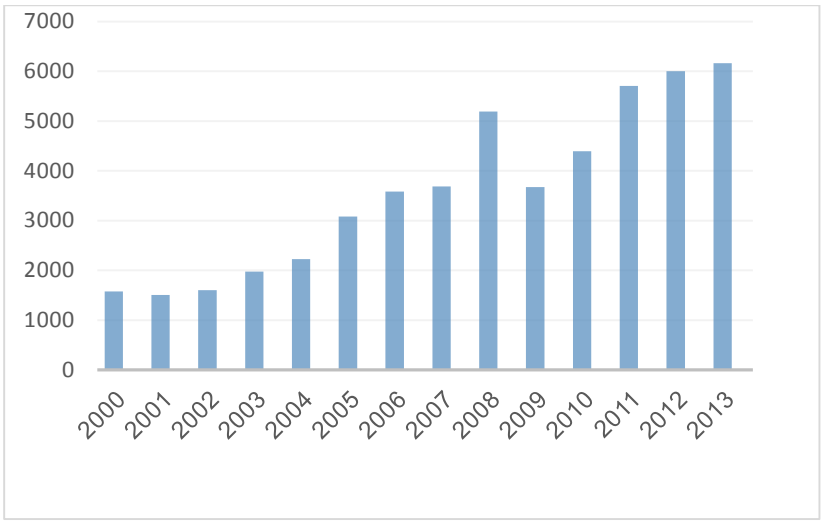

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر

و المؤشر الأكثر دلالة عن حقيقة تطور إيرادات الموازنة و الذي يعكس الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة الجزائرية هو نسبة الإيرادات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و التي تراوحت ما بين 35.3 % و 47 % ، أي ما يمثل بالمتوسط لهذه الفترة 38.6 % كما يبينه الشكل 24، و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الأخيرة من عشرية التسعينات و التي كانت في حدود 30 % . و قد كانت أعلى نسبة مسجلة سنة 2008 ، و التي تمثل السنة التي عرفت أسعارا قياسية لبرميل النفط .

[1] جميع النسب و المعاملات المقدمة في الجزء الثالث من الفصل الثالث و التي لايشار إليها بمصدر ، تم تجميعها أو حسابها من قبل الباحث انطلاقا من البيانات حسب مصدرها

الشكل 24: نسبة إيرادات الموازنة للناتج المحلي الإجمالي

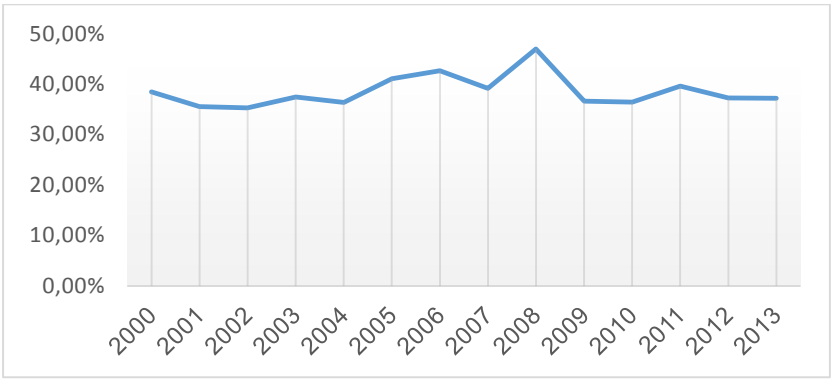

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر

2.1.3 الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري و غياب أثر المزاحمة

إذن و على العموم كان هناك ارتفاع مستمر للإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2013 رغم بعض الانخفاضات التي شهدتها سنوات ، 2001 ، 2003 و 2009 ، و التي كانت مرتبطة مباشرة بانخفاض أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية ، و الشكل 25 يبين قوة الإرتباط في هذه العلاقة.

الشكل 25 : الإرتباط بين إيرادات الموازنة و تطور سعر برميل النفط 2000-2013

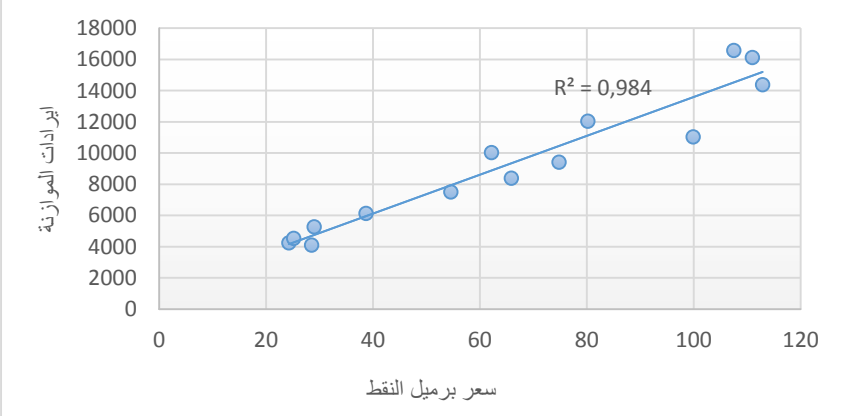

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر

و الملاحظ في الشكل 24، وجود علاقة انحدار خطي بين المتغيرين و التي بلغت حوالي 99 %[1]، و هذا للمكانة التي تحتلها إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة و التي يبينها الشكل 26 .

[1] الإحصائية معنوية عند مستوى 1 % حسب اختبار Student .

الشكل 26 : نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي الإيرادات العامة

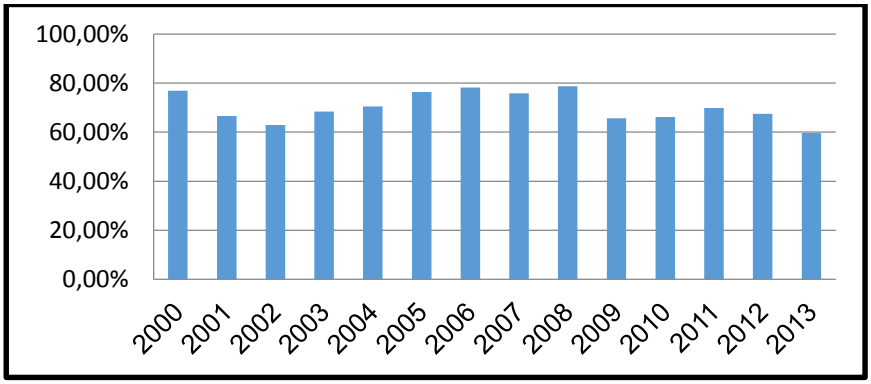

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر

تتراوح نسبة مساهمة إيرادات المحروقات من إجمالي الإيرادات ما بين 55.9 % و 78.8% خلال فترة الدراسة ، و دائما ارتبطت النسب المرتفعة بأسعار النفط في الأسواق العالمية. و بالنسبة لسنة 2013 فقد بلغت النسبة 59.7 % و رغم أنها النسبة الأقل في فترة الدراسة ، لكنها تمثل أكثر من نصف إيرادات الدولة ، و هي نسبة خطيرة تبين مدى هشاشة مالية الدولة و مدى ارتباطها بمتغير تحدده الأسواق العالمية بعيدا عن إمكانية تدخلها .

غير أن الإحصائيات السابقة لا تنفي التطور الذي عرفته الإيرادات خارج المحروقات و التي تعطي الصورة الحقيقية الأكثر جدية حول ديناميكية النمو في الجزائر، حيث أن هذا النوع من الإيرادات تضاعف بـ 6.8 مرة لينتقل من 364.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 2484 سنة 2014 ، و هو ما يقابله الانتقال من نسبة 8.9 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 15 % كما يبينه الشكل27.

الشكل 27 : نسبة الإيرادات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي

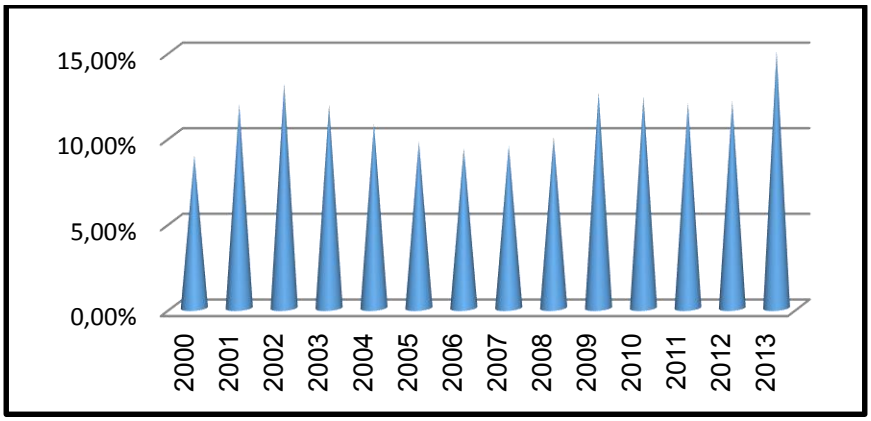

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر

و رغم أن النسب الأخيرة مبشرة و توحي بوجود تطور ملموس في الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المحروقات ، إلا أن التفاؤل يقل بالنسبة لتوازن ميزانية الدولة على المدى القصير، إذا أخذ بعين الاعتبار ارتفاع حجم الإنفاق العام، و ربما لا تعني شيئا على المدى الطويل في وجود احتمال ارتباط الارتفاع في حجم الإيرادات خارج المحروقات بالأنفاق العام في حد ذاته ، فبانخفاض الإنفاق تنخفض نسب الإيرادات تلقائيا .

2.3 توجهات الإنفاق العام

بالنسبة لتوجهات الإنفاق العام تهدف الدراسة إلى توضيح حجم الإنفاق العام والذي ضخته الحكومة الجزائرية في الإقتصاد ، و بالتالي حجم حضورها كفاعل أساسي في تحريك عجلة الاقتصاد ، و من ثم توضيح التبويب الذي يخضع إليه الإنفاق العام في موازنة المشرع الجزائري، بالشكل الذي يسمح بتحليل مدى تنفيذ برامج الإستثمار العام الموضوعة.

1.2.3 تطور حجم الدولة في الاقتصاد : الحالة الجزائرية

كما تم التقديم في مراحل سابقة من الدراسة على أن قياس حجم الدولة يكون من خلال تحليل حجم الإنفاق العام، فقد تراوحت نسبة الإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 27.37 و 43.7 % خلال الفترة 2000 -2014 ، و في هذه الأخيرة بلغت النسبة 42 % كما يوضح الشكل 28.

الشكل 28 : نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي

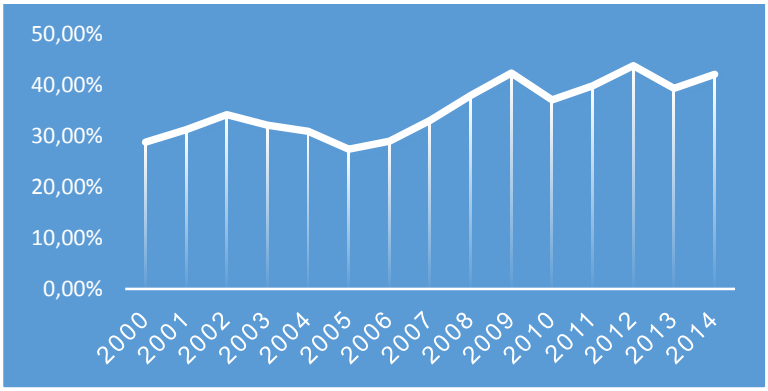

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية

و بالمتوسط خلال 15 سنة نجد أن النسبة هي 35.25 % ، و هي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع المستويات المسجلة عالميا، و حتى مع دول نامية مجاورة مثل المغرب و مصر، ودول ريعية أخرى مصدرة للمحروقات مثل نيجيريا و إيران و التي يوضحها الشكل 29، و هذا الأخير يبرز مقارنة لتطور نسبة الإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر و أربع دول نامية أخرى هي: المغرب، مصر، نيجيريا، إيران، و ذلك بالنسبة للسنوات 2003، 2008 و 2012، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة للجزائر على جميع الفترات بالمقارنة مع الدول الأخرى ، و إذا اعتبر أن ارتفاع النسبة بالمقارنة مع

الشكل29 : تطور حجم الدولة لبعض الدول النامية

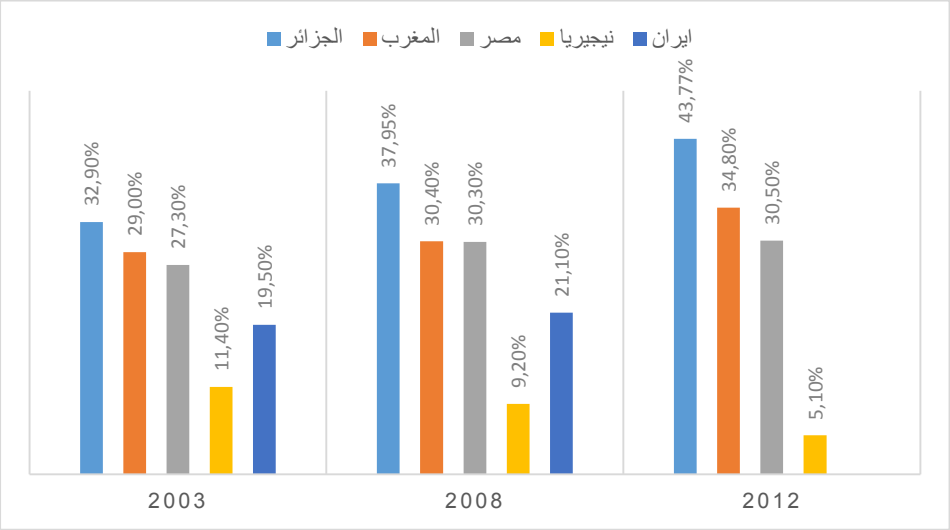

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي www.worldbank.com

المغرب و مصر منطقيا لاختلاف طبيعة الاقتصاد و الموارد، فإن ارتفاع النسبة بالمقارنة مع إيران و نيجريا و التي تتوفر على موارد أعلى من الجزائر و هذا إنما يدل على إرادة و توجه واضح نحو حضور كبير للدولة الجزائرية في الحياة الاقتصادية. و بالتطرق إلى مكونات الإنفاق من استثماري و جاري ، يلاحظ أن هذا الأخير تراوح بين 16.6 % و 25.9 % ، و كان المتوسط بالنسبة لنفس الفترة هو 21.97 % ، أما بالنسبة للإنفاق الإستثماري فقد تراوح بين 7.85 % و 19.4 % و كان المتوسط 13.28 % كما هو موضح في الشكل 30.

الشكل 30 : نسبة الإنفاق العام ، الجاري و الإستثماري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

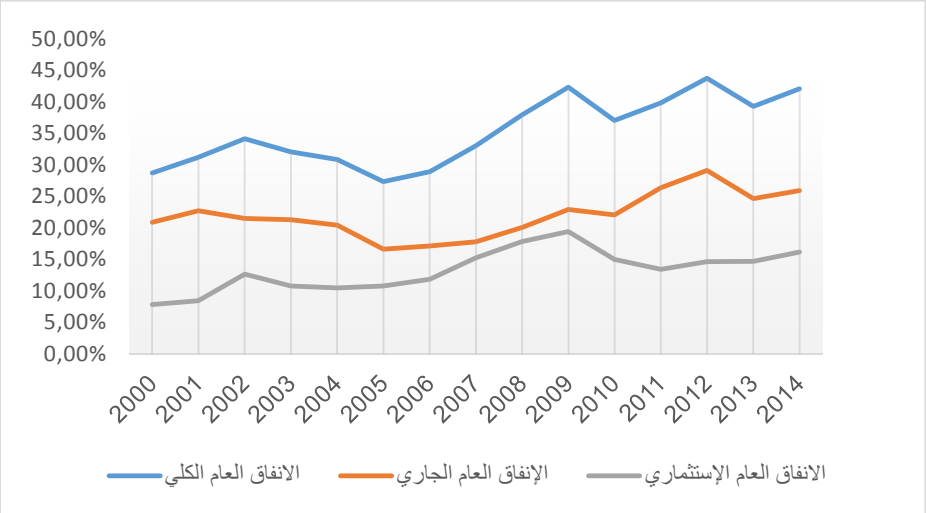

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

بالإضافة لما سبق نجد أن بعض الإحصائيات تقدم لنا صورة أكثر خطورة عما آلت إليه سياسة لموازنة في الجزائر و هذا إذا علم أن الإيرادات خارج المحروقات لا تغطي سوى 45.4 % من إجمالي الإنفاق الجاري ، أي أن السلطات العمومية تدفع أجور موظفيها من عوائد الريع المرتبط بالأسواق العالمية و المهددة بالإنخفاض.

2.2.3 هيكل الإنفاق العام

كما تم التوضيح فإن المشرع الجزائري يقسم الإنفاق العام بين جاري و استثماري ، حيث تعبر النفقات الجارية (التسيير) عن ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بإدارة نشاطات الدولة و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب تتمثل في : (1) أعباء الدين العام و النفقات المحسومة من الإيرادات ، (2) تخصيصات السلطة العمومية ، (3) النفقات الخاصة بوسائل المصالح ، (4) التدخلات العمومية.

و إلى جانب الإنفاق الجاري يوجد الإنفاق الإستثماري (نفقات التجهيز) ، و الذي يؤدي إلى تنمية الثروة العمومية و تحسين تجهيز الجماعات المحلية ، و تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات في البنية التحتية و الإجتماعية و الإدارية و التي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشر. و يضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية، و بالتالي فالإنفاق الجاري يعبر عن نفقات غير

منتجة غير أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، أما الإنفاق الإستثماري فهو عموما نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي و إما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الإجتماعي.

و في هذا السياق و بالنسبة للجزائر يلاحظ أن الإنفاق العام الإجمالي قد عرف تطورات كبيرة جدا يبينها الشكل 31، و ذلك بالتزامن مع البرامج و المخططات الموضوعة و التي سبق استعراضها. حيث انتقل من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 7656.2 مليار دينار سنة 2014، أي بمعامل تغير بلغ 6.5 مرة ، و هو الأعلى بالمقارنة مع الإيرادات العامة الذي بلغ 3.9 مرة و الناتج المحلي الإجمالي 4 مرة بالنسبة للفترة 2000-2013 . و بالمجمل فقد شهد الإنفاق العام الإجمالي متوسط معدل نمو خلال فترة الدراسة قدره 15.04 % ، و تراوح ما بين 1.3 و34.8 % لسنتي 2009 و 2008 على الترتيب ؛حيث أن سنة 2008عرفت إيرادات بترولية قياسية و سنة 2009 شهدت الانخفاض الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية متأثرة بالأزمة العالمية .

الشكل31 : تطور حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية

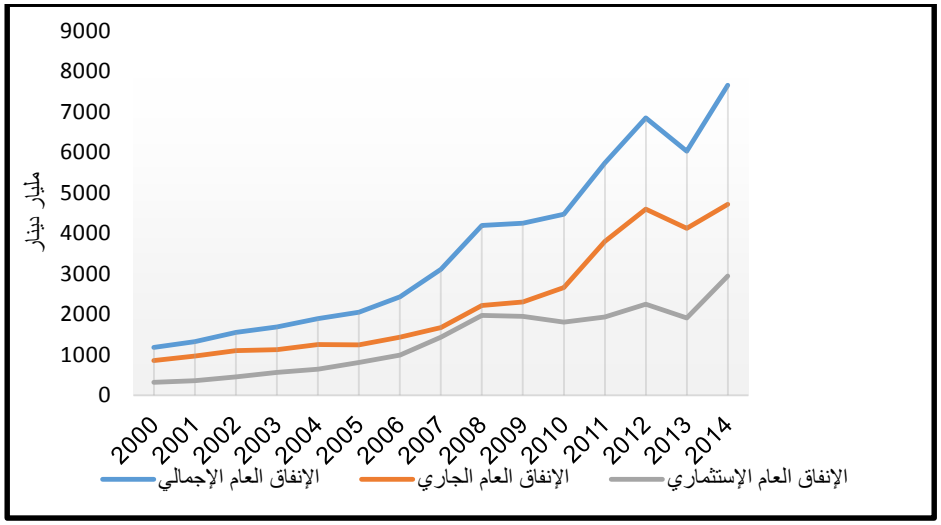

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية

و قد تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري (الرأسمالي) ، حيث أن الأول انتقل من 856.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4714.5 مليار دينار سنة 2014 أي بمعامل تغير بلغ 5.5 مرة ، أما الثاني فانتقل من 321.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 856.2 مليار دينار سنة 2014، أي

بمعامل تغير بلغ 2.6 مرة .أي أن الإنفاق الإستثماري و الذي يتضمن تكوين رأس المال الثابت و التحويلات الرأسمالية إلى الداخل كان نموه أقل من نمو الإنفاق الجاري و الذي يتضمن مخصصات تسيير الدولة من أجور و رواتب و مساهمات العاملين و الإعانات.

تتناول السياسة المالية الإنفاق الإستثماري كمخصصات ثانوية، أما الإنفاق الجاري فهو ذو الأولوية ، و من ثم عندما تكون إيرادات الموازنة محدودة فإنه يتم التضحية بالإنفاق الإستثماري أولا و زيادة حجمه فيما بعد و هو الأمر الذي لا ينطبق على الإنفاق الجاري. الشكل 32 يبين نسبة كل من الإنفاق الجاري و الإستثماري من إجمالي الإنفاق العام، حيث في بداية الفترة 2000-2014 كانت نسبة الإنفاق الجاري هي المهيمنة وبلغت 74.7 % و عرفت هذه النسبة نموا أكثر سنة 2001 و بلغت 80.6 % من إجمالي الإنفاق العام لكن مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الشكل 32 : التركيبة النسبية للإنفاق العام بين الجاري و الإستثماري

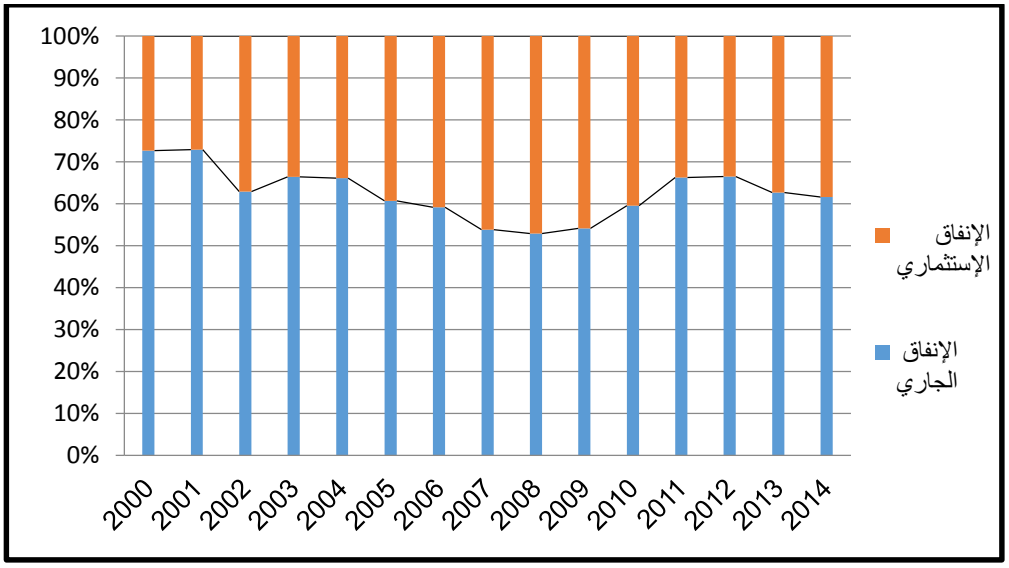

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة المالية

عرف الإنفاق الجاري تراجعا محسوسا ، حيث بلغت نسبته 61.7 % سنة 2002 و بلغ الإنفاق الإستثماري38.3 % و هذا يرجع إلى إنطلاق تجسيد مشاريع البنى التحتية القاعدية من طرق سريعة ، السكن، هياكل التعليم و باقي المشاريع التي تضمنتها البرامج التنموية ، و استمرت هذه النسبة في الإرتفاع مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009 لتبلغ 47.4% سنة 2008 و هي النسبة الأعلى على الإطلاق خلال فترة الدراسة.

و منذ سنة 2009 يلحظ تراجع الإنفاق الإستثماري أمام الإنفاق الجاري و الذي فرضه إنخفاض عوائد الجباية البترولية من جهة و التوجهات الإجتماعية لسياسة الدولة من جهة أخرى ، و التي ضخمت الإنفاق الجاري من خلال الزيادة في أجور الوظيف العمومي في مختلف الأسلاك و القطاعات و بأثر رجعي منذ سنة 2008 و بنسبة بلغت في المتوسط 50 % . و انطلق تسديد هذه الزيادات سنة 2009 و استمر إلى سنة 2011 و قد مثلت ما نسبته 8 % من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لسنة 2011 و هو ما يعبر عن حجم المبالغ المخصصة لهذه الزيادات [1].

و يدخل في نفس الإطار عمليات دعم الأسعار بعض السلع الأساسية و كذلك برامج السكن المدعم لبعض قطاعات الموظفين، و أيضا سياسات خفض البطالة من خلال برامج إدماج و تشغيل الشباب ، و معظم هذه الإجراءات تدخل في محاولة ضمان السلم الإجتماعي، غير أنها ضخمت الإنفاق الجاري بطريقة لا يمكن العودة عنها، فالتفكير مثلا في خفض الأجور مستقبلا أو تسريح العمال في حال إنخفاض الإيرادات سيكون بمثابة تفجير للوضع الإجتماعي.

3.3 تطور الإنفاق الإستثماري على البنية التحتية 2000-2014

كما تم التوضيح سابقا ، فإن جوهر الاستثمارات العامة المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، هو الإستثمار في البنية التحتية الإقتصادية ، و تهدف الدراسة فيما يلي استعراض أهم الأرقام و التحليلات فيما يخص البنية التحتية بأنواعها.

التسيير المالي والذي غالبا ما تعتمده الدولة فيما يتعلق بالإنفاق الجاري للدولة , يشير إلى أن الإعتمادات المفتوحة في الميزانية تلغى بمجرد قفل السنة المدنية وحتى إذا كان هناك حاجة لهذه النفقات فيجب فتحها في الميزانية المقبلة . أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري يتم تطبيق ما يعرف بأسلوب الممارسة المالية أو ما يسمى بنظام محاسبة الحقوق الثابتة وهذا ما أوضحته المادة 06 من القانون رقم 21/90 بقولها[2] :" تسجيل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع ، و تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد

[1] Rapport du FMI, N 05/52, 2006, « Algérie : question choisis »
Web Site : www.imf.org consulté le 05/12/2013

[2] قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية

لمدتها حتى يتم إلغائها وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها وتحويلها ودفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة ".

ويفهم من خلال هذا النص، انه بالنسبة لآلية تنفيذ رخص البرامج لا تتقيد بانتهاء السنة المدنية وإنما بما يعرف بالحقوق الثابتة أو الخدمة المنجزة من البرامج المرخص بها ، و من ثم فمن خلال التحليل الآتي و في محاولة استعراض هيكل الإنفاق الإستثماري يتم تناول قيم اعتمادات الدفع و التي تضمنتها قوانين المالية خلال فترة الدراسة. و الشكل 33 يوضح الهيكل.

الشكل 33 : هيكل الإنفاق الرأسمالي 2000- 2014

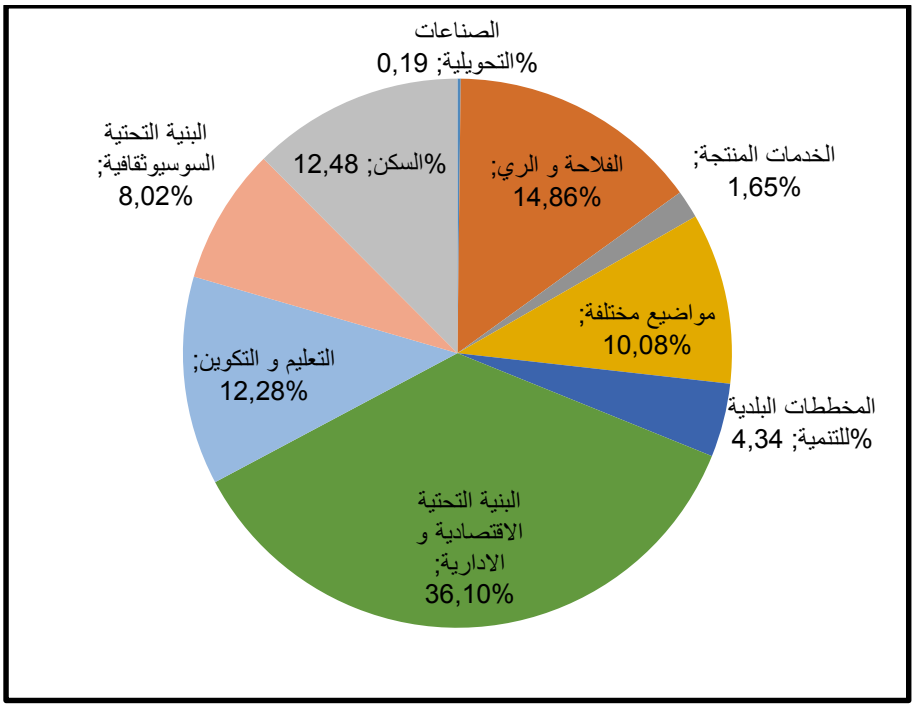

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية 2000-2014

لنسب التي يوضحها الشكل تم استخراجها من قوانين المالية للسنوات 2000 – 2014 ، و التي توضح الطريقة التي يقسم بها المشرع الجزائري الإنفاق الإستثماري (الرأسمالي) ، حيث توضح النسب أن البنية التحتية الاقتصادية و الإدارية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 36.10 % ، و من ثم الفلاحة و الري بنسبة 14.86 % و بعدها السكن بـ 12.48 % ، و من ثم التعليم بـ 12.28 % ، و من ثم البنية التحتية السوسيوثقافية بـ 8 %.

و بالعودة للبنية التحتية بأنواعها : الاقتصادية ، الإدارية ، السوسيوثقافية ، السكن ، التكوين و التعليم ، يلاحظ أنها قد بلغت 68.9 % ، و التي تمثل أكثر من ثلثي الإنفاق الإستثماري حيث بلغت

مخصصاتها المالية 15553.9 مليار دينار، و الشكل 34 يوضح تطور مكونات الإستثمار في البنية التحتية خلال الفترة 2000 – 2014 . لقد كانت الحصة الأكبر مع بداية الفترة أي سنة 2000 مخصصة للسكن حيث أن هذه الأخيرة بلغت 74.4 مليار دينار، لكن و مع دخول مخطط الإنعاش الاقتصادي حيز التنفيذ أصبحت البنية التحتية الاقتصادية و الإدارية (من طرق ، جسور ، سكك حديد ، مطارات ، و إدارات عمومية...الخ) في الصدارة و هي التي عرفت التطور الأكبر بالمقارنة مع المكونات الأخرى ، حيث نجد هذه الأخيرة عرفت تطورات معتبرة إلا أنها ليست بنفس تغير البنى التحتية الاقتصادية ، و خاصة مع دخول برنامج دعم النمو و المخطط الخماسي قيد التنفيذ ، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 57.7 مليار دينار سنة 2000 إلى 1096 مليار دينار سنة 2010 ، ثم عرفت انخفاضا إلى أن استقرت في 781 مليار دينار بالنسبة لقانون المالية 2014.

الشكل 34: تطور مكونات الإستثمار العام في البنية التحتية 2000-2014 (مليار دينار)

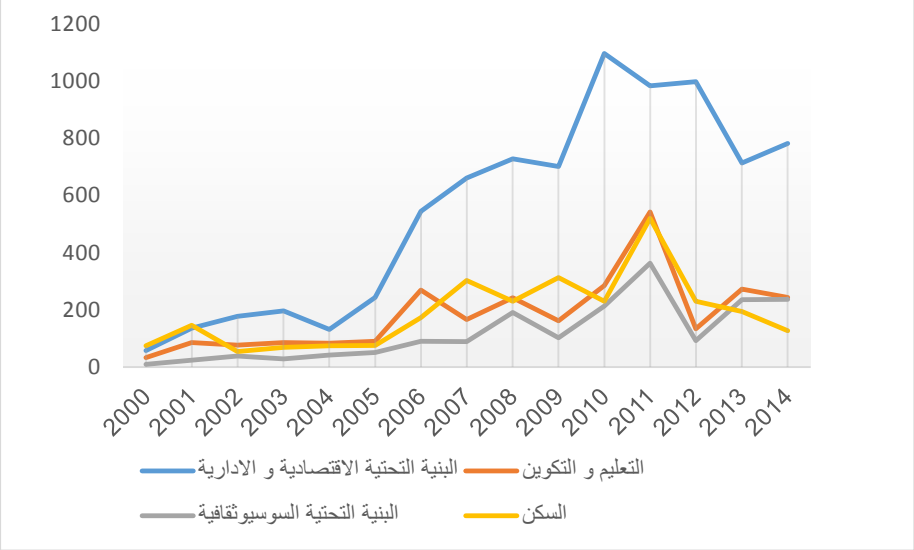

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية 2000-2014

هذه التطورات المعتبرة للبنية التحتية الاقتصادية و التي تمثل عصب الخارجيات الإيجابية المنتظرة ، تبين مدى أهمية المخصصات الموجهة لهذا القطاع و المنتظر منه أن يحقق النمو ، حيث و ليتبين أكثر حجم الرهان الذي أقدم عليه صانعوا السياسات الاقتصادية في الجزائر ، تستعرض الدراسة فيما يلي نسبة الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و التي يوضحها الشكل 35.

الشكل 35 : البنية التحتية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

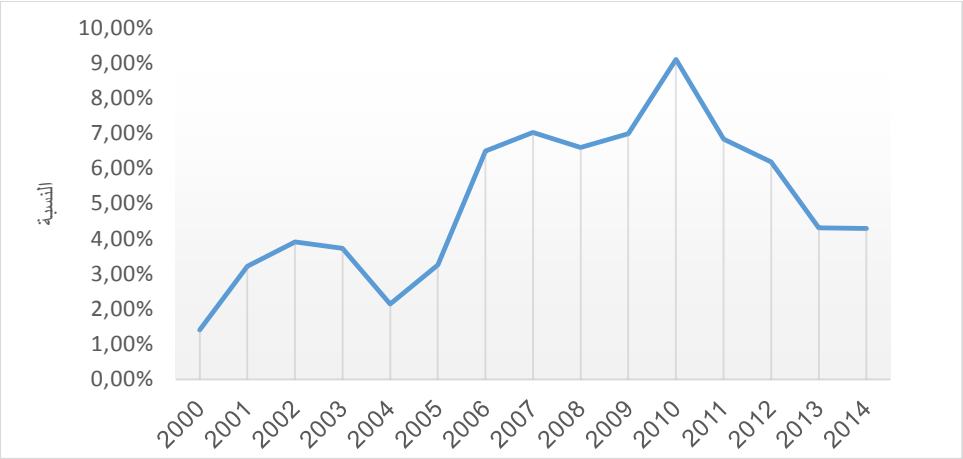

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام قوانين المالية 2000-2014

لقد تراوحت النسبة ما بين 1.4 % في بداية الفترة إلى أن وصلت إلى 9.1 % سنة 2010، و من ثم لتتراجع إلى 4.3 % سنة 2014 ،و بالرغم من التراجع إلا أن هذه النسبة تبقى عالية ، أما نسبة 9.1 % فهي نسبة قياسية. و قد بلغ متوسط النسبة لهذه الفترة 5.03 % .

4.3 عجز الموازنة و حقيقة السعر المرجعي للبترول

بالموازاة مع ارتفاع إيرادات المحروقات و بالتالي إيرادات الموازنة، تم تحقيق فوائض مالية معتبرة، و استنادا إلى تجارب بعض الدول و التي تعتمد موازناتها على الريع النفطي، تم استحداث صندوق خاص سمي بـ " صندوق ضبط الموارد" « *Fond de régulation des recettes* » ، و ذلك بموجب المادة 10[1] من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 [2]، حددت مهمته أساسا في إمتصاص الفوائض المالية السنوية لموازنة الدولة، أي فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية، و استعمالها إما لتسوية العجز الموازني و الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات ، أي تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية ، أو تسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية.

[1] المادة 10 :" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي .وينصص القانون على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وعلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المادة عن طريق التنظيم"

[2] قانون رقم 02-2000 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000

إن تقديرات قانون المالية بالنسبة للجباية البترولية ترتكز على ما يصطلح عليه بالسعر المرجعي لبرميل البترول، و الذي على أساسه يتم تحديد حجم المخصصات الموجهة للإنفاق العام و حجم المخصصات الموجهة للإدخار في صندوق ضبط الموارد. و قد كان السعر المرجعي بالنسبة للفترة 2000-2008 هو 19 دولار للبرميل و بالنسبة للفترة 2009 – 2013 هو 37 دولار للبرميل و قد استمر حتى سنة 2014 .

لا تخفى الأهداف التقنية وراء وضع سعر مرجعي للبرميل النفط في إعداد موازنة الدولة السنوية، غير أن الهدف الضمني و الأساسي هو إرساء تسيير عقلاني للموارد المتأتية من إرتفاع عائدات المحروقات بما أنها المصدر الأول للإيرادات العامة و العملة الصعبة بالنسبة للإقتصاد، غير أن التمعن في تطور كل من الإيرادات و النفقات يضع نقاط استفهام حول عقلانية و جدوى تطبيق السعر في احتساب الإيرادات الموجهة للإنفاق. و مما سبق يتم طرح السؤال التالي : هل أن الموازنة العامة للدولة تتقيد حقيقة بالسعر المرجعي للبترول ؟ أم أنها تتجاوز هذا السعر في تنفيذ الموازنة. الشكل 36 قدم منحنيات لتطور كل من إيرادات الموازنة الكلية، و إيرادات الموازنة المفترض إستخدامها في السنة المالية وفق السعر المرجعي لبرميل النفط ، بالإضافة إلى تطور الإنفاق العام و احتياطات صندوق ضبط الموارد.

الشكل 36 : تطور الإنفاق العام ، الإيرادات العامة و احتياطات صندوق ضبط الموارد

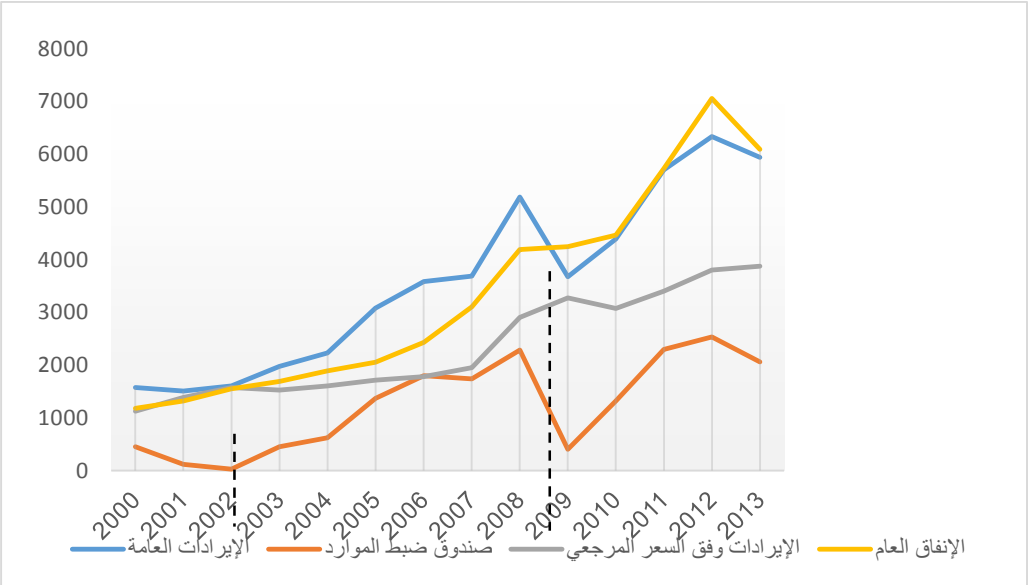

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الخزينة العمومية

من الشكل السابق يلاحظ إرتفاع حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة وفق السعر المرجعي منذ سنة 2002 ، أي أنه تم تسجيل عجز في الموازنة (و ذلك باعتبار ادخار ما يفوق السعر المرجعي في صندوق ضبط الموارد) و ذلك مع انطلاق تنفيذ مخطط الإنعاش الإقتصادي و قد استمرت هذه الوضعية طول الفترة 2002-2013 كما يوضحها الشكل 37.

الشكل37: عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 2000- 2013

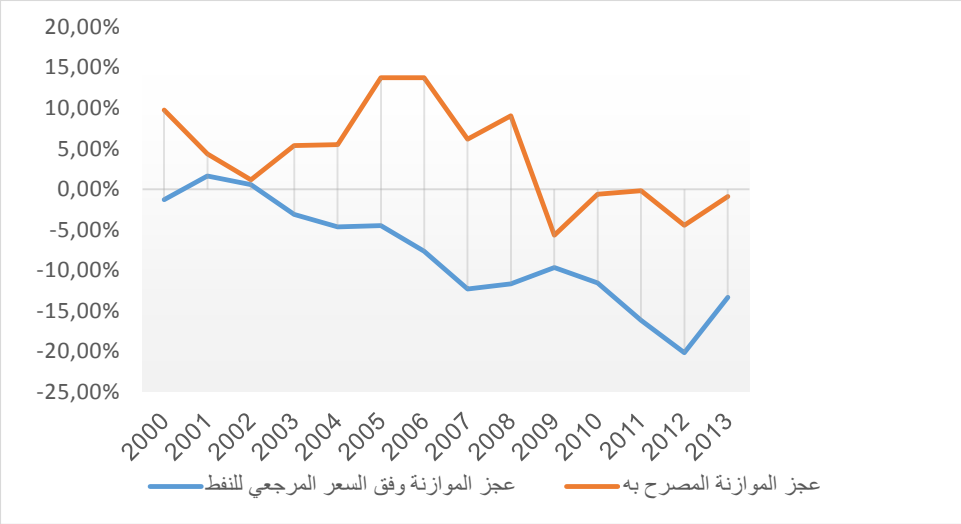

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الخزينة العمومية

و منذ سنة 2009 و مع الصدمة البترولية و انخفاض عائدات المحروقات تم تسجيل أول عجز موازني حقيقي (و الذي استمر حتى سنة 2013) ، و قد شمل حتى ما يفترض توجيهه للإدخار ، أي ما يفوق السعر المرجعي و هذا بالرغم من أن السعر المرجعي و هو 37 دولار يبقى أقل من متوسط سعر البرميل لنفس السنة و الذي قدر بـ 62.2 دولار. و بالرغم من هذا العجز الحقيقي إلا أنه و بالعودة للشكل 35 يلحظ الإرتفاع المستمر لإحتياطات صندوق ضبط الموارد ، و هو الأمر الذي يعود إلى أن الحكومة تلجأ في تسديد العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية إلى خصم جزء من صندوق ضبط الموارد و جزء آخر عن طريق القروض[1].

و بالنتيجة فاستخدام مفهوم السعر المرجعي لبرميل النفط ، ما هو في حقيقة الأمر سوى أسلوب تقني بحت لا يرى أثرة على ترشيد حجم الإنفاق العام الفعلي، بالرغم من أن هذا الأثر المنتظر هو

[1] تستفيد الخزينة العمومية في حالة تسجيل عجز في قوانين المالية من قروض إما على شكل تسبيقات من البنك المركزي ، أو على شكل اكتتاب في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

السبب الضمني الأساسي لاستخدامه. كذلك يلاحظ أن استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات انطلق مبكرا ، أي منذ سنة 2002 ، و لم يؤجل إلى غاية تراجع سعر برميل النفط عن السعر المرجعي (و هو الأمر الذي لم يحدث طول الفترة 2000–2014) ، و بالتالي فإن الإستخدام بالرغم من أنه قانوني إلا أنه لا يتماشى و الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق و هذا ما يعكس غياب الشفافية لأن السعر المرجعي الحقيقي يفوق السعر المرجعي المصرح به بكثير و هذا ليس لسنة واحدة و إنما منذ سنة 2002 إلى غاية 2013 ، و بالتالي فهناك إصرار من قبل الوصاية على هذا النمط في تسيير الموازنة العامة للدولة.

و مما سبق يمكن إستنتاج أن وضع البرامج التنموية 2001– 2014 بما تتضمنه من مخصصات مالية كبيرة ، لا يتوافق مع حجم الإيرادات المفترضة وفق السعر المرجعي، و هذا لا ينشأ عن سوء تقدير في الحسابات و لكن ربما هذا السعر هو إحتراز يقوم به واضع السياسة المالية ، يوفر له مجالا أوسع للمناورة، في حال إنخفاض عوائد المحروقات فإن الحكومة لا تكون ملزمة بخفض السعر المرجعي في قانون المالية و إنما خفض حجم العجز.

4. إختلالات الإستثمار العام في الجزائر 2001 – 2014

يمكن أن تتراوح أثار الإستثمار العام في البنية التحتية بين نقيضين : إما تحقيق الأعظمية و الإستدامة للإنتاج الحقيقي و هذا كنتيجة لإستثمار عام أمثل، أو أن الآثار تتوقف بتوقف الإستثمار العام إذا كان هناك سوء توجيه له ، أو سوء استخدام للموارد، و إذا تجسدت هذه الحالة فالناتج المحلي يعود إلى مستواه الأولي إذا تراجع حجم الإستثمار العام. و الجزائر تتموضع بين هذين النقيضين، و حيث أن المردودية الصفرية غير واقعية، إلا أن انخفاضها يعود إلى العديد من العوامل التي يمكن أن تشوب سيرورة تجسيد المشاريع الإستثمارية . و حسب مختلف التقارير التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية، أو التي قدمها بعض الباحثين أو حتى بعض المعطيات الرسمية، فإن الجزائر سجلت العديد منها،. تحاول الدراسة فيما يلي تسليط الضوء على أهم هذه الإختلالات.

1.4 ضعف جودة البنى الموردة و تأخر الإنجاز

من الإختلالات الأساسية لعملية توريد البنى التحتية ، يلاحظ ضعف جودة البنى التحتية الموردة والتأخر في الإنجاز. و بالنسبة للإشكال الأول، سجل البنك الدولي في تقريره حول تطور الإنفاق العام في الجزائر[1] الضعف التقني و النوعي في عملية الإنجاز، و قد تم تسليط الضوء على قطاع الموارد المائية كمثال ، حيث تم الإشارة إلى ضعف الدراسات التقنية المنجزة، و القدرة التنفيذية المحدودة للجهات الحكومية و للمؤسسات المنجزة على السواء. كذلك من الأمثلة المطروحة لسوء الإنجاز ، يلاحظ مشروع الطريق السيار شرق–غرب و الذي عرف نقائص كبيرة ، حيث تم تسجيل إنهيارات و تدهور للطريق حتى قبل الإنتهاء منه كليا ، و حسب تقديرات أحد المسؤولين السياسيين[2] فإن 300 كلم قد أصابتها الإهتراء، أي ما يمثل أكثر من 30 % من إجمالي طول الطريق و الذي يبلغ 927 كلم سيعاد صيانتها قبل التسليم الكلي للمشروع.

كذلك يلاحظ الإختلال الأبرز و الذي يتمثل في التأخر في إنجاز المشاريع، و هذا الإختلال يأخذ شكلين: الأول زمني ، حيث أن هناك العديد من المشاريع التي عرفت تأخرا في التوريد ، و هناك

[1] World Bank Report N° 36270 – DZ , 2007, « Une Revue des dépenses publiques » www.worldbank.org consulté 12/11/2012

[2] تصريح وزير الأشغال العمومية(2013-2014) فاروق شيعلي للصحافة .

أخرى عرفت تأخرا في الإنطلاق من الأساس ، و الجدول 12 يقدم مقارنة بين فترات الإنجاز المحددة مبدئيا و تلك التي انتهى عليها المشروع.

الجدول 12 : التأخر في تجسيد مشاريع الطرق

المشروع	المخطط المبدئي		المخطط المعدل	
	سنة الإنطلاق	سنة الإنهاء	سنة الإنطلاق	سنة الإنهاء
طريق العفرون–الحسينية	2003	2006	2003	2006
طريق البويرة–العجيبة	2003	2004	2003	2006
ساحة أديس أبابا	2001	2003	2002	2004
تقاطع شوفالي	2001	2004	2003	2005

Source : World Bank Report N° 36270 – DZ , 2007, « Une Revue des dépenses publiques » www.worldbank.org consulté 12/11/2012

يلاحظ بالنسبة لمشروع طريق البويرة/العجيبة أن الإنطلاق تم كما خطط له و هو سنة 2003 ، بينما الإنهاء كان سنة 2006، أي أنه استغرق ثلاث سنوات بالرغم من أن سنة الإنهاء المخطط لها مبدئيا كانت 2004 ، أي من المفترض أن يستغرق الإنجاز سنة واحدة و ليس ثلاث سنوات . بالنسبة لساحة أديس أبابا و تقاطع شوفالي بالجزائر العاصمة فإن الإنطلاق تأخر من سنة 2001 إلى سنة 2003 بالنسبة للأول و إلى سنة 2004 بالنسبة للثاني ، غير أن فترة الإنجاز لم تعرف تأخرا.

الجدول السابق يقدم بعض الأمثلة من آلاف المشاريع التي برمجت خلال برامج الإستثمار العام ، و التي عرف العديد منها هذا النوع من التأخر، و يبقى المثال الأبرز دائما الطريق السيار شرق–غرب، حيث برمج الإنطلاق في إنجاز هذا الأخير في 28 سبتمبر 2006 على أن تنتهي الأشغال مع نهاية سنة 2009 ، حيث أن الآجال التعاقدية تنتهي في 17 جانفي 2010 ، غير أنه بحلول هذا التاريخ الأخير لم يسلم سوى 240 كلم من المشروع و هو ما يقدر بنسبة 25.89 %، و إلى غاية 2015 ، أي بعد 5 سنوات من انتهاء الآجال التعاقدية لا يزال الجزء الشرقي من المشروع قيد الإنجاز ! .

الشكل الآخر للتأخر يتمثل في عدم الإستخدام الكامل للميزانيات المبرمجة في إطار الإستثمار العام في البنية التحتية، فعند انتهاء مخطط الإنعاش الإقتصادي سنة 2004 تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، و تم إنجاز 73 % من المشاريع، أي حوالي 1181 مشروع، و لوحظ وجود 26 % من المشاريع قيد الإنجاز و 1 % منها لم يشرع في تنفيذها[1]. و الجزء الأكبر من التأخر يكمن في مشاريع البنية التحتية ، أما بالنسبة لنسبة إستهلاك المخصصات فترجع أساسا لإستهلاك المخصصات الخاصة بتحسين الحالة المعيشية للسكان، لأن استهلاك مخصصات البنية التحتية يقدم أرقاما أخرى يقدم الجدول13 صورة عنها .

الجدول 13 : نسبة تجسيد الميزانية الأولية

نوع البنية التحتية	2000	2001	2002	2003	2004
البنية التحتية الإدارية و الاقتصادية	% 110.7	% 100.9	% 91.8	% 89.6	% 77
التعليم و التكوين	% 92.9	% 95.5	% 85	84.1 %	% 73.5
السكن	% 118.1	% 94.9	% 96.9	% 81.5	% 87.8
القطاعات السوسيوثقافية	% 122.4	86.9	% 106.7	% 83.1	% 72.4

المصدر: وزارة المالية

الملاحظ أن نسبة استهلاك الميزانية بالنسبة للبنى التحتية للسنة الأخيرة من المخطط أقل من النسبة الإجمالية البالغة 96.22 % ، و الملاحظ أيضا من سنة لأخرى أن هذه النسب تنخفض باستمرار مع ارتفاع حجم المخصصات المالية ، و هو ما يقدم صورة عن عدم قدرة الحكومة بجهازها الإداري و الرقابي على مرافقة التجسيد الفعال لمختلف المشاريع. و بالنسبة لبرنامج دعم النمو 2005–2009 فقد عرف هو الآخر تأخرا في الإنجاز ناتجا عن عمليات إعادة تقييم تكاليف مختلف المشاريع و التي قدرت بـ 130 مليار دولار أضيفت للمخطط الخماسي 2010–2014 .

[1] بوعشة مبارك 2013 ، "الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية-مقاربة نقدية-" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1

2.4 ضعف تحليل التكاليف و ضرورة إعادة التقييم

من الإختلالات الكبيرة و التي شابت عملية تجسيد مشاريع البنية التحتية هي تجاوز ميزانيات المشاريع المجسدة المخصصات الأولية المخططة. بالنسبة للفترة 2000 –2004 قدر البنك الدولي إعادة تقييم التكاليف بالنسبة للبنية التحتية في قطاع النقل بنسبة 15 % من اعتمادات الدفع الأولية ، و تصل النسبة إلى 30 % بالنسبة لبعض المشاريع، و بالنسبة للفترة 2005 – 2009 فالإختلال كبير بحجم الإستثمارات المفترضة و التي بلغت 156 مليار دولار، حيث أن عمليات إعادة التقييم أفرزت عن الحاجة إلى 130 مليار دولار لاستكمال برنامج 2005–2009 و التي تم ضمها إلى المخطط الخماسي كما سبق تناولها في مراحل سابقة من البحث.

و بالنسبة للفترة 2010–2014 فهناك بعض الأرقام المتداولة غير أنها غير رسمية حول إعادة التقييم و التي يفترض تضمينها في البرنامج الخماسي 2015–2019 و الذي خصص له 262.5 مليار دولار. و فيما يلي يقدم الجدول 14 أمثلة عن إعادة تقييم بعض المشاريع ، و صورة عن حجم الإختلالات ما بين المخصصات المالية المخططة و تلك التي أنفقت فعليا بانتهاء المشروع.

الجدول 14 : نسبة التغير في تكلفة المشاريع

المشروع	التكلفة الأولية (مليون دينار)	التكلفة الفعلية(مليون دينار)	نسبة التغير %
مقطع بني مراد (الطريق السيار)	700	4264	% 509.1
ساحة أديس أبابا	1150	1539	% 33.8
طريق البويرة–العجيبة	9753	7753	% -20.5
الطريق الوطني رقم 5	480	851	%77.3

Source : Youcef Ben abdellah 2008 ,« Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? communication au colloque international « ouverture et émergence en Méditerranée » Rabat - Maroc17-18 oct. en voie de publication par l'AUF – Paris.

يلاحظ أن هناك من المشاريع ما بلغ نسبة تغيره أكثر من 500 % ، و هو رقم يقدم صورة عن مدى الإختلال في التقييم المبدئي للمشاريع أو ضعف الرقابة أثناء التجسيد، و يلحظ كذلك وجود

مشاريع خلصت تكلفتها الفعلية إلى أقل من التكلفة الأولية مثل مشروع طريق البويرة/العجيبة حيث بلغت نسبة التغير – 20.5 % ، و هو ما يقدم إشارة عن وجود سوء تقييم في الإتجاهين بالزيادة و النقصان.

و السمة الغالبة على عمليات إعادة التقييم هي غياب أي وثيقة رسمية توضح لماذا إعادة التقييم أو تشرح الإستراتيجية العامة للسلطات العمومية بهذا الخصوص، و بالتالي من الصعب فهم كيف لعملية إعادة التقييم أن ترفع من تكلفة المشاريع، و من ثم تبقى التقارير الصحفية و تصريحات بعض رجال السياسة هي المصدر الوحيد للمعطيات حول حجم المخصصات الموجهة لعملية إعادة التقييم[1]. و في هذا السياق نجد مثلا أن التكلفة المبدئية لمشروع الطريق السيار شرق–غرب قد حددت بـ 11.6 مليار دولار، و بعد ما عرفه المشروع من تأخير و ما حام حوله من قضايا الفساد ، تم تداول العديد من الأرقام حول تكلفة المشروع غير المنتهي بعد، و لم يتم حسم الجدل عبر وثيقة رسمية من السلطات العمومية و إنما من خلال تصريح لوزير الأشغال العمومية في مساءلة أمام نواب البرلمان ببلوغ التكلفة 13 مليار دولار لـ 927 كلم و أن تكلفة الكيلومتر الواحد 1 مليار دينار، أي ما يقارب 10 مليون أورو ، و بالنسبة للسلطات العمومية فهي تكلفة متماشية مع المتداول عالميا ، باعتبار أن أن معدل انجاز الكيلومتر الواحد في فرنسا يتراوح ما بين 8.8 مليون أورو و22 مليون أورو ، في حين يبلغ المعدل في اسبانيا ما بين 7.8 مليون أورو و17.5 مليون أورو كما يمكن أن يصل إلى 45 مليون أورو بسويسرا[2].

إن غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات و المؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع هو ما يخلق هذا النوع من الإختلالات، و يرجع هذا الأمر إلى أن البرامج في حد ذاتها لا تتضمن سيرورة تنفيذ البرامج أو عمليات الرقابة المفترضة لمشاريع ذات مخصصات مالية معتبرة، فوثيقة البرنامج تتضمن فقط المخصصات و الأهداف و هذه الأخيرة تظهر في كثير من الأحيان على شكل إنشائي. من زاوية أخرى فعملية إعادة التقييم ليست أمرا استثنائيا في الجزائر دون غيرها من الدول، فالعديد من المشاريع يمكن أن تخضع لهكذا عملية[3]، إلا أن الإشكال يكمن في مدى خضوع عملية إعادة التقييم لنفس المقاييس المعمول بها دوليا، و من ثم لا يمكن القبول بوجود فوارق كبيرة في تكلفة مشاريع

[1] Youcef Ben abdellah 2008 ,« Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? communication au colloque international « ouverture et émergence en Méditerranée » Rabat - Maroc17-18 oct. en voie de publication par l'AUF – Paris.

[2] تصريح وزير الأشغال العمومية عبد القادر قاضي (2014 - .....)

[3] على سبيل المثال نفق بحر المانش بين المملكة المتحدة و فرنسا إنطلق من تكلفة مبدأية 6.4 مليار أورو و انتهى بتكلفة نهائية 12.5 مليار أورور.

مماثلة في دول أخرى تصل إلى الضعف إلا إذا كان هناك اختلالات كبيرة في تصميم و إعداد و إنجاز المشاريع.

و الإشكال أن الرقابة وضبط المشاريع والتخطيط يشكلون نقطة ضعف كبيرة .فالاختلال قائم حتى قبل بداية المشروع في الميدان، ولذلك يلحظ تضخما في قيمة إنجاز المشاريع في الجزائر بصورة كبيرة رغم أن القيمة أو الكلفة المعتمدة لا يمكن أن تكون مغايرة بين دولة وأخرى بصورة كبيرة، أي أن معدل المتر المربع أو الكيلومتر لا يمكن أن يكون في الجزائر ضعف ما هو عليه في فرنسا أو ثلاثة أضعاف مما هو عليه في المغرب والجزائر لا يمكن أن تكون استثناء في هذا المجال، وكل الهيئات المتخصصة يمكن أن تقدّر قيمة المشروع وأين يكمن الخلل، فتقدير العديد من المشاريع مبالغ فيه ويتعيّن التركيز على الرقابة ومتابعة المشاريع بدقة خاصة الكبيرة و الإستراتيجية، لاسيما من جهة الفوترة والتحكم في الإنجاز، وإلا سيتم تكرار نفس الأخطاء.

3.4 الفساد و ضعف الإطار المؤسسي

لطالما ارتبط الإستثمار في قطاع البنية التحتية بالرشوة و الفساد، و هذا لإعتبارين: (1) البنية التحتية تتميز بالكثافة الرأسمالية ، أي أنها تعبر عن رأسمال مخصص لإستثمارات ثابتة، (2) البنية تحتية نشاط اقتصادي شبكي يتطلب إطار قانوني. هذين الإعتبارين يوضحان خصوصية الإستثمار في البنية التحتية و ارتباطها بالفساد. و يلاحظ أنه من الصعب توحيد قياس رأس المال و التكاليف المخصصة للبنية التحتية، فعلى سبيل المثال هناك صعوبة لتحديد تكلفة مبنى جديد بالمقارنة مع تحديد تكلفة آلة ما، لأن المورد (مؤسسات إنشاء البنية التحتية) يملك معلومات أكثر حول التكلفة الحقيقية من المشتري (السلطات العمومية)، و هذا التباين في المعلومات « *L'asymétrie d'informaion* » هو ما يخلق الفرص لتنامي الرشوة والفساد[1].

و الفساد لا يقلل من إنتاجية الإنفاق العام على البنية التحتية فقط ، و إنما تكلفة الفساد تمتد إلى البنية التحتية في حد ذاتها ، حيث أن توريد بنى تحتية رديئة يخلق تكاليف إضافية على المدى المتوسط و

[1] Global Corruption Report, 2005, « Corruption in construction and post-conflict reconstruction », First published, Pluto press edition, London

المتعلقة بنفقات الصيانة ، و كذلك تكاليف إضافية على المؤسسات الإقتصادية على المدى الطويل ، بحيث يحد من إنتاجيتها و قدراتها التنافسية في مواجهة الأسواق العالمية.

إن اعتماد سياسات استثمار عام ذات مخصصات مالية معتبرة كالتي اتبعتها الجزائر في الفترة 2001-2014 ، و التي تعتبر من أعلى معدلات الإستثمار العام على المستوى العالمي ، يتطلب وجود هياكل و كفاءات إدارية قادرة على استيعاب هذا الحجم من الإستثمار و توجيهه نحو الأهداف المرجوة. و إن كل المشاكل السابقة الذكر، من ارتفاع تكاليف المشاريع ،تأخر الإنجاز، ضعف الدراسات التقنية و تراجع جودة البنى التحتية الموردة ترتبط ببعضها البعض، فضعف الدراسات التقنية يؤدي إلى التأخر في الإنجاز و من ثم ارتفاع التكلفة و رداءة الهياكل المنجزة، و هي حالة تنم عن مشاكل أعمق تتعلق بضعف أو تغاضي الموارد البشرية المسئولة على الإنجاز و سوء تسيير المال العام و الفساد و من ثم ضعف الإطار المؤسسي بشكل عام. و الجدول 15 يقدم مؤشرا عن حالة الإطار المؤسسي في الجزائر، حيث يقدم تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية مؤشرا حول حالة و تطور الإطار المؤسسي لكل دولة ، تتناول الدراسة فيما يلي مقارنة بين كل من الجزائر و المغرب و العربية السعودية.

الجدول 15 : تطور مؤشر الإطار المؤسسي للجزائر ، المغرب و العربية السعودية

التقارير	الجزائر	المغرب	العربية السعودية
2008	3.4	4	84,
2009	3.2	3.9	84,
2010	3.5	3.9	25,
2011	13,	4	55,
2012	2.7	4,1	35,
2013	3	14,	15,
2014	43,	24,	5

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي2008 -2014

إن مؤشر الإطار المؤسسي يقدم صورة عن كفاءة المؤسسات المنوط بها تسيير الشأن الاقتصادي في بلد ما ، و الأرقام تقدم صورة واضحة عن التأخر الذي تشهده الجزائر في إطارها

المؤسسي عن مثيلاتها في المغرب والعربية السعودية ، فبالرغم من التغير و التذبذب الذي يعرفه المؤشر إلا أنه استقر على العموم عند 3.4 ، أما بالنسبة للمغرب فالمؤشر يعكس تطور إطاره المِؤسسي بالمقارنة مع الجزائر حيث انتقل من4 إلى 4.2 ، و بالنسبة للعربية السعودية و التي من المفترض أنها دولة ريعية و تعاني من المشاكل المؤسسية الناتجة عن الريع إلا أنها تعرف تقدما على الجزائر حيث تراوح مؤشرها ما بين 4.8 و 5 . و إذا تم تناول الترتيب حسب آخر تصنيف لسنة 2014 ، يلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 101 ، بينما المغرب احتل المرتبة 49 ، و العربية السعودية احتلت المرتبة 25 و هذا من جموع 144 دولة مصنفة . و يمكن تفسير التأخر الذي تعرفه الجزائر في مشكلين أساسيين هما البيروقراطية الحكومية و الرشوة حيث تشير المؤشرات على أن هاتين المشكلتين هما من أهم المصاعب التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

لقد اتسمت فترة تجسيد برامج الإستثمار العام في البنية التحتية بالإستخدام غير الرشيد لموارد الدولة، ذلك لغياب إستراتيجية واضحة للإصلاح على المدى الطويل، بالتزامن مع سيرورة إدارية ظلت تعرف بيروقراطية و استهلاكا كبير للوقت كنتيجة لجهاز الدولة المركزي المتضخم ، بالإضافة لغياب التنسيق بين مختلف الإدارات و الهيئات العمومية و كذلك ضعف مؤهلات الموارد البشرية في هذه الإدارات بعد أن أصبحت هذه الأخيرة مكتظة بموظفين لم يستطع القطاع الخاص استيعابهم فامتصتهم الإدارات العمومية كشكل من أشكال الحلول الإجتماعية لمشكل اقتصادي و هو البطالة[1].

و حقيقة هناك غياب لبيانات موثوقة تسمح بتقييم دقيق لمدى تفشي الفساد، إلا أنه توجد بعض المؤشرات تسمح بتقديم صورة جزئية عن مدى تفشي الرشوة و الفساد في أوساط الإدارات العمومية سواءا في المستويات العليا أو الدنيا بالنسبة للجزائر ، أهمها مختلف قضايا الفساد التي تم الكشف عنها و التي تتناولها الصحافة و هي في إطار التحقيق القضائي، و أبرزها في مجال الإستثمار العام في البنية التحتية ، القضية المتعلقة بالطريق السيار شرق- غرب . و يلاحظ انعكاس هذه الوقائع على تدني المراتب التي تحتلها الجزائر دائما في التقارير السنوية الدولية حول الفساد ، و التي تصدرها منظمة " شفافية دولية" « *Transparency Internationale* » ، حيث و بالنسبة لسنة 2014 ، احتلت الجزائر

[1] Bertelsmann Transformation Index 2014, « Algeria report », Web Site : www.bti-project.orgv Consulté le 05/12/2014

المرتبة 100 بالنسبة لـ 175 دولة[1] ، بمؤشر فساد بلغ 3.6 من 10 و هو مرادف لإنتشار الفساد بشكل واسع في الدولة. و بالمقارنة مع دول مثل المغرب و تونس يلاحظ احتلالها للمراتب 80 و 79 على الترتيب، أي متقدمة بـ 20 رتبة على الجزائر، و نفس الأمر بالنسبة لدول ريعية أخرى تنتهج سياسات استثمار عام معتبرة مثل المملكة العربية السعودية و التي احتلت المرتبة 55 متقدمة على الجزائر بـ 45 رتبة و الإمارات العربية المتحدة و التي احتلت المرتبة 25 متقدمة على الجزائر بـ 75 رتبة.

بالرغم من أن معظم الدول ذات الاقتصاد الريعي الواقعة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا « MENA » تعاني من مشاكل هيكلية و عدم فعالية الحوكمة كنتيجة للتدخل الطويل المدى من قبل السلطات العمومية في الحياة الإقتصادية، إلا أنه فيما يبدو من الأرقام سابقة الذكر فإن الجزائر تعاني أكثر بالنسبة لإشكال الفساد. و هذا بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية و التي ترجمت من خلال استحداث ما يعرف بـ "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته" بموجب المرسوم الرئاسي 06-413 لسنة 2006[2]، و تعتبر سلطة إدارية مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية ، لها مهمات عديدة : إجرائية مثل استقبال التصريح بالممتلكات لمختلف المسؤولين ، و بحثية كتجميع مختلف البيانات و المعلومات عن ظاهرة الفساد و التقييم الدوري للأدوات القانونية، و كذلك مهمات استشارية ، حيث تعمل على إعداد برامج التوعية ضد الفساد و اقتراح برامج للوقاية من الفساد، اقتراح تدابير ذات طابع تشريعي، و أيضا تقديم توجيهات للهيئات العمومية للوقاية من الفساد.

إلا أن هذه الهيئة لا تملك سلطة التفتيش و في حال الاشتباه فهي تطلب من السلطات الأمنية القيام بالتحقيق و في حالة تسجيل وقائع تشكل مخالفة جزائية فهي ترسل الملف لوزير العدل لإجراء الملاحقة القضائية، غير أنها لم تشرع في ممارسة مهامها إلا سنة 2013 تبعا للمرسوم الرئاسي 12-64 لسنة 2012 [3]، أي بعد 6 سنوات ، و هي إشارة عن غياب إرادة سياسية حقيقية في تفعيل هذه الهيئة ، لأنه لا يوجد سبب موضوعي يفسر التأخر في تشكيل الهيئة 6 سنوات بعد صدور مرسوم تشكيلها.

---

[1] Transparency International corruption perceptions Index 2014, Web Site : www.transparency.org consulté le 17/11/2014

[2] المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 1 ذو القعدة 1427 ه ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2006 ، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74 لسنة 2006 .

[3] المرسوم الرئاسي رقم 12-64 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 7 فيفري سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 8 لسنة 2012 .

غير أن هذه الهيئة ليست الوحيدة في مجالها ، فهناك " الديوان المركزي لقمع الفساد" و الذي أنشأ سنة 2010 [1]، و كذلك "المفتشية العامة للمالية" و هي هيئّة للمراقبة الدائمة تعمل تحت السلطة المباشرة لوزارة المالية . وهي مسئولة عن تدقيق بيانات الأموال العمومية في مرحلة لاحقة، وذلك بإجراء عمليات مراجعة للحسابات وتحقيقات قد تفضي إلى إجراء ملاحقات قضائية، و هناك "مجلس المحاسبة" و هو مؤسسة عليا تتولى المراقبة المالية اللاحقة لمالية الدولة ولمالية السلطات المحلية والمؤسسات العمومية .فإذا رصد مجلس المحاسبة أثناء قيامه بمهامه الرقابية وقائع قد تدل على ارتكاب جرم جنائي، أحال الملف إلى المدعي العام المختص إقليميًا وذلك لغرض إجراء الملاحقة القضائية، و إخطار وزارة العدل بذلك.

بالإضافة لمختلف الهيئات السابقة الذكر هناك الشرطة و الدرك و جهاز الإستخبارات، إلا أن الفساد مستشري في الجزائر، و هناك محاولات أخرى لتجفيف منابع الفساد من خلال محاولة تخفيف المركزية كإعطاء المزيد من الصلاحيات للولاة ، إلا أن تأصل الهرمية في تفكير المسؤولين و الموظفين السامين جعل المهام الإدارية و اتخاذ القرارات صعبا للغاية. و الحكومة ليست المسئول الوحيد عن هذه الوضعية، و إنما جميع الفعاليات الإجتماعية و السياسية تساهم بشكل أو بآخر في الإبقاء على هذا النوع من السلوك و طرق التفكير، بالإضافة إلى اعتبار الولاء السياسي و ليس الكفاءة كمعيار أول لإسناد المسؤوليات، هو سبب آخر في تدني مستوى الكفاءة في تسيير الإقتصاد الجزائري[2].

و بالنتيجة فالإقرار بالمشاكل الهائلة المرتبطة بالفساد، لا يكفي للوقاية من هذه الظاهرة في ظل الصعوبات الحقيقية التي تنشأ بفعل الهياكل الحكومية و التي تسيطر عليها شخصيات المصالح و الولاءات، و بالتالي ليس من السهل فرض معايير الإدارة العقلانية المهنية في مثل هذا المناخ السياسي، و من ثم فمكافحة الفساد لا تزال تعرف نقصا حتى في وجود لوائح قانونية. و الرقابة الإقتصادية الأكثر مصداقية تمر عبر إشراك المجتمع المدني في عمليات التدقيق بالنسبة للأموال العامة، و ذلك من خلال ثلاث طرق[3] : (1) إما أن تقوم منظمات المجتمع المدني بإجراء عمليات تدقيق مستقلة،(2) أو تستخدم

[1] مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2013 ، " خلاصة وافية عن الجزائر"
Site Web : www.onplc.org.dz consulté le 07/05/2014

[2] Bertelsmann Transformation Index 2012, « Algeria report », Web Site : www.bti-project.orgv Consulté le 05/12/2014

[3] المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، أفريل 2014، ص ص 28 -33
Web site : www.intosaijournal.org consulté 14/11/2014

منظمات المجتمع المدني نتائج التدقيق التي يستخلصها المدققين الحكوميين في مساءلة الهيئات الحكومية ، (3) و أخيرا تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل وثيق مع المدققين في أجهزة الرقابة العليا، و هذه الطرق تمثل خلاصة للعديد من التجارب العالمية[1] .

[1] على سبيل المثال ، منذ إنشاء جهاز الرقابة الأعلى في النيبال سنة 1959 و الجهاز يعمل على تعزيز المساءلة و الشفافية من خلال تشكيل لجنة استشارية تابعة لمكتب المراجع العام تتألف من 15 عضو و تضم مجموعة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

خلاصة الفصل الثالث

بالتزامن مع التدهور الأمني، و تبعا للأزمة الإقتصادية 1986 ، اتسمت فترة التسعينات من القرن الماضي – و التي تعتبر فترة ما قبل تجسيد البرامج التنموية– بالتدهور الإقتصادي و الإجتماعي، حيث أن برنامج التعديل الهيكلي بما أفرزه من سياسات إنكماشية انعكس مباشرة على دخول الإفراد و من ثم حجم الإستهلاك الكلي، كما أن الإنخفاض المستمر للمخصصات الموجهة إلى الإستثمار العام أثر على حالة مخزون البنية التحتية ، و التدهور الأكبر كان لمستوى الإنتاج الوطني ، و خاصة القطاع الصناعي و الذي انخفض إلى أقل من 50 % من إمكانيات إنتاجه . في هذا السياق كانت مخصصات البرامج الإستثمارية ضخمة و غير مسبوقة، و سجلت الجزائر مستويات من الإنفاق العام ، تعد من الأعلى على المستوى العالمي ، و احتلت البنية التحتية و خاصة القاعدية منها مكانة خاصة في ظل هذه البرامج.

غير أن سيرورة تجسيد هذه البرامج عرفت اختلالات كبيرة تحد من فعالية الإستثمار العام ، و فاعلية البنية التحتية و ترهن مردودية تدخل السلطات العمومية ككل. و تبرز في هذا السياق التكلفة المرتفعة للبرامج و الإضطرار في الكثير من الأحيان إلى إعادة تقييم المشاريع ، و هو ما يجعل من التخصيص الكفأ للموارد محل تساؤل. كما شكل التأخير في الإنجاز السمة المشتركة لمعظم المشاريع ، و هي نتائج تجد تفسيرها في سببين : انتشار الفساد و انعدام المساءلة القانونية للمسئولين على القطاعات ، و عدم قدرة الإدارات العمومية على تسيير هذا الحجم من البرامج كنتيجة لضعف الموارد البشرية و عدم قدرتها على مواكبة هذا النسق من الإستثمار العام

الفصل الرابع

تطور البنية التحتية و النمو الاقتصادي

في الجزائر 2001-2014

"لقد سلكنا طريقا و كنا نحسب أنه يوصلنا إلى الجنة،

و الآن لابد من مراجعة جذرية لأشياء كثيرة، بعدما

تأكدنا أن هذا الطريق لا يقودنا إلى الجنة"

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

في خطاب ألقاه في 2008.07.26

أمام رؤساء المجالس المحلية، الولاة و أعضاء الحكومة

تمهيد

بعد أن تم استعراض مختلف الأطر النظرية و التي توضح العلاقة بين الإستثمار العام في البنية التحتية و النمو الاقتصادي ، بالإضافة للبنية التحتية و مساهمتها الإقتصادية ، و بعد إستعراض برامج الإستثمار العام الطموحة المتبعة و ما شابها من إختلالات ، فإن التوجه في هذه المرحلة من الدراسة يكون نحو تحليل أثر هذه البرامج و تطورات الإستثمار العام على مخزون البنية التحتية أولا و من ثم النمو الإقتصادي. و لهذا الغرض فإن الفصل الرابع و الأخير يعرج على المحاور التالية:

- تحليل تطور مخزون و جودة البنية التحتية مع نهاية فترة تجسيد برامج الإستثمار العام الثلاث.
- تتبع القنوات التي يمر من خلالها أثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الإقتصادي و التي تتمثل أساسا في مؤشرات العرض(الإنتاج الوطني و الإستثمار) و الطلب (الإستهلاك).
- عبر استخدام مقاربة قياسية يتم اختبار وجود علاقة سببية ما بين الإستثمار العام في البنية التحتية و النمو الإقتصادي.
- و أخيرا تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي بعد فترة 15 سنة من ضخ مبالغ مالية ضخمة على شكل استثمارات عامة.

هذه المحاور تسمح و كإنهاء للدراسة باستنتاج أثر الإستثمار العام على النمو الإقتصادي و إن كان هذا الأثر مستداما أو ظرفيا و تفسير هذه النتائج على ضوء مختلف المقاربات النظرية المقدمة و على ضوء سيرورة الإستثمار العام المدروسة.

1. تطور مخزون و جودة البنية التحتية

في سياق تحليل العلاقة ما بين الإستثمار العام في البنية التحتية و النمو الاقتصادي ، من الضروري أولا تقديم صورة عن تطور جودة و حجم مخزون الجزائر من البنى التحتية ، و هذا بالتزامن مع الإنتهاء من تجسيد برامج الإستثمار العام سابقة الذكر، فهذا المخزون يقدم مؤشر أولي عن نجاعة السياسة المنتهجة خلال الفترة 2001-2014 . حيث أنه بالرغم من الموارد الضخمة و التي تم تخصيصها في سبيل تطوير البنية التحتية ، و التي تم استعراضها و التي تعد من أعلى النسب في العالم ، إلا أن النتائج حسب المؤشرات و التقارير العالمية تعكس واقعا لا يتماشى و الجهود المبذولة.

الشكل التالي يقدم مؤشرات حول جودة البنية التحتية للجزائر مع نهاية سنة 2014، و هي سنة الإنتهاء من المخطط الخماسي الثالث 2010-2014 ، و هذا حسب التقرير الذي يقدمه "المنتدى الاقتصادي العالمي" « *World Economic Forum* » حول تنافسية الإقتصاديات على المستوى العالمي « *Global Competitiveness Report* » .

الشكل 38 : مؤشرات جودة البنية التحتية في الجزائر 2014

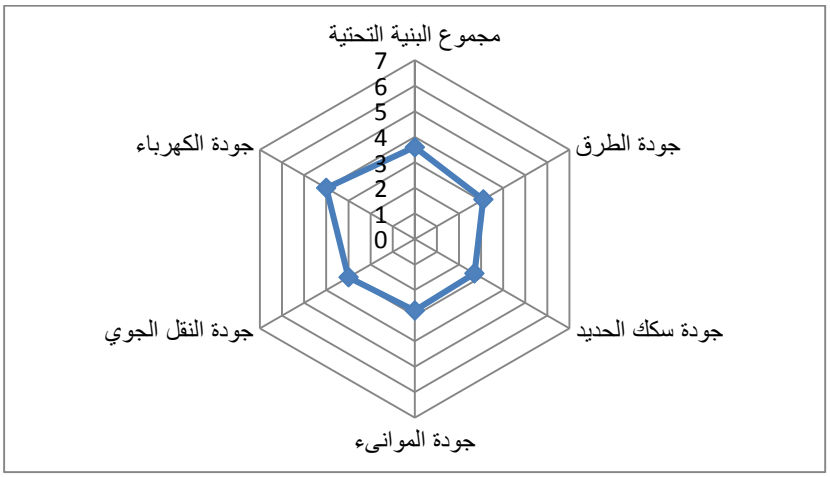

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية 2014

فباعتبار الدور المحوري للبنية التحتية في الاقتصاد يقدم التقرير مؤشرات حول تطور جودة البنية التحتية، فالبنسبة للتقرير تسهم البنية التحتية في الدفع بتنافسية الاقتصاد من خلال توجيه توطين النشاطات الاقتصادية ، و إحداث التقارب بين مختلف المناطق من خلال دمج السوق الوطنية و ربطها بأسواق في بلدان و مناطق أخرى.

فجودة خدمات الطرق ، سكك الحديد، الموانئ ، المطارات، الكهرباء و الاتصالات تسمح لأصحاب المشاريع الحصول على بضائعهم بطريقة آمنة و في الوقت المناسب و بأقل تكلفة. بالإضافة إلى شبكة إتصالات كثيفة و سريعة تسمح بالتدفق الحر للمعلومات، مما يزيد من الكفاءة الإقتصادية الشاملة[1]. جميع هذه المكونات من شبكات البنية التحتية، يقدم التقرير السنوي مؤشرات حولها ، و التي تم استعراضها بالنسبة الجزائر في الشكل39 . السلم المستخدم من 7 درجات، فالبنسبة لمجموع البنية التحتية بلغ المؤشر 3.6 درجة، و بالنسبة لجودة الطرق سكك الحديد هي على الترتيب 3.1 و 2.7 درجة ، أما الموانىء و المطارات فقد بلغت 2.8 و 3 درجات ، هي في جميعها مؤشرات متوسطة أو أقل من المتوسط و المؤشر الوحيد الذي فاق المتوسط يتمثل في مؤشر الكهرباء و الذي بلغ 4 درجات.

بصفة عامة يقدم تقرير Davos أرقاما مخيبة للآمال ، و هذا إذا أخذ بعين الإعتبار أن الاستثمار العام في البنية التحتية في الجزائر خلال الـ 15 سنة الأخيرة قد مثل رهانا استراتيجيا للنمو و التنمية. و للحصول على صورة أوضح حول التطور الحاصل في قطاع البنية التحتية يوضح الشكل التالي مقارنة لمسار المراتب التي تحصلت عليها الجزائر و المغرب و العربية السعودية في مؤشر جودة البنية التحتية خلال الفترة 2008-2014.

الشكل 39: تطور تصنيف الجزائر، المغرب و السعودية في مجال البنية التحتية

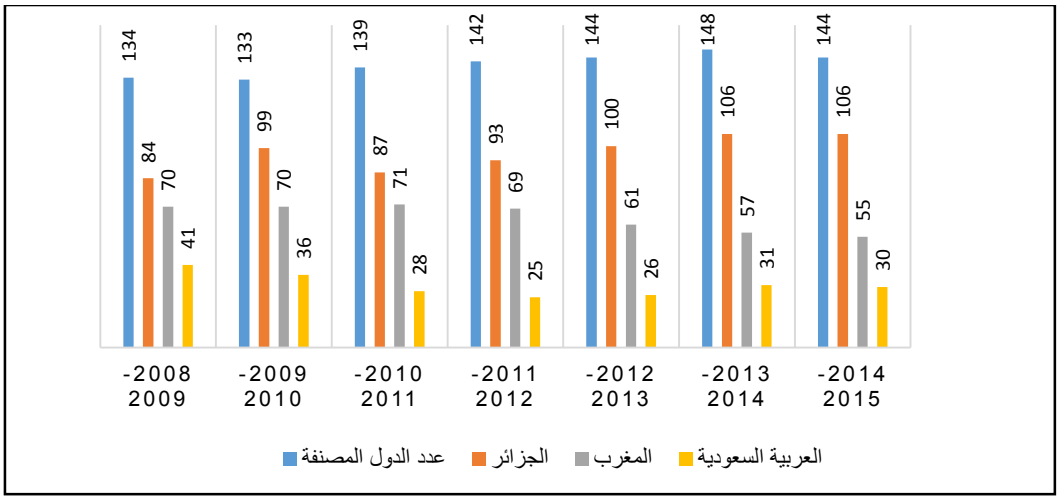

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2008 -2014

[1] World Economic forum,2014. « Globale Competitiveness Report 2014-2015 », P 24

و قد تم الأخذ بالمغرب ، لوفرة الإحصائيات و تشابهه مع الجزائر في الطبيعة الجغرافية و المناخ ، أما العربية السعودية فقد تم اختيارها لتشابه اقتصادها مع الاقتصاد الجزائري من حيث الاعتماد على الريع. من الشكل السابق يتضح أن الجزائر تحتل دائما المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع المغرب و العربية السعودية ، و هذا بالرغم من أن المجال الزمني لهذه المعطيات هو من 2008 إلى 2014 ، و المفترض أن ثمار الاستثمارات الكبرى الجزائرية قد تجلت إلا أنها لا تعكس ذلك. ففي سنة 2008 احتلت الجزائر المرتبة 84 من 134 دولة مصنفة ، بينما المغرب احتل المرتبة 70 ، و هو الدولة غير الريعية و التي لم تتبع برامج بضخامة البرامج الجزائرية ، و يلاحظ أيضا أن العربية السعودية احتلت المرتبة 41 و التي تعتبر مرتبة متقدمة نوعا ما حتى في التصنيف العالمي و لا مجال لمقارنة الجزائر بها و هي التي تتشابه مع الجزائر من حيث القدرات المالية و المساحة.

و بتتبع التطورات في التصنيف مع مرور الزمن حتى تصنيف 2014-2015 ، يلاحظ أن الجزائر انتقلت من الرتبة 84 إلى 99 إلى 87 ثم 93 ثم 100 و في السنتين الأخيرتين 106 ، أي أن حالة البنية التحتية في الجزائر و مع استمرار ضخ المليارات على شكل استثمارات ما فتئت تتراجع على عكس المنطقي و المأمول. بينما بالنسبة للمغرب فهناك تحسن مستمر و ثابت في تصنيفها العالمي، حيث انتقلت من المرتبة 70 إلى المرتبة 55 خلال نفس الفترة ، و نفس الشيء بالنسبة للعربية السعودية حيث انتقلت هذه الأخيرة و لو بتذبذب من المرتبة 41 إلى المرتبة 30 و تخللتها مرتبة متقدمة هي 25 بالنسبة للتقرير 2011-2012 .

قد يقدم تحليل المراتب صورة عن الفروق بين البلدان ، لكن في ظل تغير عدد البلدان المصنفة من سنة لأخرى ، فالأحسن و لأخذ صورة أدق عن تطور حالة البنية التحتية هو التوجه نحو دراسة التغير في المؤشر و الذي يوضحه الجدول 16 . من خلال الأرقام التي يحتويها الجدول، يلاحظ أن مؤشر الجزائر عرف ثباتا نوعا ما بمقارنة بداية الفترة مع نهايتها ، حيث انتقل من 3 إلى 3.1 و ذلك بالرغم من أنه عرف ارتفاعا نوعا ما ليبلغ 3.5 سنة 2011 ، إلا أنه سرعان ما عرف تدهورا ليعود إلى 3.1 سنة 2014 ، و هذا دائما بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية ، مما يطرح السؤال حول نجاعة الاستثمارات المبذولة في هذا الإطار خاصة . و لو أخذ بعين الاعتبار تطور المؤشر بالنسبة للمغرب، يلاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة أن المؤشر انتقل و بطريقة ثابتة و متصاعدة من 3.5 إلى 4.4 ، و هو ما يشير إلى وجود فعالية في تحسين البنية التحتية و هو ما انعكس على تصنيف المغرب

الجدول 16 : تطور مؤشر البنية التحتية للجزائر ، المغرب و العربية السعودية

التقارير	الجزائر	المغرب	العربية السعودية
2009-2008	3	3,5	4,4
2010-2009	2,9	3,6	4,6
2011-2010	3,5	3,8	5,1
2012-2011	3,4	3,9	5,3
2013-2012	3,2	4,1	5,2
2014-2013	3,1	4,3	5,2
2015-2014	3,1	4,4	5,2

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي2008 -2014

عالميا، و نفس الأمر بالنسبة للعربية السعودية حيث أن المؤشر عرف تطورا مستمرا و متصاعدا من 4.4 إلى 5.3 ثم ليستقر عند 5.2 في السنوات الأخيرة، و من ثم فهناك تحسن حقيقي في مستوى البنية التحتية مع مرور الزمن و هو ما يعكس فعالية في الإستثمار العام و التحسين و التطوير.

المؤشر الآخر و الذي يمكن تناوله (الجدول 17) و الذي يقدم صورة شاملة عن تطور خدمات البنية التحتية الإقتصادية ، هو مؤشر أداء و جودة الخدمات اللوجيستيكية *«Logistics performance index: Competence and quality of logistics services»* و الذي تقدمه بيانات البنك الدولي، و هذا المؤشر يتراوح بين 1 و الذي يعبر عن خدمات ضعيفة جدا و 5 و التي تمثل مستوى عال جدا من الخدمات.

الجدول17: تطور مؤشر الخدمات اللوجيستسكية للجزائر 2007- 2014

السنة	2007	2012	2013	2014
المؤشر	1.83	2.06	2.02	2.54

Source ;World Bank

الملاحظة الأولى التي يمكن استخراجها من الجدول السابق أن مؤشر الخدمات اللوجيستيكية في الجزائر سنة 2007 بلغ 1.83 و هو ما يشير إلى مستوى ضعيف من الخدمات، أي أنه بعد 6 سنوات

من إنطلاق الإستثمار العام في الجزائر لم تثمر الجهود عن تطور ملحوظ في خدمات البنية التحتية و التي كانت منخفضة من الأساس قبل الشروع في برامج البنية التحتية كما تم التعرض له سابقا[1].

و بنهاية سنة 2014 عرف المؤشر تطورا ملحوظا حيث انتقل إلى 2.54 من 5 و ما يعبر عن مستوى متوسط من الخدمات، و ما يقدم صورة أوضح عن مستوى الذي وصلت إليه حالة البنية التحتية اللوجيستيكية الجزائرية مع نهاية سنة 2014 ، هو تقديم مقارنة مع مجموعة من الدول بالنسبة لنفس السنة كما يقدمها الشكل 40 .

الشكل 40 : مؤشر آداء الخدمات اللوجيستيكية لسنة 2014 (مجموعة من الدول)

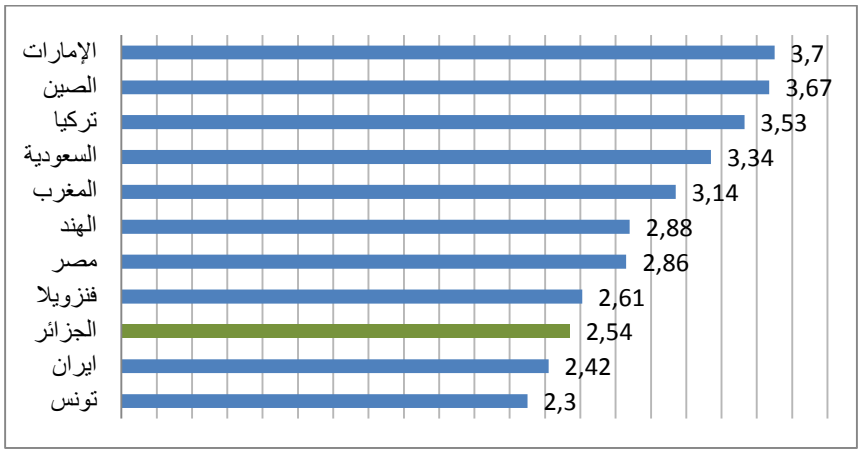

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

مجموعة الدول التي تضمنها الشكل السابق في معظمها متقاربة اقتصاديا و جغرافيا مع الجزائر و أخرى تشترك اقتصادياتها و الاقتصاد الجزائري في كونها اقتصاديات ريعية. الملاحظ أن الجزائر احتلت مرتبة متدنية بالمقارنة مع دول تمتلك موارد أقل من الجزائر كمصر و المغرب و التي لم تنتهج سياسة ضخمة من الإستثمار العام كالجزائر. كذلك بالمقارنة مع الدول التي تتشابه مع الجزائر من حيث الإمكانيات يلاحظ أنها تقدمت على هذه الأخيرة كفنزويلا ، السعودية و الإمارات ، و لا مجال للمقارنة مع دول ناشئة كتركيا و الصين .

المؤشرات السابقة تقدم صورة قاتمة عن نتائج برامج الإستثمار العام بالنسبة للبنية التحتية الموردة، حيث غالبا ما احتلت الجزائر مراتب متدنية و مؤشرات منخفضة بالنسبة لمختلف المؤشرات المقدمة، و

[1] تم التعرض لحالة البنية التحتية في الجزائر ما قبل برامج الإستثمار العام 2001-2014 في الجزء الأول من الفصل الثالث.

هو ما يثير التساؤل حول فعالية[1] الإستثمار العام المنتهج، و يعكس حجم الأثر الذي خلفته الإختلالات التي عرفتها سيرورة الإستثمار العام و التي تم تناولها فيما سبق من ضعف مستوى الإنشاءات و رداءة البنى التحتية الموردة و الذي انعكس على مستوى الخدمات مع دخول هذه البنى التحتية حيز الخدمة.

إن المؤشرات السابقة الخاصة بالبنية التحتية تتحدد من مجموعة أخرى من المؤشرات و التي يمكن تقسيمها على أربع محاور هي :

- مؤشرات البنى التحتية للنقل
- مؤشرات البنية التحتية للموارد المائية
- مؤشر جودة الطاقة الكهربائية
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات

و بغية تسليط المزيد من الضوء على تطور مخزون و جودة البنية التحتية في الجزائر، تتناول الدراسة فيما يلي تحليل مختلف القطاعات المكونة للبنية التحتية الإقتصادية ، بالشكل الذي يسمح بتحديد القطاعات التي عرفت تطورا معتبرا من تلك التي لازالت تشهد قصورا في الوفرة و من ثم محدودية الخدمات.

1.1 البنية التحتية الموجهة للنقل

حظي قطاع النقل والأشغال العمومية بالحصة الأكبر من برامج الإستثمار العام في الجزائر للفترة 2001-2014 ، و يعبر هذا القطاع عن مجموع الإستثمارات في البنية التحتية المتعلقة بالطرق، سكك الحديد ، الموانئ و المطارات بالإضافة إلى المنشآت الفنية من جسور و أنفاق . و فيما يلي يتم استعراض تطور المخزون الوطني و بعض الإحصائيات المتوفرة عن الهياكل المجسدة من هذه البنى التحتية خلال فترة الدراسة[2].

يقدم الشكل 41 تطور المخزون الوطني من الطرق الوطنية و الولائية بالنسبة للفترة 2000-2011 ، حيث انتقل مخزون الطرق الوطنية من 27370 كلم سنة 2000 إلى 29567 سنة 2011 ، أي أن مخزون الطرق الوطنية ارتفع خلال هذه الفترة بـ 2197 كلم ، أي بمعدل تغير بلغ 8%.

[1] الفعالية هي مقارنة النتائج مع حجم الموارد التي تم تخصيصها.

[2] Ministère des travaux publics, 2007,"Les Travaux publics en Algérie : Histoire et perspectives"

الشكل 41 : تطور مخزون الجزائر من البنى التحتية 2000-2011

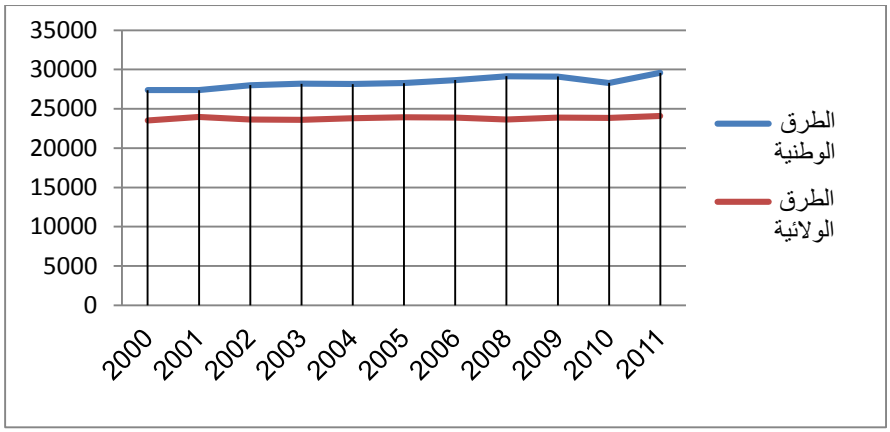

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة الأشغال العمومية

و بالنسبة للطرق الولائية انتقل المخزون من 23531 سنة 2000 إلى 24107 ، حيث ارتفع بـ 576 كلم ، أي بمعدل تغير بلغ 2.4 % . و هذه الأرقام لا تأخذ بعين الإعتبار عمليات الصيانة للطرق المهترئة و التي تمت خلال نفس الفترة ، و كذلك فإن هذه الإحصائيات لا تأخذ بعين الإعتبار المقاطع المنجزة من الطريق السيار شرق-غرب.

و بالنسبة لقطاع السكك الحديدية ، يلاحظ أن المخزون الوطني انتقل من 3579 كلم إلى 3851 كلم، أي بزيادة بلغت 271 كلم فقط، و بمعدل تغير بلغ 7.5 % كما يوضحه الشكل42

الشكل 42 : تطور المخزون الوطني من السكك الحديدية2000 - 2011

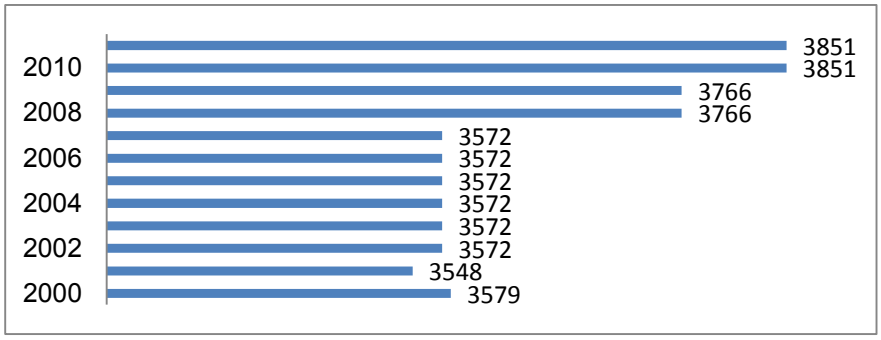

Source :World Bank

بالنسبة للإحصائيات السابقة فهي تشمل حجم الخطوط المستغلة ، و من ثم فهي تتضمن الخطوط الجديدة التي تم إنشاءها و القديمة و التي تم صيانتها و إعادتها للخدمة. و الملاحظ بالنسبة لقطاع السكك الحديدية أنه لم يحظى بنفس الإهتمام الذي أولته السلطات العمومية لقطاع الطرق ، و الذي

يبرز من خلال الفرق في حجم المخصصات التي تم توجيهها إلى القطاعين و التي تم تناولها في مراحل سابقة من الدراسة. و هنا يبرز الخيار و المفاضلة الذي أقدمت عليها الوصاية ، و هذا بالرغم من أن قطاع السكك الحديدية هو الأقل تكلفة و الأكثر أمانا و الأقل تلويثا للبيئة بالمقارنة مع جميع قطاعات النقل. بالإضافة لما سبق هناك مؤشرات أخرى تقدم صورة عن مستوى استخدام البنية التحتية من السكك الحديدية و التي يقدمها الشكل43 .

الشكل 43: مستوى استخدام السكك الحديدية

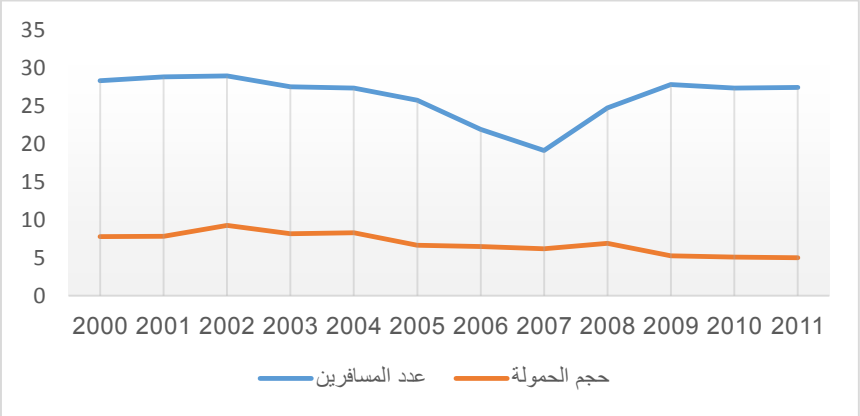

المصدر : وزارة النقل

في حين أن المخزون الوطني للسكك الحديدية اتجه نحو الإرتفاع بغض النظر عن النسبة القليلة، يلاحظ أن مستوى استخدام هذا القطاع من النقل اتجه نحو النقصان و ذلك بالنسبة للمسافرين و لنقل البضائع على السواء. حيث انتقل عدد المسافرين من 28.3 مليون راكب سنة 2000 إلى 27.4 مليون مسافر سنة 2011 أي بانخفاض قدره 0.9 مليون مسافر و هو ما يمثل تراجع بمعدل 3 % .

و بالنسبة لنقل السلع فقد انتقلت الكميات من 7.79 مليون طن سنة 2000 إلى 4.98 مليون طن سنة 2011 ، و هو ما يمثل تراجع بـ 2.81 مليون طن أي ما يمثل تراجع بـ 36 % . و هذه التغيرات هي إشارة إلى أن قطاع النقل يعاني من إشكال أولي يتمثل في عدم القدرة على إستغلال الخطط و الموارد المتاحة قبل أن يكون إشكال وفرة خطوط. و هذا لا يعني أن الخطوط المتوفرة قبل الإنطلاق في برامج الإستثمار العام ، و إنما هي إشارة واضحة عن مشاكل في تسيير هذا القطاع تحول دون أن يقوم بدوه في المساهمة في ترقية الإقتصاد الوطني[1].

[1] نظرا لعدم وفرة البيانات لجميع البنى التحتية يتم تقديم بعض المؤشرات لإعطاء صورة عن اتجاه تطور المخزون الوطني.

و بالنسبة لقطاع الموانئ يلحظ أنه عرف العديد من عمليات التوسيع و الصيانة لمختلف المكونات، سواء موانئ الصيد أو الموانئ التجارية. و خلال الفترة 2005-2010[1]، كان هناك استلام للعديد من البنى التحتية المينائية كما يبين الجدول 18 .

الجدول 18 : مشاريع مجسدة في قطاع الموانىء 2005-2010

موانئ صيد	توسيع موانئ صيد	تعزيز موانئ	أرصفة	حماية الشواطئ	جرف موانئ	مجموع العمليات
5	13	13	24		5	60

المصدر: وزارة الأشغال العمومية

من الجدول السابق يلاحظ أنه كان هناك اهتمام بموانئ الصيد حيث تم إنشاء 5 و توسيع 13 ، كما تم تعزيز 13 رصيف بالإضافة للموجودة أصلا و ذلك في مختلف الموانئ ، كما تمت عمليات جرف لـ 5 موانئ .

بالنسبة للمطارات فتمثلت البنى التحتية الجديدة أساسا في عمليات استحداث و توسيع و صيانة للمدارج في مختلف المطارات على مستوى القطر الجزائري. و تمثلت أساسا في استحداث 27900 م من المدارج الرئيسية، و 11400 م من المدارج الثانوية، بالإضافة إلى إعادة تهيئة 15200 م من المدارج الموجودة و توسيع لـ 600 م من المدارج الرئيسية ، و هذه البيانات يوضحها الجدول 19.

الجدول 19 : المشاريع المجسدة في قطاع المطارات 2005-2010

نوع المشروع	المسافة (م)
مدرج رئيسي	27900
مدرج ثانوي	11400
إعادة تهيئة لمدارج موجودة	15200
مدرج ثاني	3000
توسيع لمدارج رئيسية	600

المصدر: وزارة الأشغال العمومية

[1] بالنسبة لقطاع الموانئ و المطارات هناك نقص كبير في الإحصائيات و في بعض الأحيان تضارب و خلط ما بين إحصا ئيات المشاريع المجسدة أو التي في طور الإنجاز..

و إذا تم الأخذ بعين الإعتبار للفترة 2001-2010 ، فإن الجدول 20 يقدم صورة عن حجم و توزع المشاريع المجسدة خلال هذه الفترة و هذا على اختلاف أنواعها، و قد بلغ عددها 48 مشروع.

الجدول 20 : المشاريع المجسدة في قطاع المطارات 2001-2010

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	4	6	6	9	2	5	7	1	4	4

المصدر: وزارة الأشغال العمومية

و بالمجمل عرف قطاع النقل العديد من التغيرات من ناحية المخزون ، و لتحليل جودة خدمات هذا القطاع يتم استعراض مختلف المؤشرات بالنسبة للقطاعات السابقة الذكر و ذلك بالنسبة للفترة 2008-2014 و التي يوضحها الشكل 44 .

الشكل 44 : تطور جودة خدمات قطاع النقل 2008-2014

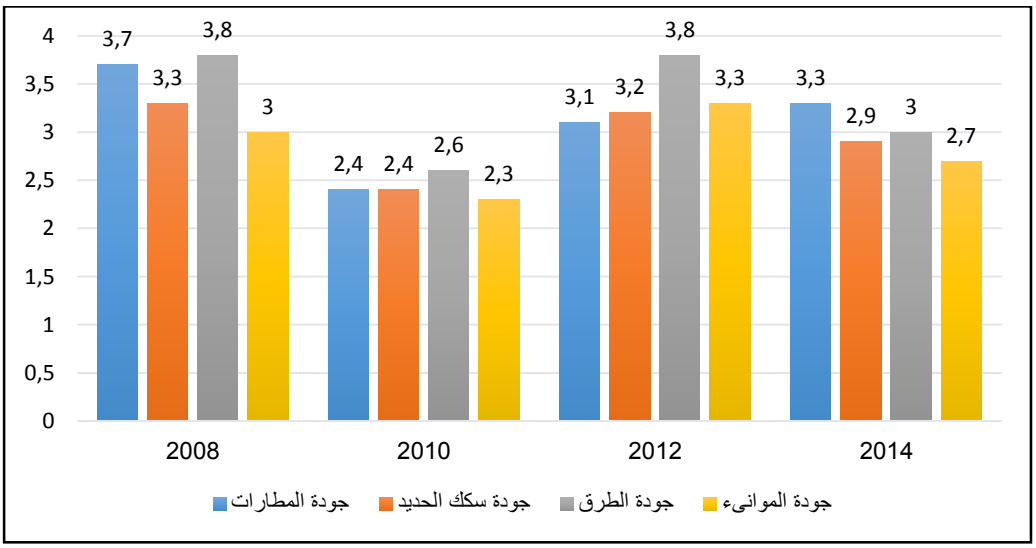

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي2008 -2014

بالنسبة لجودة المطارات يلاحظ أن المؤشر عرف تراجعا مستمرا خلال الفترة 2008-2014 ليتراوح ما بين 3.7 و 2.7 نقطة من 7 ، أما بالنسبة لمؤشر جودة سكك الحديد فالمؤشر عرف تراجعا هو الآخر ما بين 3.3 و 2.9 خلال نفس الفترة ، و بالنسبة لمؤشر جودة الطرق، فهو الآخر عرف تراجعا بمقارنة

أول الفترة مع آخرها، حيث انتقل من 3.8 إلى 2.7 ، و بالنسبة لجودة الموانئ يلاحظ أن هذه الأخيرة هي الأخرى عرفت تقهقرا في مؤشر جودة البنية التحتية من 3 إلى 2.7 درجة.

من الأهداف الأساسية في عملية تطوير البنية التحتية، هو تحسين الخدمة بالشكل الذي يسمح بخفض تكاليف النقل بالنسبة للمؤسسات الخاصة مما يسمح برفع إنتاجية المؤسسات العاملة في القطاع الإنتاجي. غير أنه مع مختلف جهود الإستثمار في مختلف القطاعات المتعلقة بالمواصلات و النقل في الجزائر ، كان هناك ارتفاع مسمر لتكاليف النقل، و هو ما يبينه الشكل 45 .

الشكل 45 : تطور الرقم الإستدلالي لأسعار النقل 2001-2011

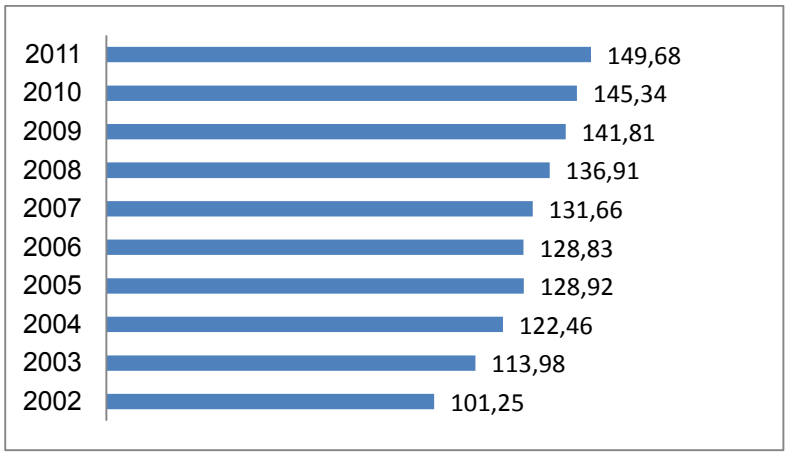

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات(سنة الأساس 2001)

بمقارنة أول الفترة 2002 مع آخر الفترة 2011 ، يلاحظ انتقال الرقم الإستدلالي من 101.25 إلى 149.68، و هو ما يمثل ارتفاع في تكاليف النقل بحوالي 48 % .

و بالنتيجة يلحظ أن هناك تحرك في اتجاهين مختلفين بين جهود الإستثمار العام في البنية التحتية للنقل و تحسن خدمات هذه البنية، أي أنه مع استمرار جهود الإستثمار في محاولة تطوير قطاع النقل هناك أثر سلبي من ناحية جودة الخدمة بالنسبة لهذا القطاع، و هو ما يثير التساؤل و يقدم صورة متشائمة عن جدوى و فعالية المشاريع الضخمة و المخصصات المرصودة لتطوير هذه القطاعات، و يقدم نتيجة أخرى فحواها أن عملية الإستثمار العام في قطاع النقل لا تعدو أن تكون عملية إنفاق، فليس هناك إستراتيجية واضحة لتطوير قطاع النقل بالشكل الذي يمثل فيه التوسع في البنى التحتية جزء من هذه الإستراتيجية و ليس كلها .

2.1 قطاع الطاقة

تمثل البنية التحتية للطاقة دعامة أساسية لتطور النشاط الإقتصادي ، و تحفيز الإستثمار الخاص لا يكون إلا من خلال توفير المزيد من موارد الطاقة بأسعار مقبولة. و المصدر الأول للطاقة و الأكثر استخداما هو الكهرباء . و قد عرف هذا القطاع تطورات معتبرة بالنسبة للجزائر خلال فترة تجسيد برامج الإستثمار العام، و ذلك من خلال توسيع الشبكة و استحداث المولدات مما رفع من الطاقة الإجمالية المتاحة للسكان و المؤسسات ، و التي يوضحها الشكل 46 .

الشكل46 : تطور حجم إنتاج الكهرباء

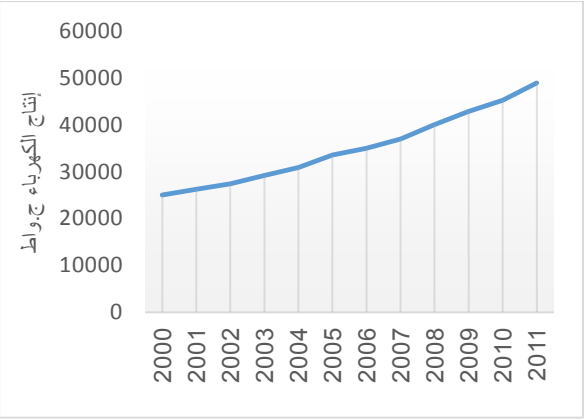

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم

الشكل47: تطور عدد المشتركين

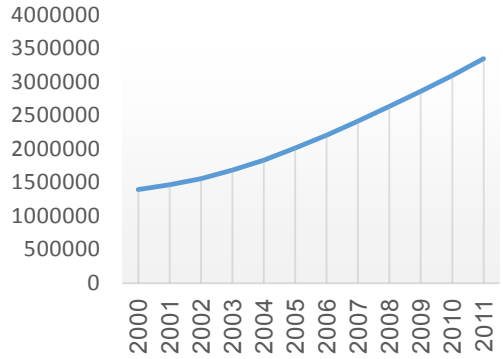

المصدر: الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز Sonalgaz

حيث انتقل حجم الإنتاج الجزائري من الكهرباء من 25029 جيغا واط سنة 2000 إلى 48902 جيغا واط سنة 2011 ، اي بمعامل تغير بلغ 1.95 مرة، أي بحوالي الضعف. و نفس الشيء بالنسبة لتوسع الشبكة و التي يوضحها الشكل 47 ، حيث لوحظ انتقال عدد المشتركين من 4 ملايين و 544 ألف مشترك سنة 2000 إلى 7 ملايين و 102 ألف سنة 2011 . أي بمعامل تغير بلغ 1.56، و هي أرقام توضح حجم الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق الإكتفاء و الإنتشار للطاقة الكهربائية بالنسبة للسكان و المؤسسات لأن الأرقام السابقة تشملهما الإثنين.

و بالأخذ بمؤشر آخر حول تطور البنية التحتية الموجهة للكهرباء، ألا و هو نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ، يلاحظ أنه يقدم صورة أخرى عن مدى تطور قطاع الكهرباء في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى لا تملك الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها الجزائر، و ذلك كما يوضح الشكل 48 .

الشكل 48 : نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية 2011 (كيلو واط)

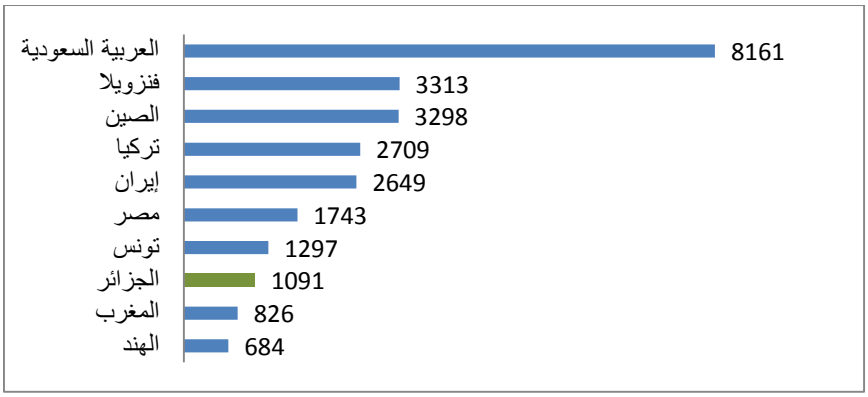

Source :World Bank

بالرغم من حجم الإستثمارات الموجهة لقطاع الكهرباء من خلال برامج الإستثمار العام ، إلا أن نصيب الفرد من الكهرباء يبقى منخفضا بالمقارنة مع دول مثل مصر و تونس ، و هي دول لا تتوفر على المصادر الطاقوية التي تتوفر عليها الجزائر، و نفس الأمر بالنسبة لدول تتوفر على نفس الموارد إلا أنها تتفوق على الجزائر بثلاث أضعاف بالنسبة لنصيب الفرد من الكهرباء مثل فنزويلا و إيران.

و بالنسبة لجودة الكهرباء يتم استعراض فيما يلي ترتيب الجزائر في تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي ، حيث يلاحظ من الشكل 49 أنها انتقلت من المرتبة 74 عالميا سنة 2008 من مجموع 134 دولة إلى المرتبة 91 عالميا سنة 2014 و ذلك من مجموع 144 دولة .

الشكل 49 : تطور تصنيف الجزائر في جودة الكهرباء

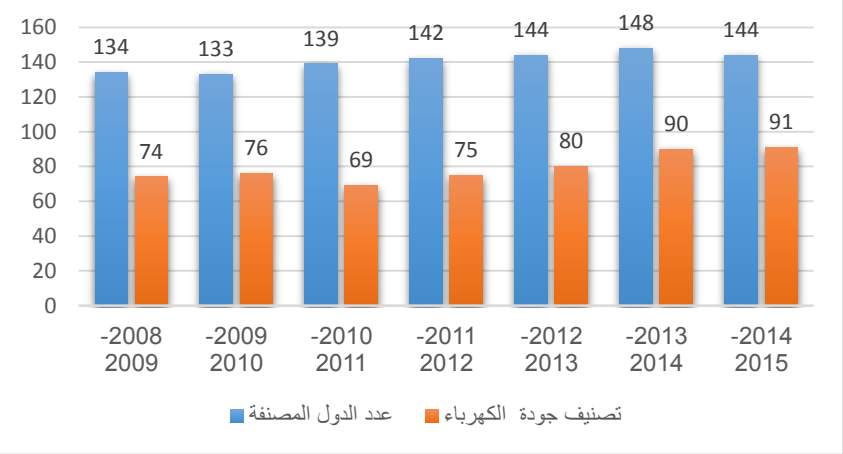

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي2008 -2014

و هو ما يعد تراجعا في مستوى المعروض من هذه الخدمة العمومية. بالرغم من أن المرتبة 74 هي متأخرة في الأساس بالمقارنة مع التصنيف العالمي ، إلا أن الإشكال هو نفس الإشكال بالنسبة للبنية التحتية للنقل، هو أن تطور تصنيف الجزائر لا يتماشى مع حجم البرامج التي خصصت لتطوير البنية التحتية للطاقة.

المورد الحيوي الآخر للطاقة و الذي أولته السلطات العمومية اهتماما كبيرا من خلال برامج الإستثمار العام هو الغاز، و الذي انتقل إنتاجه من 62082 (10^6 ترمي) سنة 2000 إلى 122560(10^6 ترمي) سنة 2011 ، أي أن المعروض من الغاز بجميع أنواعه (طبيعي ،مميع ، مشترك) قد تضاعف كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل 50 : تطور المعروض من الغاز (10^6 ترمي)2000 – 2011

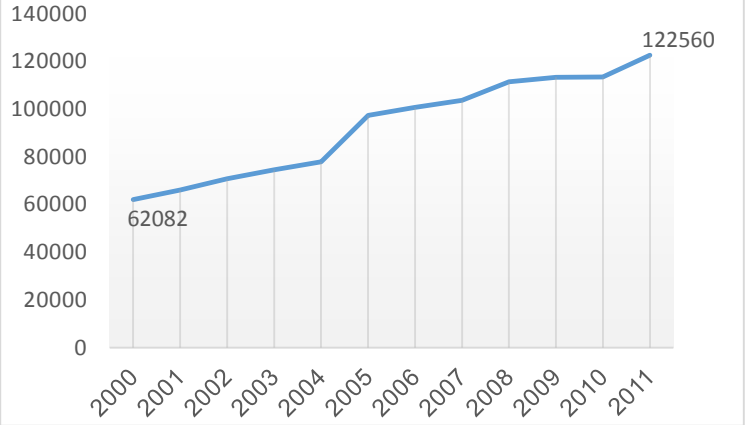

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة الطاقة و المناجم

هذا الإرتفاع في حجم المعروض ، بالإضافة للجهود المبذولة بالنسبة للربط بالشبكة ، سمح بتوسيع هذه الأخيرة من مليون و 394 ألف مشترك سنة 2000 ، إلى 3 ملايين و 346 ألف مشترك سنة 2011 ، و هو ما يعبر عن معامل تغير في حدود 2.5 كما يبين الشكل 51 . و يمثل الغاز مصدر طاقة رخيص في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة و هذا للاحتياطات الكبيرة التي تتوفر عليها ، و من ثم هو عامل جذب لتوطين الإستثمارات التي تستخدم هذا المورد الطاقوي في سيرورة إنتاجها ، و على هذا الأساس كانت هناك جهود معتبر لتوسيع الشبكة الوطنية ، و حتى بالنسبة للسكان و من ثم تسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

الشكل 51 : تطور عدد المشتركين في شبكة الغاز 2000- 2011

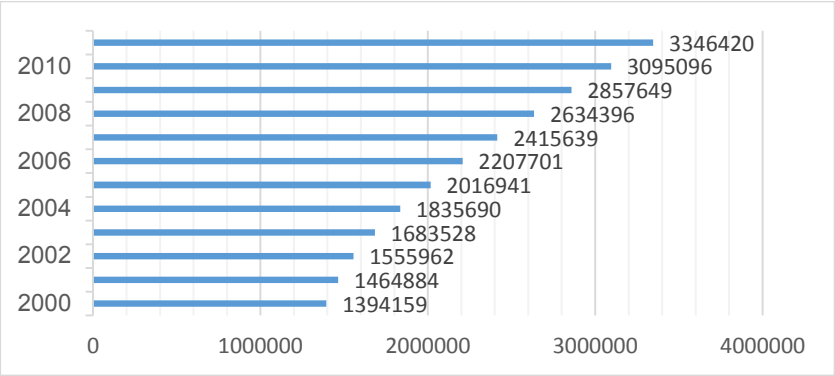

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

3.1 . قطاع الموارد المائية

يشمل قطاع الموارد المائية في الجزائر عمليات توريد المياه الصالحة للشرب للسكان و تلك الموجهة للري و للإستخدام الصناعي و ذلك من خلال توسيع الربط بالشبكة، و هذا لا يتم دون الإستثمار في محاولة الرفع من الإحتياطات المائية للبلاد و ذلك بإنشاء السدود و خزانات المياه بالإضافة إلى حفر الآبار و استحداث المحاجز المائية و محطات تحلية المياه. كل هذه العناصر عرفت اهتماما من قبل السلطات الجزائري في برامج الإستثمار العام المبرمجة 2001-2014 ، حيث بالنسبة للفترة 1999-2008 ، تم انجاز 39 سد ، بالإضافة 1163 خزان و 7135 بئر، كما تم استحداث 463 حاجز مائي و محطتين لتحلية مياه البحر[1].

رغم الجهود المبذولة و المشاريع المجسدة ، إلا أن هناك بعض المؤشرات و التي لا تعكس مستوى التطور المنتظر .فيما يخص ربط المواطنين بشبكة المياه ، الشكل 52 يقدم صورة عن تطور نسبة ربط السكان في المناطق الحضرية و الريفية بشبكة المياه ، و هذه المؤشرات يقدمها البنك الدولي و ذلك للفترة 2000 -2012 . و يشير الوصول إلى مصدر محسن للمياه إلى نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة .ويشمل تحسين مصدر مياه الشرب، المياه الجارية ، أنابيب توصيل المياه المنزلية التي تقع داخل المسكن، الصنابير العامة ، الآبار المحفورة المحمية، والينابيع المحمية، وجمع مياه الأمطار.

[1] Portail Premier Ministre www.**premier-ministre**.gov.dz. Consulté 12/11/2013

الشكل52 : نسبة الوصول للمياه في المناطق الريفية و الحضرية 2000-2012

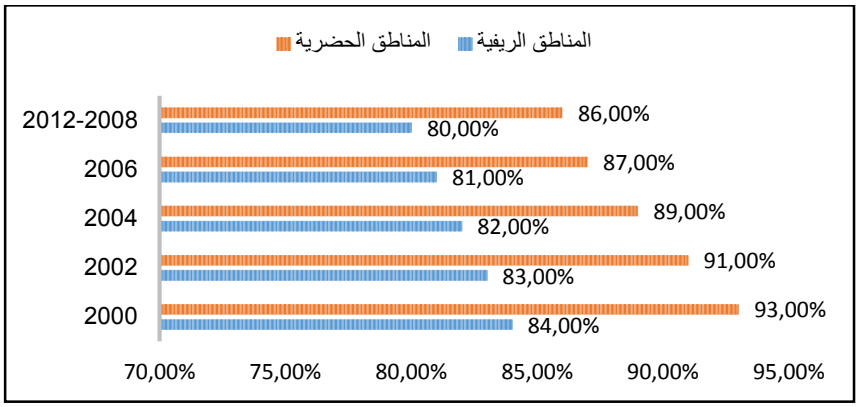

Source : world Bank

على عكس اتجاه الجهود المبذولة في تطوير قطاع الموارد المائية ، يلحظ من النسب المقدمة في الشكل السابق أن معدل الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمناطق الحضرية في تراجع مستمر للفترة 2000 – 2012 ، حيث بعدما كان يسجل نسبة 93 % سنة 2000 أصبح يمثل 86 % بالنسبة لسنة 2012 ، و نفس الأمر بالنسبة للمناطق الريفية لنفس الفترة، حيث تراجع المعدل من 84 % سنة 2000 ، إلى 80 % سنة 2012 ، و هذه النسب لا تقلل من حجم الجهود المبذولة أو تشكك في حجم المشاريع المجسدة ، و إنما يمكن أن تجد تفسيرها في أن تطور المجتمع من حيث عدد السكان و تطور المناطق الحضرية كان أكبر من تطور القطاع نفسه، أي أن الجهود المبذولة في القطاع لم تتمكن من مواكبة التطور المدني الناتج عن تحسن الدخل الوطني.

وبالنسبة للموارد المائية الموجهة لري الأراضي الزراعية، ينقسم هذا الفرع إلى قسمين : (1) المناطق المروية الكبيرة « *Grands Périmètres d'Irrigation GPI* » ، و المتمثلة في المساحات الواسعة المزودة بقنوات الري المستمدة من السدود و محطات التطهير، (2) المناطق المروية الصغيرة « *Petits Périmètres d'Irrigation PMH* » و التي تشمل المساحات المتصلة بالمجاري المائية و الحواجز المائية ، و تلك التي تحتوي على آبار خاصة[1]. و قد عرف هذين القسمين تطورا معتبرة بالتزامن مع برامج الإستثمار العام و التي يوضحها الجدول 21 . فالبنسبة للمساحات الكبيرة تطور عدد الهكتارات المسقية بالتقريب من 156 ألف هكتار سنة 1999إلى 270 ألف هكتار سنة 2014 ، أي هناك معدل تغير يقدر بـ 73 % .

[1] الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية http://www.mre.dz

الجدول 21 : تطور المساحات الزراعية المروية

السنة	1999	2004	2009	2011	2012	2014
المساحات المروية الكبيرة	156250	195400	219052	228787	229907	*270000
المساحات المروية الصغيرة	350000	652860	920950	923841	955138	*1200000
المجموع (هكتار)	400500	700448	974150	1006198	1052448	14700000

المصدر : وزارة الموارد المائية، * تقديرات الوزارة

و بالنسبة للمساحات الصغيرة فقد تطورت بشكل أكبر، حيث انتقل عدد الهكتارات من 350 ألف هكتار سنة 1999 إلى مليون و 200 ألف سنة 2014 ، أي بمعدل تغير 240 % . و بالمجمل انتقل مجموع المساحات المروية بالتقريب من 400 ألف هكتار إلى مليون و 470 ألف في نفس الفترة. و بتناول نسبة المساحات المروية من إجمالي المساحات الزراعية، يلاحظ أن تطور هذه النسبة لايزال ضعيفا و محتشم ، حيث انتقل من 1.8 % سنة 2003 إلى 2.2 % سنة 2012 [1]، و يتضح هذا الضعف جليا بمقارنة هذه النسبة بدول مجاورة مثل المغرب و تونس و التي تشترك مع الجزائر في المناخ و الطبيعة الجغرافية، و التي يقدمها الشكل53.

الشكل 53 : نسبة الأراضي المسقية من إجمالي الأراضي الزراعية (2012)

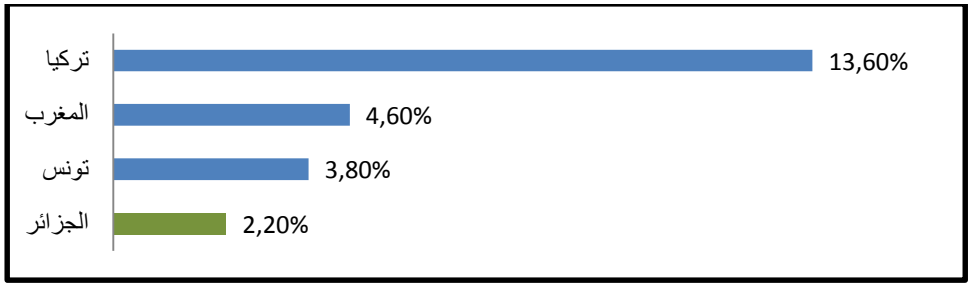

Source :World Bank

المقارنة المقدمة في الشكل السابق تتعلق بسنة 2012 ، و توضح مدى تأخر الجزائر بمعدل 2.2 % عن تونس بـ 3.8 % و المغرب بـ 4.6 %. و هذا بالرغم من اشتراكها مع هذه الدول في الطبيعة المناخية و معدل تساقط الأمطار ، أي أن الفرق ناتج عن اختلاف في القدرات التخزينية للمياه و البنى التحتية التوزيعية، على الرغم دائما من اختلاف الموارد و حجم الإستثمارات في هذا المجال.

[1] World Bank www.worldbank.org

4.1 قطاع الإتصالات

بالنسبة للبنية التحتية للاتصالات فقد عرفت الجزائر تقدما نوعا ما خلال الفترة 2000-2014 ، حيث انتقلت من المرتبة 95 من مجموع 134 دولة إلى المرتبة 91 من مجموع 144 دولة، حيث أن هذا التصنيف تأثر بشكل كبير لتقدم شبكة الهاتف النقال و التي ترتكز أساسا على دعامة استثمار المؤسسات الخاصة.

الشكل 54 : تطور تصنيف الجزائر في البنية التحتية للإتصالات

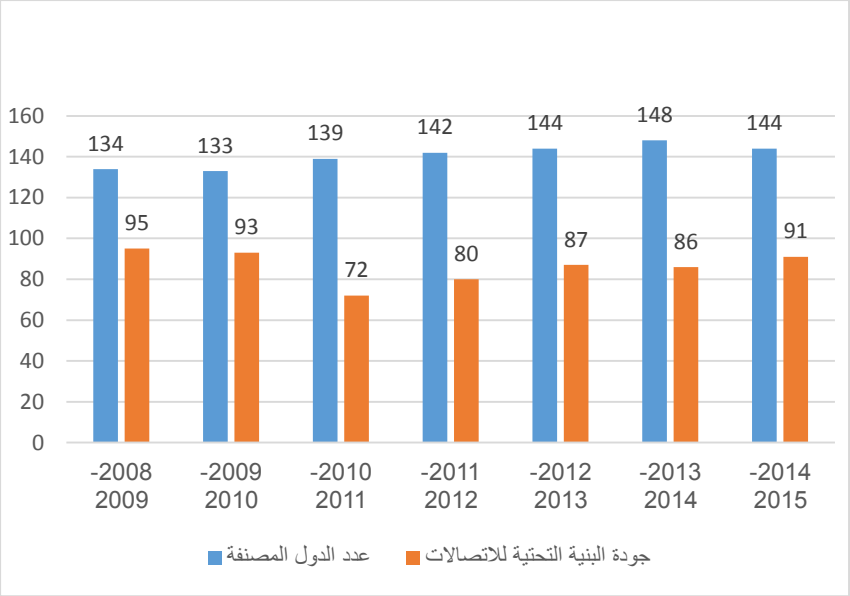

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي2008 -2014

لكنه على العموم لا يعتبر تقدما معتبرا في ظل الاهتمام العالمي بهذا القطاع و الذي أصبح اليوم ركيزة لدعم النمو و التنمية الاقتصادية ، و قد تأثر أساسا تصنيف الجزائر بتخلف الإنترنت و مختلف شبكات الإتصال. مما سبق يتضح جليا مدى التقهقر الذي تعرفه الجزائر في مجال جودة البنية التحتية ، مع العلم أن المؤشرات السابقة لا تأخذ بعين الاعتبار الوفرة و لا حجم التغطية و من ثم فإن المساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر لا تلعب دورا في التأثير في تقهقر التصنيفات ، و إنما غياب الجودة في الإنجاز هو ما يؤثر على هذه التصنيفات ، و في ظل المبالغ المرصودة فإن التساؤل يتمحور أكثر حول فعالية السياسات و الإطار المؤسسي المرافق لهذه البرامج .

2. تطور العرض و الطلب في ظل برامج الإستثمار العام 2001-2014

وفق المنظور الكينزي يؤثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب (الإستهلاك) و من ثم ارتفاع حجم الإنتاج و الإستثمار فالنمو الإقتصادي. و من منظور نظرية النمو الداخلي يكون التأثير من خلال تحسين عوامل المردودية للقطاع الخاص و النشاطات الإنتاجية بصفة عامة عبر توفير بنى تحتية متطورة تسهم في استخدام فعال لعوامل الإنتاج و من ثم تخفيض التكاليف ، فارتفاع الأرباح، فالإنتاج ، فالإستثمار و أخيرا النمو الإقتصادي.

هذه الميكانيزمات تم تناولها باستفاضة في مراحل سابقة من هذه الدراسة، و بالنتيجة فإن هناك قناتين يمر عبرهما تأثير الإستثمار العام في البنية التحتية نحو النمو الإقتصادي، الأولى من خلال الطلب (الإستهلاك) ، و الثانية من خلال تطور العرض (الإنتاج) و التراكم الرأسمالي في النشاطات الإنتاجية الكفيل باستمرارية و استدامة التطورات التي يعرفها الإنتاج في فترة الإستثمار العام، و من ثم تتحول إلى نمو اقتصادي مستدام حين يتم التراجع عن الإستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية. في هذا الجزء من الدراسة و قبل القياس المباشر لأثر الإستثمار العام في البنية التحتية على النمو الإقتصادي، يتم استعراض التطورات التي طرأت على كل من الطلب و العرض و مدى استجابة كل منهما لتغيرات الآخر بالشكل الذي يسمح بتفسير نتائج التدخل الحكومي من خلال الإستثمار العام على النمو الإقتصادي.

1.2 ارتباط تطورات الإستهلاك بالإنفاق الإستثماري

تتحول المخصصات المالية التي تعتمدها الدولة في ميزانية التجهيز إلى استهلاك عام و استهلاك خاص. استهلاك عام من خلال السلع التي تقتنيها الحكومة ، سواء كانت سلع معمرة و التي تنتج عن الإستثمار العام، أو سلع أخرى غير معمرة و اللازمة لسير العمل في الدوائر الإدارية. و بالنسبة للإستهلاك الخاص بالأفراد و الأسر فهو ينتج عن تحول الإستثمار العام إلى مصدر للطلب على العمل، و الذي يتحول هو الآخر إلى أجور و التي يتحول الجزء الأكبر منها إلى استهلاك.

الشكل 55 يتتبع التطورات التي عرفها كل من الإستهلاك العام و الخاص خلال فترة 2000-2013 و ذلك بالأسعار الجارية، حيث يلحظ انتقال الإستهلاك الخاص من 1714.2 مليار دينار

الشكل 55 : تطور الإستهلاك العام و الخاص 2000-2013

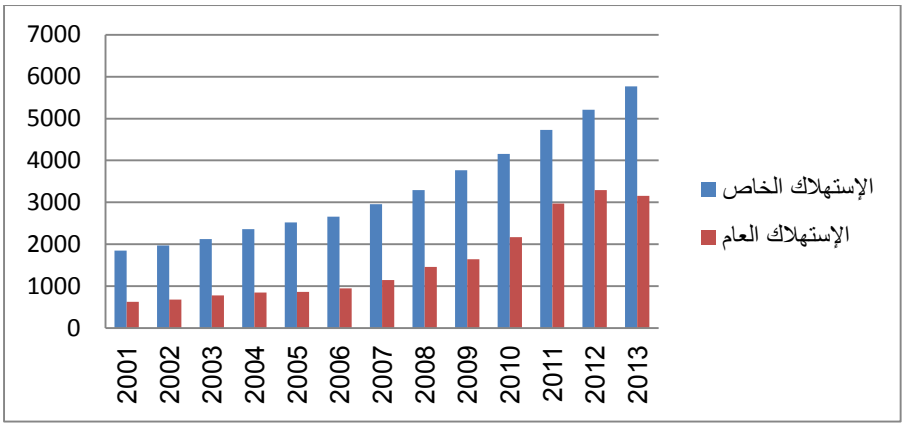

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

سنة 2000 إلى 5769.8 سنة 2013 أي بمعامل تغير بلغ3.36 مرة بمقارنة بداية الفترة مع نهايتها، و هي أقل من معامل تغير الإستهلاك العام و الذي بلغ 4 خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 560 مليار دينار سنة 2000 إلى 2274 مليار دينار سنة 2013 .

إلا أن ارتفاع القيم لا يعني بالضرورة التطور الإيجابي لحجم الإستهلاك ، فاستخدام مؤشر آخر للإستدلال على تطور الإستهلاك يقدم ملاحظة أخرى و التي يوضحها الشكل 56، و هنا الحديث عن نسبة الإستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، و تستخدم هذه النسبة لتفادي الإشكالات التضخمية التي تنشأ عن استخدام القيم بالأسعار الجارية و التي قد لا تعكس حقيقة التطورات الحاصلة.

الشكل 56 : تطور الإنفاق الإستثماري و الإستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

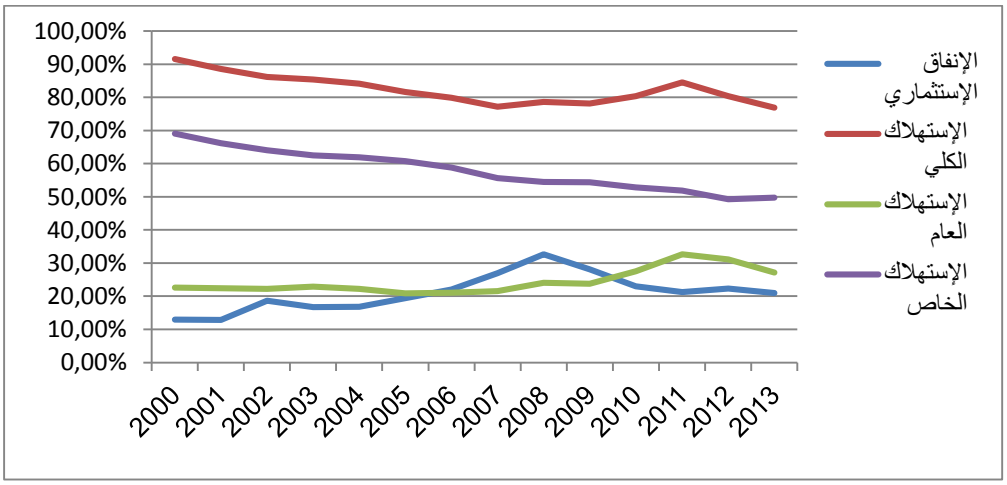

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

و يتم استخدام الناتج المحلي غير المتضمن قطاع المحروقات ، لهيمنة هذا الأخير على الاقتصاد الجزائري و ارتباط تطوره بالأسعار في الأسواق العالمية و ليس بالتطورات الهيكلية للإقتصاد ، و من ثم فصدمات الأسعار في الأسواق العالمية تؤثر على مساهمته السنوية في الناتج المحلي و تشوش على حقيقة التطورات في حال استخدام الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ أن الإنفاق الإستثماري انتقل من نسبة 12.9 % سنة 2000 إلى 21 % سنة 2013 ، و تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2008 بالتزامن مع وصول أسعار المحروقات إلى مستوياتها القياسية ، و قد بلغت النسبة 32.6 % . و في هذا السياق تأثر الإستهلاك العام مباشرة بالإنفاق الإستثماري، حيث انتقل من نسبة 22.5 % سنة 2000 إلى 27.2 % سنة 2013 ، و سجل أعلى نسبة و هي 32.6 % و ذلك سنة 2011 . غير أن الإستهلاك الكلي لم يعرف نفس نسق التطور ، حيث انخفضت نسبته من 91.6 % سنة 2000 إلى 76.92 % سنة 2013 ، و رغم تسجيل بعض التذبذبات بين ارتفاع و انخفاض في النسبة إلا أن أعلى نسبة هي ما تم تسجيله في بداية الفترة.

و يعود هذا الإنخفاض في نسبة الإستهلاك الكلي لإنخفاض الإستهلاك الخاص للأسر و الأفراد ، حيث أنه عرف انخفاضا مستمرا من نسبة 69 % سنة 2000 إلى نسبة 49.7 % سنة 2013 و هذا باعتباره الجزء الأكبر من الإستهلاك الوطني حيث يمثل ما نسبته 64.5 % .

و يمكن تقديم ثلاث فرضيات لتفسير هذه الحالة : (1) بالرغم من ارتفاع الدخول على شكل أجور إلا أنه لم ينعكس على القدرة الشرائية للمواطنين ، و بالنتيجة ارتفعت القيم الإستهلاكية مع انخفاض حجم الإستهلاك الحقيقي و الذي تعكسه النسبة الموضحة في الشكل56. (2) هناك اختلالات في توزيع الدخول بالشكل الذي جعل من فوائض الدخول المتأتية من برامج الإستثمار العام تتمركز في يد فئة معينة تمثل الأقلية من المجتمع. و مع وصولها لدرجة التشبع بسرعة ، اتجهت الفوائض نحو الإستثمار في الأملاك العقارية (حيث عرفت أسعارها ارتفاعا استثنائيا) ، باعتباره الإستثمار الآمن و الأكثر مردودية. (3) التفسير الثالث هو أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عرف تطورات معتبرة أكبر من تلك الذي عرفها الإستهلاك الخاص ، و آنية لارتباطه بقطاع الأشغال العمومية المعني الأول ببرامج الإستثمار العام، بالشكل الذي حد من ظهور التطورات الكبيرة في نسبة حجم الإستهلاك حسابيا و من ثم فالإستهلاك تأثر إيجابيا و هذا هو التفسير الأرجح.

إن تتبع التغيرات السنوية لكل من الإنفاق الإستثماري و الإستهلاك بمختلف مكوناته، يسمح بملاحظة الإرتباط و التزامن بين التطورات التي تطرأ على المتغيرين، حيث يتضح من الشكل 57 كيف يتشابه منحنى الإستهلاك الكلي مع منحنى الإنفاق الإستثماري و خاصة منذ سنة 2004 إلى نهاية الفترة أي مع انطلاق برنامج دعم النمو 2005-2009 و الذي عرف استثمارات عامة معتبرة في البنية التحتية .

الشكل57: التغير في الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري كنسبة من الناتج المحلي خارج المحروقات

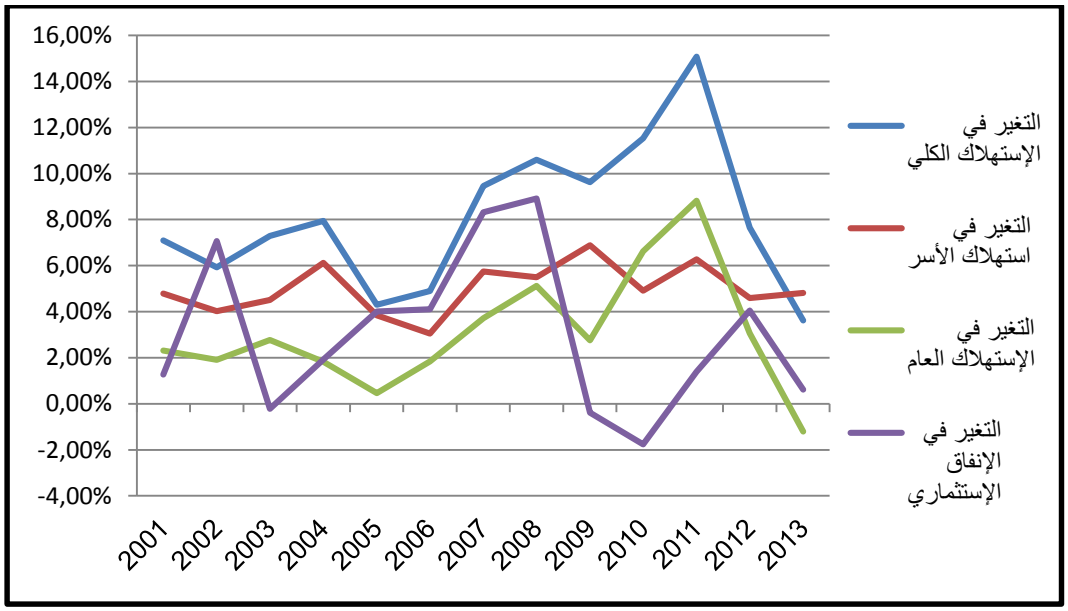

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

كذلك يلاحظ التجانس بين منحنى التغير في الإستهلاك العام و منحنى الإنفاق الإستثماري و ذلك منذ سنة 2004، غير أن منحنى الإستهلاك الخاص بالأسر و الأفراد لا يعرف نفس المستوى من التجانس مع منحنى الإنفاق الإستثماري ، و هذا لارتباط الإستهلاك الخاص بالإنفاق الجاري أكثر منه الإنفاق الإستثماري ، باعتبار أن أغلب الموظفين و الذين يمثلون المصدر الأول للإستهلاك الخاص هم ينتمون للوظيف العمومي ، و تتضح أرجحية هذا التفسير في ملاحظة التغيرات التي طرأت على منحنى الإستهلاك الخاص منذ سنة 2008 ، حيث يلاحظ استقلاله عن الهبوط الحاد للإنفاق الإستثماري مدعوما بالمخصصات المالية المعتبر و التي وجهت كزيادات في الأجور لفئة الوظيف العمومي.

2.2 اتجاه تلبية الطلب

وفق النظرية الكينزية فإن استجابة الطلب و الذي يمثل القناة الأولى للتأثير على النمو الإقتصادي ، هو الكفيل بتفعيل و لو جزئيا القناة الثانية و التي تتمثل في المعروض من السلع . حيث إن كان مصدر هذا الأخير هو الإنتاج فإنه يتحول إلى نمو ، و إن كان مصدره الإستيراد فإنه لا ينعكس على نمو الإنتاج المحلي. و في هذا السياق تحاول الدراسة تحديد اتجاه تلبية الطلب من خلال تتبع أثر تغيرات الإستهلاك على التغيرات التي طرأت على المعروض من السلع، إن كان مصدرها الإنتاج أم الإستيراد، و هذه التغيرات يوضحها الشكل 58 و ذلك بالنسبة لفترة الدراسة.

الشكل 58 : اتجاه تلبية الطلب

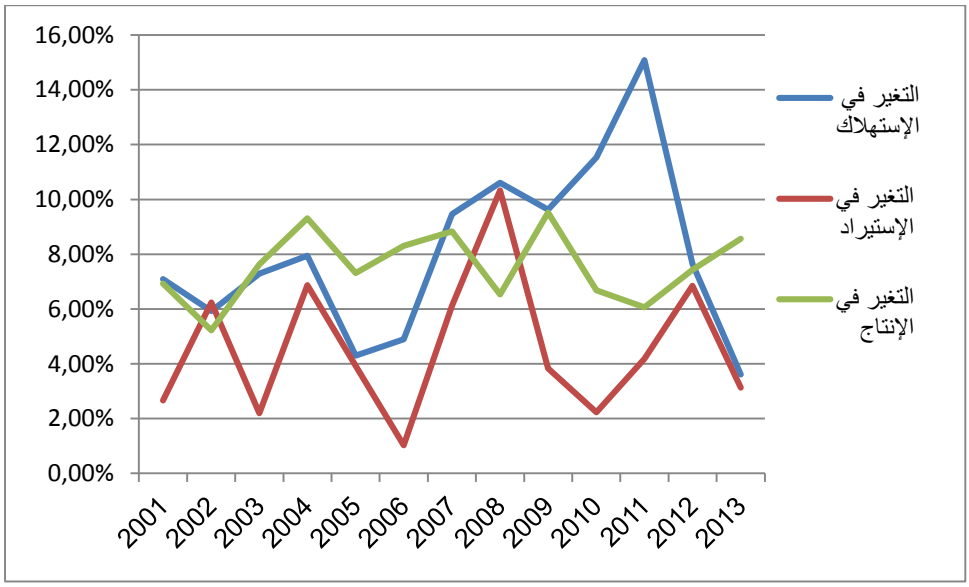

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح الشكل السابق التجانس الآني بين منحنى الإستهلاك و منحنى الإستيراد، حيث أنه و بتغير قيم الإستهلاك نحو الإرتفاع أو الإنخفاض، تتبعها قيم الإستيراد في نفس السنة و بنفس القوة و التي تبرز هذه الأخيرة من خلال التشابه في حدة المنحنيات، و من خلال معدل الإرتباط و الذي بلغ 83.9 % [1]. أما بالنسبة للإنتاج فيمكن تقسيم المنحنى إلى فترتين ، فترة أولى 2002-2006 و التي يلاحظ فيها

[1] الإحصائية معنوية عند 1% حسب اختبار student

تجانس آني لكنه ليس قوي بين منحنى الإنتاج و منحنى الإستهلاك، و فترة ثانية 2007-2013 لا يلاحظ فيها الآنية في الإستجابة لتغيرات الإستهلاك ، حيث أن منحنى الإنتاج يتبع نفس تحرك منحنى

الشكل 59: الإرتباط بين الإستهلاك، الإنتاج و الإستيراد

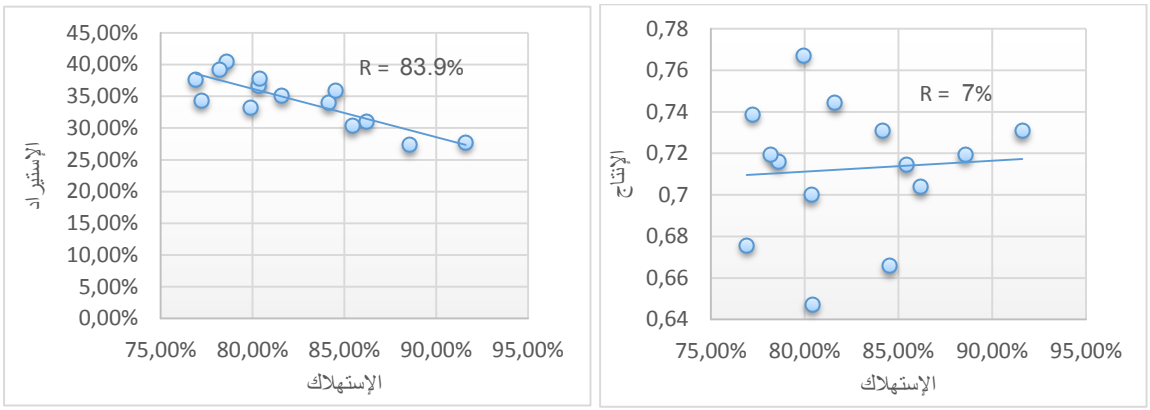

المصدر: من إعداد و حساب الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصايات

الإستهلاك لكن بعد فترة من الزمن تقدر بإحصائية أي حوالي سنة ، و التي تبرز أكثر من خلال معدل الإرتباط و الذي بلغ 7 %، و الشكل 58 يوضح الإرتباط بين الإستهلاك من جهة و الإستيراد و الإنتاج من جهة أخرى. هذه النتائج تجد تفسيرها في أن الجهاز الإنتاجي الوطني لا يتمتع بالمرونة التي تسمح له بالإستجابة الفورية للتغيرات التي طرأت على الإستهلاك بشقيه العام و الخاص، و أن الإستيراد مثل المنفذ في تلبية الزيادة في الإستهلاك خلال الفترة 2000-2013 و يكفي معرفة أن الإستيراد انتقل من9.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 54.5 مليار[1] دولار سنة 2013.

3.2 تطور حجم الإنتاج الوطني

من خلال ما سبق تبين محدودية استجابة الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات للتغيرات في حجم الإستهلاك الوطني ، و هذا بالرغم من أن الإستجابة القوية هي الكفيلة بدفع النمو الإقتصادي نحو الإرتفاع. لقد كان من المفترض أن تؤدي زيادة الطلب إلى زيادة مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية بالشكل الذي يسمح بالإقتراب نحو حدود النمو الممكن في ظل الموارد المعتبرة المتاحة، و خاصة أنه تم ترجمتها ببرامج إستثمار عام طموحة. في هذا السياق يبرز مؤشر مستوى استخدام إمكانيات الإنتاج

[1] La Douannes Algérienne : www.douannealgerienne.dz consulté le 12/12/2014

بالنسبة للقطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2012 و الذي يسمح بتقديم صورة حول اقتراب الجزائر من حدود نموها الممكن من عدمه، و الشكل 60 يوضح تغيرات المؤشر.

الشكل60 : معدل استخدام قدرات الإنتاج في القطاع الصناعي 2000-2012

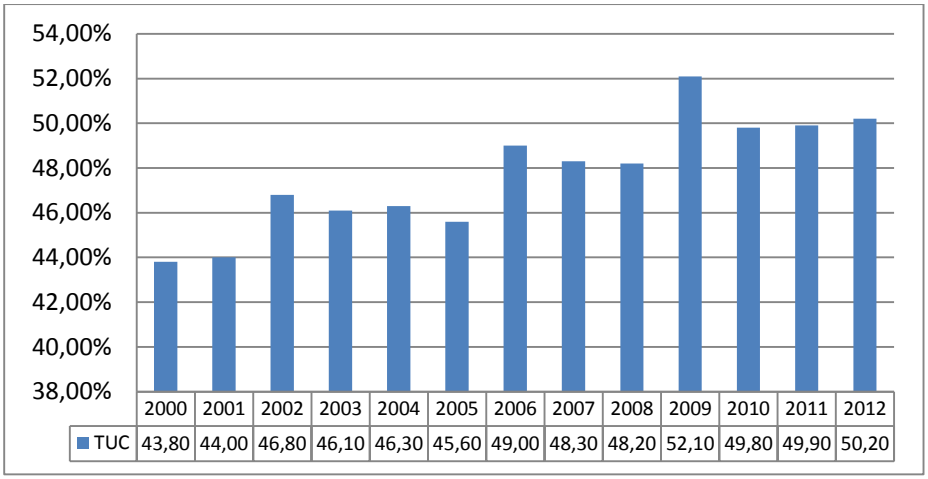

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
TUC	43,80	44,00	46,80	46,10	46,30	45,60	49,00	48,30	48,20	52,10	49,80	49,90	50,20

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يعبر معدل استخدام قدرات الإنتاج عن نسبة إمكانيات الإنتاج المستخدمة فعليا من إجمالي القدرات المتاحة الممكنة، أو بعبارة أخر هو نسبة تقيس الفرق بين الإنتاج الفعلي و الإنتاج الممكن. و بالرغم من أن سياسات تحفيز النمو عبر الطلب و العرض هي الوسيلة الأولى لدفع الإقتصاد نحو حدود إمكانيات إنتاجه ، إلا أن الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا المعدل لا يعكس الجهود المبذولة من خلال برامج الإنعاش الثلاثة المتبعة. من الجدول 59 يمكن ملاحظة أن معدل استخدام قدرات الإنتاج انتقل من نسبة 43.8 % سنة 2000 إلى 50.2 % سنة 2012 ، أي أنه تغير بـ 6 درجات، أي أن الصناعة إستغرقت 10 سنوات من برامج الإنعاش و تحفيز الطلب لتصل إلى استخدام نصف قدراتها الإنتاجية.

إن تغيرات الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات تقدم صورة أكثر سلبية حول تطور العرض المحلي، و التي يوضحها الشكل 61، حيث أن الإنتاج الكلي عرف تراجعا بين سنتي 2000 و 2002 ، ثم انتعش مع انطلاقة المخطط الأول 2001-2004 ، حيث استمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2006 ، و من ثم استمر في الإنخفاض إلى نهاية الفترة و قد تراوح التغير بين أول الفترة و آخرها – 7 %. و قد عرف القطاع الإنتاجي الخاص إستقرارا نوعا ما ، يميل للإرتفاع ، حيث بلغ نسبة 56 % قي نهاية الفترة بعد أن كان 54 % في بدايتها. غير أن القطاع الصناعي العام في تراجع مستمر من بداية الفترة إلى نهايتها، حيث انخفض من نسبة 18.4 % إلى 10 % ، و هو إنعكاس لتخلي الدولة في توجهها

الشكل 61 : الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

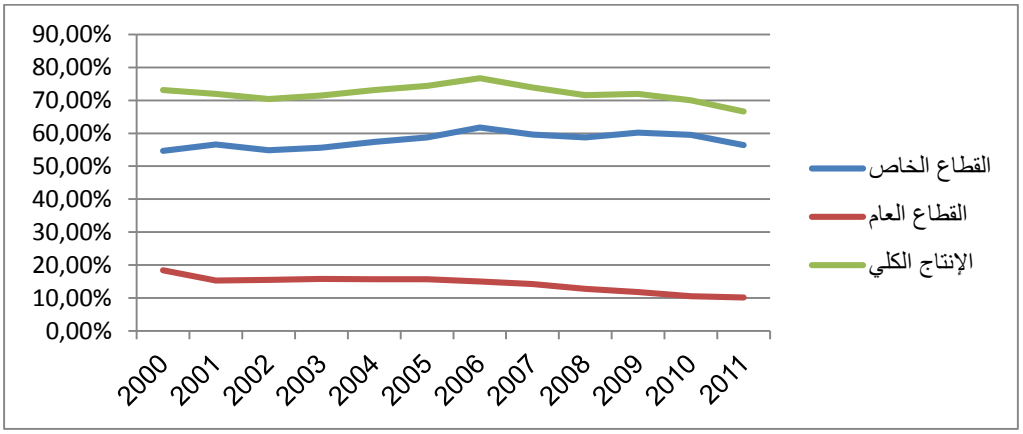

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الجديد ، عن دعم أو إنشاء المؤسسات الإقتصادية العاملة في النشاط الإنتاجي و التركيز على الإستثمار في البنية التحتية. و إذا تم التخلي عن قطاع البناء و الأشغال العمومية في عملية احتساب تطورات الإنتاج الوطني ، فإن الشكل 62 يبرز هذه الحالة. و هذا التخلي يهدف أساسا لتوضيح مكانة قطاع

الشكل 62 : الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات و خارج قطاع الأشغال العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

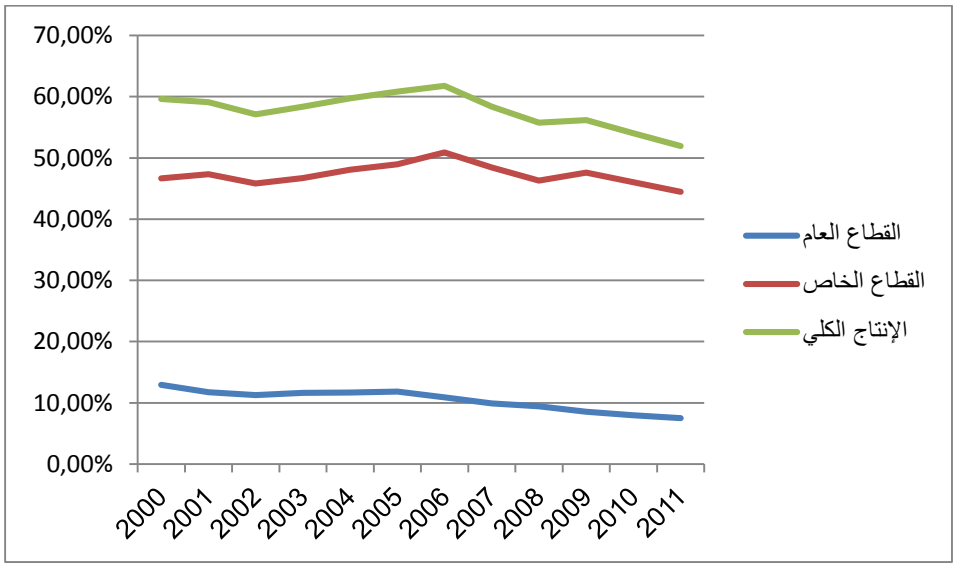

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الأشغال العمومية بالنسبة للإنتاج الوطني ككل ، و هذا باعتبار أن هذا القطاع يستمد قوته مباشرة من جهود الإستثمار العام التي تقوم بها السلطات العمومية ، و من ثم تسمح هذه المقارنة باستنتاج مدى استدامة تطور الإنتاج الوطني بعيدا عن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام .

و يلاحظ تراجع الإنتاج الكلي من 59.6 % سنة 2000 إلى 51.93 % ، أي أن هناك تراجع بـ 8 درجات في مقابل 7 درجات بالمقارنة مع الحالة الأولى. و بالنسبة لإنتاج القطاع العام فقد تراجع من نسبة 12.9 % مع بداية الفترة إلى 7.4 % مع نهايتها، أي أن هناك تراجع بحوالي 5 درجات، و هو أقل بالمقارنة مع الحالة الأول ، و بالنتيجة فإن مؤسسات القطاع العام لقطاع الأشغال العمومية و البناء، من القطاعات الأكثر تراجعا خلال هذه الفترة بالرغم من برامج الإستثمار العام الكبيرة و التي من المفترض أن تمثل سوقا كبيرا لهذه المؤسسات كان كفيلا بإحداث دفعة قوية لهذه المؤسسات، و من ثم فإن إرادة السلطات العمومية في التخلي عن هذه المؤسسات أكبر من حجم الفرص المتاحة لتطور هذه المؤسسات في ظل البرامج المتبعة.

و بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص فقد تراجع هذه المرة من 46.6 % إلى 44.4% ، أي أنه تراجع بدرجتين و على عكس المرة الأولى و التي ارتفعت فيها النسبة بدرجتين و بالنتيجة فإن قطاع البناء و الأشغال العمومية من القطاعات المسئولة عن ثبات حجم إنتاج القطاع الخاص، أما باقي القطاعات من فلاحة، صناعة، خدمات، فهي في تراجع مستمر على طول فترة الدراسة لصالح الإستيراد.

إن الأثر الإيجابي الأول المنتظر من تطور حجم الإستهلاك ، هو التوسع في حجم الإنتاج و في مستوى استخدام قدرات الإنتاج و التي لم تتحقق كما سبق تقديمه. و من المنتظر كمرحلة ثانية – في حال تحقق الأثر الإيجابي في مرحلة أولى– و تجاوبا مع وجود الأرباح في السوق و الناتجة في نفس السياق عن تطور حجم الطلب، أن تتحول الأرباح إلى استثمارات. و بما أن المحفز للطلب هو الإستثمار العام في البنية التحتية، فإن للإستثمار الخاص حافز آخر للتطور و هو تطور مخزون و جودة البنية التحتية الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال بالشكل الذي يرفع من العائد الإستثماري لرؤوس أموال القطاع الخاص. غير أنه و بالنسبة للجزائر ، و في نفس الإتجاه الذي عرفه حجم الإنتاج الوطني بشقيه العام و الخاص ، يلاحظ تراجع حجم الإستثمار في القطاعات الإقتصادية و المتضمنة: الفلاحة، الصناعة بجميع أنواعها ، الخدمات، و قطاع البناء و الأشغال العمومية باستثناء قطاع المحروقات.

و هذا الإستثمار يؤشر عليه بالتطورات التي عرفها التراكم الرأسمالي في القطاعات الإقتصادية و الموضحة في الشكل 63 .

الشكل 63 : التراكم الرأسمالي للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

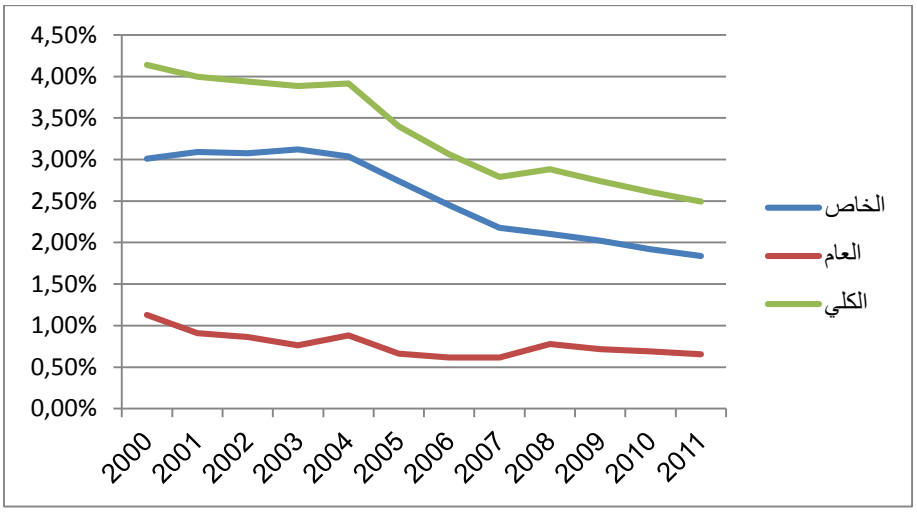

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح الشكل التراجع في جميع أشكال التراكم الرأسمالي ، حيث أنه بالنسبة للقطاع العام تراجعت النسبة من 1.13 % إلى 0.65 % ، أي النصف ، و بلغت في المتوسط خلال هذه الفترة 0.84 % ، و بالنسبة للقطاع الخاص انخفضت النسبة من 3 % إلى 2.78 % و هي أقل حدة بالمقارنة مع القطاع العام ، غير أن التراجع في حد ذاته لا يتماشى مع اقتصاد يضخ مليارات الدولارات في سبيل تحسين البنية التحتية و مناخ الأعمال للمؤسسات، و بالمجمل فإن التراكم الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات تراجع من 4.14 % إلى 2.49 % ، و بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة 3.62 %.

و لتوضيح التطور في التراكم الرأسمالي خارج قطاع المحروقات و القطاعات المنتفعة مباشرة من الإنفاق العام و من ثم التراكم الكفيل بالكشف عن ديناميكية الإقتصاد الحقيقي، يتم التخلي عن احتساب التراكم المحقق في قطاع البناء و الأشغال العمومية. و الشكل 64 يوضح التغيرات التي طرأت على التراكم الرأسمالي بأنواعه. و في نفس الإتجاه و لكن بشكل أكثر حدة هذه المرة يلاحظ التراجع في التراكم الرأسمالي العام من نسبة 0.87 % إلى 0.42 % ، و كذلك تراجعه بالنسبة للقطاع الخاص

الشكل 64 : التراكم الرأسمالي للقطاعات الإقتصادية خارج المحروقات و الأشغال العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

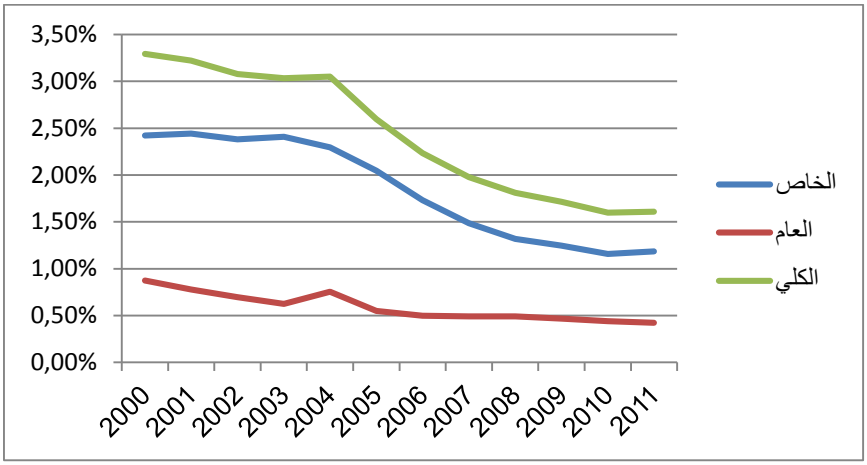

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

من 2.42 % إلى 1.18 % ، أما بالنسبة للتراكم ككل فقد تراجع من 3.29 إلى 1.61 ، أي أنه تراجع بـ 50 % بين بداية الفترة و نهايتها و هذا دائما في غياب قطاع المحروقات و الأشغال العمومية ، أما في حالة غياب المحروقات فقط ، فقد تراجع التراكم كما بين سابقا بـ 37 % ، و هو ما يعني أن قطاع الأشغال العمومية يحد من تراجع التراكم الرأسمالي بـ 25 % و هو القطاع المستفيد مباشرة من البرامج الحكومية و الأكثر تضررا في حال تم التراجع عن هذا النوع من السياسات ، و من ثم من المنتظر تراجع الإستثمار في القطاعات الإنتاجية على قلته في حال توقف برامج الإستثمار العام، و هو الأمر الغير مستبعد في ظل الصدمة البترولية نهاية 2014.

مما سبق و بالرغم من حوافز التغير في حجم الطلب و السوق الواعد بالإضافة إلى جهود تحسين بيئة الأعمال عبر تطوير البنية التحتية ، إلا أن هذه العوامل لم تكن كافية لتحفيز الإنتاج و الإستثمار، و من هنا يطرح السؤال ، ما هي العوائق التي تقف كعقبة في طريق تطور القطاعات الإنتاجية بالرغم من الحوافز السابقة الذكر؟. الإجابة عن هذا السؤال تتطلب فهما لنوع الإستثمارات المنتظرة ، و في هذه الحالة و بما أن السلطات العمومية حددت خيارها التنموي في الإستثمار في البنية التحتية و التخلي عن القطاعات الإنتاجية، فإن السبيل الوحيد لتطوير هذه الأخيرة هو استقطاب الإستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.

مما سبق يتضح أن سيرورة مساهمة البنية التحتية في النمو الإقتصادي تتوقف على القرار الإستثماري لمؤسات القطاع الخاص ، و كما سبق التوضيح فإن التراكم الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية عرف تدهورا، و هو يتضمن الإستثمار المحلي أو الأجنبي حيث أن هذا الأخير عرف تذبذبات بين سنة 2000 و الذي بلغت نسبته 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، و انتهى عند نسبة 0.8 % سنة 2013 و هو ما يقدر بـ 1.68 مليار دولار ، و هي نسب منخفضة بالمقارنة مع دول مجاورة مثل المغرب و التي استقطبت 3.36 مليار دولار، و يمثل ما نسبته 3.2 % من إجمالي ناتجها المحلي لسنة 2013 و حتى مصر و بالرغم من الأوضاع السياسية إلا أنها استقطبت ما نسبته 2 %، و الذي قدر بـ 5.55 مليار دولار[1].

مما سبق يتضح أن هناك خلل في عملية استقطاب الإستثمار الخاص ، حيث أن الإستثمار العام في البنية التحتية لم يكن محددا أو حافزا كافيا لنشوئه، و هذه النتيجة تجد تفسيرها في أن بيئة الأعمال – و التي من المفترض أن تكون مهيأة لنمو و تطور المؤسسات الإقتصادية – تعاني من مشاكل أخرى غير البنية التحتية و السوق الواعد المنتشي بالطلب، و هذه العوامل الأخرى هي المحددة لقرار الإستثمار الأولي و الذي يبرزها الإحصاء الإقتصادي الأول 2011 [2]، و هي كما يلي :

- **الفترة اللازمة لإنشاء المؤسسات:** حيث أن 40.1 % من رؤساء المؤسسات الخاصة يعتبرون بأن الفترة اللازمة لخلق مؤسسة طويلة .
- **الملفات الإدارية :** حيث يعتبر 44.2 % من المؤسسات الخاصة أن الملفات الإدارية معقدة جدا.
- **مصادر التمويل :** حيث اعتبر 59 % من رؤساء المؤسسات الخاصة أن طرق التمويل هي المحدد الأول لقرار الإستثمار الأولي.
- **النقل :** سجل أقل نسبة بالمقارنة مع العوامل سابقة الذكر، حيث أن 39 % من رؤساء المؤسسات يعتبرونه عاملا محددا للقيام بعملية الإستثمار.

مما سبق يتضح تعدد المحددات للقرار الإستثماري ، بالنسبة لرؤساء مؤسسات القطاع الخاص، و معظمها مرتبط بالبيئة القانونية، و المؤسسية للإقتصاد، و التي تعتبر مجالا خالصا لتدخل السلطات

[1] World Bank Data
[2] Le premier Recensement économique 2011, ONS, Alger.

العمومية، و يقدم تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية الإقتصاد ، مؤشرات لأهم العوائق التي تقف في وجه الإستثمارات الجديدة و التي يوضحها الشكل65 .

الشكل 65 : أهم عوائق ممارسة الأعمال 2014

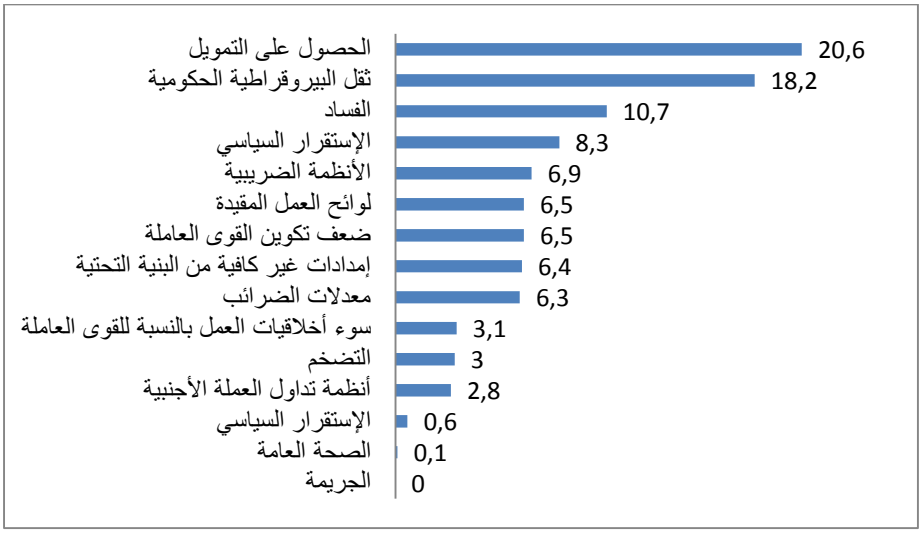

Source : World economic forum,2014, « Global Competitiveness Report 2014-2015 »

مما سبق يتضح أن معظم العوائق ، ذات طبيعة مؤسسية، تتمثل في مشاكل التمويل، البيروقراطية، الفساد، اللوائح و القوانين، و ضعف الموارد البشرية و كذلك البنية التحتية. الملاحظ أن معظم هذه العوائق كانت ضمن أجندة الإصلاحات التي التزمت بها الجزائر في برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق الدولي في تسعينات القرن الماضي، غير أنها لازالت مستمرة في تعطيل للإقتصاد الوطني عن تحقيق أهدافه التنموية.

هذه المعطيات تشير إلى أن السلطات العمومية و مع وفرة الموارد المتأتية من الريع، أهملت الإصلاحات التي باشرتها في إطار الـ PAS ، و اهتمت بعملية الإنفاق العام فقط، و هو ما يفسر التراجع الكبير لمستوى الإنتاج الوطني و الإستثمار ، ووفق ما تم تقديمه سابقا (الشكل63) فإن التراجع قد انطلق بسرعة منذ سنة 2004 ، و هي السنة التي أقدمت فيها السلطات العمومية على التسديد المسبق للديون الخارجية ، و التي كان من المفترض أن توسع المجال لمتخذ القرار في الجزائر على اتباع السياسة الاقتصادية الموائمة، دون ضغوط خارجية، إلا أن السلطات العمومية تخلت أيضا عن عملية الإصلاح و التي كانت كفيلة برفع فعالية الإنفاق العام ، و من ثم فالسمة الأبرز لفترة البرامج الإستثمارية 2001-2014 كانت الإنفاق الكبير و إهمال الإصلاح.

3. دراسة سببية العلاقة بين الإستثمار العام و النمو الإقتصادي

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من(*Granger 1969* [1]) و المطور من *(Simz 1972)* [2]، فبافتراض وجود متغيرين و ليكونا x و y فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير x ، تساعد في تفسير التغيرات الحالية في المتغير y (حيث أن x المتغير المستقل و y المتغير التابع) مع الأخذ بعين الاعتبار التفسير المقدم من التغيرات السابقة في المتغير y نفسه. و في حالة وجود هذه العلاقة فيمكن القول بوجود علاقة سببية تتجه من المتغيرx إلى المتغير y ، و لمعرفة ما إذا كانت التغيرات في المتغير x تسببه التغيرات في المتغير y يعاد استخدام الإختبار مع جعل المتغير x تابعا.

وأخذا بعين الإعتبار لتطورات التي عرفها الإنفاق العام و مختلف مكوناته و لمزيد من التفصيل في عملية التحليل يتم تناول الإنفاق العام الإجمالي كمتغير *"Dépenses Publiques" DP*، و الإنفاق الجاري *"Dépenses courantes" DC* كمتغير، و الإنفاق الإستثماري *"Dépenses DI d'investissement"* كمتغير و الذي يعبر عن الإستثمار العام. و من جانب آخر و نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري و مكانة قطاع المحروقات فإنه يتم تناول المتغير: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات *"Produit intérieur brute Hors Hydrocarbure" PIBHH* و الذي يعتبر مؤشر لتطور الاقتصاد الحقيقي، و منه و في إطار تحليل العلاقة بين الإستثمار العام و النمو الاقتصادي يتم تناول الثنائيات الآتية: *PIBHH* و *DP* ، *PIBHH* و *DC* ، *PIBHH* و *DI*

و تتطلب دراسة السببية في العلاقات السابقة تتبع المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالإعتماد على اختبار جذر الوحدة ، و في المرحلة الثانية يتم اختبار السببية لـ *Granger* .

[1] C.W.J.Granger,1969 « Investigating Causal relation by econometric models and cross-spectral methods »,Econometrica,Vol 37 No 3 (Aug 1969),PP424-438

[2] Christopher .A.Sims1972. « Money,income and causality », The amercain economic review,Vol 62, No 4(Sep1972) , PP540-552

1.3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الإستقرار و ذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن مما يجعل متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن. و تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة ، و في حالة غياب صفة الإستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات غالبا ما يكون زائفا بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عالي[1]. و نظرا للاتجاه العام الذي تعرفه إحصائيات المتغيرات المقدمة سابقا ، تستخدم الدراسة متغيرات تعبر عن العلاقات المراد دراستها و تعرف اتجاه عام أقل حدة و هي مستخدمة على العموم في التحليلات الاقتصادية [2]: نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات *(DP/PIBHH)* ، نسبة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي *(DC/PIBHH)* ، نسبة الإنفاق الإستثماري من الناتج المحلي الإجمالي *(DI/PIBHH)* ، تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات PIBHH و (الشكل66) يقدم منحنيات تطور بيانات المتغيرات السابقة[3] .

الشكل 66 : تطور منحنيات بيانات الدراسة

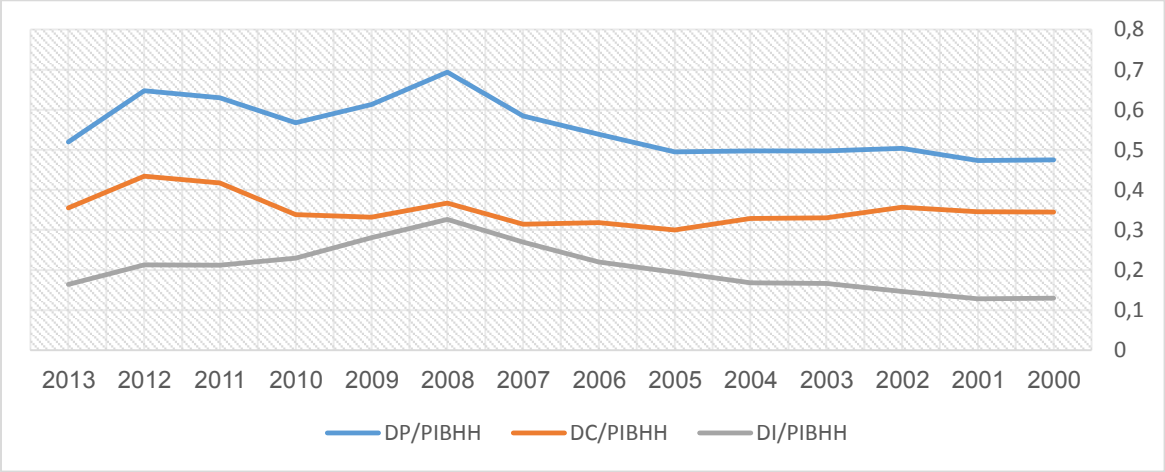

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات تقارير بنك الجزائر

و للتخفيف من عدم ثبات التباين يتم إستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة و الشكل 67 يقدم منحنيات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات.

[1] عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق(الإسكندرية ، الدار الجامعية،2005

[2] هذه النسب تم استخدامها من قبل خبراء صندوق النقد الدولي في دراستهم لتأثير الإستثمار العام على النمو الإقتصادي في الجزائر في الجزائر 1967-2003 ، و بالتالي فهذه الدراسة القياسية محاكاة لدراسة صندوق النقد الدولي حول الجزائر 2006.

[3] IMF Report, N 05/52 , Mai 2006.

الشكل 67 : تطور منحنيات بيانات الدراسة بعد المعالجة اللوغاريتمية

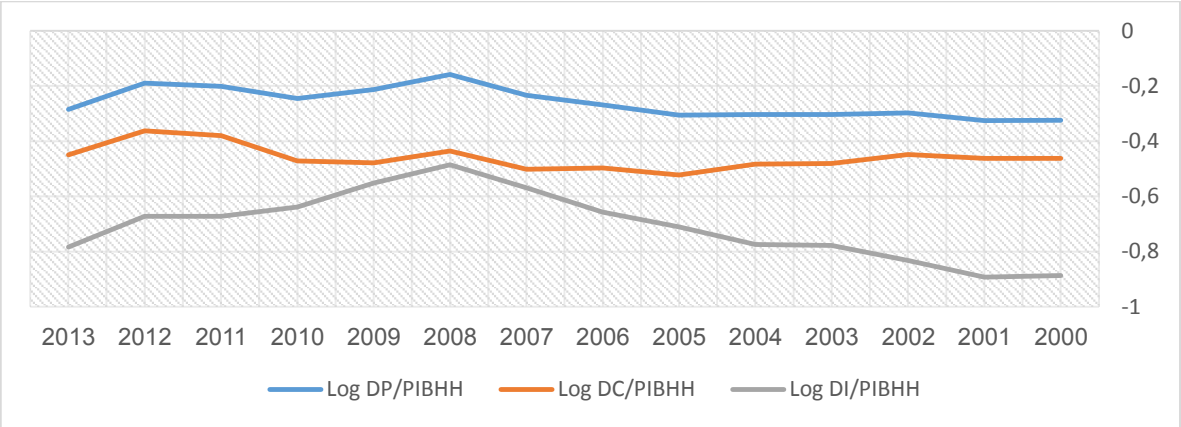

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات بنك الجزائر

و رغم الإجراءات الأخيرة إلا أنه من الضروري القيام باختبار الإستقرارية و ذلك بالإعتماد على اختبار *ADF Decky-Fuller Augmented* و هذا لجودة نتائجه و كثرة استخدامه .و يتطلب هذا الاختبار تحديد قيم ρ و التي تمثل درجات التأخر من خلال معياري *Akaike* و *Schwarz* و باستخدام البرامج المتخصصة مثل برنامج *Eviews* يتم اختيار درجة التأخر المثلى بطريقة آلية.

الجدول 22 : نتائج اختبار الإستقرارية ADF

	النموذج	درجة	السلسلة	القيم الحرجة	درجة التأخر	سلسلة الفروق	القيم
Log PIBHH	I	0	-0.703	-1.968	0	-6.237	-1.97
	II	0	-3.914	-3.098	_	-	-
	III	2	-1.687	-3.875	_	-	-
Log(DP/PIB)	I	0	-0.889	-1.968	0	-2.882	-1.97
	II	0	-0.889	-3.098	_	-	-
	III	0	-1.782	-3.791	_	-	-
Log(DC/PIB)	I	0	-0.417	-1.968	0	-3.181	-1.97
	II	0	-1.101	-3.098	_	-	-
	II	0	-0.49	-3.791	_	-	-
Log(DI/PIB)	I	0	-2.058	-1.977	0	-4.243	-1.97
	II	0	-0.823	-4.2	_	-	-
	III	0	-4.849	-3.875	_	_	_

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامجEVIEWS 7.0

من خلال النتائج المدرجة في الجدول يلاحظ أن السلسلة الأصلية للمتغير *Log(DI/PIB)* مستقرة ، وبالنتيجة هي متكاملة من الدرجة 0. أما باقي السلاسل الأصلية للمتغيرات الأخرى فهي غير مستقرة عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن جميع قيم τ**المحسوبة** أكبر من τ**الجدولية** ، أما بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى نجد أن المتغيرات *Log(PIBHH)* ، *Log(DP/PIBHH)* *Log(DC/PIBHH)* مستقرة عند مستوى معنوية 5% ، حيث أن قيم τ**المحسوبة** أقل من قيم τ**الجدولية** ، و بالنتيجة فإن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة 1.

2.3 اختبار العلاقة السببية

يقوم تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي على استخدام اختبار *Granger* ، و الذي يقترح التقدير من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية ، و يتم هذا التحليل من خلال اختبار فرضي العدم القائلين أن المتغير الأول لا يسبب المتغير الثاني ، و أن المتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضين البديلين: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني ، و المتغير الثاني يسبب المتغير الأول. و المرحلة الأولى في هذا الإختبار هي تحديد درجات التأخر.

الجدول23: درجات التأخر للعلاقات المدروسة

العلاقة	درجة التأخر	درجة التأخر
D(LogDP/PIBHH) *D(LogPIBHH)*	1	1
D(LogDC/PIBHH) *D(LogPIBHH)*	1	1
D(D(LogDI/PIBHH)) *D(LogPIBHH)*	1	2

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج EVIEWS 7.0

و بتطبيق اختبار *Granger* عند مستوى معنوية 5 % (0.05) و ذلك بالنسبة للعلاقات السابقة نتحصل على نتائج يوضحها الجدول24 .

الجدول 24 : نتائج اختبار Granger

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
D(LogDP/PIBHH) D(LogPIBHH)	الإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي خارج المحروقات	*0.02
	النمو الاقتصادي خارج المحروقات يسبب الإنفاق العام	0.415
D(LogDC/PIBHH) D(LogPIBHH)	الإنفاق الجاري يسبب النمو الاقتصادي خارج المحروقات	*0.017
	النمو الاقتصادي خارج المحروقات يسبب الإنفاق الجاري	0.659
D(D(LogDI/PIBHH)) D(LogPIBHH)	الإنفاق الاستثماري يسبب النمو الاقتصادي خارج المحروقات	*0.045
	النمو الاقتصادي خارج المحروقات يسبب الإنفاق الاستثماري	*0.0456

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام Eviews7.0 * الإحصائية معنوية عند مستوى 5%

3.3نتائج الدراسة القياسية

بقراءة نتائج اختبار Granger للسببية الموضح في الجدول أعلاه يمكن إستنتاج ما يلي:

1) الإنفاق العام الإجمالي (DP) قد تسبب في تحقيق نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات PIBHH (0.0234<0.05)، و هو ما يتوافق مع الأطروحة الكينزية ، أي أنه على المدى القصير كان هناك أثر للطلب ناشئ عن سياسة الإنفاق التوسعية المتبعة أدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.
2) الإنفاق الجاري تسبب في تحفيز النمو الإقتصادي، إلا أن هذا الأخير لم يتسبب في نمو الإنفاق الجاري.
3) النمو الاقتصادي تسبب في نمو حجم الإنفاق الإستثماري (0.0456<0.05) ، و هو ما يتوافق مع أطروحة قانون Wagner ، و هذه النتيجة توضح أن جزءا هاما من المخصصات الموجهة للاستثمار العام و خاصة التي كانت على شكل سكنات و هياكل صحية ، تعليمية و ثقافية ،

إنما هي أساسا استجابة للمتطلبات الملحة للمجتمع خاصة بعد فترة التقهقر الإقتصادي الإجتماعي التي عرفتها الجزائر في فتر التسعينات. كما أن الإنفاق الإستثماري يسبب النمو الإقتصادي

4) الإنفاق الإستثماري تسبب في تحقيق النمو الاقتصادي (0.05>0.455) و هي نتيجة تتوافق مع أطروحات نظرية النمو الداخلي و التي ترتكز على كون الاستثمار العام في البنية التحتية محفزا للنمو الاقتصادي، و كذلك هذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة صندوق النقد الدولي 2006 و التي سبق الإشارة إليها .

النتيجة السابقة لا تجزم بأن المؤسسات العاملة في القطاع الإنتاجي إقتنصت الخارجيات الإيجابية *Les externalités* – تلك المنتظر أن تنشأ على شكل انخفاض في التكاليف و ارتفاع لإنتاجية القطاع الصناعي بصفة عامة– و ذلك لعدة أسباب : (1) أولها أنه من الصعب قياسيا عزل أثر الطلب عن أثر الخارجيات، أي أنه و حتى إن سمح إختبار السببية لـ Granger بإستنتاج أن تدخل الدولة من خلال الإستثمار العام أدى إلى تحفيز النمو الإقتصادي ، فهو لا يقدم نتيجة حول إن كان هذا التأثير مصدره الطلب أو نوعية الإستثمار – و في هذه الحالة البنية التحتية – و هي نتيجة تشمل جميع الأساليب القياسية [1]، (2) على المدى القصير و في ظل إستمرارية برامج الإستثمار بمستويات قياسية، فإن التمييز يصعب أكثر، أما على المدى الطويل و في حال تراجع مستويات الإستثمار العام فيمكن تمييز أثارها من خلال إستمرارية نمو النشاطات و المناطق التي استهدفتها برامج تطوير البنية التحتية و من ثم يمكن نمذجتها قياسيا. (3) الإقتصاد الجزائري و كما تم التوضيح سابقا يعاني من إختلالات كبيرة و ضعف هيكلي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية ، و من ثم يصعب ظهور الخارجيات و قياسها في ظل أنها تفاعلية بدرجة كبيرة و تتأثر بشكل كبير بالمحددات الأخرى و التي تتحكم في تطور الإنتاج مقل قوانين الإستثمار و السيايات الضريبية ، و من ثم فإن ابرز القياسات للخارجيات تمت في اقتصاديات متقدمة و من ثم أمكن ملاحظة حساسيتها لتطورات مخوتن البنية التحتية.

[1] World Bank 2007, Op Cit

4. تحليل هيكل النمو في الجزائر 2000- 2014

من خلال هذا التحليل سيتم استعراض مختلف معدلات النمو الاقتصادي سواءا الكلية أو القطاعية المسجلة خلال الفترة 2000- 2014 ، و بدءا بالمعدلات الكلية نجد أن الإحصائيين الجزائريين خلال إبرازهم للنمو الاقتصادي الإجمالي و النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كل على حدة[1]. إن عملية تقسيم النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري كما تم التوضيح سابقا، تسمح للمتتبع للشأن الاقتصادي بأخذ صورة مجملة عن الاقتصاد و ذلك من خلال معدل النمو الإجمالي ، و تسمح أيضا بأخذ صورة عن الاقتصاد الحقيقي متمثلا في النمو الاقتصادي خارج المحروقات و ذلك للمكانة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري كما تم استعراضه سابقا.

1.4 قوة و تكلفة النمو

إن السمة العامة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013 هي البطء و الضعف، فباستثناء سنتي 2003 و 2004 و التي سجل النمو فيها معدل 6.9 و 5.2 على الترتيب و التي ترتبط مباشرة بانطلاق الطفرة البترولية فإنه و بالنسبة للخمس سنوات الأخيرة لم يتعدى 3.6 % . غير أن المكانة الكبيرة لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري تجعل من معدل النمو الإجمالي يقدم صورة خاطئة عن تطور الإقتصاد الحقيقي سواءا بالسلب أو بالإيجاب[2]. و من ثم فالنمو الإقتصادي خارج المحروقات يقدم صورة أقرب للصحة حول تطور النمو الإقتصادي، و يلاحظ أن هذا الأخير تراوح في هذه الفترة بين 5.3 و 7.1 % و التي تعتبر معدلات معتبرة، إلا أن تتبع مصادر هذا النمو هو ما يكشف قدرته على الإستمرار (الجدول 23).

الجدول 25 : تطور النمو الإقتصادي 2000-2013

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فلاحة	-5	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5	-5,3	21,4	4,6	10,5	7,2	8,8
صناعة	-1,9	-1,3	-1	3,5	-1,3	-4,5	-2,2	-3,9	1,9	0,7	-5,6	-1,2	-	-
أشغال عمومية	5,1	2,8	8	5,5	8	7,1	11,6	9,8	9,8	6,2	8,9	5,2	8,2	6,6
خدمات	2,1	6	5,3	4,2	7,7	5,6	5	6,8	7,8	8,2	7,3	5,4	6,4	7,8
خدمات الإدارة العمومية	2,1	2,5	3	4,5	4	3,7	4,8	6,5	8,4	5,5	5,7	5,4	4,2	4
نمو خارج قطاع المحروقات	/	/	5,3	6	6,2	5,8	5,6	6,3	6,1	9	6,2	5,2	7,1	7,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

[1] Rachid Boudjema ,2011," Economie du développement de l'Algérie 1962-2010," volume 2,Dar El Khaldounia, Alger,P 230.

[2] IMF Report 14/342, December 2014

يقدم الجدول السابق مختلف التطورات التي عرفها النمو الإقتصادي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، و يلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية عرف اتجاها مستمرا في النمو و سجل أعلى المعدلات بالنسبة للفترة 2002-2008 مقارنة مع القطاعات الأخرى (باستثناء الفلاحة) حيث تراوحت خلال فترة المشاريع ما بين 5.6 % و 11.6 % ، و هذا مدعوما ببرامج الإستثمار العام و التي انعكست مباشرة عليه ، و في الفترة 2009-2013 تراوحت أعلى معدلات النمو بين قطاع الأشغال العمومية و قطاع الخدمات، و الذي تراوح هذا الأخير طوال الفترة ما بين 2.1 % و 8.2% . بالنسبة للصناعة، و المؤشر في الجدول يمثل الصناعة الوطنية فقد عرفت معدلات نمو سلبية في أغلب السنوات، أما خدمات الإدارات العمومية فقد عرفت نموا مستمرا تراوح ما بين 2.1 % و 8.4 % ، أما القطاع الفلاحي فيمكن اعتبار أن تغيرات معدل نموه متغير بشكل كبير لارتباط إنتاجه بالعوامل المناخية أكثر منه عوامل هيكلية ترتبط بطرق و وسائل الإنتاج لأن هذا الأخير لازال يعاني من قدم طرق الإنتاج.

مما سبق يمكن استنتاج أن الجزائر استخدمت موارد الريع الغير متجددة بمخصصات ضخمة لكي تحقق معدلات نمو ضعيفة لا تتماشى الجهود المبذولة . و في هذا السياق يجب التساؤل حول تكلفة النمو في الجزائر، بالنسبة لسنة 2013 حققت الجزائر معدل نمو بلغ 2.8 % بعد 14 سنة من الإستثمار و الإنفاق العام بمتوسط بلغ خلال هذه الفترة 35.25 % من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن العديد من الدول ضخت نسب أقل من الإنفاق العام و سجلت مستويات أعلى من النمو. يوضح الشكل مقارنة بالنسبة لمتوسط الفترة 2010-2012 .

الشكل 68 : تكلفة النمو 2010-2012 (مجموعة من الدول)

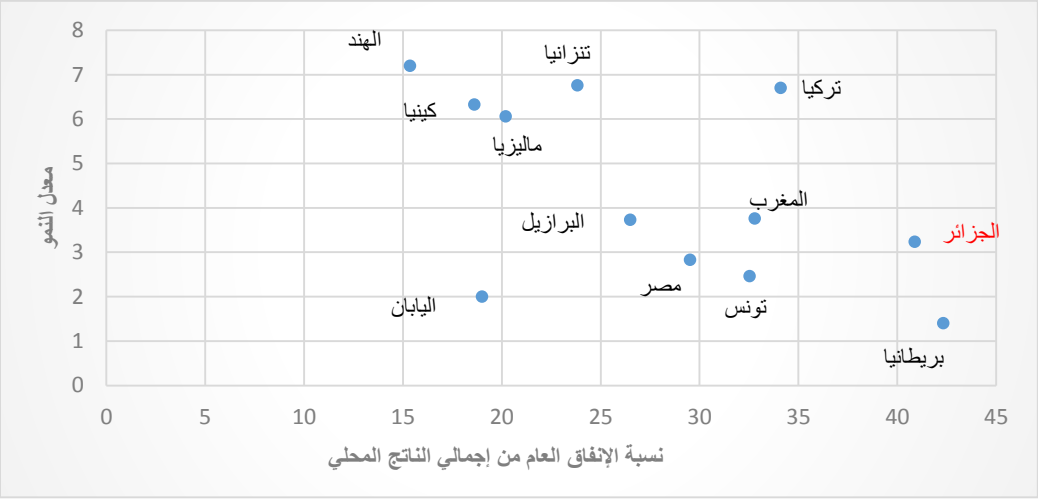

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

في الشكل السابق تم الأخذ بمتوسط النمو الإقتصادي و متوسط نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك للفترة 2010-2012 . و يمكن تقسيم الدول إلى ثلاث فئات : دول متقدمة و تتضمن بريطانيا و اليابان، دول ناشئة تتضمن تركيا، ماليزيا، البرازيل، الهند، و باقي الدول عبارة عن دول نامية.

يلاحظ أن أحسن الدول من حيث النمو الأقل تكلفة هي الهند ، و التي سجلت متوسط نمو قدره 7.2 % بنسبة إنفاق قدرها 15.3% ، تليها كل من ماليزيا ، تنزانيا ، كينيا ، و بدرجة أقل كل من تركيا ،اليابان، البرازيل . و أخيرا تبقى الدول التي سجلت نمو بأعلى تكلفة هي مصر ، تونس، المغرب ، الجزائر و الأعلى على الإطلاق بريطانيا بتحقيقها متوسط نمو 1.4 % بنسبة إنفاق فاقت 42 %[1].

الشكل 69 : تكلفة 1 % من النمو مقاسا بنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي

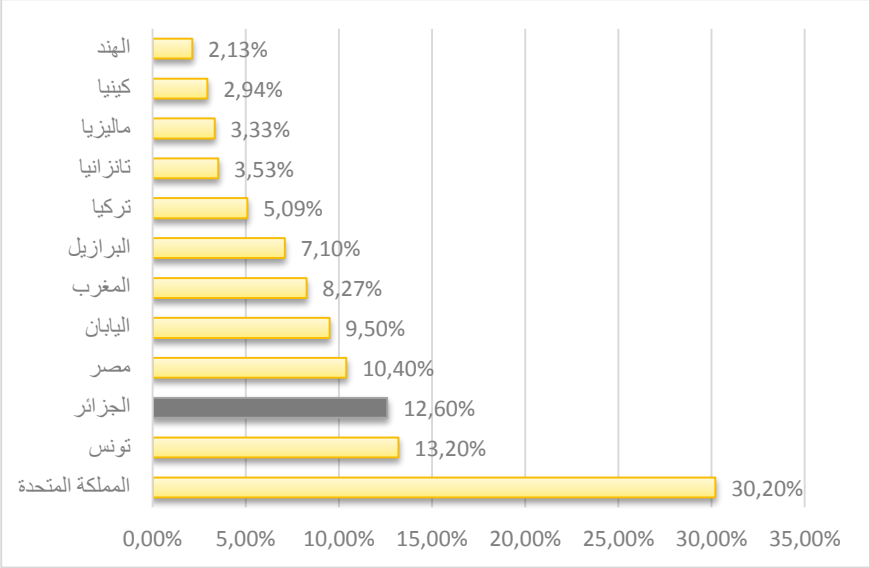

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل السابق أن المملكة المتحدة تسجل أعلى تكلفة للنمو الإقتصادي، حيث يكلف 1 % من النمو ، 30.2 % من الإنفاق العام، و يمكن تفسير هذه النتيجة كون اقتصادها متقدم و يقترب من حدود نموه الممكن و بالتالي من غير المنتظر تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، و كذلك – و

[1] أسلوب مستخدم من قبل خبراء صندوق النقد الدولي ، التقرير 20/12 جانفي 2012

هذا ينطبق على معظم الاقتصاديات المتقدمة و منها اليابان- فقد ارتفع الإنفاق العام بنسب كبيرة في الفترة ما بعد الأزمة المالية 2008 ، في محاولة تحفيز الاقتصاد عبر الإستثمار العام في البنية التحتية.

بالنسبة لكل من مصر و تونس فقد تم تسجيل تكلفة نمو مرتفعة أيضا ، و يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدولتين تتخبطان في مشاكل سياسية بالنسبة لفترة القياس، و هو ما أثر على مستويات النمو باعتبار اعتماد اقتصاديتهما على السياحة ، و التفسير الآخر إمكانية وجود أثر مزاحمة للقطاع الخاص بفعل قلة الموارد و هذا التفسير الأخير قد ينطبق أيضا على المغرب حيث سجلت نسبة 8.27% لكل 1 % من النمو.

و تبقى أحسن الدول هي الهند ، ماليزيا ، تنزانيا و كينيا و التي تتراوح تكلفة 1 % من النمو ما بين 2 و 4 % من الإنفاق العام. و بالعودة للجزائر يلاحظ أن 1 % من النمو قد تكلف 12.6% و التي تعد أسوء نتيجة بالمقارنة مع الدول الموجودة في العينة و هذا لعدة اعتبارات : (1) الإقتصاد الجزائري ، اقتصاد نامي بعيد عن حدود نموه الممكن ، و هو مماثل لكينيا و تنزانيا ، و بالتالي كان من الأجدر تحقيق نمو من رقمين يتناسب مع حجم مخصصات الإستثمار العام التي تمت برمجتها بالنسبة للفترة ما قبل القياس، (2) الإقتصاد الجزائري يمول الإنفاق العام من الريع و بالتالي غياب أي أثر سلبي جانبي يمكن أن يؤثر على القطاع الخاص مثل الذي يمكن أن يكون بالنسبة لكل من مصر ، تونس و المغرب.

مما سبق يتضح غياب الفعالية في الإنفاق العام ، و الإستثمار العام بصفة خاصة، و من ثم فإن النمو الإقتصادي في الجزائر مكلف جدا ، و إذا تم احتساب تكلفة الفرصة الضائعة في ظل إصرار السلطات العمومية على نفس الخيار –الإستثمار في البنية التحتية- دون التنويع في محتوى المخططات أو تدعيمها بمحاور أخرى و هذا لثلاث برامج متتالية و برنامج رابع 2015-2019 في طور الإنطلاق ، فإن التكلفة تتضاعف، و إذا أخذ أيضا بعين الإعتبار أن تمويل هذا النمو الضعيف، البطيء ، المكلف بموارد غير متجددة ، فيمكن استنتاج أن تكلفة هذا النمو ممتدة لأجيال قادمة، إلا أن النتيجة الأخرى التي يمكن الخروج بها من الشكل السابق هو أن الدول التي سجلت أقل تكلفة للنمو هي الدول التي استثمرت فيما يعرف بعوامل الفعالية، ألا و هي الموارد البشرية، المعرفة و إصلاح الإطار المؤسسي، و التي تمثل مجالا للاستدراك بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

2.4 إستثمار عام دون تأثيرات هيكلية

إن تأثير الإستثمار العام على النمو الاقتصادي كما تم تقديمه سابقا لا يوضح القناة التي انتقل من خلالها الأثر، إن كان من خلال أثر الطلب أو أثر الخارجيات ؟ و من ثم لا يمكن الجزم باستدامة هذا النمو في حال التراجع عن المستويات القياسية من الإستثمار العام و التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014. غير أن المؤشر الذي يمكن أن يقدم صورة عن مدى استدامة النمو هو هيكل النمو. حيث أن النمو المستدام يأتي من خلال تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، و هي الوضعية المنتظرة بعد الجهود المبذولة في 15 سنة الأخيرة.

في هذا السياق يتم الاعتماد على مقاربة الإنتاج المستخدمة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي، و في هذا السياق يقدم الديوان الوطني للإحصائيات 7 مجاميع : مجموع قطاع المحروقات، مجموع قطاع الصناعة ، مجموع قطاع الخدمات ، مجموع قطاع الفلاحة، مجموع خدمات الإدارات العمومية ، مجموع قطاع البناء و الأشغال العمومية، مجموع الرسوم على الإستيراد . من خلال الشكل 70 يمكن ملاحظة التغيرات المسجلة بالنسبة لجميع المجاميع سابقة الذكر بالأسعار الجارية، حيث أن الصناعة انتقلت من 294.5 إلى 765.3 مليار دينار، و بالنسبة للفلاحة فقد انتقل إنتاج هذا القطاع من 346.2 مليار دينار إلى 1627.8 ، و أما قطاع الأشغال العمومية فانتقل من 335 إلى 1620 مليار دينار. كذلك قطاع الخدمات و الذي يعد أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات فقد انتقل من 823.3 إلى 3827.4 مليار دينار.

الشكل 70 : تطور مجاميع الناتج المحلي الإجمالي 2000- 2013

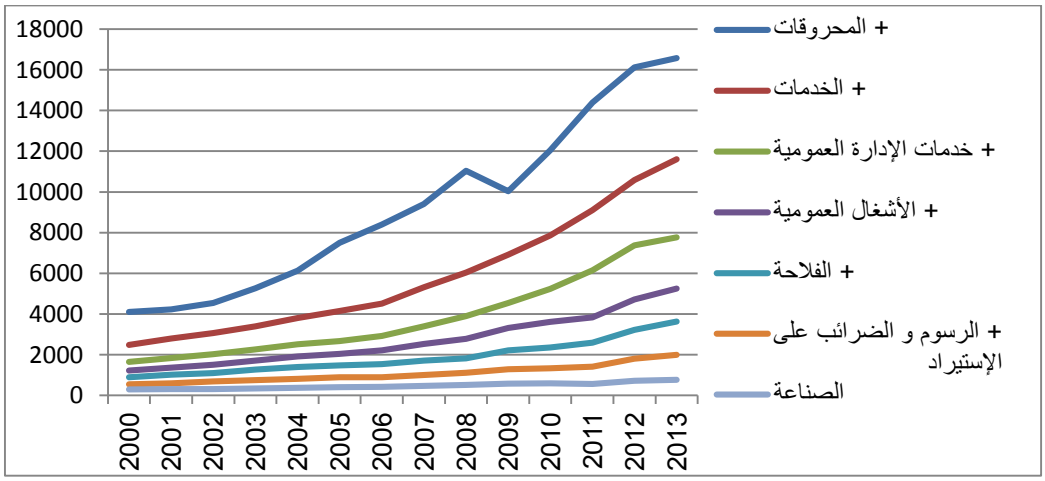

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

و يدخل أيضا في مجاميع الناتج المحلي الرسوم على الإستيراد، و التي تحتسب من خلال الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات. و قد انتقل هذا المجموع من 250.1 إلى 1235.9 مليار دينار، و آخر مجموع هو خدمات الإدارات العمومية ، حيث يقاس هذا المجموع بتكلفة إنتاج الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للأفراد و المؤسسات من تعليم و صحة و خدمات أخرى، وقد انتقل المجموع من 424.5 إلى 2524.5 مليار دينار، و يقدم الجدول 22 معدلات التغير بين بداية الفترة و نهايتها بالنسبة للقطاعات باستثناء قطاع المحروقات. حيث يلاحظ أن خدمات الإدارات العمومية هي الأكثر تطورا خلال الفترة المدروسة بمعامل تغير بلغ 5.95، تليها الرسوم على الإستيراد و التي بلغت 4.94 و التي تجد تفسيرها في تضخم فاتورة الإستيراد كما تم توضيحها في مراحل سابقة من الدراسة،

الجدول 26: معامل تغير القطاعات بالأسعار الجارية 2000-2013

القطاعات	معامل التغير
خدمات الإدارة العمومية	5,95
الرسوم و الضرائب على الإستيراد	4,94
البناء و الأشغال العمومية	4,84
الفلاحة	4,70
الخدمات	4,60
الصناعة	2,60

المصدر: من حساب و إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

و يلاحظ بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية و الذي تغير بنسبة 4.84 ، و هو تغير منطقي بالنظر لطبيعة البرامج المتبعة و التي تستهدف في المقام الأول إنشاء هياكل جديدة من البنى التحتية. و يأتي بعده قطاع الفلاحة بـ 4.7 و الذي يقترب من قطاع الخدمات و الذي بلغ 4.6 ، و أخيرا الصناعة بمعامل تغير 2.6 .

الشكل 71 : تغير هيكل الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2000-2013

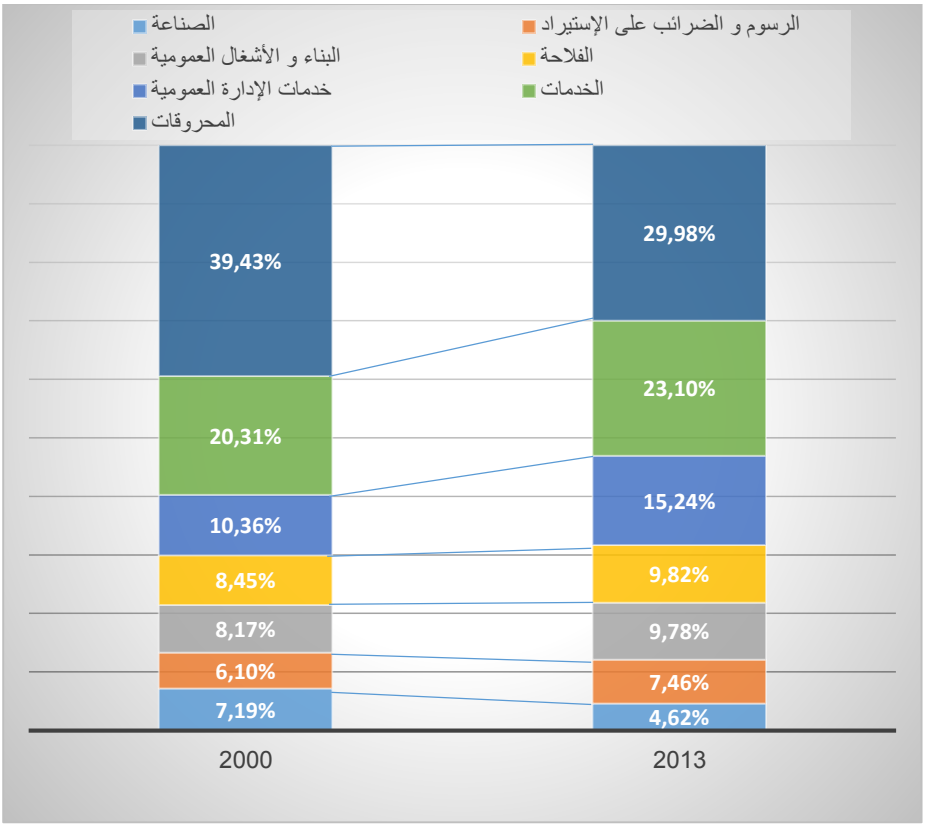

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

إن التحليل الأولي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي، من خلال المقارنة ما بين بيانات سنة 2000 و التي تمثل السنة ما قبل الشروع في برامج الإستثمار العام و سنة 2013 و هي سنة ما قبل الإنتهاء من البرنامج الثالث ، يلاحظ تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في مقابل قطاع المحروقات (الشكل71). حيث بلغ هذا الأخير حوالي 30 % في نهاية الفترة بالمقابل 39 % في بدايتها، بالرغم من أن سنة 2013 عرفت مستويات أسعار برميل نفط مرتفعة نوعا ما حيث قدرت في المتوسط بـ 109.5 دولار للبرميل[1]، و من ثم فمصدر التغير هو الناتج المحلي خارج المحروقات في حد ذاته و الذي يتم استعراض هيكله في الشكل 72 .

[1] بيانات وزارة الطاقة و المناجم
الموقع الإلكتروني www.mem-algeria.org

الشكل 72 : هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج مجال المحروقات 2000-2013

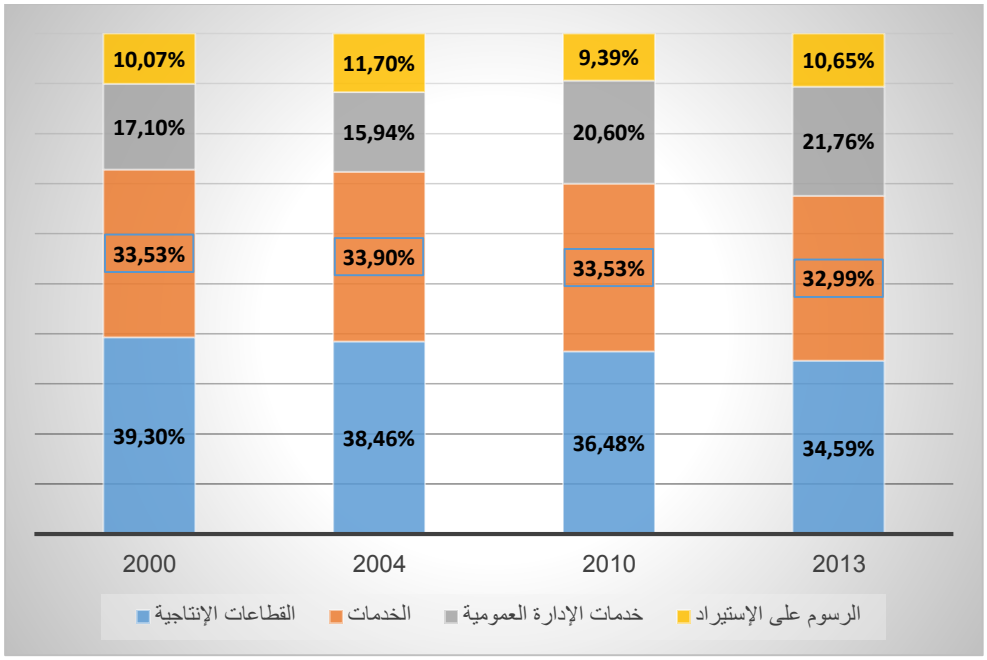

المصدر: من إعداد و حساب الباحث بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الهيكل السابق مقسم لأربع مجاميع، الخدمات و التي تمثل الخدمات الإنتاجية ، النقل ، سياحة، تجارة ....الخ، و المجموع الآخر هو الرسوم على الإستيراد ، و كذلك مجموع القطاعات الإنتاجية و الذي يتضمن الفلاحة، الصناعة، و قطاع البناء و الأشغال العمومية، و أخيرا خدمات الإدارات العمومية و التي تعتبر خدمات غير إنتاجية، و هذه الأخيرة سجلت تطورا في مقابل القطاعات الأخرى حيث أنها انتقلت من نسبة 17.1 % إلى 21.7 % ، أي أن هناك تغير بـ 4.5 % خلال الفترة 2000 -2013 ، و الملاحظ أيضا أن القطاعات الإنتاجية عرفت تدهورا من 39.3 % إلى 34.6% بفارق 4.7% ، كذلك قطاع الخدمات عرف تراجعا و لكن بشكل طفيف يقدر بـ0.6 % ، و نفس نسبة التراجع بالنسبة لرسوم الإستيراد.

التدقيق في ملاحظة التغيرات عبر السنوات 2000 ، 2004 ، 2010 ، 2013 يفضي إلى وجود اتجاه نسبي مستمر في تغير المجاميع ، حيث أن القطاعات الإنتاجية تعرف اتجاها واضحا نحو الإنخفاض ، وثباتا نسبيا بالنسبة لقطاع الخدمات، و متذبذبا بين الإرتفاع الطفيف و الإنخفاض الطفيف بالنسبة لرسوم الإستيراد، و في مقابل هذه المجاميع تبرز خدمات الإدارات العمومية كمجموع وحيد يعرف تصاعدا في مكانته بالنسبة للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات. و كما سبق التوضيح يقاس حجم

إنتاج الخدمات العمومية المجانية بتكلفة الإنتاج باعتبار أن خدماته غير مسعرة و لا يتم تداولها في السوق ، و تنقسم تكلفتها أساسا إلى الإستهلاكات الوسيطية للإدارات العمومية، أجور العاملين، الإهتلاك في رأس المال الثابت بالنسبة للإدارات و أخيرا الضرائب المرتبطة بإنتاج هذه الخدمات، و من ثم فيمكن اعتبار أن هذا المجموع يعبر عن جزء كبير من الإنفاق الجاري.

إن الجزء الأصيل في الإنفاق الجاري هو تحمل تكاليف الخدمات العامة، و من ثم فإن تطور هذا المجموع في الناتج المحلي يعكس تحرك السلطات العمومية في الإنفاق أكثر منه يعكس تطورا في الإنتاج، خاصة إذا علم أن تطور هذا المجموع هو رد فعل من قبل السلطات العمومية إزاء الإضطرابات الإجتماعية، و الذي ترجم على شكل زيادات معتبرة في أجور الموظفين مع التبذير في تجهيز الإدارات العمومية في ظل محاولات السلطات العمومية عصرنة الإدارة و أخيرا ارتفاع كثافة الموظفين في الإدارات العمومية دون الأخذ بعين الإعتبار لعوامل الإنتاجية ، في سياق محاولة امتصاص الحد الأقصى من البطالين. و تلتقي هذه النتيجة مع ما توصل له خبراء صندوق الدولي من أن العمل هو المصدر الأول للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة ، لكنه مدعوم بزيادة حجم العمل و ليس جودته[1].

و بالنتيجة يمكن تلخيص النتائج الهيكلية على مستوى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و الذي يعكس الإقتصاد الحقيقي في نقطتين أساسيتين: (1) كان هناك جهود لتطوير القطاعات الإنتاجية عبر الإستثمار العام إلا أن النتيجة كانت على العكس من ذلك فقد تدهورت مكانة هذه القطاعات و بالتالي تراجع المصدر الأول للنمو الفعلي المستدام . (2) كان هناك استجابة لضغوطات مجتمعية عبر الرفع من حجم الإنفاق الجاري، مما أدى إلى تطور مساهمة خدمات الإدارات العمومية في الناتج المحلي، و هي تمثل مصدر ظرفي للنمو الإقتصادي ينهار آنيا بتراجع حجم الإنفاق الجاري. و من ثم فالإستثمار العام خلال الفترة 2000- 2014 لم يحدث التغييرات الهيكلية الإيجابية الكفيلة بخلق الديناميكية الإقتصادية المؤدية إلى استدامة النمو.

3.4 البنية التحتية و النمو الإقتصادي : الأثر و الأفق ؟

إن برامج الإستثمار العام في الجزائر لم تستهدف فقط إنعاش الإقتصاد عبر الطلب ، و إنما إحداث التحول في هيكل العرض (الإنتاج) ، بحيث أن يكون الإستثمار العام عنصرا في إحداث الإصلاح

[1] IMF Report 13/47, Février 2013.

الهيكلي عبر دعم التكاملية ما بين الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية[1]. إلا أن تحليل هيكل النمو وفق ما سبق لا يقدم إشارات عن وجود أي أثر هيكلي ، بل يقدم مؤشرات عن تعميق الإختلالات الهيكلية و التي كانت موجودة أصلا قبل الشروع في برامج الإستثمار العام.و كما سبق تقديمه ، فإنه من الصعب عزل أثر خارجيات البنية التحتية قياسيا، و خاصة في ظل اقتصاد نامي يعاني من مشاكل هيكلية كالاقتصاد الجزائري، غير أنه يمكن الاستدلال ببعض المؤشرات التي تفيد بغياب أو بضعف أثر هذه الخارجيات، و التي منها ما تم استعراضه سابقا ، حيث لوحظ تطور بعض القطاعات في مقابل إهمال بعض القطاعات الأخرى (كمثال: الإهتمام بالطرق في مقابل سكك الحديد). كما لوحظ أيضا ضعف جودة البنية التحتية الموردة ، و كذلك عدم فاعلية استخدام بعض البنى التحتية[2] . و كل هذه الإختلالات انعكست على بعض الروابط و التي من المفترض أن تكون على شكل خارجيات كارتفاع أسعار النقل، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بحوالي 50 % بدل أن تنخفض بالرغم من الإستثمارات الضخمة في هذا القطاع[3].

هي كلها إشارات عن ضعف أو غياب لأثر الخارجيات ، و لعل الأبرز منها هو ضعف الإنتاجية الإجمالية للعوامل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي و التي يقدمها الشكل 68 .

الشكل 73 : مصادر النمو في الجزائر 1990-2011

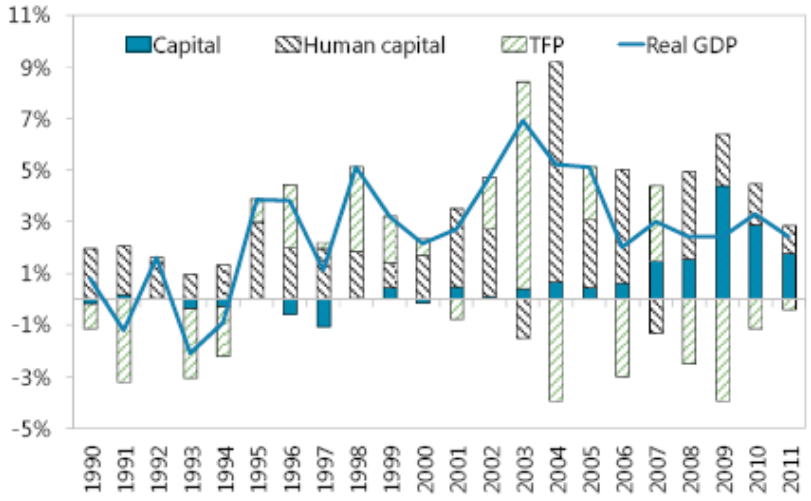

Source : IMF Report 13/48, Février 2013

[1] Chettab Nadia, 2015," L'économie Algérienne : une Re-industrialisation qui apelle un nouveau regard des pouvoirs publics", "Confluences Internationales", Institut National D'Etude De Stratégie Globale", Algérie.

[2] تم التطرق بالتفصيل لضعف جودة البنية التحتية في الجزء الأول من الفصل الرابع.

[3] أنظر الشكل 45 الصفحة 171

يلحظ أن الإنتاجية الإجمالية للعوامل PTF كانت ضئيلة جدا سنة 2000 و سلبية سنة 2001 ، و أحسن مستوى تسجيله كان سنة 2003 ثم سلبية في 2004 ، و هو ما يعكس التذبذب و عدم اتخاذها توجها في الصعود رغم الشروع في المشاريع خلال هذه الفترة، و قد كانت قياساتها سلبية بالنسبة للسنوات 2008-2011 . و بالنتيجة فإن ضعف أو غياب خارجيات البنية التحتية بالنسبة للحالة الجزائري يمكن تفسيره في نقطتين :

(1) غياب ديناميكية الإنتقال « *Transitional Dynamics* » : و التي تعني التكاليف الإضافية التي تتحملها المؤسسات لتكيف مع البنى التحتية كعملية إعادة توطين النشاطات الإقتصادية، و التي تنشأ أساسا من ضعف الإطار المؤسسي بالنسبة للحالة الجزائرية ، و كل ما يدخل في هذه النقطة من أمثلة يعتبر من تكاليف التغييرات الهيكلية بالنسبة للمؤسسات و التي تقلص من حجم الروابط المدخلية « *Forward Linkages* » و التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات في حال تطور مخزون البنية التحتية.

و من ثم فالنمو المنتظر من الارتفاع في مخزون البنية التحتية يتبع الزمن النسبي اللازم للتخلص من تكاليف الإنتقال، و تتضح هذه الإشكالية أكثر في حال الإنشاءات الجديدة ، حيث تتطلب المزيد من الزمن، ففي حالات الإقتصاديات المتقدمة قدمت الملاحظات أن أثر البنية التحتية يصل إلى ذروته ما بين 3 إلى 5 سنوات بعد دخول البنية التحتية حيز العمل. و بالنسبة للإقتصاد أقل تطورا فإنه من المتوقع أن الأثر يتطلب المزيد من الوقت لتتكيف المؤسسات مع الوضعية الجديدة، و من ثم فإن الروابط المدخلية تتطلب المزيد من الوقت لحلحلة تعقيدات ديناميكية الإنتقال، و إذا كانت هذه الروابط متعددة الأبعاد و تشمل البيئة العامة لعمل المؤسسات فإن الزمن مرشح للإمتداد .

(2) غياب الإستراتيجيات القطاعية : إن البنى التحتية لا تخلق الثروة بل تساعد في خلق الثروة ، و مع ذلك فإن برامج الإستثمار العام اتسمت بالعمومية مع غياب إستراتيجيات خاصة للإرتقاء بالقطاعات الإنتاجية بالشكل الذي يجعل من البنى التحتية مكملا و داعما لهذه القطاعات و من ثم الرفع من فاعلية البنية التحتية و مساهمتها الحقيقية في النمو.

إذن و في ظل المؤشرات حول ضعف آداء الإقتصاد الحقيقي خارج قطاع المحروقات و الذي لم يكتسب الديناميكية التي تسمح له بإحداث التطورات الهيكلية ذاتيا، و في ظل احتمالية تراجع مستوى

الإستثمار العام تبعا لتراجع عائدات المحروقات ، فإن استدراك الوضعية الحالية يكون من خلال الأخذ بعين الإعتبار أن البنية التحتية وحدها غير كافية لإحداث تغييرات هيكلية في بنية الإقتصاد في ظل توقف الإصلاحات في مختلف الميادين المتعلقة بتحسين البيئة العامة لتطور الإستثمار في القطاعات الإنتاجية و خاصة الصناعة، و بالنتيجة من المفترض أن التخصيص المستقبلي للموارد يجب أن يستهدف تجسيد " الآثار الجهازية" ، و التي تعد مصدرا للكفاءة الإقتصادية، و ذلك عبر الربط بين الإصلاحات المؤسسية و الهيكلية و التي تدخل في إطار الإستثمار العام الموجه و الفعال.

خلاصة الفصل

يقدم الفصل الرابع مجموعة من النتائج و التي تسمح بإعطاء صورة عن جدوى و فعالية تدخل الدولة من خلال برامج الإستثمار العام في البنية التحتية . أولا و بالنسبة لمخزون البنية التحتية المعني الأول بالبرامج ، لوحظ أن مخزون البنى التحتية عرف تطورات معتبرة في بعض القطاعت كالطرق و الكهرباء و تطورات هزيلة في قطاعات أخرى كسكك الحديد، غير أن السمة الأبرز هي ضعف البنية التحتية في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى في كثير من الأحيان لا تتوفر على موارد كالتي تتوفر عليها الجزائر ، و كذلك ضعف جودة البنى التحتية بالمقارنة دائما مع دول أخرى، و كذلك ضعف خدمات البنية التحتية رغم حصولها على اعتمادات معتبرة كسكك الحديد.

بالنسبة لتطورات الطلب و العرض فقد لوحظ تطور الطلب مدعوما بالإستهلاك المحلي و الذي يعد ترجمة للزيادة في الإنفاق العام . أما بالنسبة للعرض فقد عرف تطورات سلبية بإنخفاض حجم الإنتاج الوطني بالنسبة لجميع القطاعات ، و ذلك كنتيجة لتسرب أثر الطلب إلى الخارج و تلبيته عبر الإستيراد. و كذلك مستوى الإستثمار مقاسا بالتراكم الرأسمالي عرف إنخفاضا هو الآخر و من ثم فخارجيات البنية التحتية لم تكن كافية لتحفيز قرار الإستثمار و هو ما يجد تفسيره في أن المؤسسات تواجه مشاكل أكبر تجعل من خارجيات البنية التحتية محدد ثانوي بالنسبة للقرار الإستثماري.

كما خلص هذا الفصل لوجود علاقة سببية بين الإستثمار العام و النمو الإقتصادي إلا أن هذا الأثر يبقى ضعيفا و مكلفا بالنظر لحجم المخصصات المستخدمة، و كذلك فإن هذا النمو لم يكن نتيجة لتغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بل هو إنعكاس مباشر لعمليات الإنفاق و الإستثمار العام على قطاعت البناء و الأشغال العمومية و خدمات الإدارات العمومية، أما بالنسبة للقطاعات المنوط بها استدامة النمو فقد تراجعت في مقابل القطاعات سابقة الذكر، و من ثم فالنمو الإقتصادي في الجزائر ظرفي و غير مستديم.

الخاتمة

يعتبر الإستثمار العام في البنية التحتية عاملا لتحسين الأداء الإنتاجي و مستوى إستثمار القطاع الخاص من خلال الخارجيات التي تنشأ بين المؤسسات، المناطق و النشاطات الاقتصادية. و الخارجيات تتطلب وضعية تكاملية ما بين السوق و الدولة، بحيث يقوم فيها الإطار المؤسسي بدور محوري في ضمان الفعالية في توفير البنى التحتية. هذه الأخيرة تمثل سلع وسيطية تسهل عمليات التبادل ، تحسن من إنتاجية مدخلات العملية الإنتاجية و عوامل المردودية للقطاع الخاص بصفة عامة. و هذا التأثير يكون عبر توفير بنى تحتية متطورة تسهم في استخدام فعال لعوامل الإنتاج و من ثم تخفيض التكاليف ، فارتفاع الأرباح، فالإنتاج ، فالإستثمار و أخيرا النمو الإقتصادي. و الأثر الإيجابي لرأس المال العام على الإنتاجية الحدية للمدخلات ، لا يعود فقط للبنية التحتية القاعدية ، و لكن أيضا للمكونات الأخرى لرأس المال العام كالصحة و التعليم و التي تؤثر على إنتاجية العمل.

من منظور أثر الطلب ، يمكن أن يكون الأثر على المخرجات المحلية سلبيا أو إيجابيا خلال عملية الإستثمار و ذلك تبعا لمرونة الإحلال بين السلع المحلية و المستوردة. و بعبارة أخرى فإن الإحلال يتبع مرونة الإنتاج و الميل الحدي للإستيراد ، فإذا كان هذا الأخير أعلى من مرونة الإنتاج فإن تلبية الطلب تتم من خلال السلع المستوردة ، و في حالة العكس فإن تلبية الطلب تكون من خلال السلع المحلية. و من منظور أثر الخارجيات فإن التأثير الأكبر للإستثمار في البنية التحتية يكون في البلدان التي تشهد مستوى متدني لخدمات هذه البنى، أي أن الإنتاجية الحدية للبنى التحتية ترتفع في ظل إنخفاض المخزون الأولي.

إن اتجاه و قوة مختلف الآثار السابقة الذكر ، تختلف بمرور الزمن و تتبع إلى حد كبير البيئة الإستثمارية للقطاع الخاص، فقد تكون العلاقة بين الإستثمار العام و الإستثمار الخاص إحلالية في المدى القصير، و علاقة تكاملية على المدى الطويل، و ذلك اعتمادا على طبيعة الإستثمار الإنتاجي. فعلى المدى القصير قد يكون أثر المزاحمة هو المهيمن (لأن الموارد المتاحة لتمويل الإستثمار العام و الخاص محدودة)، في حين أن الأثر التكاملي قد يسود على المدى الطويل كنتيجة للتأثيرات القوية من جانب العرض.

إن توفر الإقتصاد على مصادر تمويل ريعية يقدم فرصة سانحة لإتباع سياسات اقتصادية بدون تكلفة اجتماعية و ضغوط إضافية على القطاع الخاص. إلا أنه قد يتضمن في طياته العديد

من أوجه عدم الكفاءة و عدم الفعالية في تخصيص الموارد المتاحة، حيث أن تخصيص الموارد الوطنية يتحيز للدوافع السياسية أكثر من المعايير المتعلقة بالجدوى الإقتصادية، و أيضا لدوافع تتعلق بالرشوة و الفساد، حيث أن هذا الأخير يقترن بالسلطة التقديرية التي يستفيد منها أصحاب القرار عندما يحددون نوع ، حجم و تركيبة مشاريع البنية التحتية، كما أن أثر السلطة التقديرية أكثر أهمية بالنسبة لنفقات الإستثمار مقارنة مع النفقات الجارية ، و من ثم تتأثر تركيبة المشاريع و هو ما ينعكس بشكل عام على جودة الإستثمار العام. و على هذا النحو فإن تخصيص المزيد من الموارد يكون مصيرها التبذير، و بالتالي من الممكن أن يؤدي رفع حجم الإستثمار العام إلى تراجع النمو الاقتصادي.

تقوم الهياكل المؤسسية المنوط بها الإشراف على تجسيد البنية التحتية، بالإضافة للإطار القانوني العام لتسيير عقود الإنشاء دورا محوريا في ضمان جودة البنى الموردة ، و بالتالي تعظيم الإستفادة بالنسبة للمستخدمين. و يتم ذلك من خلال توريد الحجم الأمثل من البنى التحتية ، اختيار أحسن المشاريع وفق المعيار (تكلفة/ربح) ، و كذلك التصميم المناسب للمشروع و اختيار الحلول التقنية باعتبارها عامل أساسي في تحديد التكاليف الحالية و الأرباح المستقبلية. ويدخل أيضا في سياق اختيار أحسن البنى التحتية ، عملية المفاضلة بين تعزيز المناطق التي تعرف كثافة في النشاطات الإقتصادية من جهة ، أو توطين البنى التحتية في المناطق البعيدة عن مراكز الإنتاج الحالية من جهة أخرى ، و الإختيار الثاني قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل و الاتصالات مما يقلل من الجدوى المالية الحالية للمشاريع، و بالمقابل و بأخذ التنمية الإجتماعية بعين الإعتبار فإن اختيار التوطين يتم بالتوازي مع الأهداف على المدى الطويل و التي ينتظر من البنية التحتية تحقيقها و هي التكامل الإقليمي و الوطني.

اتسم السياق السوسيو–اقتصادي ما قبل الشروع في برامج الإستثمار العام 2001–2014 باللاستقرار السياسي و الذي فاقم من تدهور الوضعية الإقتصادية ، مما حذى بالسلطات العمومية إلى اتباع برنامج للتعديل الهيكلي بما أفرزه من سياسات إنكماشية انعكست مباشرة على دخول الإفراد و من ثم حجم الإستهلاك الكلي، و كذلك أدى إلى إنخفاض المخصصات الموجهة إلى الإستثمار العام و هو ما انعكس على حالة مخزون البنية التحتية . و التدهور الأكبر كان

بالنسبة لمستوى الإنتاج الوطني ، و خاصة القطاع الصناعي و الذي انخفض إلى أقل من 50 % من إمكانيات إنتاجه .

و بالنسبة لسيرورة تجسيد البرامج، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر سجلت مستويات من الإنفاق العام ، تعد الأعلى بالمقارنة مع دول مجاورة و حتى أخرى تتوفر على موارد أكبر من الجزائر. و هذا إنما يدل على وجود إرادة و توجه واضح نحو حضور كبير للدولة الجزائرية في الحياة الاقتصادية، و قد بينت الدراسة أن التطور في حجم الإنفاق العام لم يشمل فقط الإنفاق الرأسمالي و إنما كذلك الإنفاق الجاري، حيث أن سياسة الموازنة في الجزائر اتخذت منحى خطير، باعتبار أن الإيرادات خارج المحروقات تغطي أقل من نصف إجمالي الإنفاق الجاري ، أي أن السلطات العمومية تدفع أجور موظفيها من عوائد الريع المرتبط بالأسواق العالمية و المهددة بالإنخفاض .

و قد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من الإختلالات التي شابت سيرورة تجسيد برامج الإستثمار العام ، و التي تحد من فعاليتها و فاعلية البنية التحتية و ترهن مردودية تدخل السلطات العمومية ككل. و تبرز في هذا السياق التكلفة المرتفعة للمشاريع و اللجوء في الكثير من الأحيان إلى إعادة تقييمها، و التي تجد تفسيرها في في ضعف الرقابة وضبط المشاريع والتخطيط ، فالاختلال قائم حتى قبل بداية المشروع في الميدان، ولذلك يلحظ تضخما في قيمة إنجاز المشاريع في الجزائر بصورة كبيرة رغم أن القيمة أو الكلفة المعتمدة لا يمكن أن تكون مغايرة بين دولة وأخرى بصورة كبيرة. و هي نتيجة تجد تفسيرها في انتشار الفساد و انعدام المساءلة القانونية للمسئولين ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الفساد لا يقلل من إنتاجية الإنفاق العام على البنية التحتية فقط ، و إنما تكلفة الفساد تمتد إلى البنية التحتية في حد ذاتها ، حيث أن توريد بنى تحتية رديئة يخلق تكاليف إضافية على المدى المتوسط و الطويل و المتعلقة أساسا بنفقات الصيانة .

كما شكل التأخير في الإنجاز السمة المشتركة لمعظم المشاريع ، و هي نتائج تجد تفسيرها في سببين : عدم قدرة الإدارات العمومية على تسيير هذا الحجم من البرامج كنتيجة لسيرورة إدارية ظلت تعرف بيروقراطية و استهلاكا كبيرا للوقت و كنتيجة أيضا لجهاز الدولة المركزي المتضخم ، بالإضافة لغياب التنسيق بين مختلف الإدارات و الهيئات العمومية و كذلك ضعف مؤهلات

الموارد البشرية في هذه الإدارات و عدم قدرتها على مواكبة هذا النسق من الإستثمار العام، و كل العوامل السابقة أدت إلى مشاكل جدية انعكست مباشرة على جودة البنية التحتية .

لقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تباين في تأثر القنوات المعنية بتحويل الإستثمار العام إلى نمو اقتصادي، فقد تأثر الطلب إيجابيا ، حيث لوحظ ارتباط الإستهلاك العام للدولة بتغيرات الإستثمار العام ، و بالرغم من تأثر الإستهلاك الخاص بالإستثمار العام أيضا إلا أن ارتباطه الأكبر كان بالإنفاق الجاري . كما تبين إن اتجاه تلبية الطلب تحيز إلى الإستيراد بدل الإنتاج الوطني و هي نتيجة تجد تفسيرها في أن الميل الحدي للإستيراد أعلى من مرونة الجهاز الإنتاجي ، و الذي عرف هذا الأخير تراجعا كبيرا ، حيث أن القطاعات الإنتاجية ما عدا المحروقات عرفت تراجعا مستمرا و هذا تبعا لتراجع انتاج القطاع الخاص و خاصة منذ سنة 2006، أما بالبنسبة للقطاع العام فقد كان هناك تراجع مستمر لكنه بسيط بالنظر لضعف القطاع مبدئيا.

كما تبين أن قطاع الصناعة هو الأكثر تراجعا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى , حيث أنه بعد عشر سنوات من الإستثمار العام لم يتجاوز قطاع الصناعة 50 % من إمكانيات إنتاجه. كما أن قطاع البناء و الأشغال العمومية من القطاعات المسئولة عن التخفيف النسبي لتراجع حجم إنتاج القطاع الخاص، أما باقي القطاعات من فلاحة، صناعة، خدمات، فهي في تراجع مستمر على طول فترة الدراسة لصالح الإستيراد.

يمثل تطور حجم الطلب حافزا للإستثمار الخاص ، إلا أن هناك حافزا آخر و هو تطور مخزون و جودة البنية التحتية الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال بالشكل الذي يرفع من العائد الإستثماري لرؤوس أموال القطاع الخاص. غير أنه و بالنسبة للجزائر ، و في نفس الإتجاه الذي عرفه حجم الإنتاج الوطني بشقيه العام و الخاص ، يلاحظ تراجع حجم الإستثمار في القطاعات الإقتصادية و المتضمنة: الفلاحة، الصناعة بجميع أنواعها ، الخدمات، و قطاع البناء و الأشغال العمومية باستثناء قطاع المحروقات، و بالنتيجة فعوامل التغير في حجم الطلب و السوق الواعد بالإضافة إلى جهود تحسين بيئة الأعمال عبر تطوير البنية التحتية ، لم تكن كافية لتحفيز الإنتاج و الإستثمار ، حيث أن التراكم الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية عرف تدهورا و خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

بينت الدراسة أن القرار الإستثماري –و باعتباره العامل الأول لتطور التراكم الرأسمالي– أنه يتوقف على محدادات أخرى ذات طبيعة مؤسسية، تتمثل في مشاكل التمويل، البيروقراطية، الفساد، اللوائح و القوانين، و ضعف الموارد البشرية ، أما البنية التحتية باعتبارها محددا فهي بدرجة أقل . و الملاحظ أن معظم المحددات المؤسسية سابقة الذكر كانت ضمن أجندة الإصلاحات التي التزمت بها الجزائر في برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في تسعينات القرن الماضي، غير أنها لازالت مستمرة في تعطيل الإقتصاد الوطني عن تحقيق أهدافه التنموية. و بالنتيجة فالسلطات العمومية و مع وفرة العوائد المتأتية من الريع، أهملت الإصلاحات و اهتمت بعملية الإنفاق العام ، و هو ما يفسر التراجع الكبير لمستوى الإنتاج الوطني .

اختبرت الدراسة قياسيا تأثير نمو الناتج المحلي على الإستثمار العام ، و خلصت إلى تأثير هذا الأخير على نمو الناتج المحلي ، إلا أنه من الصعب عزل أثر خارجيات البنية التحتية قياسيا عن أثر الطلب ، و خاصة في ظل اقتصاد نامي يعاني من مشاكل هيكلية كالاقتصاد الجزائري، غير أنه يمكن الاستدلال ببعض المؤشرات التي تفيد بغياب أو بضعف أثار هذه الخارجيات، و منها: ضعف جودة البنية التحتية، التطور السلبي للإنتاجية الإجمالية للعوامل، تراجع حجم التراكم الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية. كما بينت الدراسة أن تطورات النمو، متذبذبة و ضعيفه خلال فترة الدراسة، و من ثم فالجزائر استخدمت موارد الريع الغير متجددة بمخصصات ضخمة لكي تحقق معدلات نمو ضئيلة و ضعيفة لا تتماشى و الجهود المبذولة و هو ما ينعكس مباشرة على تكلفة النمو. و من ثم يتضح غياب الفعالية في الإنفاق العام ، و الإستثمار العام بصفة خاصة.

بالنسبة لهيكل النمو، فقد خلصت الدراسة إلى غياب أثر هيكلي إيجابي، بل هناك مؤشرات عن تعميق الإختلالات الهيكلية و التي كانت موجودة أصلا قبل الشروع في برامج الإستثمار العام. حيث يمكن تلخيص النتائج الهيكلية على مستوى الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و الذي يعكس الإقتصاد الحقيقي في نقطتين أساسيتين: (1) كان هناك جهود لتطوير القطاعات الإنتاجية عبر الإستثمار العام إلا أن النتيجة كانت على العكس من ذلك فقد تدهورت مكانة هذه القطاعات و بالتالي تراجع المصدر الأول للنمو الفعلي المستدام . (2) كان هناك استجابة لضغوطات مجتمعية عبر الرفع من حجم الإنفاق الجاري، مما أدى إلى تطور مساهمة خدمات الإدارات العمومية – بعد أن أصبحت هذه الأخيرة مكتظة بموظفين لم يستطع القطاع الخاص استيعابهم

فامتصتهم الإدارات العمومية – و التي تمثل مصدر ظرفي للنمو الإقتصادي يتراجع تلقائيا بتراجع حجم الإنفاق الجاري .

لا يمكن إغفال عامل الزمن في استخلاص نتيجة حول أثر الخارجيات، حيث أن البنى التحتية لا تخلق الثروة بل تساعد في خلق الثروة ، و من ثم فهذه المساعدة تتطلب المزيد من الوقت لتتبلور على شكل نمو ، حيث أن التأثيرات المنتظرة لا تظهر على المدى القصير و المتوسط و إنما تظهر على المدى الطويل حين تدخل البنى التحتية حيز الاستغلال ، كما أن تعطل ديناميكية الإنتقال و التكيف مع البنى التحتية الجديدة و المتعلقة أساسا بالعوامل المؤسسية في الحالة الجزائرية ، من ضمن العوامل المفسرة لتأخر اللآثار الإيجابية لخارجيات البنية التحتية. كما يمكن اعتبار أن غياب إستراتيجيات واضحة للارتقاء بالقطاعات الإنتاجية – بالشكل الذي يجعل من البنى التحتية مكملا و داعما لهذه القطاعات – عملا مفسرا آخر لضعف فاعلية البنية التحتية و بالتالي مساهمتها الحقيقية في النمو الإقتصادي.

و كإجابة عن الفرضيات يلاحظ تحقق الفرضية الرئيسية و التي تنص على التأثير الإيجابي للإستثمار العام على النمو الإقتصادي و التي تم توضيحها من خلال الإختبار القياسي. و بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى فقد تم التأكد من تحققها هي الأخرى و التي تنص على غياب الفعالية في سيرورة تجسيد مشاريع البنية التحتية و ضعف قدرة الإقتصاد الإستيعابية من الناحية التنظيمية و من ناحية مرونة الجهاز الإنتاجي و التي تم الإجابة عنها من خلال إبراز مختلف الإختلالات التي شابت تنفيذ البرامج ، و أيضا كيف تحيز تلبية الطلب إلى الإستيراد بدل الإستثمار. كما تم التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية حيث أن التأثير الإيجابي لم يشمل القطاعات الإنتاجية و أنه كان غياب توجيه قطاعي للإستثمارات يأخذ بعين الإعتبار التنسيق و التسلسل بين الإستثمار العام و الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية المحفزة لتطور القطاع الخاص.

النتائج السابقة تبرز ضعف آداء الإقتصاد الحقيقي خارج قطاع المحروقات و الذي لم يكتسب الديناميكية التي تسمح له بإحداث التطورات الهيكلية ذاتيا، و خاصة مع احتمالية تراجع مستوى الإستثمار العام تبعا لتراجع عائدات المحروقات. كما ان تجسيد مشاريع البنية التحتية في حد ذاتها غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه من الإيجابيات التي يمكن إستخلاصها من برامج الإستثمار العام في الجزائر هو أن البنى التحتية المجسدة و المتاحة تعتبر مكسبا للإقتصاد

في حال تحسين خدماتها و إزالة العقبات المختلفة التي تواجه القطاع الخاص بالشكل الذي يجعل من البنية التحتية عاملا مؤثرا في تطور المؤسسات المنتجة. و استدراك هذه الوضعية يكون من خلال الأخذ بعين الإعتبار أن إحداث تغييرات هيكلية في الإقتصاد ، يكون من خلال مباشرة الإصلاحات في مختلف الميادين المتعلقة بتحسين البيئة العامة لتطور الإستثمار، و عبر الإهتمام بالعوامل الأساسية الداعمة للتراكم الرأسمالي و التي من خلالها يمكن للقدرات الإنتاجية أن تتطور و هي : التكنولوجيا ، الإطار المؤسسي و الموارد البشرية، مما يسهم في خلق " الآثار الجهازية" بين مختلف العناصر سابقة الذكر و التي تدخل في إطار الإستثمار العام الموجه و الفعال.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. روبرت بارو، 2009 ،"محددات النمو الإقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان"، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن
2. خالد إبراهيم السيد أحمد، 2003،" دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام"، جامعة طنطا ، مصر.
3. عبد الرزاق الفارس،2001" الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان.
4. عبد القادر محمد عطية ، 2000 ، "اتجاهات حديثة في التنمية" الدار الجامعية ، مصر.
5. عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق(الإسكندرية ، الدار الجامعية،2005
6. عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات المالية العامة" ، الدار الجامعية ،2005 ، مصر.
7. كريستين كسيدز 1997 ،" خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، المتطلبات و البدائل و الخبرات" ترجمة : منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
8. محمد الصغير جاري،2010 ، "اقتصاد عمومي : مبادئ و مناهج في تخصيص الموارد" ،M.S.D EDITION، الجزائر.
9. وليد عبد الحميد عايب، 2010 " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية" مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الاولى.

الرسائل

1. عيسى مرازقة ، 2007 ، " القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة ، جامعة لحاج لخضر – باتنة.

الملتقيات

1. بشير مصيطفى، 2005 ،" الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة" المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 08-09 مارس 2005 ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-
2. بن دعاس زهير ، كتاف شافية 2013،" سياسات الإستثمار العمومي: بين جدلية دعم النمو الإقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية – حالة الجزائر-" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1

3. بوعشة مبارك 2013 ، "الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية–مقاربة نقدية–" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1.
4. صالح صالحي،2013 ،"تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي و الإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و إستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001–2014 " مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1.
5. صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ،2013 " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم" مداخلة مقدمة في ملتقى "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014" يومي 12/11 مارس 2013 ، جامعة سطيف1

الدراسات

1. المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، عدد أفريل 2014 .
2. رشدي عبد الفتاح صالح 2006 ، " التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء و التشغيل و النقل BOT "، القاهرة ، اتحاد المصارف العربية.
3. عبد الله شحاته خطاب "دور الدولة والنظرية الاقتصادية :الدروس المستفادة للحالة المصرية" www.pidegypt.org
4. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2013 ، " خلاصة وافية عن الجزائر" www.onplc.org.dz

الدوريات

1. كربالي بغداد،2005 ،"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" ، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن.
2. محمود محمد داغر، علي محمد علي، (2010) ، " الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره في النمو الإقتصادي في ليبيا (منهج السببية) "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد51، لبنان.

التقارير

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014
2. تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، 2001
3. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004،

المواقع

1. الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية http://www.mre.dz
2. الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال العمومية www.mtp.gov.dz
3. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.mf.gov.dz
4. الموفع الإلكتروني لوزارة النقل www.**ministere**-**transport**s.gov.dz
5. الموقع الإلكتروني للجمارك الجزائرية www.douannealgerienne.dz
6. الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة و المناجم www.mem-**algeria**.org
7. الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

المراسيم و القوانين

1. المرسوم الرئاسي رقم 12-64 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 7 فيفري سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 8 لسنة 2012 .
2. المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 1 ذو القعدة 1427 هـ ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2006 ، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74 لسنة 2006 .
3. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 و المتعلق بترقية الإستثمار.
4. قانون رقم 02-2000 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000
5. قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية
6. قوانين المالية 2000-2014

المراجع باللغة الفرنسية

Les Ouvrages

1. Agnès Bénassy-Quéré, Benoît Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry, 2012, « Politiques économiques », 3 ème édition , de boeck , Bruxelles , Belgique.
2. Dwight H, Perkins, Steven Radelet, David L, Linder, 2012 « Economie du développement », Traduit par Bruno Baron-Renault, 3 ème Edition, de boeck, Bruxelles Belgique.
3. Gregory N Mankiw, Mark P, Taylor, 2013, « Principes de l'économie », traduit par Elise Tosi, 3ème Edition, de boek, Bruxelles , Belgique.
4. Gregory.N. Mankiw, 2003« Macroeconomie »,3 Edition, De Boeck, Paris, France.

5. Jean Arrous,1999, « Les Théories de la croissance »,Edition de seuil ,paris.
6. Michael Rockiger, 2000, « Macroéconomie », Edition Ellipses, Paris France.
7. Philipine Cour, Hervé Le Bihan, Henri Sterdyniak,1997 « L'économie mondiale 1998 » Editions La Découverte,Collection Repères, Paris.
8. Rachid Boudjema ,2011," Economie du développement de l'Algérie 1962-2010," volume 2,Dar El Khaldounia, Alger.
9. Robert, S,Pindyck, « Microéconomie »,2005, Troduit par Michel Sollogoub,6 ème Edition, Pearson Education, France.
10. Samuelson Paul 1982, « Histoire de la pensée économique contemporaine », OPU, Alger.
11. Sid Ahmed Abdelkader « Croissance et Développement : Théories et Politiques » Tome 1, OPU , Alger 1979.

Les Etudes

1. Chettab Nadia, 2015," L'économie Algérienne : une Re-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics", "Confluences Internationales", Institut National D'Etude De Stratégie Globale, Algérie.
2. Louis-Marie Philippot ,2008,« Rente Naturelle et composition des dépenses publiques » Reflets et Perspectives de la Vie Economique, 47 (4), 2008.
3. Marie Ange VEGANZONES ,2000, « Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches » Web Site : www. *cerdi.org*
4. Michel Didier et Rémy Prud'homme 2007, « Infrastructures de transport ,mobilité et croissance »La documentation Française,
Paris, France.
5. Pierre-Alain Muet « Les théories contemporaines de la croissance », revue de l'OFCE,N45,1993,pp 11-51

Les Articles

1. Annie L. COT, Jérôme LALLEMENT 2007, « De Walras à Arrow-Debreu »Web Site : www.Jstor.com
2. Alexis Vintray,2012 « Theorie du revenu permanent » WEB SITE: http://www.contrepoints.org

3. Alexis Vintray 2012, « Milton Freidman et la critique du Keynésianisme » www.contrepoints.org
4. Géraldine Ducos, Blandine Barreau, « Quels Indicateur pour mesurer la qualité de la croissance ? »
5. www.strategie.gouv.fr

Séminaires

1. Mina BALIAMOUNE-LUTZ & Léonce NDIKUMANA ,2007, « Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement », contribution a été présentée lors de la Conférence économique africaine organisée par la Banque africaine de développement et la Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique à Addis- Abeba, Éthiopie, du 15 au 17 novembre 2007
2. Youcef Ben Abdellah 2008 ,« Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? communication au colloque international « ouverture et émergence en Méditerranée » Rabat - Maroc17-18 oct. en voie de publication par l'AUF – Paris.
3. William Roy,2004,« L'investissement public dans les infrastructures de transport est-il source de croissance endogène ? » Séminaire on role of rail transport in national productivity Tunis March 2004

Rapports

1. Le premier Recensement économique 2011, ONS, Alger.
2. World Bank Report N° 36270 – DZ , 2007, « Une Revue des dépenses publiques » www.worldbank.org
3. Ministère des travaux publics, 2007,"Les Travaux publics en Algérie : Histoire et perspectives"
4. Rapport OCDE 2008, «Investissement en infrastructures de transport : vers plus d'efficience » Edition OCDE
5. Rapport annuelle 2013,Bank d'Algérie
6. Rapport annuelle 2008,Bank d'Algérie
7. Rapport annuelle 2003,Bank d'Algérie
8. Rapport annuelle 2002,Bank d'Algérie

Works

1. Agénor, P. and J. Aizenman (2006), "Public Capital and the Big Push", progress, University of Manchester
2. Agénor, P. and K. Neanidis (2006), "The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth", Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, No. 69, University of Manchester, March.
3. Agénor,*Pierre-Richard & Blanca Moreno-Dodson 2006, «* PUBLIC INFRASTRUCTURE AND GROWTH: NEW CHANNELS AND POLICY IMPLICATIONS » Web Site : http://www-wds.worldbank.org
4. Agénor,*Pierre-Richard 2005* "Fiscal Policy and Endogenous Growth with Public Infrastructure", Centre for Growth and Business Cycle Research, Working Paper, No. 59, University of Manchester, October. Forthcoming, *Oxford Economic Papers*.
5. Agénor,Pierre-Richard &Mustapha K, Nabil & Tarik M Yousef , 2005 « Public Infrastructure and Private Investment in the Middle East and North Africa » World Bank Policy Research Working Paper 3661
6. *Anna Boruch, 2011 ; «* DEVELOPMENT OF TRANSPORT INFRASTRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH OF LATVIA www.dukonference.lv
7. CHUA, H.B. (1993), "Regional Spillover and Economic Growth", *Centre Discussion Paper*, N°.700, Economic Growth Center, Yale University.
8. Davide Furceri, Ricardo M. Sousa, 2009 "The Impact of Government Spending on the Private Sector: Crowding-out versus Crowding-in Effects" www.eeg.uminho.pt
9. Dirk Krueger 2012 , « Macroeconomic Theory »,pp 11- 13 : www.ssc.wisc.edu
10. Gianpiero Torrisi, 2009 , « Public infrastructure: definition, classification and measurement issues » MPRA Paper No. 12990, January 2009
11. Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, 1997, « NATURAL RESOURCE ABUNDANCE AND ECONOMIC GROWTH » www.cid.harvard.edu
12. Mitsui, H. (2004), "Impact Assessment of Large Scale Transport infrastructure in Northen Vietnam", unpublished, World Bank, May

13. Montfort Mlachila, René Tapsoba, Sampawende J.A.Tapsoba, « A quality of Growth Index for devlopping contries : A proposal », IMF Working paper, September 2014
14. Nuno Torres, Oscar Afonso, Isabel Soares ,2013, « A survey of literature on the resource curse: critical analysis of the main explanations, empirical tests and resource proxies » www.fep.up.pt
15. Rémy Prud'homme ,2004, « INFRASTRUCTURE AND DEVELOPMENT » Paper prepared for the ABCDE (Annual Bank Conference on Development Economics), Washington,May 3-5, 2004. www.rprudhomme.com
16. Robert Boyer,1999 , « Entre Etat et marche, les innovations institutionnelles, condition du développement au XXIe siècle », Contribution à l'ouvrage édite par le JETRO, « Global Economy and Systems in 21st Century ».
17. Sturm, J.-E., J. Jacobs, et al. (1995). "Productivity impacts of infrastructure investment in the Netherlands 1853-1913 », University of Groningen. Research Institute SOM (Systems, Organisations and Management) Research Report 95D3.
18. Tanzi, V. (2000). "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF, Working Paper No. WP/00/36.
19. Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz,2008, «THE EFFECTIVENESS AND EFFICIENCY OF PUBLIC SPENDING »,Economic paper, 301, European Communities ,Belgique
20. Yazid Dissou and Selma Didic,2013, «Infrastructure and Growth » article dans l'ouvrage, « Infrastructure and economic growth in Asia » www.springer.com

Articls

1. Alfredo Marvao Pareira, 2001,"Public capital formation and private investment: what crowds in what? ", Public finance Review,Vol 31,N 1, pp 3-25
2. Allan Drazen, Marcela Eslava 2008, « Electoral manipulation via voter-freindly spending : Theory and Evidence ». Journal of Development Economics, vol. 92, no. 1 (May 2010).
3. Batina,R, G ,1998," On the long run effects of public capital and disaggregated public capital on aggregate output" Internatiomal Tax and Public Finance, Vol 5, PP 263-281
4. C.W.J.Granger,1969 « Investigating Causal relation by econometric models and cross-spectral methods »,Econometrica, Vol 37 No 3 (Aug 1969).

5. Christopher .A.Sims1972. « Money, income and causality », The amercain economic review,Vol 62, No 4 (Sep1972).
6. Cohen, J. P. and C. J. Morrison Paul, 2004. "Public Infrastructure Investment, Interstate Spatial Spillovers, and Manufacturing Costs." Review of Economics and Statistics 86: 551-560.
7. David Aschauer 1989, "Is Public expenditure productive ? », Journal of Monetary Economics 23 (1989). North-Holland
8. Ferreira, P.C. (1999), "Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth", *Journal of Economic Dynamics and Control*, No. 23, February.
9. Hope, H.H. (1989) "Fallacies of the public goods theory and the production of security", Journal of Libertarian studies,Vol.IX. No. I.
10. Lee, K.S., A. Anas and G.T. Oh (1999), "Costs of Infrastructure Deficiencies for Manufacturing in Nigerian, Indonesian, and Thai Cities", *Urban Studies*, No. 36.
11. Mauro, P. (1998). "Corruption and the composition of government expenditure." Journal of Public Economics 69: 263-279
12. Olivier Passet, Christine Rifflart et Henri Sterdyniak, 1997, « Ralentissement de la croissance potentielle et hausse du chômage », Revue de l'OFCE, N 60.
13. Patrick McNutt, 1999, « PUBLIC GOODS AND CLUB GOODS », Bouckaert & deGeest, *Encyclopedia of Law and Economics* Edward Elgar Publishers, UK & University of Ghent, Belgium.
14. Paul A. Samuelson « The pure theory of public expenditure », *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 36, No. 4. (Nov., 1954).
15. Pierre Roche Seka,2013, « Corruption, croissance et capital humain : quels rapports ? », *Afrique et développement,* Vol. XXXVIII, Nos 1&2, 2013.
16. Raymond Torres et John P.Martin 1990, « MESURE DE LA PRODUCTION POTENTIELLE DANS LES SEPT GRANDS PAYS DE L'OCDE », Revue Economique de l'OCDE , N 14 , 1990.
17. Ritva Reinikka & Jakob Svensson, 2002 « Coping with poor public capital », Journal of Development Economics 69 (2002)
18. Robert.J.Barro , « Government spending in a simplemodel of endogeneous growth ».The journal of political economy,vol98,no,5,part2, The problem of

development : A conference of the institute for the study of free entreprise systems (oct 1990).

19. Robinson J.A, Torvik R, Verdier T, 2006, « Political Foundations of the Resource Curse », Journal of Development Economics 79 (2006).
20. Stephan, A. (2002). "Regional Infrastructure Policy and its Impact on Productivity: A Comparison of Germany and France." Wissenschaftszentrum Berlin, CIC Research Unit Working Paper No. FS IV 0002
21. Walter Buhr , 2009 « Infrastructure of the Market Economy », Discussion Papers in Economics of the University of Siegen N° 132-09 ,July 2009.

Thesis

1. Alfonso Hernanz-Loncan, 2002, « INFRASTRUCTURE AND ECONOMIC GROWTH IN SPAIN, 1845-1935 »,For the degree of Doctor of philosophy, London school of Economics and political science,University of London.
2. Thanapat Reungsri, 2010, « THE IMPACT OF PUBLIC INFRASTRUCTURE INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH IN THAILAND », Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Victoria University .

Report

1. African Union (2005), *Transport and the Millennium Development Goals*, Addis Ababa, February www. *siteresources.worldbank.org*
2. Global Corruption Report, 2005, « Corruption in construction and post-conflict reconstruction », First published, Pluto press edition, London.
3. IMF Report 14/342, December 2014
4. IMF Report 13/47, Février 2013.
5. IMF Report, N 05/52 , Mai 2006.
6. Joseph E. STIGLITZ, Amartya SEN, Jean-Paul FITOUSSI, 2009, Rapport de la Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social » www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

7. Roger Miller, Joane Castonguay, Danielle Lareau, Féthi Chebil, Louise Roy, Lydia Yakonowsky, 2006, « La gouvernance des grands projets d'infrastructure publique : Diagnostic et recomandation », Rapport de projet. www.cirano.qc.ca
8. Bertelsmann Transformation Index 2012, « Algeria report »Web Site : www.bti-project.orgv
9. Bertelsmann Transformation Index 2014, « Algeria report »Web Site : www.bti-project.orgv
10. Meadows Report 1972. www.donellameadows.org
11. Transparency International corruption perceptions Index 2014Web Site : www.transparency.org consulté le 17/11/2014
12. World Development Report 1994 : "Infrastructure for Development"Web Site : WWW.Worldbank.org
13. World Bank Report 27605 AL, « Algeria Investment climate Assessment »,2003
14. World Bank Report No,26005-Al,« A Medium-term Macroeconomic Strategy For Algeria : Sustaining faster growth with economic and social stability » May 2003.
15. World economic forum,2014. « Globale Competitiveness Report 2014-2015 »
16. World economic forum,2013. « Globale Competitiveness Report 2013-2014 »
17. World economic forum,2012. « Globale Competitiveness Report 2012-2013 »
18. World economic forum,2011. « Globale Competitiveness Report 2011-2012 »
19. World economic forum,2010. « Globale Competitiveness Report 2010-2011 »
20. World economic forum,2009. « Globale Competitiveness Report 2009-2010 »
21. World economic forum,2008. « Globale Competitiveness Report 2008-2009 »

الملاحق

الملحق 1

دراسات تطبيقية حول العلاقة (بنية تحتية /نمو اقتصادي):
النماذج و القياسات

الملحق 2

قوانين المالية 2000-2014: ميزانية التجهيز

الملحق 3

بيانات تقارير بنك الجزائر

- عمليات الخزينة العمومية
- الناتج المحلي بالأسعار الجارية
- نمو الناتج المحلي الحقيقي